
د.أمل عبد الفتاح شمس
الفقر
و
التنمية
بين الأوضاع الداخلية
و النظام العالمي

الفقر والتنمية

بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي

الدكتورة
أمل عبد الفتاح شمس
قسم الاجتماع - كلية التربية - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥
٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
darelfikrelarabi@hotmail.com

٣٠٩ أم ف ق

أمل عبدالفتاح شمس.

الفقـر والتنمية بين الأوضاع الداخليـة والنظام العالمي / أمل عبدالـفتاح شمس.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٢٦٤ص؛ ٢٤سم.

ببليوجرافية: ص٢٤٥ - ٢٦٤ .

تدمك: ٦ - ٢٨٣٧ -١٠- ٩٧٧ - ٩٧٨ .

١- مفهوم الفـقر. ٢- مفهوم التنمية. ٣- الفـقر من وجهة نظر علم الإجتماع. ٤- علم الإجتماع الاقـتصادى. ٥- معوقات التنمية في إطار النظام العالمى. أ- العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



الإهداء

إلى أول من علمتني كيف أنطق الكلمات

وكيف أمسك القلم لأحولها لكتابات

إلى أول من علمتني كيف أجلّ الكبير وأحب الصغير

إلى أول من نطق لساني باسمها

إلى أول من أحببت أن ألحق بها

حيث مثواها في طيبة الغالية

إلى روح أمي الطاهرة

أهدي كتابي هذا

مقدمة

يشهد التاريخ على أن إثراء وتقدم الأمم كان يتم بوسيلتين؛ الاستعمار والتجارة، ولم يكونا منفصلين بل يدعم بعضهما البعض؛ بداية من اليونان والفرس والروم والتتار والمغول حتي التوسع الاستعماري من البرتغال وإسبانيا وهولندا ثم انجلترا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية....إلخ.

في ظل هذه الموجات الاستعمارية عانت دول العالم المُستَعمَرةَ من الظلم والاستيلاء على الثروات وتصديرها للمراكز، ما زادها تخلفا وفقراً رغم ثرائها؛ (التاريخي، والجغرافي، والإستراتيجي، والمالي، والمعدني، والبشري...إلخ).

وإذا حاولت دولة من (الدول المستعمرة) أن تنهض أو توسع حدودها كما تعلمت من (قدوتها) الدول الكبرى، كان نصيبها (التهذيب والتركيع والتحزب ضدها):

كما حدث مع محمد علي في حركته النهضوية التوسعية، وصولاً إلى توقيع معاهدة (لندن ١٨٤٠م) لإيقاف هذه المد الذي وصل إلى هضبة الأناضول بتركيا، وذلك للمحافظة على التوازن الدولي وعدم السماح لداخلين جدد قد يقتسمون المكاسب والمغانم!

عشيت حركات الاستقلال والتحرر الوطني من الاستعمار الأوروبي والأمريكي لكثير من دول العالم، سعت الدول المستقلة حديثا، تلك التي يطلق عليها تأدبا (الدول النامية) إلى التقدم والتنمية، عساها أن تلحق بالمتقدمين من الدول المُستعمِرة، ولتحقيق هذا الهدف الغالي، أنشأت الدول النامية عددًا من الحركات والمجموعات التي تعبر عن توجهاتها وأهدافها في هذه الحقبة (الوردية)، مثل حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ٧٧ وغيرها، وحاولت الدول النامية أن تحقق التقدم الاقتصادي بالتزامن مع الاستقلال السياسي؛ تارة بقرارات داخلية (التأميم والمصادرة)، وتارة أخرى بعلاقات خارجية تلعب

على وتر (الحرب الباردة) بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتارة ثالثة بالثقة في المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومؤتمراتها الخاصة بالتنمية، وفي أثناء هذا كله أفاقت هذه الدول على انهيار (المعسكر الشرقي)، وانفراد معسكر واحد فقط بالساحة الدولية، ولم تدرك الدول النامية وقتها أثر هذا الحدث (الجلل)، وكشفت الأحداث المتلاحقة بعد ذلك عن دور (الشرطي الأمريكي) في العالم من أقصاه إلى أدناه، ولازالت هذه الدول تحلم بالتنمية.

ومع تدهور الظروف الدولية المحيطة بهذه الدول (سيادة العولمة والعولمة الاقتصادية، ومنظمة التجارة الدولية، ومحاباة المؤسسات الدولية للقطب الأوحد، وظهور موجات الاستعمار الجديد بدعاوى حيازة أسلحة الدمار الشامل أو حقوق الإنسان أو الحرب على الإرهاب)، وتعدد الذرائع والاستعمار واحد وغيرها من ظروف أُخرى ...انحسرت آمال هذه الدول في التفكير في التنمية بمفهومها الشامل إلى التنمية بمفهومها الحديث أي (الأخذ بسياسات الخصخصة على حساب البعد الاجتماعي، وفتح الحدود أمام الشركات متعددة الجنسيات، وتراجع الدور السيادي للدول مقابل تقدم الدور الاقتصادي لأصحاب المال والأعمال).

وفي ظل كل هذه الظروف الدولية والمحلية، يبقى الفقر دائما معوقًا أساسيًا للتنمية بكل أشكالها وأبعادها، وهو ما دعى إلى الاهتمام بهذا الموضوع والتركيز على عدد من الأفكار في فصول الكتاب

بداية من الفصل الأول وتحليل مفهومي (الفقر والتنمية)، ثم الفصل الثاني وبحثه في الاتجاهات الوظيفية وثقافة الفقر، ودراسة الفصل الثالث للاتجاه الماركسي، ونظرية التبعية، أما التنمية وسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي فقد تم بحثها في الفصل الرابع، وفي الفصل الخامس بحث تأثير منظمة التجارة الدولية على التنمية، وفي الفصل السادس تم تناول تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية.

المحتويات

الموضـــوع	الصفحـة
الإهداء	٣
مقدمة	٥
محتويات الكتاب	٧
الفصل الأول: نحو تحليل المفاهيم	١١
- تمهيد	١٣
- نحو تحليل المفاهيم	١٥
أولا: مفهوم الفقر	١٥
١ - التوصيف الذاتي.	١٦
٢- الطرق الموضوعية، وتنقسم إلى:	١٧
أ - تناول المؤسسات الدولية لمفهوم الفقر.	١٧
١ - خط الفقر المدقع.	١٨
٢- خط الفقر المطلق.	١٨
٣- الفقر النسبي.	٢٢
٤ - الحرمان ودائرة الحرمان.	٢٥
٥- مؤشر أو مقياس فقر القدرات.	٢٨
٦- عولمة الفقر.	٣٣
ب- تناول العلماء والمفكرين لمفهوم الفقر.	٣٥
١) التفسيرات الفردية وأتباع الاتجاهات الوظيفية.	٣٦
٢) التفسيرات البنائية (الماركسية).	٣٩
ثانياً: مفهوم التنمية	٤٤
١) تحديد (التنمية) من خلال الأجهزة الدولية بالتركيز على النمو الاقتصادي.	٤٤

٢) تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على البعد الاجتماعي و الاقتصادي. ٤٦

٣) مفهوم التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة. ٤٧

الجزء الأول

الفقر في التراث السوسيولوجي

الفصل الثاني: الاتجاهات الوظيفية و ثقافة الفقر ٥٥

- تمهيد ٥٧

١- الاتجاهات الوظيفية، والانتقادات الموجهة لها. ٥٩

٢- ثقافة الفقر، والانتقادات الموجهة لها. ٨٢

الفصل الثالث: الاتجاه الماركسي ونظرية التبعية وظاهرة الفقر. ٩٥

- تمهيد ٩٧

١- ماركس وظاهرة الفقر. ٩٨

٢- نظرية التبعية والفقر: ١٠٥

- هليفيردنج. ١٠٦

- روزا لوكسمبورج. ١٠٧

- بول باران. ١١٠

- أندرى جوندر فرنك. ١١٢

- راؤول بريبتش. ١١٦

- أرجيرى إيمانويل. ١١٨

- سمير أمين. ١٢١

٣- نظرية توفيقية لظاهرة الفقر. ١٢٨

الجزء الثاني
معوقات التنمية

الفصل الرابع: سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي والتنمية	١٣٧
-تمهيد.	١٣٩
- سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي.	١٤٤
- دور الدولة في ظل سياسة التكيف الهيكلي.	١٥٢
- تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر.	١٥٩
- نقد سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.	١٧٢
- الآثار الأمنية والسياسية لسياسات التكيف الهيكلي.	١٧٩
الفصل الخامس: منظمة التجارة، والعولمة وأثرهما على التنمية	١٨١
- تمهيد.	١٨٣
- منظمة التجارة الدولية.	١٨٤
- العولمة والعولمة الاقتصادية.	١٩٧
الفصل السادس: الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية وأثرهما على التنمية	٢١٣
- تمهيد.	٢١٥
- الشركات متعددة الجنسية.	٢١٦
- المؤسسات والهيئات الدولية.	٢٢٣
- مصيدة الديون والمساعدات الأجنبية.	٢٣١
- الخاتمة.	٢٤٣
- مراجع الكتاب.	٢٤٥

الفصل الأول
نحو تحليل المفاهيم

تمهيد:

قضية الفقر Poverty ليست جديدة على الفكر التنموي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ إلا أن تفاقمها خلال النصف الأخير من القرن العشرين، بل وزيادة انتشارها في تسعينيات القرن العشرين – قد وضعها في مقدمة القضايا التي تتم دراستها عالميا، بسبب إدراك خطورة (الفقر)على الأثرياء والفقراء على حد سواء. وتشير البيانات إلى حقائق مفزعة عن الفقر، حيث يعيش ثلث سكان الدول النامية في حالة من (الفقر المطلق)، حيث يعوق سوء التغذية النمو البدني والعقلي لطفل من كل ٣ أطفال في الدول النامية، ويوجد ما يقرب من ١,٣ بليون إنسان في الدول النامية محروم حتى من الحد الأدنى من مياه الشرب، ففي ١٩٩٢ مات ٦ ملايين طفل دون سن الـ ٥ سنوات من العمر من أمراض (الرئة والإسهال)[١]، وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن الدخل الفردي في الدول المتقدمة يصل إلى ٢٥,٠٠٠ ألف دولار في العام، في الوقت الذي لا يزيد دخل الفرد في الدول النامية عن ١,٠٠٠ دولار في العام أي أن النسبة ١:٢٥[٢]، بل إن الفجوة تتسع أكثر وأكثر، ففي دول مثل سويسرا مقارنة بموزمبيق نجد نسبة الدخل حوالي ١:٤٠٠ أما منذ ٢٥٠ عاما كانت النسب بين الأغنى والأفقر في الدول ١:٥[٣]، في حين أن الدول الفقيرة والتي تبلغ نسبة سكانها على مستوى العالم حتى منتصف ١٩٩٣ هي ٨٥,٢٪، ومتوسط دخل الفرد بالدولار ١,٩٥ دولار، فنصيبها من الدخل العالمي ٢١,٥٪ فقط[٤]، مع العلم بأن هذه الدول تحوى معظم المواد الخام اللازمة للتقدم والازدهار. وإذا كانت الهوة تتسع بين الأغنى والأفقر بين الدول والأفراد وبخاصة مع بداية تسعينيات القرن العشرين،

---

(١) دارام جاى، حالات فوضى، الآثار الاجتماعية للعولمة ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عبد الله، المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٣٩.

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٢.

(3) Davids. Landes, The wealth and poverty of nations , w. Norton company. New York & London. 1998, pp. xix.

(٤) ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير، كتاب سطور العاشر، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ط٢، ٢٠٠٠، ص ص١٦٢-١٦٣.

فهل هناك علاقة بين تزايد الفقر واتباع أساليب التنمية المتجهة نحو تقليد النموذج الرأسمالي في التنمية؟، أسلوب التخصيصية أو الخصخصة؟، والذي اتسع تطبيقه منذ أصبح النموذج الأوحد في العالم بعد انهيار المعسكر الذي يتبنى أيديولوجية مغايرة وبالتالي أسلوب تنمية مغاير. وهل حدثت التنمية المرغوبة والتي تلهث وراءها جميع الدول (النامية)؟ وهل زيادة غنى الغني وفقر الفقير من مصلحة الاثنين؟!

يرى ماثيو هيل Mathew Hill: (إن الفقر يدع الناس مضطربين ثائرين، ومحاربة الفقر عمل من أعمال الحصافة المدنية والحكمة السياسية) وإذا كان الظلم واضحًا بين الدول فإن هناك ظلمًا آخر داخل الدول في المجتمع، فوطأة الفقر وانخفاض التنمية تقع على أفقر إنسان في العالم وهن النساء الفقيرات في العالم، فالمرأة تمتلك ١٪ من الثروة في العالم، وتحصل على أقل من ١٠٪ من الدخل على صعيد الأرض. مع أنها تقوم بثلثي العمل في العالم[1]، وبخاصة في المناطق الريفية، والتي تعد المرأة الفقيرة فيها، أفقر إنسان في العالم.

وعند الحديث عن الفقر والتنمية، لابد من تحديد المفاهيم أولا، حتى نتعرف ماذا نعني عند الحديث عنهما، وفي هذا الكتاب لن نكتفي بمجرد تحديد المفهوم، وإنما سنتخطى هذه المرحلة إلى مرحلة أكثر تجريدا -بهدف تحقيق تفسير أدق وأوضح للواقع-، وهي تحليل المفاهيم، وذلك لمعرفة خلفية المفهوم التاريخية، ولماذا تم تناوله في مرحلة معينة، وهل المفهوم واحد عند جميع الشعوب والثقافات؟ وهل يصلح هذا المفهوم لكل زمان ومكان؟، ومن له الصلاحيات لتناول مفهوم ما والعمل على (إشهار وانتشار) هذا المفهوم إن صح التعبير.، وسنصل في نهاية هذا الفصل لتحديد ماذا نقصد بالفقر والتنمية.

---

(١) أنطوني جيد نز، بعيدا عن اليسار واليمين (مستقبل السياسات الراديكالية) ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٧٢، ١٩٩.

نحو تحليل المفاهيم:

أولا: الفقر Poverty

كان القضاء على الفقر على رأس الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية [1] الجديدة منذ تحديد نقاط البدء فيها منذ عام ١٩٩٠، وحتى بلوغها عام ٢٠١٥م[2] والفقر كباقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها مضامين ودلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعًا تامًا حولها، ولهذا فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء[3]، وربما يرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفين عن الفقر، وتنوع المنطلقات النظرية والاختبارات المنهجية، فضلا وبناء على اختلاف المفهوم وعدم الوصول إلى تحديد جامع مانع له، فهو يختلف باختلاف الباحثين والتوجهات النظرية والمجتمعات، وحتى في المجتمع الواحد من جيل إلى آخر.

وقبل البدء في تناول المفهوم الاصطلاحي للفقر Poverty ينبغي تحديد المعنى اللغوي للفقر والفقير، ويرجع مصطلح فقير Poor إلى الكلمة اللاتينية Pauper والتي ترجع إلى كلمة Paucus أي القليل والكلمة اليونانية pones أي الدخل الفقير وpenia الفقر وكل هذه الكلمات تتصل بكلمة penia (hunger) أي الجائع وتتصل بكلمة ponos (الذي يعاني). أي أن حالة الفقر في اليونانية يعبر عنها بكلمة aporia وهى (صعوبة المرور والوقوع في مأزق والضيق الذي يجد الفقراء أنفسهم فيه)، والأصول اليونانية ترجع إلى وضعين اثنين (التعاسة أو عدم السعادة) وواقعها:

---

(١) هذه الأهداف الإنمائية الثمانية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع – تحقيق التعليم الابتدائي الشامل – تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة – تخفيض معدل وفيات الأطفال – تحسين صحة الأمهات – مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا، والأمراض الأخرى – ضمان استمرارية البيئة – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

(٢) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٢.

(٣) إسماعيل قيره، بلقاسم سلاطنية، على عزبى، عولمة الفقر: المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٧.

- أولا: بيولوجي – ويعني الجوع Hunger
- الآخر: نفسي ويعني الحيرة Perplexity والارتباك Embarrassment[1].

وفي تحديد مفهوم الفقر، تم تناول (المفهوم) بطريقتين:

١- التوصيف الذاتي[2]

والذي يشير إلى تحديد حالة الفقر، والذي يعتمد على تقدير الشخص نفسه لحالته.... ولكن من عيوب هذه الطريقة اختلاف النقطة المرجعية، أو المعيار في تحديد الفقر، من شخص إلى آخر، وغالبا ما يكون مستوى الفقر المحدد بهذه الطريقة مرتفعا[3] إلا أن أهمية تحديد الفقر بهذه الطريقة تتجلى في أن (خبراء الفقر) هم الذين يتحدثون عنه، فهناك ٢,٨ مليار خبير في الفقر، هم الفقراء أنفسهم.

فيقول رجل فقير من دايوبا، غانا: «إن الفقر مثل الحرارة لا تستطيع أن تراه، ولكن تستطيع أن تحس به، وإذا فلكي تعرف الفقر لابد أن تقع فيه».

وتقول امرأة من فوه، مصر: «أنا أبعد ما يكون عن الناس الذين يملكون مالا. إن الرجل الغنى يغلق بابه في وجهي».

ويقول رجل فقير من بلغاريا: «أن تكون بحالة جيدة يعنى ألا تقلق بشأن أبنائك، وأن تعرف أن أمورهم قد استقرت، وأن يكون لديك بيت وماشية، وليس عليك أن تستيقظ ليلا عندما تبدأ الكلاب في النباح، وأن تعلم أنه يمكنك أن تبيع ما تنتج، وأن تجلس وتتناول أطراف الحديث مع الأصدقاء والجيران وهذا هو ما يريده الإنسان».

---

(1) Paul –Marc- Henry, poverty progress and development, kegan paul international, unesco, 1991, p. 73.

(2) Deepa Naroyan and others, voices of the poor, crying out for chang, world bank. Washington, 2000.

(٣) عزت حجازي، الفقر في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٠-١١.

٢- الطرق الموضوعية:

فإن التقدير فيها يجرى على أساس مستوى معين من مستويات الدخل أو الإنفاق، أو الظروف الاجتماعية في المجتمع والتي تتميز بالحرمان بأنواعه أو وجود بعض المفاهيم المتعلقة بالفقر كنقص الدخل، أو الحرمان أو الاستغلال أو التهميش، الاستبعاد، عولمة الفقر في تناول مفهوم الفقر، نجد أن الطرق الموضوعية تنقسم إلى:

- تناول مفهوم الفقر من خلال المؤسسات الدولية العالمية، كالأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، البنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية.

- تناول العلماء والمفكرين لمفهوم الفقر، والذي انقسم إلى توجهين أساسين، التوجه الماركسي، التوجه الوظيفي، والحديث عن ثقافة الفقر، ولا يعنى تقسيم تناول الفقر إلى تناول المؤسسات الدولية، أو التناول الأكاديمي للعلماء، الانفصال التام بينهما فقد أخذ بعض الباحثين بمفاهيم المؤسسات الدولية عن الفقر وغيره من المفاهيم.

وعلى الجانب الآخر تأثر الباحثين في هذه المؤسسات بوجهات نظر بعض العلماء عن الفقر أو الحرمان، وشأن كل ظواهر المجتمع الإنساني المعقدة، نحاول الفصل في تناول المفاهيم، ولكن الواقع يؤكد الترابط وتبادل التأثر والتأثير بين جميع الظواهر والمفاهيم.

أ- تناول المؤسسات الدولية لمفهوم الفقر Poverty

بدأت بالأخذ بخط الفقر (poverty line) كأساس للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، على أساس الدخل المادي، وأما عن خط الفقر، فقد ورد في تقرير البنك الدولي (تقرير التنمية في العالم عام ١٩٩٦) حول قياس الفقر والتفاوت...بأن قياس الفقر أمر صعب... وذلك لأن جميع تعريفات الفقر تنطوي على أحكام اجتماعية، كما أن قياس التفاوت ينطوي على صعوبات مماثلة، وحلا لإشكالية وضع خط الفقر وهو (مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية) وتقوم فكرة خط الفقر هذه على تقسيم المجتمع إلى فئتين، هما: فئة الفقراء The poor وغير الفقراء The non-poor، وثمة خطوط عدة للفقر، وهي: خط الفقر المدقع Extremely

poverty line، خط الفقر المطلق Absolute poverty line، خط الفقر النسبي Relative poverty[1]:

١- خط الفقر المدقع Ultra poverty line أو Extremely poverty line

فقد استعمله(روبرت مكنمارا) عندما كان رئيسا للبنك الدولي ١٩٧٣ ووصفه بأنه حالة معيشية يحط من قدرها المرض والأمية وسوء التغذية والقذارة؛ بحيث يحرم ضحاياه من الضروريات الإنسانية، حالة معيشية محدودة إلى درجة تمنع تخفيف الإمكانية الكامنة في الجينات التي تخلق مع الفرد [2] وكل فرد يحصل على دخل سنوي يقل عن ٢٧٥ دولار أمريكي – بالقوة الشرائية لعام ١٩٨٥، يصنف في عداد من يعانون من الفقر المدقع الشديد الوطأة والحدة.

٢- خط الفقر المطلق Absolute poverty line

وقد كانت الإشارة إليه خلال فترة الخمسينيات والستينيات، وامتدت إلى بداية السبعينيات ويشير(خط الفقر المطلق) الحد أو المستوى الذي يبن الخط الفاصل بين أدنى مستوى معيشة ملائم في المجتمع وبين ما يقع دونه، بحيث يعتبر من يعيش دون هذا المستوى في حالة فقر مطلق أي أن أي إنسان في أي مكان في العالم يحصل على دخل سنوي يقل عن ٣٧٠ دولار أمريكي – بالقوة الشرائية[3] لعام ١٩٨٥ – يعتبر فقيرا [4] وقد اهتمت

(١) إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع٤٤، ط١، ٢٠٠٠.

(٢) إفيرت هاجن، اقتصاديات التنمية، ت جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، ١٩٨٨، ص١١١.

(٣) 6 تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity (PPP) هي القوى الشرائية لعملة دولة ما، أي عدد الوحدات التي تطلب في هذه العملة بشراء نفس ما يمثلها من سلة البضائع والخدمات التي يشترى بها الدولار في الولايات لمتحدة الأمريكية: انظر:

- Adli Bishay, sustainable development and poverty eradication, poverty of, environment,of poverty national symposium, menia, 20 – 22 October, 1997.

(٤) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ (الفقر) مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ١٩٩٠، ص٤.



الدراسات المبكرة التي قام بها بوث Booth ورونتريه Rowntree أن تقدير عدد البشر من ذوى الدخل غير الكافي يحفظ عليهم كفاءتهم الجسمية، أي الفقر الأصيل أو المطلق. وتفترض هذه الدراسات أن خط الفقر يمكن تحديده بالمستوى الذي يسمح بالإنفاق الضروري للبقاء أو بالقدرة البدنية على العمل، ولا شيء فوق ذلك(١) وهناك أسباب كثيرة للانتشار الواسع للأخذ والاستخدام لمفاهيم فقر الدخل، وهو يرجع إلى الافتراض العام بأن الناس الأفقر، يكونون أكثر انشغالا بالدخل والاستهلاك(٢).

يرتبط (خط الفقر) بمفهوم (الكفاف)؛ فاحتياجات الكفاف مفهوم بيولوجي (يقصد به ذلك الحد الأدنى من السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على حياة الفرد)(٣)، وخط الفقر، محدد عالميا تبعا للقوة الشرائية للدولار في فترة معينة، ويتم تحديدها من جانب المؤسسة الدولية.

ولكن هذا الخط التعسفي، لا يهتم بفروق الأسعار بين الدول أو الظروف الجغرافية في كل دولة، وأسعارها للمواد الأولية اللازمة للعيش، إلا أن خط الفقر، يمكن أن يكون مفيدا في فهم التغير داخل بلد معين عبر الزمن، وزيادة أعداد الفقراء أو قلتهم (٤) إلا أنه من الضروري تغيره تبعا لتغير الأسعار.

وتم تحديث خط الفقر عام ١٩٩٩، حيث تم تحويل نفس خطوط الفقر إلى أسعار تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣، وتم الحصول على الخط الجديد باعتباره الوسط الحسابي لأدنى عشرة خطوط للفقر، وهو يساوى ١,٨ دولارًا في اليوم بمقياس تكافؤ القوة الشرائية ١٩٩٣(٥)، ووفقا لهذين المؤشرين تم تحديد الفقراء في العالم فهناك أكثر من بليون إنسان يعيش تحت خط الفقر المطلق وبينهم ٦٣٣ مليون يعيشون أسفل خط الفقر المدقع على أقل من دولار

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٥٣.

(2) Osman M. Osman, combating poverty in Egypt: the role of economic growth and social spending, of poverty national symposium, menia, 20 – 22 October 1997. p.4.

(٣) سامية خضر صالح، السلطة والفقر: بين المواجهة والاستسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٩.

(4) Cecile Jackson, women and poverty or gender and well. Being? Journal of international affairs; fall 1998, vol. 52 issues I, pp, 67-70.

(٥) تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ شن هجوم على الفقر، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٧.

يوميا[1] وفي حين يركز خط الفقر المطلق على معرفة ما هو عدد الأفراد الموجودين من الشعب في حالة فقر، بينما يحاول خط الفقر المدقع معرفة درجة الفقر الذي يعاني منه الأفراد في المجتمع ومدى حدته وعمقه، وهكذا فإنه بالتحرك بين خطى الفقر المطلق، والمدقع نستطيع التعرف على درجات مختلفة من الفقر يمكن أن يعاني منها الأفراد في أي مجتمع[2].

ووجهت لفكرة (خطوط الفقر)[3] سواء المطلق أو المدقع انتقادات كثيرة، فلاشك أن تخفيض (خط الفقر) يسمح بتخفيض أعداد الفقراء طبقا لهذا المقياس الكمي للدخل المادي، وربما يرجع ذلك لأسباب دولية لإظهار أن عدد الفقراء على مستوى العالم أقل بكثير من الحقيقة، وذلك (لإسقاط الحق في طلب المعونات والمساعدة)، أو لأسباب خاصة

(١) انظر:

- World Bank, «world development report», 1993, oxford university press, new York, 1993.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Michael Lipton; who are the poor? What do they do, what should we do? Center for advanced studies in international development. East Lansing, Michigan state university, 1983, pp. 6-9.

(٣) إن تحديد خط فقر مادي دون الرجوع إلى معايير أخرى يعد ظالما كثيرا، فيرى (سمير رضوان) في حديثه عن الفقر الريفي في مصر من ٥٢-١٩٧٥: أنه مع افتراض خط للفقر، فنجد أن تكلفة الحد الأدنى للغذاء لكل فرد قد أصبحت أكثر من الضعف في الفترة من ٦٤-١٩٦، ٧٤-١٩٧٥ والزيادة المفاجئة للتضخم والتي ميزت الاقتصاد المصري منذ بداية السبعينيات وبخاصة منذ ١٩٧٣(أ) فما بالنا بما بعد ذلك من فترات وزيادة التضخم فيها ويشير التضخم inflation إلى: (زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار وهو على المستوى الداخلي أمر غير مرغوب فيه، لأنه يعيد توزيع الدخل بطرق غير محددة تحديدا مقصودا (ب) وزيادة التضخم تؤدى إلى الغلاء المستمر، وهذا الغلاء يؤدى إلى أن تفقد النقود إحدى وظائفها المهمة وهى كونها مقياسا measure للقيمة ومخزنا لها(جـ) ونتيجة للغلاء فإن السلعة التي كانت تشترى بمبلغ ما فإن ثمنها قد يتضاعف مرة أو أكثر ولاشك أن الغلاء لا يصيب سلعة واحدة في المجتمع وإنما قد يمتد إلى أكثر من سلعة، مما يشكل عبئا كبيرا على الفقراء، وإذا كان خط الفقر أصبح ١,٨ دولار للفرد طبقا للقوة الشرائية لعام ١٩٩٣، فكيف مع ارتفاع أسعار الصرف للدولار والذي أصبح في مصر على سبيل المثال في أول ٢٠٠٤ يعادل ٧ جنيهات مصرية أي أن خط الفقر حتى مع الأخذ به (المطلق) قد ارتفعت قيمته إلى ١,٨×٧ جنيها = ١٢,٦ جنيهًا يوميًا/ للفرد، مما يعني زيادة عدد الفقراء فقرا مطلقا !

(أ) Samir Radwan, agrarian reform and rural poverty, Egypt, 1952-1975, international Labour office, Geneva, 1977.

(ب) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ت عادل مختار الهوارى، سعد عبد العزيز مصلوع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ٣٣٣.

(ج) رمزي زكي، غول الغلاء وأنيابه المفترسة، العربي، العدد ٤١٨، سبتمبر ١٩٩٣، ص ص ٣٠-٣١.

بكل دولة لبيان أن الأمور تسير على ما يرام، وأن أعداد الفقراء تصير إلى التحسن وتعد هنا أعداد الفقراء أو إحصائهم (لعبة أرقام) تسمح بالكثير من اللاعبين لتحقق لكل مؤسسة أو دولة ما تحتاجه لوضع خط الفقر بشكل منخفض فينخفض عدد الفقراء[1]؛ فالمقاييس والمؤشرات التي تؤخذ لتقسيم الخط بين الفقر وعدم الفقر، تعكس حتما وجهات نظر وقيم بعض الأشخاص والباحثين والخبراء ووسائل الإعلام.... وقد عبر تقرير OECD عن هذا: (لا يمكن أن يكون ثمة تعريفات للفقر يمكن أن تكون خالية من أحكام قيمية)، هذه المصالح والقيم موجودة لتخدم الأغراض السياسية، فالتعريفات المختلفة للفقر في المجتمعات المتقدمة تحدثت عن خطوط الفقر، وفقر البقاء أو مورد الرزق subsistence (والذي يؤكد على أن مجرد الحصول على وجبة غذائية تالية أو تأمين الحصول عليها يعد مشكلة)، وهم يتجهون للأخذ بهذه المداخل لتعريف الفقر في الأقطار ذات المستويات الاقتصادية المنخفضة للمعيشة. وهذه التعريفات للفقر كانت سائدة في المجتمعات الصناعية أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي السائدة في العالم الثالث اليوم[2]، وبتحديد البنك الدولي لخط فقر بـ(١ دولار أو ١,٨ دولارًا يوميا) فإن هذه الأرقام – عن طريق التلاعب في إحصاءات الدخل – تخدم غرضا مفيدا وهو تصوير الفقراء في البلاد النامية باعتبارهم قلة....، فالشواهد تؤكد بجلاء أن مجموعات من السكان يبلغ دخلها بالنسبة للفقر ٢ أو ٣ أو حتى ٥ دولارات يوميا تظل فقيرة (أي عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم)[3].

فضلا عن أن استخدام خط دولي وحيد يمكن أن يكون مضللا –بسبب التباينات فيما يعرف بأنه سلع (أساسية) فالاختلافات في الأنماط الاستهلاكية الشائعة– الملبس والمسكن ووسائل الاتصال مثل أجهزة الراديو، والتليفزيون، الهاتف – تعنى أن سلعا كثيرة تعتبر أساسية للمشاركة الاجتماعية في مجتمع آخر[4]، ومن هذه الاعتبارات بدأ الاهتمام بمفهوم:

---

(1) William Paul mc Greevey, third world poverty, lexington books, 1980, p. Xv.

(2) Vic George, wealth, poverty and starvation, A world perspective,martin>s press, new york, 1988, pp 82-83.

(٣) ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ص ص ٣٧٠-٢٩٧-٢٩٨.

(٤) تقرير التنمية البشرية عام١٩٩٨، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة١٩٩٨، ص٢٥.

٣- الفقر النسبي Relative poverty

في تطور تحديد مفهوم الفقر انتقل التركيز من مجرد النظر للفقر على أنه فقر دخل أو افتقار إلى (الحاجات الأساسية)[1] والنظر إليه كفقر نسبي، وهو ينصرف بصورة أساسية إلى

(١) Basic needs: مفهوم متعلق بالانتقال الجديد في السياسات الإنمائية والتي حققت انتشارًا في المنظمات ومنتديات المناقشات الخاصة بالمساعدات الإنمائية الدولية، وقد صاغ هذا المصطلح في البداية مجموعة من علماء أمريكا اللاتينية (هيرار وآخرون: المأساة: المجتمع الجديد ١٩٧٥) في وثيقة تنص على إستراتيجية تنموية بديلة خاصة بالعالم الثالث. فمنذ أواخر الستينيات والنمو السريع لدى بعض دول العالم الثالث... والاتجاه نحو الفقر، وتهميش قطاعات كبيرة من السكان فمنذ الحرب العالمية الثانية، وعدد الذين يعيشون ضمن دائرة الفقر المطلق والنسبي قد ازداد... وينادى البنك الدولي والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة منذ بداية السبعينيات، بأن أهداف النمو وتوزيع الدخل يجب متابعتها جنبا إلى جنب وبالتالي فإن إستراتيجية الحاجات الأساسية كانت خطوة منطقية تالية.. فبدلا من تبرير بؤرة الفقر الجديدة كأسلوب للنمو الاقتصادي، فقد استهدفت استئصال الفقر المطلق، والوفاء بتوفير الحاجات الأساسية لفقراء العالم(أ)، ومع أن أسلوب الحاجات الأساسية ليس نظرية متكاملة، إلا أن مؤشر الحاجات الأساسية – يشمل عدة أمور منها حاجات مادية لازمة للجسم وحاجات غير مادية، مثل متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، وكانت المعايير العالمية المحددة بواسطة لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية W.H.O ومنظمة الأغذية والزراعة F.A.O وهو (٣٠٠٠ سعر حراري، ٩٠ جرامًا بروتين) – الحد الأدنى اللازم من الكساء للفرد، وذلك حتى لا يوصف بالفقر – نسبة الإنشاءات السكنية المتاحة للأفراد إلى إجمالي الإنشاءات المدنية الموجودة في المجتمع – الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المتاحة لأفراد المجتمع : حيث إن الخدمات التعليمية تقاس بواسطة نسبة المتعلمين، وعدد المدارس الإلزامية والثانوية وعدد المدرسين لكل تلميذ وعدد الجامعات.، وتقاس الخدمات الصحية بواسطة عدد الأطباء إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة الأسرة المتاحة في المستشفيات إلى إجمالي عدد المرضى، ومعدل الوفيات.، وتقاس الخدمات الاجتماعية الأخرى عن طريق نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب، ونسبة المستفيدين بخدمات الصرف الصحي، وخدمات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني،وكذلك نسبة من يشملهم التأمين الصحي والاجتماعي(ب) والحاجة الأساسية الأخيرة هي خلق فرص عمل المنتج الذي يدر دخلا مناسبا، فالعمل هو حجر الزاوية وبدون الاستخدام الكامل للقوى البشرية التي في سن العمل لن تستطيع الدول الفقيرة أن تنتج ما يسد حاجاتها الأساسية(ج)، وقد واجه هذا المفهوم انتقادات،أهمها: اختلاف الاحتياجات باختلاف الثقافات، قصوره عن دراسة فقراء العالم الثالث.

(أ) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٤٨٣-٤٨٤.

-G Lewwe, P., and Vander Gaage, J., «Confronting poverty in Developing Countries» the World Bank،

(ب) definitions information and policies, W.B, working paper No 48, Washington D.C., 1988, P. 9.

(ج) بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ت مصطفي أبو الخير، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٢٨.

سوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي في المجتمع، على الفئات والطبقات المختلفة، فضلا عن عدم توافر الفرص المتكافئة بين أفراد المجتمع[1]، وهو يعد مقياسًا بالمقارنة بالشروط الأدنى في المجتمع بقطاعات أو أجزاء أخرى من السكان والفقر يتحدد بالمستوى الموجود داخل المجتمع. إذن فالفقر في الهند ليس كالفقر في أمريكا – وبالنظر للفقر كحدث نسبي بجانب البعد المادي، فيعتبر أشياء، كانخفاض احترام الذات، محدودية التعليم والمشاركة في النشاطات الاجتماعية، الإحساس المستمر بالفشل والإخفاق واستمرار حالة الاعتمادية أو التبعية وتعتبر فقرا [2].فالنظر لمفهوم الفقر يعد مجرد التركيز على فقر الفاقة pauperism، (وهو صفة فئة من الناس غير قادرين على إعالة أنفسهم، أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه دون مساعدة خارجية) [3] أو الفقر المدقع (الذي يعيش على أقل من دولار يوميا) أو الفقر المطلق (الذي يعيش عند حد ١,٨ دولارًا يوميا تبعا لتعادل القوة الشرائية للدولار عام ١٩٩٣) وإنما تعدى كل ذلك إلى المقارنة بين أفراد المجتمع، وتعد دراسة تاونسند townseind الفقر في المملكة المتحدة ١٩٧٩ دراسة إمبريقية تعالج مدى كل من الفقر المطلق والفقر النسبي، وقد عرف الفقراء بأنهم (الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة، عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية الاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم)[4].

ويقول تاونسند (إن الأفراد والأسر والجماعات تعيش في فقر حينما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها. وهنا تكون مواردهم أدنى من الوفاء بهذه المتطلبات، وبالتالي فإنهم يضطرون

---

(1) Graham Room ; «New Poverty» ; In The European Community Mac – Millan Pub, London, 1990, P.P. 38- 39.

(2) Jon M. Shepord & Harwin L. Voss, Social problems, Macmillan pub, New York & London, 1978, P. 40.

(٣) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) بيتي آل كوك، فهم الفقر، عرض على الدجوى، سلسلة كراسات عروض المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ٢٠٠٠، ص ٣٨.

إلى البعد عن أنماط الحياة، والعادات، وأوجه النشاط العادية)؛ وعناصر القوة في مدخل تاونسند تتمثل في نظرته للفقر على أنه عملية للحرمان، ينفصل بواسطتها الناس عن مجرى الحياة الاجتماعية، فهو لا يحصر الفقر فقط في كون الناس يعيشون على الكفاف، بل أنه يؤكد على ضرورة المشاركة في العادات وأنشطة الفراغ، والثقافة السياسية للحياة اليومية، فإذا كانت ظروف الناس تحول دون هذه المشاركة، فهم محرومون نسبيا[١].

ومفهوم الفقر النسبي يتيح الفرصة لاستخدام خط فقر خاص بكل بلد، يساوى ثلث مستوى متوسط الاستهلاك في عام ١٩٩٣ حسب تكافؤ القوة الشرائية لعام ١٩٩٣ إذا كان ذلك الرقم أعلى من خط الفقر المادي (دولار واحد في اليوم)، وكان من أثر استخدام خط الفقر النسبي، أن أصبح الفقر أعلى كثيراً في مختلف المناطق، وللدلالة على تغير خط الفقر النسبي من دولة إلى أخرى، أنه في كوريا تم حساب معدلات الفقر باستخدام بيانات الإنفاق التي تصحح موسميا، مع استخدام خط فقر وطني يعادل حوالي ٨ دولارات في اليوم (بتكافؤ القوة الشرائية ١٩٩٣)[٢]، وفي أمريكا في السبعينيات نجد Johnson رئيس المجلس الاقتصادي حدد الفقر بـ ٣٠٠٠ دولار في العام لكل أسرة غير زراعية مكونة من فردين أو أكثر، ١٥٠٠ دولار لكل فرد، أما Leon Keyserling فقد حدد خط الفقر بـ ٤٠٠٠ دولار دخل سنوي لكل أسرة مكونة من ٤ أفراد، والأسرة التي يقع دخلها السنوي بين ٤٠٠٠: ٦٠٠٠ دولار، مكونة من ٤ أفراد تعتبر محرومة Deprived ويرى Jon M. Shepard أنه حتى مع الأخذ بخط الفقر النسبي مثل الدخل السنوي السابق، فإن هذه المقاييس للفقر تعتبر مضللة وخادعة في أنها لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في حاجات الأسرة وتكاليفها، وعدد المعالين في المنزل، العمر والنوع في الأسرة، الموقع الجغرافي، ظروف أعضاء الأسرة، الصحة، عمر رئيس الأسرة[٣].

(١) أندرو ويستر، مدخل إلى: علم اجتماع التنمية، ت عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، شن هجوم على الفقر، مرجع سابق، ص ص ٢٣، ١٦٧.

(3) Jon M, Shepord & Harwin L. Voss, Social Problems , Macmillan Pub., New York & London, 1978 , P.P. 40-41.

إن القضاء على الفقر النسبي يعد أكثر تكلفة من محو فقر الإعاشة ومن ثم فإن كثيرًا من الحكومات، لم تبدِ اهتماما كبيرا به، ويعتبر (Sen) أن استخدام خط فقر بسيط - بمفاهيم نسبية أو مطلقة - غير كافٍ، فهو لا يأخذ في الاعتبار عمق الفقر أي (إلى أي حد يقع الناس تحت خط الفقر) ويعطي انطباعاً زائفاً بأن من فوق هذا الخط مختلفون عن من فوقه أو تحته مباشرة.....، وثمة قضية أخرى مهمة ولكنها مهملة دائما وهى مدة الفقر... ومدى استمراره أي مدة بقاء الناس فيه ونسبة الفقراء في فترة معينة، وهل كانوا في فقر قبل ذلك[1]. ومن هنا فحتى خطوط الفقر النسبية وجهت لها انتقادات كثيرة كما سبق وإن كان خط الفقر النسبي يراعي الفروق داخل المجتمع الواحد وينظر إلى فقر الفرد بالنسبة لأفراد المجتمع، كما يتضمن عوامل غير مادية لقياس الفقر كاحترام الذات والمشاركة، وإن كانت هذه الأشياء تترتب أيضا على العوامل المادية - ففي سلم الحاجات لا يمكن أن يسبق تحقيق الذات، الحاجة للطعام أو المسكن الآمن - وإذا كان تاونسند تحدث عن الفقر النسبي، والأفراد المحرومون نسبيا في المجتمع فينبغي إذا التحدث عن الحرمان:

٤ - الحرمان Deprivation ودائرة الحرمان cycle of deprivation.

يرتبط الحرمان بمفهوم الفقر، والحرمان لا يحدو باعتبارات الدخل ولكن يشمل عوامل اجتماعية كالمسكن والتعلم، والعمل، وهذه العوامل تتداخل وتتشابك فالسكن الفقير غالبا ما يرتبط بـ فقر الصحة، فقر التعليم، بعدم التوظيف، وكثير من الباحثين اتجهوا للحديث عن (حرمان متعدد) ولذلك فالأفراد يمكن الحكم عليهم بسهولة من واحد أو اثنين من مؤشرات الحرمان، وغالبا ما يتركز الحرمان الاجتماعي في بعض المناطق الجغرافية.

أما دائرة الحرمان، فقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة (كيث جوسيف Keith Joseph) الذي كان سكرتيرا لإحدى الولايات في (قسم الضمان الاجتماعي والصحة) ١٩٧٢ لكي يوضح كيف أنه على الرغم من فترات طويلة من العمل الكامل والنجاح النسبي والزيادة الكثيرة في خدمات الرفاهية، فإن الحرمان وسوء التكيف أو التوافق يستمر بقدر كبير، وفي قوله بأن تأثير المشكلات الاجتماعية في جيل ما يعاد إنتاجها في

(1) Vic George, Wealth, poverty and Starvation, Op -cit, PP. 86-88.

الجيل القادم: فالحرمان ينتقل من خلال العائلة [1] ومن هنا فقد اتسع مفهوم الفقر من مجرد عدم كفاية الدخل للإنفاق على الطعام، وتحقيق بعض الحاجات كالتعليم والصحة، ثم كان الحرمان وليس الحرمان في جيل واحد ولكنه الحرمان القابل للاستدامة من جيل إلى آخر وهكذا.

ويوضح تقرير التنمية البشرية (٩٨-١٩٩٩) أن الفقر من وجهة نظر التنمية البشرية لا ينصب على الدخل وحده، بل هو حرمان من الاختيارات، وتحجيم الفرص المتاحة لأن يعيش الفرد حياة كريمة، ويقيد حريته، ويحوله إلى كائن لا حول له ولا قوة، مستضعفا[2].

ويساوى Bishay بين الفقر والحرمان بكل أنواعه من الحياة التي يحياها الناس ويعنى أكثر من مجرد نقص ضروريات الرفاهية، أكثر من (فقر الدخل): وهو يعنى إنكار الفرص والاختيارات الأساسية جدا للتنمية البشرية لضمان حياة طويلة صحية خلاقة والتمتع بمستوى معيشة كريم وحرية وكرامة واحترام للذات وللآخرين. بمعنى آخر، فإن الأمية ونقص إمكانية الوصول للحياة الآمنة والحياة القصيرة وعجز الموارد الخاصة والعامة هو (الفقر البشرى)[3].

ولابد من توضيح أن الحرمان أو (الفقراء المحرومين) ليسوا بالضرورة فقراء ماديا فالحرمان الاجتماعي يكون بمثابة تعبير عن الأحوال المعينة وعدم وجود مزايا، وذلك جنبا إلى جنب مع نقص الموارد المادية، فالناس المجردون اجتماعيا ليسوا بالضرورة فقراء ماديا ومادام الفقر يعنى الحرمان وبخاصة الحرمان الاجتماعي من وجود الفرص والامتيازات على سبيل المثال في التعليم والتوظيف فإن هذا يؤدى إلى الفقر البشرى وفقر القدرات، أما عن الفقر البشرى فله عدة أبعاد ومؤشرات يقاس بها: **مؤشر الفقر البشرى Human Poverty Index HPI**

---

(1) Michael Mann and others, Macmillan student Encyclopedia of sociology, Mac-Millan press, 1978, P.P.P 77-78-90.

(٢) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩، معهد التخطيط القومي، ص ١١.

(3) Adli Bishay, Sustainable development and poverty Eradication, op – cit, P. 29.

ويقيس الحرمان في التنمية البشرية الأساسية، أما الأبعاد والمتغيرات المستخدمة فهي:

- النسبة المئوية للناس المتوقع وفاتهم قبل سن ٤٠ سنة.
- النسبة المئوية للأميين.
- النسبة المئوية لمن لا يتلقون خدمات صحية ومياه آمنة.
- النسبة المئوية للأطفال الهزيلة تحت سن ٥ سنوات.

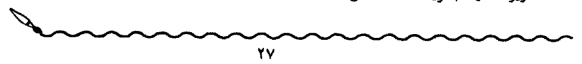
ويتضمن مفهوم الفقر البشرى أيضا، أوجهًا كثيرة لا يمكن قياسها مثل المشاركة في حياة الجماعة، تهديد حماية البيئة والمساواة بين الأجيال[1]، ومن الطبيعي أنه بالأخذ بمؤشر الفقر البشري ستزيد النسبة عن كل ما سبق من مقاييس. وقد أُدخل هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧، ويعد الفقر فيه أكثر من مجرد الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاه المادي، يمكن أن يعنى أيضا الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أي شيء آخر. أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية وخلاقة. أن يتمتع بمستوى معيشي لائق، أن يتمتع بالكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين وبالأشياء التي يعطي لها الناس قيمة في الحياة.... ويوجه دليل الفقر البشرى الانتباه إلى نواحي الحرمان في ثلاثة عناصر أساسية هي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق.

والفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري، أن دليل التنمية البشرية يقيس التقدم المحرز في مجتمع أو في بلد ككل، أما دليل الفقر البشري فهو يقيس مدى الحرمان، أي نسبة الناس في المجتمع الذين لم يشملهم التقدم[2]، والفقر البشري والحرمان من الفرص والخيارات اللازمة للتنمية البشرية، يشير إلى (فقر القدرات) الذي يعوق الفرد من الحصول على فرصة مناسبة في المجتمع وهكذا.

---

(1) Ibid, pp. 29-31.

(٢) تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨، ص ٢٥.



٥- مؤشر أو مقياس فقر القدرات Capability Poverty Measure (CPM)

يستند مفهوم الفقر في مجال التنمية البشرية بوجه خاص إلى منهج (فقر القدرات) وفي هذا المنهج، لا يكمن الفقر في الحالة التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضا في عدم توفر فرصة حقيقية له -بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية- لكي يعيش حياة تستحق قيمتها، فالفقر البشرى ليس مجرد فقر الدخل، إنه في حقيقة الأمر الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة محتملة ومقبولة[١]. وقد تناول هذا المقياس تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ١٩٩٦، وهذا المقياس تحدث عن فقر الدولة في حدود نقص ثلاث (قدرات إنسانية) وهي: القدرة لتحقيق صحة وتغذية أفضل، القدرة لتحقيق تعلم ومعرفة أفضل، القدرة لإعادة الإنتاج الصحي. ويعد هذا التعريف متكاملاً عن مقاييس الفقر التي تتأسس على الدخل[٢].

ويشير فقر القدرة إلى: (تدنى مستويات قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وجني ثمارها)[٣] نتيجة تدني مؤشرات الوجود الأفضل (الحياة الطويلة - التعليم - امتلاك أصول كافية للإنتاج)[٤]، هذا طبيعي فإن الإنسان لا يهتم بالتعلم وتنمية قدراته ومهاراته؛ إلا إذا ملك قوته وتحقق له الأمن في السكن والعيش، وبالتالي فإنه يبحث عن تعليم أبنائه لكي يحقق لهم مستقبلاً خيرًا عن مستقبله.

ولعل هذا يعد أفضل فهم للفقر، فهو حرمان من (القدرات البشرية) يحول دون ضمان أحقية البشر في الرفاه الإنساني، ومن هذا المنظور يكاد الفقر يتساوى مع الضعف الاجتماعي، وينتج هذا عن مستوى منخفض من إشباع الحاجات الأساسية، ومن باب أوسع عن قصور في امتلاك صنوف رأس المال: المادي، والمالي، والبشرى، والمجتمعي[٥].

(1) United Nation: «Human Development Report1997», UNDP. New York; Oxford University press, 1997, PP 13 -16.

(2) Osman M. Osman, Combating Poverty in Egypt: The Role of economic growth and social spending, op-cit, P. 56.

(٣) سهير لطفي، وآخرون، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي، الواقع والتطلعات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(4) Cecile Jackson, women and poverty or gender, op-cit, P. 71.

(٥) نادر فرجاني، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر (صياغة للمناقشة)، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، الندوة التاسعة لقسم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٢:١٣.

فهذه القدرات البشرية هي التي صنعت التاريخ والحضارات الإنسانية على مر العصور، ولاشك أن تعطل أو تعطيل هذه القدرات البشرية يعنى القضاء على جذور التقدم لأي أمة والتي يعد الإنسان أساس تقدمها فمع افتقاره للمعرفة والقدرات الإبداعية يعنى هذا، أنه غير موجود بالمرة وهذا يعني ضمنا أن الدول الغنية تتيح فرصا أفضل لأبنائها وبالتالي تحقق لهم الرخاء، وتحقق حاجاتهم الأساسية، مما يعطيهم الفرصة للاهتمام بأبنائهم وتعليمهم، وهو ما يعني مع مرور الوقت تحسين في قدراتهم البشرية، على العكس من الدول الفقيرة والتي لا يجد الإنسان الفقير فيها، فرصة تتيح له تحقيق حاجاته الأساسية ومن ثم الاهتمام بذاته وتحسين وضعه، والاهتمام بأبنائه وتعليمهم وبالتالي تنمية قدراتهم، فهذا كله لا يتحقق بسبب عدم كفاية الدخل للحفاظ على الحياة، أو بمعنى أفضل بقاء الحياة كما هي، دون تطوير أو تغيير، هذا في العصر الحالي، ومع مرور الوقت يتدهور الحال إلى الأسوأ. فالفقر الاقتصادي يتم توارثه، بالإضافة إلى فقر قدرات الأجيال القادمة، فمن جيل إلى آخر نجد أن، عدم مساواة توزيع الدخل تتسبب في المساهمة في عدم مساواة توزيع المهارات[1].

والكارثة بالنسبة للفقر ليست على مستوى الأفراد فقط، وإنما على مستوى الدول وخاصة تلك الدول التي تسعى لتحقيق التقدم، فأني لها هذه التقدم، في حالة فقر القدرات في عصر العلم والتكنولوجيا؟!

وقد قامت الأمم المتحدة بدراسة شاملة لـ١٩٠ بلدًا لمعرفة ما يمثله رأس المال البشري، ورأس مال الموارد الطبيعية، وكانت نتائجها:

- يسهم رأس المال المادي بـ ١٦٪ من إجمالي الثروة.
- يمثل رأس المال الطبيعي بـ ٢٠٪ من إجمال الثروة.
- أما رأس المال البشرى فيمثل ٦٤٪ من إجمالي الثروة.

---

(1) Population and Poverty in the Developing World, the world bank, Washington, U.S.A., 1980. P. 41.

ويسيطر رأس المال البشرى في البلدان ذات الدخل المرتفع فيصل إلى ٨٠٪ من إجمالي رأس المال، كما في ألمانيا واليابان وسويسرا[١]، ولإدراك الدول المتقدمة أهمية هذا العنصر البشرى، فقد بدأت منذ زمن بعيد في نوع جديد من التجارة الخفية، وهو اجتذاب العقول البشرية، أولا بفتح أبواب جامعاتها للدراسة المجانية حيث توفر للباحثين كل ما يمكن من أجهزة علمية، مع توفير المناخ العلمي من مكتبات ومراجع... وكل هذا بعد أن تأكدت أن اجتذاب العقول تعد تجارة رابحة تفوق أي نوع من التجارة الأخرى[٢]، وذلك لإدراك هذه الدول أهمية العنصر البشرى في التقدم والتنمية، وهذه التجارة وإن كانت تؤدي إلى استقطاب الثروات من (عقول بشرية) إلى دول الشمال، لكنها على المدى البعيد تعد قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت، فزيادة الفقر ليست من مصلحة أحد، الغنى والفقير على حد سواء، ويؤيد وجهة النظر هذه ما قاله David S. Landes:

(من مصلحتنا في الدول الغنية مثلما من مصلحتهم أن نساعد الفقراء لكي يصبحوا أغنى وأكثر صحة، وإذا لم نفعل، فإنهم سيبحثون عن أخذ ما يمكنهم أخذه، وإذا لم يستطيعوا الكسب بتصدير السلع، فإنهم سيصدرون الناس. باختصار فالثروات تعد كالمغناطيس لا يمكن مقاومتها، والفقر poverty يعد غضبًا شديدًا كامنًا، وهذا لا يمكن فصله، وسلامنا وثرواتنا تعتمد في الأمد الطويل على الوضع الأفضل للآخر)[٣].

ولا شك أنه من خلال تبني مفهوم الفقر من خلال المؤسسات الدولية، والتي سعت إلى التأكيد أولا على أن الفقر فقر دخل ونقص موارد، وتبنت مفهوم (الندرة) بالرجوع إلى الآراء التي تؤكد على الزيادة المحدودة للموارد الطبيعية (متوالية هندسية) كما رأى مالتس. ولكن مما يدحض هذا القول، ويؤكد دور الشمال في فقر الجنوب وتخلفه:

---

(١) على الجلبى، التوازن بين الموارد والسكان من خلال التنمية المستدامة، مجلة المدينة العربية، ع٩٩، نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٠، ص ص ٦٩-٧١.

(٢) محمود بكر، اتفاقية الجات وحماية البيئة، الأهرام الاقتصادي، ع ١٦١٨، ١٠ يناير ٢٠٠٠، ص ص ٧٢-٧٣.

(3) David S. landes, the wealth and poverty of nations, op-cit, P. XX.

إن الجوع starvation والمجاعة famine في دول العالم الثالث تحدث عندما يتم تصدير الطعام من نفس الدول؛ لكي يتم دفع الدين الدولي أو لتلبية الطلب على المنتجات للدول الغنية. كما في تقرير اللجنة الدولية بمشاركة Michael Manley (رئيس وزراء جاميكا) و wily Brandt (مستشار ألمانيا الغربية) وقتها، أشاروا إلى أن السودان، قبل مجاعة ١٩٨٥ زادت صادراته من الطعام وذلك لجلب العملة الأجنبية وتغطية أعباء الدين، والمفارقة أن سوء التغذية منتشر في العديد من دول العالم الثالث بينما توجد به أفضل الأراضي التي تزرع الفاكهة والزهور للدول الغنية، أكثر من السلع الرئيسة للناس. والمشكلة ليست أن إنتاج العالم من الطعام ليس كافيا للجميع، ولكن إنتاج الطعام يُساء استهلاكه بأقلية صغيرة من السكان الأغنياء في العالم، فالأمريكيون يشكلون ٦٪ من سكان العالم ولكنهم يستهلكون حوالي ٣٥٪ من موارد العالم، بينما دول العالم الثالث ٧٥٪ من سكان العالم ويستهلكون ٣٥٪ أي نفس النسبة التي يستهلكها الأمريكان (١).

* في عام ١٩٨٨ اعتمدت دول العالم تريليون دولار أمريكي - أي ٢٠٠ دولار لكل فرد على سطح الأرض - للمعدات القتالية، في حين فشلت في تدبير ٥ دولارات أمريكية لكل طفل، لمقابلة استئصال شأفة الأمراض التي أفضت إلى موت ١٤ مليون نسمة عام ١٩٨٩ (٢).

* في ١٣ أبريل ١٩٧٢ عند افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بسانتياجو، ظهر لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، سوء نية موزعي النصائح والهبات: (إن الشعوب الفقيرة هي التي تساهم في نمو مدن الرفه !).. فالبلاد الغنية تزداد غنى بينما البلاد الفقيرة غارقة في التخلف. وقد أعلن هذا رئيس (سلفادور) اللندى: «إن أكثر من نصف الإنسانية يعيش في ظروف دون المستوى الذي تتطلبه الحياة العادية... فنحن نساهم بمواردنا وبشغلنا في رفه الشعوب الغنية»(٣).

---

(1) Vic George; wealth, poverty and starvation, a world perspective, op-cit, pp. 127, 178.

(٢) ألن در ننج، الفقر والبيئة، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) محمد عزيز الحبابي، عالم الغد: العالم الثالث يتهم، ترجمة فاطمة الجامعي الحبابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ١٩.

* الغرب الصناعي الذي بدأ من قاعدة اقتصادية أرقى بكثير، مازال يسجل مكاسب هائلة بينما العالم الثالث الفقير يتطلع إلى مجرد زيادات متواضعة، فيما عدا بعض الدول النفطية، فيبدو من الوضع القائم أن الثرى يزداد ثراءً بينما الفقير يزداد فقراً بيد أن اللامساواة الاقتصادية أسهل ما يمكن تسجيله، لكن اللا مساواة في توزيع الثروة في العالم والتي يشعر بها البشر بطرق مباشرة على صحتهم ورفاهيتهم [1]، من الصعب إن لم يكن من المستحيل تسجيلها، وحتى الدول النفطية قد تم احتواؤها تماما والسيطرة عليها وإبطال فاعلية وتأثير صوت هذه الدول - وخاصة بعد أن تعلمت الدول الصناعية الدرس جيدا بعد أزمة عام ١٩٧٣ - وذلك إما بإبرام معاهدات وإقامة قواعد عسكرية فيها، وإذا لم تنجح في ذلك أو رأت أن مصالحها تتحقق بصورة أفضل باحتلال هذه الدول فإنها لا تتردد أبدا وذلك إما: بدعوى (محاربة الإرهاب) مثل أفغانستان - التي يقال أنها تسبح في بحر من البترول - أو بدعوى حيازة (أسلحة الدمار الشامل) مثل العراق التي لم يثبت حتى الآن حيازة ولو سلاح منها، فبعد غزو العراق سيظل بترول العراق تحت السيطرة الأمريكية لعقود طويلة والذي من المتوقع أن يرتفع معدل الإنتاج إلى ٧: ٨ ملايين برميل/ يوميا بدلاً من ١ مليون كما كان سابقا.... مما سيؤدى إلى خفض سعر البرميل فقد يصل إلى ٨ دولارات فقط، بعد سيطرة شركات البترول الأمريكية على بترول العراق، المكسيك، السعودية، الكويت والذي سيصل حجم الإنتاج اليومي لهذه الدول إلى ٣٠ مليون برميل يوميا[2]، وفي حالة ارتفاع الأسعار فإن الفائدة ستعود أيضاً على الشركات الأمريكية، فالقطب الأوحد مستفيد في جميع الحالات (فقد وصل سعر البرميل ٩٢ دولارًا في أكتوبر ٢٠٠٧) ولتذهب سياسات المحاربة والقضاء على الفقر العالمي المزعومة إلى حيث لا رجعة، فقد صرح (بليكس)[3] في نهاية مهمته بأنه لو كان سُمح له باستكمال مهمته؛ لاقتضى الأمر البحث عن ذريعة أخرى لغزو العراق[4].

---

(1) Robert Clark, Power and Policy in the third world, New York, U.S.A., 2nd edition, 1982, PP. 29-35.

(٢) إبراهيم راشد، جريدة الأهرام، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٣.

(٣) رئيس بعثة التفتيش على أسلحة العراق.

(٤) منير زهران، قواعد اللعبة بعد غزو العراق، كتاب الهلال، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٦٠-٦١.

* روج العاملون في البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفسير الفقر الإنساني... فالفقر يفسر ذاته بذاته، سواء كان فقرا بمقياس الدخل والإنفاق، أو كان فقرا بمقياس الحاجات الأساسية، أو القدرات التعليمية والصحية....! وحتى لو امتد التفسير إلى اعتبار الفقر مرادفا للحرمان من المشاركة في المجتمع.... ونقول أنهم ربما قدموا تفسيرا (لفقر الأفراد)، ولكنهم لم يفسروا لنا (فقر المجتمع).... والسؤال كيف تكوَّن فقر المجتمع، وبتعبير أدق، كيف تكونت ظاهرة (الفقر تاريخيا)؟ أليست أفقر المجتمعات في العالم هي التي تعرضت للاستعمار، أي الاستغلال المتواصل طوال خمسة قرون، فوضوياً كان أو منظماً من الدول الاستعمارية السابقة والمعاصرة...؟[1] فيشهد الملايين من الفقراء في كل العالم على إخفاق التقدم – المزعوم – متعدد الأبعاد مثلما أن فقرهم متعدد الأبعاد... إن الفقر تاريخيا واجتماعيا تجربة طويلة يمكننا البدء في فهمها فقط بتتبع أصوله عبر التاريخ[2].

٦- عولمة الفقر :

تشير كل المؤشرات الاقتصادية إلى أن العولمة في ضوء ممارستها الراهنة – قد زادت من اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى في الدول المتقدمة ذاتها[3] فما بالنا بالدول النامية؟! فالتفاوت العالمي في توزيع الثروة على مستوى الدول أو على مستوى الأشخاص، قد وصل إلى حد غير مسبوق، فالثروة التي يملكها (نادي أصحاب البلايين) وعددهم ٤٥٠ عضواً تتجاوز الناتج الصافي المحلى للدول ذات الدخل المنخفض مجتمعة والتي تتضمن ٥٦٪ من سكان العالم. وتصل إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى العابرة للقومية إلى ١١,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٥ وهى تساوى ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ والبالغ ٢٥,٣ تريليون دولار... ويسيطر ٢٠٪ من دول العالم على ٨٥٪ من الناتج العالمي وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية ويمتلك سكان تلك الدول حوالي ٨٥٪ من المدخرات العالمية...، وقد جاء في تقرير الأمم

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٧، خريف ١٩٩٩، ص ص ١٣٤-١٣٥.

(2) Paul Marc Henry, Poverty, Progress and Development, op-cit, P. 50.

(٣) التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٧.

المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ أن ثروة أغنى ثلاثة رجال في العالم تتجاوز مجموع الناتج القومي لخمس وثلاثين دولة نامية بسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة[١]. وعلى الرغم من عولمة الاقتصاد العالمي وتغطيته لجميع دول العالم وحرية انتقال السلع والبضائع المفترض أنها موجودة، إلا أن الدول الصناعية تتجه لوجود نزعة حمائية للصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة، والتي تمثل عقبة في تطور العالم الثالث و(الثاني) سابقا، وقد ترتب على جبل الديون الواقع فوق العالم الثالث، مع نضوب شبة تام للائتمانات مما يعقد المشكلة، وهذا يترك الدول الفقيرة معتمدة على خزائن الدول الغنية ضيقة الأفق[٢].

إن (عولمة الفقر) في أواخر القرن العشرين لم يسبق لها مثيل في التاريخ، غير أن هذا الفقر ليس نتيجة (الندرة) للموارد البشرية والمادية، بل هو بالأحرى نتيجة نظام من فائض العرض العالمي القائم على البطالة، والخفض العالمي لتكاليف العمل إلى أدنى حد[٣] والاهتمام المتزايد بعولمة الفقر، وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد على الفقر البشرى والعمالة الرخيصة، وبتراكم الثروة وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتدويل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة الديون إلى جانب الرقابة الكونية وأثرها المدمر على سبل عيش ملايين من البشر[٤]، وانتشار العولمة بجميع أشكالها في دول الأطراف يؤدي إلى تقلص سلطات هذه الدول ويضيق الخناق على مناوراتها، وهكذا تظل سيادتها تتآكل إلى أن تصبح هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها. يحدث هذا تدريجيا ولكن بصورة متسارعة، لتجد تلك الدول نفسها وقد تحولت من راعية لمصالح هؤلاء المواطنين إلى حارسة لليبرالية السوق الجديدة، حامية لرأس المال الخارجي والمحلي[٥] مما يؤدى بجانب وجود الفقر إلى القلاقل والمشاكل الاجتماعية وهو ما يزيد من حدة المشكلة.

---

(١) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة، خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، عالم الفكر، مجلد ٢٩، يناير، مارس ٢٠٠١، ص ١٧٦.

(٢) سمير أمين، ثلاثون عاما من نقد النظام السوفيتي (٦٠-١٩٩٠)، مجلة جدل، دار كنعان للدراسات والنشر، سوريا.

(٣) ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) إسماعيل قيره، بلقاسم سلاطينة، على عزبي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ٦.

(٥) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد ٢٧٦، ديسمبر ٢٠٠١، ص٤٥.

واندماج الدول النامية في منظومة العولمة تنتفع بها الدول الصناعية المتقدمة نفسها. فالدول الصناعية تحصل على مكاسب كبيرة وملموسة من تزايد الاندماج بصوره المختلفة سلعيا وماليا، ويساعدها الاتجاه بعملياتها الإنتاجية الوطنية بصورة أكبر نحو التخصص ورفع مستوى الكفاءة. يزيد من مكاسبها المتوقعة بسبب فروق الأسعار الكبيرة بينها وبين الدول النامية سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات، إضافة إلى ما تحققه عملية الاندماج لكتلة البلدان النامية الضخمة سوقا وموارد من عوامل دفع أساسية وفرعية للاقتصاد العالمي في مختلف الجوانب الإنتاجية والتسويقية والمالية والتكنولوجية [1].

إذن فلا مجال للحديث عن (الندرة)...، حيث إن الطبيعة قد وهبت كل مجتمع من المجتمعات بمصادر للثروة قادرة إذا استخدمت استخداما اقتصاديا سليما على تلبية احتياجات جميع الأفراد... فالمجتمع الفقير أو البلد الفقير يعاني أساسا من استلاب أو تبديد موارده على نحو أو آخر، وهو بهذا يمثل مكانة بين المجتمعات المختلفة [2].

ب - تناول العلماء والمفكرين لمفهوم الفقر:

لتفسير ظاهرة الفقر هناك اتجاهان على مستوى النظريات الاجتماعية وهما:

- التفسيرات الفردية individual للفقر، والتي غالبا ما تكون مشتركة في علم الاجتماع الأمريكي، والسياسة العامة، وفي التفسير الوظيفي، ونظرية ثقافة الفقر culture of poverty.

- التفسيرات البنائية structural، والتي تتناول الفقر ليس لخصائص نقص أو عجز رأس المال الإنساني، أو القوى الثقافية، وتنظر إلى الفقر كمشكلة اجتماعية كبيرة... فالفقر عملية اجتماعية... وهو نتيجة للاقتصاد السياسي للمجتمع، كالتفسيرات الماركسية المحدثة (التي تنطلق من مقولات الاتجاه المادي التاريخي [3]).

(١) جمال فاضل، العولمة خسائر أكبر وأرباح أقل، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٦٤٦، ٢٤ يولية ٢٠٠٠، ص ص ٥٦-٥٧.

(٢) فيليب عطية، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد ١٦١، مايو ١٩٩٢، ص ١٠.

(3) David cotter, poor people in poor places: local opportunity structures and household poverty, rural sociology; Dec 2002, Vol. 67, issue four, P. 536.

١- التفسيرات الفردية وأتباع الاتجاهات الوظيفية Functionalism

وتقوم هذه التفسيرات على فكرة (لوم الضحية): أي القول بمسئولية، جوانب قصور عضوية وفطرية في الفرد عن الفقر، كالذكاء، والاستعدادات الوراثية، وفي مقدمة رواد الاتجاه الوظيفي في تناول الفقر، بارسونز، ميرتون، كنجزلي ديفيز، وولبرت مور. ولم يتكلموا عن الفقر poverty وإنما ناقشوا عدم المساواة inequality في سياق تحليلهم للتدرج الاجتماعي Social stratification وهم يرون أن التفاوت في الثروة والسطوة والمكانة وغيرها، هي إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري.

وتأسيسا على ذلك يقال إن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، وأن محاولة التمرد على هذا القانون - الطبيعي - والتي تتمثل في تطلع بعض أفراد المجتمع من الطبقات الدنيا إلى امتيازات الطبقات العليا، هي من أهم مصادر التوتر في المجتمع.

ويرون أنه لا جدوى من تدخل الدولة لتحسين أحوال الفقراء، فالفقر هو نصيبهم العادل نتيجة عجزهم أو قصور إمكانياتهم، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا، في مقدمتها ثلاث:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات.
- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره. فهناك وظائف أكبر أهمية لوجود المجتمع واستمراره.
- حق الأشخاص الموهوبين -من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة- في أن يشغلوا الوظائف الأرقى وتأسيسا على هذا يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء[١].

ثقافة الفقر Culture of Poverty

طرح هذا المصطلح، (أوسكار لويس Lewis) عام ١٩٥٩، حيث يرى أن ثقافة الفقر هي ثقافة فرعية وأن وجودها مكمل طبيعي للثقافة العامة السائدة، وهذه الثقافة الفرعية تظهر

---

(١) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

نتيجة لقوة ضغوط التغيرات الاجتماعية التكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع[1] (حيث إن ثقافة الفقر تعكس كلاً من عمليتي التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الاجتماعية المتدنية في نطاق المجتمعات الرأسمالية.... حيث يجدون أنفسهم يعيشون في ظل ثقافة تجعل الملكية الفردية المحور الأساسي للحياة ولقيمة الفرد، ولهذا فهم يضطرون وبشكل لا شعوري إلى خلق ثقافة فرعية مختلفة عن ثقافة وقيم المجتمع الكبير)[2].

ولقد تبين أن الفقراء لهم ممارسات أسرية وجنسية مختلفة، وأنهم يخفقون في المشاركة في المؤسسات الرئيسة للمجتمع الأوسع، ويستسلمون لوضعهم دون أي دافع للتغير، ومنبع ظهور هذه السمات هو أنها تشكل سبلا للتكيف مع الفقر وبذلك فقد أصبحت مسألة غريزية ومتسعة حتى بات يمكن وصفها بأنها صارت (ثقافة فرعية)[3]، وذلك لأن الفقراء يشتركون في أنماط مميزة من القيم والمعتقدات، وتتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر[4]، وهؤلاء الفقراء يحملون خصائص ثقافية تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى آخر، مما يحول دون اقتناصهم الفرص التي تساعد على الخلاص من الفقر[5]، والفقر هنا أسلوب حياة، تميزه مجموعة من الخصائص الثقافية التي تتدعم بين الفقراء وتنتقل أو يُعاد إنتاجُها عبر التنشئة الاجتماعية، ومن هذه الخصائص: الصراع المستمر من أجل البقاء، البطالة، والأجور المنخفضة، والمهن غير المتخصصة، وعمل الصغار والنقص المزمن في المال، وعدم وجود مخزون (احتياطي) من الطعام في البيوت، وهزال الممتلكات الشخصية، والإقراض الربوي، والسكنى في المناطق العشوائية، ومعدلات الوفيات المرتفعة، انخفاض متوسط الأعمار، وانخفاض مستوى التعليم والمشاركة السياسية، واللجوء للعنف في حل المنازعات العائلية...إلخ[6].

---

(1) Oscar Lewis, five families, Mexican studies, basic book, 1959, PP 95 – 125.

(٢) فاروق العدلي، عاطف وصفي، مقدمة في الأنثروبولوجيا، غير وارد مكان النشر، ١٩٩٥، ص١٦٠.

(٣) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ١٦٨.

(4) Oscar Lewis, Anthropological essays), New York, 1970, PP 63-68.

(٥) علياء شكري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١١١.

(٦) حسنين كشك، أساليب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، مؤتمر فقر البيئة وبيئة الفقر، ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٩٧، المنيا، ص ٨١.

وهنا ينبغي التفرقة بين الفقر من جهة وثقافة الفقر من جهة أخرى.. فقد لا يصبح الفقراء جزءاً أساسياً من هذه الثقافة الفرعية وذلك بالرغم من احتمال استمرارهم بعد ذلك كفقراء؛ ولهذا فإن تخلص الغارقين في ثقافة الفقر من سمات هذه الثقافة عن طريق حدوث تغيرات جذرية في مجتمعهم، إنما يزيل في الحقيقة الجوهر السيكولوجي والاجتماعي لثقافة الفرد، بالرغم من إبقائه على الجوهر المادي لهذه الثقافة، فهي تشير إلى (نمط محدد للحياة يشترك أناس كثيرون فيه، ويعيشون في مجتمعات مختلفة) [1].

الانتقادات الموجهة للمفهوم الوظيفي للفقر:

- إنه من الصعب الحديث عن عدم المساواة – حتى بالمعنى الذي يتكلم به الوظيفيون – في مرحلة المشاعة البدائية – فعدم المساواة، والفقر، هما تطوران يرتبطان بظهور الفائض الاقتصادي والطبقات الاجتماعية.

- إن أداء أي فرد، أو جماعة، هو ناتج فعل عوامل كثيرة، في مقدمتها نصيب الفرد أو الجماعة من فرص الحياة life chances. وهذا يعني أن أوضاع الحاجة التي يعيش فيها الأفراد والجماعات الفقيرة هي أحد أهم الأسباب المؤثرة في عجزها عن تجاوز الفقر.

- معظم الملامح الفردية التي يركز عليها الوظيفيون – مع الإقرار بأنه قد يكون لها دور في الفقر – لا تمثل متغيرات مستقلة، وإنما هي متغيرات وسيطة ترجع في التحليل النهائي لعوامل هيكلية مجتمعية [2].

الانتقادات الموجهة لمفهوم (ثقافة الفقر):

على الرغم من أهمية هذا المفهوم كما طرحه (أوسكار لويس)؛ إلا أن استخدام هذا المفهوم يتطلب وعيا بمسألة النسبية الثقافية حتى على مستوى ثقافة فرعية كثقافة الفقر.

إن استخدام هذا المفهوم على الرغم من أهميته في تحليل بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية المرتبطة بسُكنى المناطق المتخلفة والعشوائية، فإنه لا يبرز الأسباب الحقيقية وراء

---

(١) فاروق العادلي، عاطف وصفي، مقدمه في الأنثروبولوجيا، مرجع سابق ص ص ١٦٢، ١٦٣.
(٢) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٦.

انتشار هذه الخصائص ويختزلها إلى حد بعيد، ومن ثم يضع المفهوم، الفقراء في موقف سلبي إزاء الظروف المحيطة بهم، كما أن لويس قد أخطأ عندما ركز على فكرة الخلود الذاتي لثقافة الفقر، وادعائه بأن أطفال الفقراء مقدر عليهم الانتساب إلى هذه الثقافة منذ بلوغهم سن السادسة متناسياً بذلك جملة التأثيرات التي قد يتعرض لها الأطفال في كل مجتمع[1].

كما أن أوسكار لويس يرى أن ثقافة الفقر تعمل على تخليد نفسها، فهل معنى ذلك أن مسئولية انتشار هذه الثقافة تقع على عاتق الأفراد أنفسهم؟ أم أن هناك مسئولية ملقاة على عاتق الدولة؟[2] حيث يرى بعض العلماء أن الوضع البنائي للفقراء داخل النسق الاجتماعي هو ناتج في حقيقة الأمر لا عن طبيعة الأفراد الفقراء كما يرى لويس، ولكنه ناتج أصلاً من طبيعة سلوكيات واتجاهات غير الفقراء.

دراسات كثيرة انتهت إلى نتائج مناقضة لآراء لويس. مثل دراسة روبن جاكريت Jacrett التي توصل من خلالها إلى أن نظرة الأمهات غير المتزوجات من الفقراء من جماعات حضارية متخلفة – إفريقية – أمريكية، زنجية – إلى الزواج والتطلعات في الحياة، لا تختلف عن نظرة غيرهن في ذلك.

غير صحيح أن نسق القيم والمعتقدات، وما إليها، قادرة وحدها على إعادة إنتاج واقع الفقر، ولكن الصحيح أن تحسن الواقع المادي يمكن أن يكسر حلقة الفقر.[3]

ب- التفسيرات البنائية (الماركسية) والتي تنطلق من مقولات الاتجاه المادي التاريخي:

وهذه التفسيرات ترى الفقر جزءًا من طبيعة النسق الاجتماعي للنظام الرأسمالي، والنظرية الماركسية لها قناعتين:

◆ الأول: تحليل الاقتصاد الرأسمالي في الحدود الديناميكية نحو تراكم الأرباح، وعملية الاعتماد على استغلال قوة العمل.

(١) فارق العلي، مقدمه في الأنثروبولوجيا، مرجع سابق ص١٧٩-١٨٠.
(٢) مريم أحمد مصطفي، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، دراسة في مدينة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ١٥-١٦.
(٣) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٨.

♦ الثاني: هناك نموذج لطبقتين، طبقة الملاك أولئك المسيطرين على وسائل الإنتاج، والطبقة العاملة التي تملك فقط قدرتها على العمل، وحلل ماركس العلاقة بين هاتين الطبقتين في حدود نظرية الفائض Surplus: حيث إن إنتاج المجتمع ككل يزيد لأن الرأسماليين قادرون على انتزاع العمل غير مدفوع الأجر من قوة العامل، والذي لا يمتلك سوى هذه القوة وفي المجتمع هناك مجموعتان، رأسمالي وعامل.

♦ وهاتان المجموعتان لهما مصالح متضادة: فوجود الواحدة يعتمد على استغلال exploitation عمل المجموعة الأخرى[1]، وفي الماركسية هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بموضوع الفقر، مثل التراكم الأولى، الاستغلال الطبقي، فائض القيمة، الإفقار المطلق والنسبي: مفهوم الإفقار impoverishment أو pauperization

وتتناوله الماركسية من خلال تقسيمه إلى الإفقار المطلق والنسبي:

الإفقار المطلق :

ويعنى فصل واستمرار فصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج، وتؤدى عملية الفصل واستمرارها إلى ارتفاع معدل البطالة في المدن والريف، ومن ثم إلى قبول العمال بأجور تعادل الحد الأدنى من تكاليف إعادة إنتاج قوة عملهم، كما تتضمن عملية الإفقار ظاهرة تشغيل الأطفال والنساء بأجور أقل مما يحصل عليه الرجال.

الإفقار النسبي:

ويعنى زيادة معدل فائض القيمة، وبمعنى آخر، هو تضاؤل الخير النسبي، للأجور في الناتج الصافي الذي تخلقه قوة العمل، ويشتد الإفقار باشتداد القهر الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تمارسه سلطة رأس المال[2]، وفي الجمع المتواصل والمستمر للأرباح الكثيرة والكثيرة، فالرأسماليون يتجهون لخفض المرتبات إلى أدنى مستوى -المستوى بالكاد

---

(1) Peter Taylor – Gooby and Jennifer Dole, Social theory and Social welfare, Edward Arnold pub., London, 1981, PPP. 154, 53-54.

(٢) حسنين كشك، أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، الندوة القومية.. (فقر البيئة وبيئة الفقر)، المنيا: ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٩٧.

المطلوب لبقاء العمال ومع مرور الوقت والاستغلال- والمحافظة على وجود جيش احتياطي من العمال يسمح بمزيد من الاستغلال والضغط، والذي يجعلهم دائما في حالة إفقار pauperization[1].

وفي النظام الرأسمالي والذي يتميز باستغلال العمال، الذين يعدون مسئولون عن إنتاجهم فهم مُستغلون بالنظام الذي يجعلهم ينسون ما ينتجونه من خلال عملهم والقدرة على التغير[2] حتى أنهم نتيجة فقرهم لا يستطيعون شراء ما ينتجون وبل الأكثر لا يستطيعون المعيشة في ظروف جيدة. ويرتبط بمفهوم الإفقار، ظاهرة التهميش: التهميش Marginalization.

في ضوء حديث ماركس عن الفئات المهمشة يمكن القول أن الفئات الأكثر تهميشاً في النظام الرأسمالي المتقدم في ظروف القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين، هي الفئات المتبقية من المرحلة السابقة مباشرة على اكتمال الرأسمالية، أي مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية.

وفي إطار نظرية التبعية؛ فالتهميش يعد ظاهرة دولية ناتجة عن ميل النظام الرأسمالي الدولي إلى الفرز (الاستقطابى) إلى مركز (مسيطر) وأطراف أو (هوامش) تابعة... وإن البلاد المتخلفة اقتصاديا والنامية هي بلاد تابعة وذات وضع هامشي في الاقتصاد العالمي[3]. ويذهب الكتاب الماركسيون إلى أن التهميش لا يعد نتيجة للتداخل الرأسمالي في العالم الثالث فقط، ولكنه أيضا فعال للإنتاج الرأسمالي، وهذا لأنه يخلق جيشًا احتياطيًا والذي يسمح (بتقليل) المرتبات وتسريح الجيوش من الطبقة العاملة داخل القطاع الرأسمالي.

ويرتبط مفهوم التهميش على المستوى الدولي بالاستبعاد التدريجي gradual exclusion لكل الأمم من التنظيم الاقتصادي الدولي في العالم الثالث، والتي تعتمد على

---

(1) E.C. Cuff and others, perspectives in sociology, George Allen & unwin, London, Second edition, 1985, PP. 83-84.

(2) George Ritzer, Sociological theory, The Mc grow-Hill, New York, fourth ed,1996,P 64.

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي - للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع ١٧، خريف ١٩٩٩، ص ص ١٤٢-١٤٣.

تصدير محصول واحد أو اثنين من المحاصيل النقدية والتي تتناقص أثمانها باستمرار بينما مساهماتهم في التجارة العالمية تتناقص على مر العصور، واقتصادياتها التي تتجه نحو الإفقار impoverished وهذا العالم ليس لديه مساهمة ذات معنى في التنظيم الاقتصادي العالمي، ويمكن أن نقول عنها أنها أصبحت مهمشة [١]. فالإنتاج في العصر الحديث قد أصبح أكثر تنظيما، لذلك فعدد كبير من الناس (عاطلين)، وقد أصبح أكثر استحالة أن نعيد توزيع الدخول لمن هم ليسوا مشاركين في الإنتاج[٢] ولا ينطبق هذا على مستوى الدولة الواحدة وإنما على مستوى الأفراد داخل كل دولة بخاصة الدول الفقيرة والتي تعانى من انتشار الفقر والتهميش والبطالة.

وستدخل نهاية القرن العشرين، (التاريخ العالمي) باعتبارها فترة إفقار عالمي اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي... وقد بدأت (عولمة الفقر) هذه في العالم الثالث في تزامن مع نشوب أزمة الديون.. وانتشار المجاعات على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية[٣].

ولا مجال للحديث عن القضاء على الفقر أو (الإفقار) من وجهة النظر الماركسية إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي ذاته فيرى Ralph Miliband، عالم سياسي ماركسي، الذي كتب مقال عن سياسات الفقر، (إن محو الفقر يجب أن ينتظر حتى محو النظام الذي أوجد هذا الفقر) [٤] وذلك تأسيساً على وجهة النظر القائلة بأن الفقر يعد جزءاً من طبيعة النسق الاجتماعي للرأسمالية.

وقد أكد الواقع صدق المقولات الماركسية عن الفقر والإفقار والتهميش والاستبعاد على مستوى الدولة أو على مستوى العالم مما أعطاها مصداقية، بل إن ما أظهره الواقع كان أكثر بشاعة وظلماً لما كان متوقعا من جانب مقولات الماركسية ونظرية التبعية.

---

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٢١٧ – ٢١٨.

(2) William loehrs john P. Powelson, economic Development, Poverty and income Distribution, west view Press, Boulder, Colorado, 1977, P.81.

(٣) ميشيل تشوسودو فيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(4) peter Taylor – Goofy and Jennifer Dale, Social Theory and Social Welfore, Edwrad Arnold Pub., London, 1981. PP. 25, 33.

والنظام الرأسمالي يعد مسئولا عن كثير من المظاهر السابقة على مستوى العالم إلا أنه وصل إلى إحكام دائرة الاستغلال من خلال معاونة عوامل داخلية كثيرة له، كالفساد... ولكن في ظل إحكام الرأسمالية للدائرة، وسيادة العولمة وآثارها السيئة على جميع البشر، كان على الدول أن تختار بين التهميش والاستبعاد (غدا) بالدخول في النظام العالمي والعولمة أو بالتهميش والاستبعاد (اليوم) بالبعد عن النظام العالمي، وأنظمة السيطرة والعولمة.

أي أن دول العالم الثالث، مُستبعدة ومُهمشة ومُستغلة، ولكن المسألة مسألة وقت، (كان هذا سابقًا) قبل إحكام قوانين السوق وسيطرة العولمة، حتى أكذوبة الاستفادة من عولمة (الاقتصاد)، لا يستفيد منها إلا الأقوى الذي يمتلك التكنولوجيا بل والتأثير والسيطرة.

والتحدي الأعظم الذي يواجه العالم.... وهو بقاء الحضارة الإنسانية في ظل ظروف انتشار الفقر، العنف، الإرهاب، الاستغلال.

وكما يرى (توينبي) أن كل حضارة تتشكل حسب استجاباتها لمواقف تتحدى وتعترض وجودها، فإذا أوجدت إجابات جديدة للتحديات الجديدة فإن الحضارة تعيش وتنمو...، ولكنها تغرق وتموت عندما تتوقف عن ذلك، فالتقدم والفقر هما التحديان الرئيسيان لزماننا والتقدم يبدو حلا للفقر[1]. والتقدم الإساني العاقل الواعي، الذي يحسب المكاسب والخسائر على المدى البعيد، وليس التقدم المادي والجشع والاستغلال الذي يؤدى إلى إضعاف وإفقار الآخرين بل والقضاء عليهم نهائيا.

أرى أن الفقر يعني:

(عدم كفاية حاجات الإنسان من دخل مناسب، وخدمات صحية، وخدمات تعليمية، وفرص مجتمعية للعمل، ونقص القدرات البشرية التي تمكن الإنسان من تحقيق كل ما سبق، له ولأولاده، بالإضافة إلى المشاركة في المجتمع، بما يضمن له حياة كريمة بكل معاني الكلمة).

(1) Paul – Marc Henery, Poverty, Progress and Development, op-cit, P.19.

ثانيًا: مفهوم التنمية Development

رغم كثرة الحديث عن التنمية، وتعدد الآراء والأفكار عنها، إلا أنها لم تحدث بالشكل المرغوب فيه، بعد فترات زهو العالم الثالث، وسعادته بالقضاء على الاستعمار العسكري، والذي ظنت دول العالم الثالث بعده أنها أصبحت تتمتع بالسيادة الكاملة، ولازال الحديث عن التنمية وتحديد مفهومها مطروحاً حتى الآن لمحاولة تحقيقها.

ومفهوم التنمية، مفهوم معياري، متعدد الأبعاد، ويشترك في التنافسية المتأصلة لكل المفاهيم المهمة في العلوم الاجتماعية، ومعنى أنه مثير للجدل، كما يوضح تقرير Brandt ١٩٨٠ نصا: (إن التنمية لا ولن يمكن أن تعرف وتحدد بالإشباع والرضا الكامل).

وفي تناول مفهوم التنمية هناك ثلاثة مداخل واتجاهات وهي:

١- تحديد (التنمية) من خلال الأجهزة الدولية بالتركيز على النمو الاقتصادي:

وظهر هذا في فترة الخمسينيات، بعد الحرب العالمية الثانية، بربط التنمة بالنمو الاقتصادي، بالنظر إلى الزيادة في الناتج القومي لدولة ما أو بالتحديد في ارتفاع دخل الفرد، وبدأ هذا (المفهوم) منطقيا في حقبة كانت تتجه فيها جهود الحكومات إلى إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، وعكست الأمم المتحدة UN هذا الجو العام، وهذا التأكيد على النمو الاقتصادي تجاهل قضايا توزيع الدخل والفقر، أو أنه على الأقل افترض أن اقتصاد الدولة المتسع سوف يفيد كل فرد بقدر ما بشكل متماثل. وبلغة الاقتصاديين فإن ثمار النمو الاقتصادي سوف تنساب من القمة إلى جماعات الطبقة متوسطة الدخل بجانب الفقراء في المستوى الأدنى[١] ولكن مع مرور الوقت، وإثبات الواقع لخطأ الخلط واللبس بين النمو والتنمية[٢].

كان التركيز على النمو والعناية بنمو (الناتج القومي) GNP، وافتراض أن العناية بنمو الدخل القومي كهدف، يعد الحماية للتخلص من البطالة وإعادة توزيع الدخول لاحقا

(1) Vic George, Wealth Poverty and Starvation, op-cit, P.13.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الفروق بين النمو والتغير من جهة والتنمية من جهة أخرى.
انظر: أمل عبد الفتاح شمس، الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠، ص ص ١١ – ١٢.

من خلال الوسائل المالية فنحن نتجه للافتراض الخطأ بأن سياسات توزيع الدخل يمكن أن تنطلق من سياسات النمو وأنها يمكن أن تطبق. لتحقيق أي توزيع نرغب فيه.[1]

ولكن الواقع عكس ذلك تماما، ففي مجال توزيع الدخل نجد أنه يتوزع بطريقة غير عادلة تماما حيث نجد أن نسبة الـ ٢٠٪ الأغنى في كل دولة تكسب ٥٠٪ من دخل الدولة السنوي، بينما نجد أن الـ ٢٠٪ الأفقر أو الواقعين في قاع المجتمع في دولة من دول العالم الثالث تكسب من ٣: ٥٪ من الدخل القومي الكلي... ولا يعني التوزيع غير العادل للدخل بالضرورة أن الدولة ليست تقدمية أو نامية، وإنما الدخل يتوزع بلا مساواة[2]: وقد كشفت التجربة أن التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية على حساب البعد الإنساني، قد أفرز العديد من المشكلات والمعوقات التي انعكست بالسالب على الإنسان نفسه بوصفه هدف التنمية وأداتها[3].

والتنمية بعكس النمو تستوجب تدخل وتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصاديا بشكل خاص وتكون مسئولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة [4]. وأكدت خطأ التوجه نحو التأكيد على البعد الاقتصادي، ما توصل إليه الاقتصاديون، أن الغالبية العظمى من سكان العالم في الأقطار الفقيرة يحصلون على أقل من ٢٠٪ من الدخل العالمي، وأن أكثر من ٢ بليون نسمة يعدون في اقتصاديات الدخل - المنخفض، ودخلهم المالي حوالي ٢٥٠ دولار/ عام، وأكثر من ١٠ ٪ من السكان في هذه البلاد يعانون سوء التغذية Malnourished[5].

---

(1) William Loehr & john P, Powelson, economic development, poverty and income distribution, op-cit, P. 81

(2) Robert Clark, power and policy in the third world, New York, USA, 2nd edition, 1982, P. 50.

(٣) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج) مركز دراسات الوحدة العربية، ط١١ بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٢.

(٤) ديانا كويزر، مقدمة في التخطيط الاجتماعي، ترجمة الفاروق زكي يوسف، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ط١، ١٩٩٠، ص ١١.

(5) Gerald M. Meier, Emerging from Poverty Economic, That really Matters, New York, 1984, P. 5.

٢- تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على البعد الاجتماعي الاقتصادي:

ثبت أن النمو الاقتصادي وحده لم يعد كافياً لإفادة القطاعات الفقيرة من الدولة مثل الأثرياء، وربما ظل الفقر المطلق لا يتغير بل يزداد في أوقات النمو الاقتصادي الكبير، ومن هذا المنطلق، أصبح ينظر للتنمية على أنها تخفيض للفقر ومحو للامساواة وكان النمو الاقتصادي لا يزال مهماً، لكن حتى تتم التنمية يجب أن تقترن بإنجاز هذه الأهداف الاجتماعية. بل أصبحت التنمية مرادفا للتحسن الاجتماعي ويرى seers بناء على هذا، أن الأسئلة التي يجب توجيهها فيما يخص تنمية بلد ما:

ماذا حدث للفقر؟ والبطالة، واللا مساواة؟ وإذا أصبحت هذه الثلاثة أقل حدة فإنه بلا شك ستكون تلك فترة تنمية، وإذا ساءت واحدة أو اثنين... أو الثلاثة جميعا، فإنه سيكون من الغريب تسمية (التنمية) حتى إذا ارتفع دخل الفرد [1] فالتنمية لا تعنى تحسين نوعية الحياة أو تحسين كيفي للحياة. فالحياة لا تعني دخلاً أعلى، ولكنها تتضمن أيضا تعليماً أفضل، مستويات أعلى من الصحة والتغذية، فقرًا أقل، بيئة أنظف، مساواة أكثر في الفرص، حرية فردية أكثر، حياة ثقافية مزدهرة [2].

وجاء تعريف التنمية عام ١٩٩٧ حيث عرفتها الأمم المتحدة: بالتأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق مستوى معيشي لائق، وتحقيق اختبارات إضافية تشتمل على الحريه السياسية، واحترام الذات، وتحقيق الرفاهية [3]. فالتنمية تفسر على أنها تعني شيئا ما أكثر من مجرد الزيادة في مجموع الناتج، وهم يرون أن التنمية يجب أن تشير إلى مستوى معيشة أفضل.

(1) Vic. George, Wealth, Poverty and Starvation ..., OP-Cit, P.13

(2) Osman M. Osman, Combating poverty in Egypt: the role of economic growth and social spending, op-cit, p.4.

(3) Human Development Report, 1997, the united Nation, D, p, oxford univ press, New York, 1997, P. 15.

حيث إن التنمية عملية بها يزيد الدخل الحقيقي للفرد ولدولة ما لفترة طويلة، وبربط التنمية بمشكلة إزالة الفقر(١)، فالمهم من جانب التنمية التأكيد على جانب البعد الاجتماعي وتحقيق رفاهية الفرد واحترام حقوقه في المجتمع ولا يعنى ذلك إهمال البعد الاقتصادي، ولكن لا يعد وحدة الأساس، ومع التأكيد على البعدين، فإن التنمية يجب أن تكون نابعة من طبيعة كل مجتمع بحيث تعكس خصائصه النوعية والثقافية التي لا تتساوى في مجتمعين تمام التساوي، فالتنمية يجب أن تكون أصيلة في المجتمع.

ويعرف M. Huynh Caotri، التنمية الأصيلة بأنها (تنمية باطنية Endogenous داخلية متأصلة وضاربة بجذورها في ثقافة شعب ما وتهدف إلى النموذج المثالي للحضارة وتركز على البشرية نفسها)، ويزيد Huynh أن التنمية لا يجب أن تكون خارجية التوجه... ولا تدعو لمجيء نظام اقتصادي دولي جديد يدعو للإصلاحات الهيكلية في الدول المتقدمة والنامية(٢). وهو يرى على عكس ما بشرت به المنظمة الدولية UN بالتكيف الهيكلي لتحقيق التنمية.

٣- مفهوم التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

حيث بدا واضحا خطأ التوجه نحو النمو وسياسات التوسع في التصنيع واعتبار أن البيئة قادرة على تجديد نفسها بنفسها وابتلاع الملوثات دونما تأثير، وبدا الحرص على البيئة لتحقيق استدامة التنمية، وعلى الرغم من أن أول استخدام لمفهوم التنمية المستدامة كان عام ١٩٨٧ طبقا لتقرير برونتلاند، إلا أنه سبقته شعارات منذ أوائل السبعينيات مثل (تنمية بلا تدمير) و(تنمية أيكولوجية ecodevelopment) والتي تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة(٣)، وقد شاع استخدام مصطلح (التنمية المستدامة) بعد صدور تقرير برونتلاند (رئيسة وزراء النرويج) أو بالأصح اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية WCED بعنوان (مستقبلنا المشترك)، ويعرف التقرير مفهوم

(1) Gerald M. Meir F rolert E.Baldwin, Economic Development (theory, history, policy), New York, U.S.A,1957, p. 4.

(2) Paul-marc Henry, poverty, progress and development, op-cit, PP. 42-49.

(٣) أسامة الخولى، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة، العدد ٢٨٥، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٧٨.

التنمية المستدامة بأنه (التقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة) وهذا المفهوم يركز على ثلاث دعامات للاستدامة: اقتصادية، اجتماعية، بيئية[1]، ولا شك أن الفقر يعرض التنمية لعدم الاستدامة ويعوقها، فبعد صدور (تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠) عن البنك الدولي بما تضمنه من تقرير مفصل عن الفقر والويلات التي سيولدها إقليميا ودوليا...، أقر المجتمع الدولي تحقيق التنمية المستدامة وبشكل خاص أن التنمية البشرية المستدامة تتطلب التصدي للفقر وأسبابه[2] وقد حدد البنك الدولي في ١٩٩٢ سبع سياسات يمكن من خلالها أن تقوم الحكومات الوطنية بتنفيذ تنمية مستدامة وهي:

١. تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار.

٢. تخفيض نسبة زيادة السكان.

٣. التمسك بشعار (فكر كونيا واعمل محليا).

٤. تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة.

٥. الحاجة التي تحرك مخطط ومتوازن داخل المجالات الاقتصادية والبيولوجية والاجتماعية.

٦. التأكد من أن أبحاث التنمية تصل إلى الإداريين والجماهير معا.

٧. يجب التمسك بشعار (الوقاية أرخص من العلاج)[3].

---

(١) التنمية المستدامة في عالم متغير (التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة)، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣، ص ١٤.

(٢) إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(٣) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز – العولمة – ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨١. أيضاً:

- Tedo C. Lewellen, Dependency and development: introduction to the third world, London, 1995. PP. 209 – 210.

ومن وجهة نظر (البنك الدولي) يمكن من خلال هذه العناصر السبعة تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد oodit على عدد من العناصر أيضا لتحقيق التنمية المتواصلة وهي:

- تخفيض حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، وذلك لأن الفقر يؤدى إلى المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.
- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.
- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية Externalities إلى تكاليف داخلية internalization يتحملها المتسبب فيها [1] فتخفيف الفقر، استخدام تكنولوجيا نظيفة، وتنظيم النمو السكاني، الحد من التلوث، كلها تساعد على التنمية المستدامة، ولكن تقرير التنمية (٢٠٠٠) يؤكد أكثر وأكثر على العنصر الأول حيث يرى: (أن المهمة الأساسية لإستراتيجية التنمية المستدامة هي تهيئة الفرص التي تتيح للملايين من الفقراء استغلال إمكانياتهم والحياة في ظل مستوى معيشي معقول)[٢].

ويرى الجلبي: أن التنمية المستدامة تعنى في الأمد الطويل (الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك فيما يتصل بجميع الأنشطة الاقتصادية. بما في ذلك الصناعة والطاقة والزراعة.... والهياكل الأساسية من أجل الوصول باستخدام الموارد السليمة أيكولوجياً إلى الحد الأمثل، والإقلال إلى أدنى حد من النفايات)[٣] أي تحقيق الاستخدام الأمثل للإنتاج والاستهلاك مع وجود صداقة مع البيئة والمحافظة عليها.

أما Bojo فيعرف التنمية المستدامة بأنها: (ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم)...

---

(1) Oodit D. Fsimos U, Poverty and sustainable Development economic review, 1993, P.8.

(٢) تقرير التنمية ٢٠٠٠، شن هجوم على الفقر، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٣) على الجلبي، التوازن بين الموارد والسكان من خلال التنمية المستدامة، المدينة العربية، ع ٩٩، نوفمبر- ديسمبر ٢٠٠٠، ص ص٦٩- ٧٠.

ولا يعني هذا أنه ينبغي على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعوض الأجيال المقبلة، مثال ذلك الطاقة الشمسية، أو الطاقة النووية الآمنة[1].

ويرى Bishay أنه طبقا لتعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة بأنها (طريق التقدم البشرى الذي يفي بطموحات وأماني الأجيال الحالية دون ما الحد من قدرة الأجيال التالية للوفاء بحاجاتها) بمعنى آخر، فإن كل جيل يجب أن يفي بحاجاته الآنية دون ما أن تسبب - الديون - التي لا يمكن الوفاء بها ودون ما المخاطرة بحياة الأجيال المستقبلية[2] ومن خلال Bojo وBishay نرى أن استهلاك موارد الطاقة وكذلك الإسراف في الاستدانة يمكن أن يقوض التنمية، بل ويعرضاها للفشل.

وظهر مفهوم يجمع بين التنمية البشرية Human Development والتنمية المستدامة Sustainable Development، وهو التنمية البشرية المستدامة والتي تشير إلى (توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي[3]6 يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر ممكن من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة)[4] وجاء تركيز التنمية البشرية المستدامة على الإنسان على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، فمن أجله تقوم التنمية، ومن خلاله تتحقق، وقد خلص، تقرير التنمية الإنسانية العربية، إلى أن بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي يقوم على تحقيق ثلاث مهام هي:

(1) Jan Bojo, K & Lenda, Unemo, Environment and Development: An economic approach, Boston, 1992, P. 142.

(2) Adli Bishay, sustainable development and poverty eradication, op-cit, P.25.

(٣) 6 يشير رأس المال الاجتماعي social capital إلى: (قدرة الأفراد لإدارة ندرة الموارد بقوة أو بفاعلية لعضويتهم في شبكات العمل networks أو خارج الأبنية الاجتماعية) انظر:

- Norman long, development sociology, actor perspective, routledge, London & New York, 2001, P.132.

(٤) علي أبو طاحون، العلاقة بين التلوث والتنمية (دراسة في بعض قرى محافظة المنوفية)، مؤتمر تنمية الريف المصري، من ٢٢-٢٤ سبتمبر، ٢٠٠١، المنوفية.

١- احترام حقوق الإنسان والحريات، الحكم الصالح.

٢- تمكين المرأة العربية وتحرير طاقاتها في إطار من المساواة والعدل.

٣- تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها في الأنشطة المجتمعية كافة[١].

وبتحقيق احترام حقوق الإنسان، وإتاحة المعرفة، وتمكين المرأة إلى جانب الرجل يمكن أن تقوم تنمية حقيقية.

ومن هنا تطور مفهوم (التنمية المتكاملة للمرأة) تحت شعار (النوع الاجتماعي والتنمية) gender development أو (العلاقات والأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الجنسان كما ورد في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٥ وكذلك المرأة والرجل).

ويقوم هذا المفهوم (التنمية المتكاملة للمرأة) على أساس أن التنمية المتوازنة والمتواصلة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتضمن مشاركة المرأة والرجل على حد سواء في التنمية كما تضمن عدالة حصولها على ثمار التنمية. وهكذا أصبح ينظر للمرأة باعتبارها كيانًا مندمجًا في المجرى الرئيسي للسياسات والبرامج والأنشطة التنموية، وعلى هذا يؤكد تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٥ بأن (التنمية البشرية إذا لم يتم تجنيسها تصبح معرضة للخطر)[٢].

اعني بالتنمية:

(التنمية هي تغيير، واع، شامل في المجتمع يتضمن أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، مع الاهتمام بكل أفراد المجتمع، بما فيهم المرأة وإدماجها في التنمية، دون التعدي على حقوق الأجيال القادمة في التنمية، وبالتالي تحقيق شمول واستدامة التنمية، مع عدالة توزيع ثمارها على جميع أفراد المجتمع).

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، تقرير التنمية العربية ٢٠٠٣ (نحو إقامة مجتمع المعرفة) المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٣، ص. ت.

(٢) زينب شاهين، التنمية المتكاملة للمرأة الريفية، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري ٢٢ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١، مصر، المنوفية.

الجزء الأول

الفقر في التراث السوسيولوجي

الفصل الثاني
الاتجاهات الوظيفية
ومفهوم ثقافة الفقر

تمهيد:

منذ أن وجد الإنسان على الأرض، واستعمرها كانت هذه الأرض للجميع يأخذون من إنتاجها بما يكفيهم ويكفي أولادهم، ومع مرور الوقت ظهرت الملكية للأرض، ومع ظهور هذه الملكية، أصبح هناك من يملك ومن لا يملك، أصبح هناك غني وفقير.

والعودة إلى التاريخ توضح أن التفكير في قضية الفقر قد اقترن بأسئلة ثلاثة، هي المقدمة الضرورية لكل سياسة تعني محاربة الفقر، ما فائدة الفقراء؟ وما فائدة الفقر؟ وما العمل بالنسبة للفقراء؟... على امتداد القرون الوسطي كان المصطلح الديني هو الذي يعين الوظيفة الاجتماعية للفقراء. فنجد القديس آيلوا يقول (كان بوسع الرب أن يجعل كل البشر أغنياء، لكنه أراد أن يوجد الفقراء في هذا العالم حتى يكفر الأغنياء عن خطاياهم).

وقد بدأت معالجة الفقر سياسيا في القرن السادس عشر، وكان الحديث عن الفقر الريفي والحضري، وبداية من قانون برلمان باريس عام ١٥٣٥، إلى القوانين البريطانية عام ١٥٧٩.... وتجديد السؤال حول الفقر هو الذي يشكل مصدر فكرة (البعد الاجتماعي) والتي تستند على عقلانية المعطيات الاجتماعية لا هي اقتصادية ولا هي قانونية، وتلك العقلانية هي أساس فن جديد للحكم...، فالأمر لم يعد يقتصر على إيجاد (ميكانيزمات) التصدق أو القمع وإنما يتعين إخضاع الفقر كظاهرة للحكم، بعد ما اتضح أن الليبرالية الكلاسيكية يصعب تطبيقها، فهي بحرمانها الفقراء من ممارسة حقوقهم الطبيعية تقع في تناقض مع الديمقراطية. وإخضاع الفقر للحكم لا يعني القضاء عليه وإنما يعني تحديد مجال جديد، هو المجال الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن قضية الفقر الأوروبي، لم يتم تجاوزها على امتداد القرن التاسع عشر، على الصعيد النظري... إلا أن هناك ثلاث نقاط رئيسة:

- أولها: أن الفقر لا يشير إلى ذاته بقدر ما هو علامة على المرض الضارب في الجسد الاجتماعي ككل... ودراسته كظاهرة تسفر عن نتيجة مؤداها أن: (البعد الاقتصادي لا يمكن أن يفلح وحده في ضمان السلم الاجتماعي).

• النقطة الثانية: هي التمييز بين (الفقير الطيب الذي يخجل من فقره، والفقير الخبيث) والأول يتمتع بالنزاهة والقناعة، أما الثاني فهو يطالب باحترام حقوقه ويزعم أن له حقاً قانونياً في تلقي المساعدات.

• الركيزة الثالثة لبرنامج إخضاع الفقر للحكم هي أنه (إذا كان من الصحيح أن مساعدة الفقراء هي واجب على المجتمع، إلا أن ذلك الواجب لا يرتب حقوقا جديدة للمواطن. وذلك باختلاف المساعدة عن الصدقة [1].

وفي القرن العشرين، نجد أن ظهور الدولة الراعية الأوروبية، أدى إلى تراجع قضية المعالجة السياسية للفقر حتى حقبة الثمانينيات. ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن الرخاء قد فاض وعمَّ على الجميع.

وثمة تمييز بين الاستبعاد الاجتماعي، والفقر: فهذا الفقير يشارك في المشروع الاجتماعي المشترك ويتمتع بكافة حقوق الضمان الاجتماعي. والتأمينات الاجتماعية والتأمين ضد مخاطر بعينها، مثل الحوادث والمرض والشيخوخة، تظهر الدولة الراعية بمثابة أداة لمواجهة الخطر الأعظم الذي يلخص كل المخاطر وهو السقوط في براثن الفقر. ولم تتمثل وظيفة هذه الدولة في إعادة توزيع الدخول، وقدر ما عنت أساسا ومنذ نهاية الأربعينيات، بالقضاء على امتياز معين هو الأمان الاجتماعي وتحويله إلى حق معمم. ومن ثم فقد تراجعت قضية الفقر من على رأس قائمة أولويات الحكم... وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما نجحت هذه التقنيات في احتواء مشكلة الفقر ومحوها من المخيلة السياسية. غير أنه مع التحول (الليبرالي)[2] في الثمانينيات وظهور البطالة الضخمة والدائمة وقطاع من

(١) برونو لوتيه وبيير سلامة، من تاريخ الفقر الأوروبي إلى فقر العالم الثالث، مجلة (مصر والعالم العربي) ع ٥، يناير ١٩٩٦، ص ص ١٣٣ - ١٣٩.

(٢) ظهرت الفكرة الليبرالية في: القرن الثامن عشر وعندئذ بدأت حركة فكرية على يد رجال مثل لوك في إنجلترا أو مونتسكيو في فرنسا بالكفاح ضد هيمنة سلطة اعتباطية موضوعة بين يد ملك وأرستقراطية، وأقلية من أصحاب الامتيازات. وظهر مبدآن: أنه ينبغي على جميع المواطنين أن يعيشوا تحت القانون، والثاني فصل السلطات، بالإضافة إلى المبدأ الثالث، دعه يعمل دعه يمر وكان آدم سميث، أول من شرح فضائل نظام إنتاجي وتبادلي قائم على الحرية، وأول من أوضح أين يجب أن يقف دور الدولة، فمنذ أواسط السبعينيات، عدت الليبرالية الاقتصادية هي الأيديولوجية المسيطرة، فخلف ذلك مكاسب وتحسينات في الكفاءة والإنتاجية، ولكنه أيضا زاد إلى درجة كبيرة الأقوياء قوة، بما في ذلك النخب الوطنية، أو الدولية، كما قوى الدول المقترضة والمؤسسات المالية الدولية على حساب الجماعات والبلدان الأشد فقرا. راجع: =

الأفراد المستبعدين من الحقوق الاجتماعية، فإن منطق الإدماج الاجتماعي يصل إلى مداه، وما نحن بصدده هو التحول من منطق شمول شبكة الرعاية ومركزيتها، إلى منطق إدارة أشكال الاستبعاد الاجتماعي. وقد أسفرت الأزمة الاقتصادية الأوروبية في الثمانينيات عن تحول بالغ الدلالة في مسميات الظواهر، إذ أن موضع الجدل لم يعد الفقراء وإنما المستبعدون، والمستبعدون هم أفراد منعزلون عن بعضهم البعض، ولا يمكن الحديث عن الاستبعاد الاجتماعي إلا انطلاقاً من فرضية دولة الرعاية على حين يكون الحديث عن الفقر كقضية سياسية، قائما على فرضية غياب هذه الدولة [1] أما عن الوضع في العالم الثالث، فيبدو مختلفا تماما، حيث إن نشأة الفقر في هذا العالم من خلال ملاحظة التاريخ السياسي لدول العالم الثالث ومواقعها الإستراتيجية والثروات الموجودة بها والعلاقات الدولية بين دول الشمال المتقدم، ودول الجنوب المتخلف، ومحاولات ضرب حركات التنوير والتقدم في هذه الدول من الخارج، قد تفسر شيئا من فقر أو إفقار تلك الدول وشعوبها.

وبما أن نظرية علم الاجتماع نسقيه بالأساس... ولها حوار وتفاعل مع الواقع بحيث يهدف هذا الحوار إلى تطوير قدرة الباحث على تناول هذا الواقع بالفحص والدراسة[2]، ففي هذا الفصل ستتناول الاتجاهات الوظيفية وتناولها لظاهرة (الفقر) وأسبابها، ومفهومها، وطرق علاجها :

١- الاتجاهات الوظيفية Functionalism

وتقوم هذه التفسيرات على فكرة (لوم الضحية): أي القول بمسئولية، جوانب قصور عضوية وفطرية في الفرد عن الفقر، كالذكاء، والاستعدادات الوراثية، وفي مقدمة رواد الاتجاه الوظيفي في تناول الفقر، بارسونز، ميرتون، كنجزلى ديفيز، وولبرت مور.

- فلوران افتاليون، هنرى درفون وآخرون، المثقفون والديمقراطية، تعريب خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص ص ١٧-١٨.
- دارام جاى، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، ت عمران أبو حجله، مراجعة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ١٣.

(١) برونو لويتيه وبيير سلامه، من تاريخ الفقر الأوروبي إلى فقر العالم الثالث، مرجع سابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) على ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٥.

ولم يتكلموا عن الفقر poverty وإنما ناقشوا عدم المساواة inequality في سياق تحليلهم للتدرج الاجتماعي Social stratification وهم يرون أن التفاوت في الثروة والسطوة والمكانة وغيرها، هي إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشرى.

وتأسيسا على ذلك يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، وأن محاولة التمرد على هذا القانون -الطبيعي- والتي تتمثل في تطلع بعض أفراد المجتمع من الطبقات الدنيا إلى امتيازات الطبقات العليا، هي من أهم مصادر التوتر في المجتمع.

ويرون أنه لا جدوى من تدخل الدولة لتحسين أحوال الفقراء، فالفقر هو نصيبهم العادل نتيجة عجزهم أو قصور إمكانياتهم ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا، في مقدمتها ثلاث:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات.
- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره. فهناك وظائف أكبر أهمية لوجود المجتمع واستمراره.
- حق الأشخاص الموهوبين – من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة – في أن يشغلوا الوظائف الأرقى وتأسيسا على هذا يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء.[١]

ما هو الفقر؟

قد يكون من المفيد إثارة يعطى التساؤلات الجوهرية حتى نتقدم في اتجاه فهم أفضل للمشكلة الكلية وبوضوح أكثر، مشكلة الفقر البسيطة بالمعنى الاقتصادي ثمة حاجة إلى وضوح أكثر مما يبدو في الوقت الحالي. فهل الفقر في مجتمع ما مجرد غياب الوفرة أو الرخاء والرفاهية العامة؟ أي مجرد نقص شيء ما، يراه المجتمع مرغوبًا وجديرًا بأن (يُمتلك)؟ وبالنسبة لفرد، أو جماعة هل الخروج من الفقر يعني فقط اللحاق بركب الأثرياء؟، وبالنسبة لصانعي السياسة، هل تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء مجرد مسألة تخطى خط الفقر؟

(١) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

وعلى الجانب الآخر من التفكير حول الفقر، هل الفقراء والمستبعدون في المجتمع عمدا مجرد منبوذين من المجتمع، أي مُنتزعى ملكية، المنتزعون من مواردهم ومؤسساتهم؟ وبالتالي يتحرك المجتمع بدونهم ويتركهم وراءه ويرى أنه لا فائدة لهم ويعتبرهم عبء وعقبة في طريق التقدم والتنمية؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يكون هدف التنمية ليس مجرد محو أو خفض الفقر بل التحرك مع أولئك الذين صنعوه أو يبدو أن لديهم فرصة جيدة لصناعته؟ وكذلك توسيع حدود المجتمع؟ ثم يأتي التساؤل الجوهري : على الجانب الآخر من الفكر أليس الفقر نتيجة للتنمية بدلا من أن يكون سببا للشروع فيها؟

أليس دالة على أن الحرمان والقمع المتأصلين في عملية التنمية، يحدثان للشعب الذي افتقر؟ هل الفقر شيء نسبي بالضرورة أم هناك خصائص يمكن قياسها تصف بذاتها الشخص أو الدولة الفقيرة[1]؟ وفي المحاولات للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها نجد أن الاتجاهات الوظيفية functionalism وروادها كانت لهم آراء حول الفقر وأسبابه، ومن هؤلاء الرواد: تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، كنجزلي ديفيز، وولبرت مور،... وهم لم يتكلموا عن الفقر، وإنما ناقشوا (عدم المساواة) inequality وجاء ذلك في سياق تحليلهم للتدرج الاجتماعي social stratification، وهم يرون أن التفاوت في الثروة والقوة والمكانة، وغيرها هو إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل (البدائية) منه، فعدم المساواة عندهم جزء من (النظام الطبيعي) Natural Order[2].

وبعبارة أخرى فإن عدم المساواة والفقر تعبير للنظام الطبيعي، وهو الترتيب الهرمي للدخل والثروة، والسلطات السياسية، وهو انعكاس للقدرات الفردية ودرجاتها.... فالأكثر قدرة وموهبة يشغل أفضل الوظائف أجرا بينما الأقل قدرة وموهبة يشغل أسوأ الوظائف أجرا لصالح المجتمع ككل من فائزين وخاسرين[3].

---

(1) Rajni Kotlhari, Poverty (human an Consciousness and the Amnesia of Development), Zed Books LTD, London & new Jersey, 1995, PP, 84-85.

(٢) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(3) Paul-marc Henry, poverty, progress and development, op-cit, PP. 13, 115.

ولعل الكلاسيكيين قد أخذوا عن (روبرت مالتس) نظرته المتشائمة إلى السكان، والتي تقول بأن ثمة سباقا غير متكافئ يوجد بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية حيث يتزايد السكان بنسبة متوالية هندسية (١، ٢، ٤، ١٦ ...)في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية (١، ٢، ٣، ٤ ...) وقد نظروا إلى تلك العلاقة على أنها قانون طبيعي، ذو صفة مستقلة عن طبيعة النظام الاجتماعي القائم. وقد ترتب على هذا القانون الطبيعي نتيجة مهمة تسلحت بها البرجوازية في صراعها مع الطبقة العاملة، وهي أن مشكلات البطالة والجوع والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها. وفي هذا الخصوص يقول مالتس (السبب الرئيس للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء. وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء)[1].

وللإجابة على السؤال (لماذا يوجد الفقراء؟) نجد الدارونية الاجتماعية Social Darwinism، وفحواها أن أصلح وأفضل الأفراد يبقون نتيجة الانتخاب الطبيعي Social selection.

فنجد William graham عام ١٩١٤يكتب (إن المليونيرات هم نتيجة الانتخاب الطبيعي، ويتمثلون في كل الأشخاص الذين يقابلون متطلبات العمل الجاد لكي يكونوا فاعلين وذلك مثل رجال الدولة الكبار أو رجال العلم أو رجال الجيش، وذلك لأنهم انتقوا هذه الثروة wealth؛ وكتب Edward a. Ross عام ١٩٢٠: (في المجتمع التنافسي، فإن الضعيف وغير الكفء، هو الذي يتراكم في قاع الميزان الاجتماعي لأنه أو آبائه قد فشلوا في مقابلة أو مواجهة اختبار النظام التنافسي)، ووفقا للأيديولوجيات الفردية، فإن الفقراء كذلك لأن لديهم نقصًا في القدرات، والطاقة، والدافعية للبقاء في عالم التنافس الاجتماعي، فالفقراء هم من فشلوا في أن يفعلوا شيئا[2] وإذن فالفقراء هم أنفسهم، سبب فقرهم – من وجهة النظر الوظيفية – وليس أحد غيرهم وسنركز في تناول الاتجاه الوظيفي على:

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(2) Jon M. Shepard & Harwin L. Voss social problems op-cit, PP. 46-49.

- إميل دور كايم.
- ماكس فيبر.
- تالكوت بارسونز .

إميل دوركايم Emil Durkheim

يؤكد دور كايم أن الواجب الأساسي للدولة، هو أن نحافظ على التزام الفرد بأسلوب الحياة الأخلاقي.... ثم يؤكد أنه في يومنا هذا فإن الدول تشكل أكثر أشكال المجتمع المنظم وجوداً.... والفرد ليس إلا تجريداً مستغرقاً في الجماعة الخاضعة بدورها للمجتمع.

وتعد قضية النظام هي القضية الجوهرية (دور كايم) ويؤكد أن الكل هو الذي يحدد شكل الأجزاء فالمجتمع يُرسي ركائزه في ضمائر الأفراد، دون أن يستمد هذه الركائز من ضمائرهم[1] وينظر دور كايم للمجتمع على أنه ليس له طابعه الطبقي فليس هناك (غني وفقير)، فالحل لا يتمثل في اقتطاع جزء من إحدى الطبقات لزيادة نصيب الطبقات الأخرى وإنما يؤكد أننا نحتاج إلى القضاء على حالة عدم التنظيم، وكبح جماح السعي وراء الشهوات تلك التي تفرض معاناة على النشاط الاجتماعي، والمسألة الاجتماعية لديه تتعلق بالوسائل الأخلاقية Moral agents..... ويتصور دور كايم نظاما لتقسيم العمل يمتلك البشر في إطاره ميلاً طبيعيا لأداء الوظائف المتاحة. ومن ثم فالمجتمع قد يقع في إطاره (تفاوت) وهذا التفاوت يستند إلى تفاوت في القدرات الطبيعية، ويتحدث عن الشكل الطبيعي للمجتمع، فالمجتمع ككائن عضوي يضم خلايا متخصصة في أداء وظائف محددة؛ ومن ثم يجب ألا تحاول أي من الخلايا سلب وظيفة خلية أخرى... ويرى أن (تقسيم العمل) قد يدفع إلى الآلام والمعاناة والصراع، وإن هو لم يراع توزيع الملكات الطبيعية[2].

وقد تحدث عن التكامل الاقتصادي في دراسته عن (تقسيم العمل)... واهتم بدراسة العوامل المؤدية إلى إحداث التكامل الاجتماعي، وقال يوجد نمطان من أنماط المجتمعات

(1) Emile Durkheim, the division of Labor in society, trans by G. Simpson, free press, 1966, P. 350.

(2) ibid, P. 375.

هما: المجتمع الانقسامي segmental، والمجتمع المتباين differentiated، حيث يتسم الأول بالتجانس، ويشهد تقسيما بسيطا للعمل يقوم على عاملي الجنس والسن، وتتكون من جماعات قرابة متماثلة من الناحية البنائية. ويتحقق التكامل في المجتمعات الانقسامية عن طريق ما يعرف بالتضامن الآلي (حيث يواجه أي سلوك خارج عن معايير الجماعة بنوع من العقاب الرادع الذي يعكس القيم الجمعية في المجتمع الانقسامي).

أما المجتمع المتباين فيقوم على أساس تباين الأدوار والتخصص الدقيق في الوظائف[١]، ويرى دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي - في ظل الظروف الطبيعية إلى تدعيم التعاون والتضامن الاجتماعي. أما الصراع وتباعد المصالح فينشآن نتيجة لنمط (شاذ) أو (مرضى) من أنماط تقسيم العمل. وقد حاول دور كايم البرهنة على أن الوحدة الأخلاقية والاجتماعية هي من نتاج تقسيم العمل الذي لا يؤدي بالضرورة إلى الاغتراب والصراع[٢]، والنظام الاجتماعي يوجد لإشباع الحاجات الاجتماعية، وكل الأنساق الأخلاقية التي يمارسها الناس تؤدى وظيفة للتنظيم الاجتماعي، وبغض النظر عن (الحالات الشاذة) فإن كل مجتمع يطور نظاماً أخلاقيا يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها[٣]، وهو ينظر إلى حالات التغير المتطرفة أو الجذرية على أنها مرضية: لأنها تورثنا حالة من الأنومى، حيث يهتز التنظيم وتغيب قواعد القديم ومعاييره وقيمه، دون أن يكتمل ظهور معايير وقيم الجديد، ويحيا الأشخاص في مناشطهم الاجتماعية مفتقدين للتنظيم،.... وكلما كثر أعضاء المجتمع، كلما كانت إمكانية قيام صراع حاد قائمة، حيث يتولد عن هذا الصراع تخصص أو تقسيم للعمل أكثر اكتمالاً[٤] ولكن هذا لا يعني أن المجتمع أصبح أفضل، فمجتمع تقسيم العمل قد خلق من الظروف ما جعل الحياة صعبة بالنسبة للإنسان أيضا، هو المجتمع الذي تسوده حالة (الأنومى) وهو المجتمع الذي يسجن الإنسان في إطار وظيفة محددة، ومن هنا فمعدلات الانتحار في مجتمعات التضامن العضوي أعلى منها في مجتمعات التضامن الآلي.

---

(١) محمد الجوهري، على ليلة، أحمد زايد، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩، ص ص ٢٥ - ٢٦.

(٢) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، درا النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٩.

(3) E. Durkheim, sociology and philosophy, London, 1965, P. 56.

(4) E. Durkheim, the division of labor in society, op-cit, P. 269, 408- 409.

إذ ترفع حالة عدم الاستقرار معدلات الانتحار، ومن ثم يعني ذلك تبديد السعادة[1] ويرى دوركايم أن النظام الاجتماعي يحتاج إلى شيء ضروري لابد أن يتوافر لدى المواطنين وهو الرضا بما قسم لهم فيجب على كل الناس أن يقنعوا بما لديهم ولكي يقنعوا بذلك لابد من أن تقدم لهم أساليب التربية المختلفة الأدلة على أنه ليس لهم الحق في أن يطلبوا أكثر مما لديهم. ولذلك فمن الضروري أن يوجد سلطة قوية يعترف بها الناس تسن القوانين التي تلزمهم بأن يقنعوا بحالهم الراهن ولا يجب إطلاقا أن يترك الأفراد لكي يتطلعوا إلى أشياء ليست من حقهم.... ولم تعد الدولة ولا الأسرة بل حتى ولا الكنيسة أو المؤسسات الدينية أصبحت قادرة على أن تسيطر على الأفراد وتحقق التماسك أو التضامن الاجتماعي، ولكن التي تستطيع أن تحقق ذلك هي المجموعات المهنية أو بعبارة أخرى المؤسسات أو الشركات الكبيرة التي يجب أن تصبح وسيطا بين الأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى، والتي يجب أن تكون لها السلطات الاجتماعية والأخلاقية اللازمة لإعادة النظام[2].

إذن فالهدف النهائي لدوركايم هو تحقيق النظام في المجتمع، من خلال منظومة قوية اجتماعية وأخلاقية تحكم الفرد حتى لا يتطلع إلى أشياء ليست من حقه.

ويرى دوركايم أن حالات الصراع والسيطرة والاستغلال ترجع إلى ثلاثة أسباب: (الأول) التغيرات السريعة التي قد تنتاب البناء الاجتماعي في جانبه الاقتصادي، مما يؤدى إلى خلق علاقة جديدة بين العامل وصاحب العمل، حيث تسود حالة (الأنومى) التي يمكن مواجهتها بإعادة التنظيم الاجتماعي، وتحقيق الشكل الأمثل لتقسيم العمل، أما (الثاني) فيذهب إلى أن تقسيم العمل يكون شاذا إذا لم تعبر الاختلافات الاجتماعية عن (اختلافات طبيعية) ولمواجهة ذلك فعلينا أن نعيد توزيع العمل وفقا لتوزيع المواهب والاستعدادات الطبيعية، (الثالث) فيرجع إلى غياب التنظيمات الاجتماعية التي تتولى الحفاظ على استقرار المجتمع، كتخلف الجماعات المهنية التي تضم العمال مع أصحاب الأعمال في تجمع واحد يعتبر كياناً يعلو على كل منهم، ويُلزم الأقوياء أن يتلطفوا في استخدام قوتهم، ويمنع الضعفاء من الإكثار من احتجاجهم وتمردهم، إنه

(1) ibid P.241.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩٥.

يدعو كلا الجانبين إلى حالة من الواجبات والالتزامات المتبادلة بغية تحقيق المصلحة العامة[1].

والقضية الأساسية التي شغلت دور كايم هي: كيف يكون المجتمع ممكنا؟ أي (النظام) والبحث عن أنماط جديدة من التفاعل ومشاعر التضامن داخله و(الميكانيزمات) التي تفرض النظام عندما تتحقق أعلى درجة من التضامن داخل المجتمع... أي التضامن العضوي ويقول دوركايم: (إن وظيفة تقسيم العمل الحقيقية هي أن يخلق إحساسا بالتضامن بين شخصين أو أكثر وهدفه ينحصر في خلق التماسك بين الأصدقاء، وأن يطبعهم بطابعه)، وقدم دوركايم تقسيم العمل لمواجهة الصراع الناتج عن التنافس وزيادة كثافة السكان، واعتبر أن الصراع الطبقي يعتبر ناتجاً عن حالة المرض (Malaise) الناتج عن التفكك الأخلاقي، ومن هنا كان تركيزه على الجوانب القيمية والأخلاقية في تحقيق التضامن والتماسك في المجتمع... ومن وجهة نظره أن (عدم المساواة) الناجمة عن تقسيم العمل تعد شيئا طبيعيا لأنها قائمة على القدرات الطبيعية، وهو لا يؤدى إلى التنافس والصراع ولكن يؤدى إلى التعاون والتضامن والأشكال (الشاذة والأنومية) منه فقط هي التي يمكن أن تولد الصراع في المجتمع[2].

فالمجتمع يمارس قهرا على الأفراد، وهو يعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها: «كل ضرب من السلوك – ثابت كان أم غير ثابت – يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد...».

ويجب على كل من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها... وعن سيطرة المجتمع وقهره على أفراده، يقول: (ولما لم تكن سيطرة المجتمع على الفرد سيطرة مادية فحسب، بل كانت سيطرة عقلية وخلقية... وإذا استطاع المرء بالتفكير أن يدرك أن الكائن الاجتماعي أكثر ثراء وأشد تركيباً وأطول بقاء من الكائن الفردي، فسوف يهتدي إلى معرفة

---

(١) علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، دار الهاني للطباعة، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٩.
(٢) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الأربعون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤، ص ص ٨٥-٨٩.

الأسباب المعقولة التي تدعو الفرد إلى الخضوع لهذا الكائن الاجتماعي والتي توجب عليه عواطف محبة الحياة الاجتماعية واحترامها، وهي تلك العواطف التي تثبتها العادة في قلبه[1] والقهر الاجتماعي، الذي يمارس المجتمع على أفراده، فيظل له دور أساسي، حتى في المجتمعات التي تعتمد على التضامن العضوي...، حتى أنه في دراسة لظاهرة الانتحار... أرجعها إلى تباين البناء الاجتماعي، وبخاصة الفروق في درجة التضامن الاجتماعي ونمطه[2] ومجمل آراء وأفكار دوركايم...، إن المجتمع له صفة الأسبقية والقهر معا على أفراده، وتقسيم العمل في المجتمع يجب أن يكون متفقا مع (القدرات الطبيعية)، والتي تعد أساسا لعدم المساواة، والفقراء في المجتمع يجب أن يرضوا بأوضاعهم حتى لا يثيروا مشاكل أو أزمات في المجتمع، والهدف من هذا كله تحقيق (النظام) في المجتمع. ولكن أليس في هذا كله ظلم للفقراء في المجتمع؟

فهل رضاهم بأوضاعهم سيغير من هذه الأوضاع إلى الأفضل، أم أنه سيسهم في بقائها على ما هي عليه، مما يعني بقاء الفقير كما هو والغني كما هو، ألا يعني ذلك قمة الظلم؟!

حينما يؤكد دوركايم أن تقسيم العمل الاجتماعي يصبح مشروعا وملائما إذ هو قد تلاءم مع القدرات الطبيعية المتفاوتة للأفراد، فإنه بذلك يخون منهجيته التي أكد مرارا في إطارها أن الحقيقة الاجتماعية مفسرة لذاتها، وأنه يستحيل تفسيرها بعوامل أو خصائص فردية وذاتية[3]، ويقول (جولدنر) عن النظرية الوظيفية في علم الاجتماع، والتي يعد دور كايم من أبرز روادها، إنها من خلال سعيها لتفسير النظام الاجتماعي قد أخفقت في تحليل (التغير الاجتماعي) والصراع، حتى بدت في نهاية الأمر وكأنها تبرير منطقي ودافع علمي عن استمرار الأوضاع الراهنة، ويقول: (إن الوظيفية بتأكيدها لقضية النظام، إنما تمثل بذلك أيديولوجية تعبر عن المشاعر التي تتلاءم مع استمرار الامتيازات. وذلك أن النظرية الاجتماعية التي تتخذ من المحافظة على النظام الاجتماعي قضيتها الأساسية إنما تمثل دفاعا

---

(١) إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، السيد محمد بدوى، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص ٦٨-٦٩، ٢٠١، ٢٤٥.

(٢) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة، محمد الجوهري، محمد على محمد، السيد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٣) على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

فكريا عن مصالح الذين (يملكون) ما يجب أن يتخلوا عنه، وعلى المستوى العملي... فإن الذين يتمسكون بقضية النظام هم أيضا الأكثر ارتباطا بالصفوات السياسية ولا يبخلون عليها بكل (نصيحة علمية) من شأنها تدعيم (الكبح)[1] والدليل على ذلك ما كتب عنه (كالفن لارسون) أن فكر (إميل دوركايم) قد لقي رواجا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فترة الكساد الاقتصادي التي سادت أمريكا في الثلاثينيات والتي فتش علماء الاجتماع الأمريكيون بعدها عن تفسيرات إميل دوركايم لهذه الأزمة التي يمر بها المجتمع الأمريكي وحاولوا أن يستعينوا بما قدمه من حلول (لكي يرضى الناس بأوضاعهم الاجتماعية المتدهورة في تلك الفترة) بعبارة أخرى أعاد علماء الاجتماع الأمريكيون اكتشاف دروكايم بعد فترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات واهتموا به[2] وذلك لأن رضا الناس بأوضاعهم وبخاصة الفقراء يضمن استقرار المجتمع وبقاء (كل في وضعه الاجتماعي) مما يخدم الأغنياء، ولكن هل يستمر ذلك إلى الأبد؟!

ماكس فيبر Max Weber

يعتبر المشروع النظري لفيبر أحد المباحث المهمة لإدراك هوية النظام الرأسمالي، من حيث نشأته وتنظيمه وطبيعة التفاعلات فيه، حيث يؤكد فيبر على تفرد النظام الاقتصادي الحديث – كنسق اجتماعي اقتصادي – في التاريخ الحديث. حيث لم يوجد ما يشبه هذا النسق في أي مكان أو أي زمان سابق... وأهم ما يميز الرأسمالية الحديثة عن غيرها وجود الطبقة البرجوازية التي تتسم بأخلاق ذات طابع عقلاني في إنجازاتها... ويعتبر الاتجاه إلى تراكم رأس المال من أهم خصائص وعوامل استمرار الرأسمالية الحديثة... وأهم ما يميز الرأسمالي وفقا لرؤية فيبر، هو أنه لا يجد شهوته من أجل الكسب حسب العادة أو التقاليد ولكننا نجده مدفوعاً بالرغبة في الإبقاء على تراكم أكثر ومن ثم فالرغبة في الإنتاج تصبح غير محدودة... كما تعتبر البيروقراطية والسلطة authority هما أجهزة (الضبط والسيطرة) في النظام الرأسمالي حيث تلعب البيروقراطية دورا مهمًا في ضبط وتنظيم عمليات الإنتاج وتفاعلاته كمجال اجتماعي. بينما تلعب السلطة دورها في تنظيم وضبط التفاعل الاجتماعي

(١) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢١.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٠٦.

الذي يشارك فيه الفاعل كحيوان اجتماعي سياسي[1] ويتحدث عن السلطة، موضحا أن السلطة تتميز بأن صاحبها لديه الحق في ممارستها، وهي تفترض وجود ضرب من الشرعية، وقد قصد (بمفهوم السلطة) (احتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر عن مصدر معين)[2] وقد حدد أنماط السلطة في، السلطة التقليدية traditional والسلطة الكاريزمية charismatic والسلطة القانونية legal والسلطة القانونية في المجتمع الرأسمالي تتميز بامتثال المرءوسين للأوامر... والواقع أن هذا الامتثال لا يحدث بتأثير من الرؤساء، بل نتيجة للضغوط الاجتماعية التي يمارسها المرءوسون أنفسهم، وهذا هو السبب في أن امتثال المرءوسين هو امتثال طوعي[3]، أما البيروقراطية فهي كنمط مثالي للإدارة يرتكز أساسا على السلطة القانونية العقلية التي تمثل أساس المشروع، وهي عبارة عن عملية مستمرة من أداء الوظائف الرسمية طبقا لقواعد ومعايير.

فالأشخاص الذين يؤدون هذه الوظائف لهم مجالات محددة ويتمتعون بالسلطة الضرورية، التي تساعدهم على أداء مهامهم وهذه السلطة موزعة بطريقة معينة بحيث تضمن نوعا من التدرج في الوظائف الرسمية[4].

أما عن (تقسيم العمل) والذي يعتبره فيبر من أهم عوامل قيام النظام الرأسمالي، إذ تعتبر ظاهرة تقسيم العمل والمهن في المجتمع كنتيجة مباشرة للتطور الإلهي للأشياء... فتباين البشر إلى الطبقات والمهن يعتبر بالنسبة (للوثر) نتيجة مباشرة لإرادة السماء، فمواظبة الفرد ومثابرته في موقعه في إطار الحدود التي عينها الله له تعتبر بالنسبة له واجبا دينيا... والهدف الإلهي لتقسيم العمل... يخدم الصالح المشترك الذي يتساوى وصالح أكبر عدد ممكن من البشر[5].

وفي إطار تقسيم العمل توجد ثلاثة عناصر هي: شخصية الرأسمالي، العامل، أما الثالث فيتمثل في طبيعة المشروع الصناعي الذي يجمعها معا، وعن (الشخصية الرأسمالية)

(١) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٥٠٥ – ٥٤٢.

(2) M. Weber, the theory of social and economic organization, Trans by, Henderson, A. In addition, parsons, free press, 1974, P. 152.

(3) ibid، PP. 124-132، 324.

(٤) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١١٨ –١١٩.

(5) max Weber, the protestant ethic and the rise of capitalism,PP. 160 – 161.

فتتميز بأنها تعمل وفقا للتعاليم البروتستانتية... كما أنها لا تتصف بالانتهازية والتسلق، مع تجنب البذخ في الإنفاق... كما أن أسلوب حياته يتميز بالتقشف[1] أما (العامل) وهو العنصر الثاني في تقسيم العمل، وأهم ما يميزه السعي الدائم...، وعليه أن يبذل النشاط فقط لمضاعفة مجد الله، وإظهاراً لإرادته الواضحة... حيث إن إضاعة الوقت في الترف أو النوم بأكثر مما تحتاجه الصحة، يجلب الإدانة الأخلاقية الكاملة... فضياع ساعة تعني ضياع ساعة عمل في تأكيد مجد الله... (فليس أسعد لله من الإنجاز الإيجابي لإرادته)[2] وفي مناقشته عن (الطبقة والمكانة والحزب) يؤكد أن العامل الأساسي المهم في ظهور الطبقة يتمثل في (مصلحة اقتصادية ظاهرة) ويقول (يختلف الموقف الطبقي طبقا لطبيعة الخدمات المعروضة في السوق).... وإذن ففي المجتمع توجد طبقة مالكة، وأخرى عاملة، والطبقة المهنية المنجزة التي تضم فئات عديدة كالتجار ورجال البنوك والمال والمنظمين وأصحاب المهن الفنية العليا، وتتميز هذه الطبقة بتمتع أفرادها بمهارات نادرة تمكنهم من شغل أوضاع اجتماعية متميزة[3]، وهنا توجد تعددية طبقية ما بين الرأسمالي، والطبقة العاملة، ثم الطبقة المهنية، التي تمتلك مهارات فنية وإمكانيات معينة تمكنها من الحراك إلى أعلى واكتساب مكانة متميزة في المجتمع. وإذن فالطبقة لا تتحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية، ولكنها تتحدد أيضا – وبشكل متزايد – من خلال أنماط الاستهلاك (أسلوب الحياة).

وعلى ذلك فالتدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الحديثة (الرأسمالية) يزداد تعقيدا بسبب اتساع نطاق الطبقة الوسطى التي تضم فيما تضم البيروقراطيين والمديرين والضباط الذين يمارسون سلطات سياسية من خلال أوضاعهم المهنية لا ملكيتهم الإنتاجية، وهنا نجد أن فيبر استبدل (ثنائية) ماركس الطبقية (بروليتاريا – برجوازية)، بتعددية طبقية تعكس تباينا ملحوظا في إطار سيطرة الطبقتين الوسطى والدنيا – كذلك فإننا نجده يفرق بين الطبقة والمكانة، حيث يحدد الأولى في ضوء موقعها من علاقات الإنتاج بينما يحدد الثانية في ضوء أسلوب الحياة المميز لها[4]، وفي حديثه عن (التمييز والتفرقة الاجتماعية).

(1) Ibid، p 71.

(2) ibid، pp. 55-65.

(3) Max Weber، the theory of social and economic organization، op-cit، P 220.

(٤) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص ص ١٠٧ – ١٠٨.

يعتبر (التنظيم البيروقراطي) ينطوي على ضرب من الازدواجية، ففي حين يعتبر هذا التنظيم البيروقراطي أكثر الأشكال التنظيمية التي ابتدعها الإنسان كفاءة، فإن هذه الكفاءة تشكل أعظم تهديد لحرية الفرد والمنظمات الديمقراطية في المجتمعات الغربية. كما أن شكل التنظيم البيروقراطي نفسه يميط اللثام عن مظاهر لعدم المساواة بين البشر. من حيث أساليب الالتحاق بالتنظيمات كالشهادات والامتحانات، والتي تؤدي إلى ضرب من التميز والتفرقة الاجتماعية فالتمسك بشهادة التعليم العالي كشرط للالتحاق بالتنظيم سوف يكون – بطريقة غير مباشرة – في مصلحة أولئك الذين مكنتهم مواردهم المالية الخاصة من الإنفاق لفترة طويلة... وهكذا يؤدي النمو التنظيمي إلى تحطيم مبدأ تكافؤ الفرص ويسهم في ظهور نظام بلوتقراطي... ويستشف (فيبر) مجموعة من العناصر التي يمكن أن تحافظ على المجتمع الرأسمالي إزاء هذا المد البيروقراطي – من ذلك مثلا إبراز دور الدين والعناصر التقليدية للفعل الاجتماعي، والاهتمام بالسلطة القانونية ودورها في تحقيق النظام الاجتماعي العام[1] والحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع.

أما عن (العامل) فمن خلال تأكيد فيبر... إلى أن ضياع ساعة وقت تعني ضياع ساعة عمل في تأكيد مجد الله... (فليس أسعد لله من الإنجاز الإيجابي لإرادته)... فإن هذا قد يكون تبريرا دينيا واضحا لتخفيض الأجور واستغلال العامل، إذ يؤكد فيبر أن رفع أجر العامل يعني أنه سوف يجد لديه أكثر مما يحتاجه لإشباع حاجاته التقليدية ومن ثم فسوف يدفعه ذلك إلى التقليل من كم العمل (لأن الفرصة لأخذ أجر أكبر أقل جاذبية من العمل الأقل) ومن هنا يرى فيبر أن تخفيض أجر العامل يعني أنه سوف يعمل كثيرا لكي يحصل على ذات الأجر، الذي يكفي بالكاد لإشباع حاجاته الأساسية. ثم يؤكد أن علينا أن نأخذ بالحكمة الكالفينية القديمة (إن البشر يعملون فقط ماداموا فقراء)[2]، ويعد عدم تملك العمال (للوظائف التي يشغلونها) من الأشياء التي أدت إلى استمرار بقاء الرأسمالية الصناعية، فالعمال لا يملكون الوظائف كما كان الحال من قبل في الطوائف المهنية guilds؛ حيث كان يتم توريث وظائف بعينها من الآباء للأبناء مما يحول دون إطلاق الملكات

---

(١) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ص ٩٩ – ١٠١.

(٢) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥١٤.

الإبداعية لدى الفرد تمكنه من شغل وظائف أخرى بخلاف تلك التي كان يشغلها ذووه... كما ليس من حق العمال تملك أدوات الإنتاج كالآلات والمواد الخام وما إلى ذلك؛ حيث يحول هذا دون قيام المديرين بتنظيم العمال وفقاً لمتطلبات الإنتاج. بل ينبغي أن تكون ملكية كافة أدوات الإنتاج في أيدي تلك الفئة من الناس الذين أوتوا القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في عمليات الإنتاج، كما لا ينبغي أن يتدخل أصحاب رؤوس الأموال في تقييد فرص الربح التي قد لا توجد في السوق[1]

والرأسمالية الحديثة إذن لا ترتكز على الفكرة المبدئية التي تدعو إلى التملك.. ولكنها تمثل نشاطاً عقليا رشيدا Rational، في الوقت الذي تؤكد فيه النظام والانتظام، فضلا عن التسلسل الرئاسي في التنظيم... والرأسمالية فوق هذا كله – تؤكد أهمية النجاح في ذاته، ولا تؤكد الاستمتاع الذي يتيحه النجاح الاقتصادي[2]، و(فيبر) من خلال تأكيده على القيمة الأخلاقية للعمل، وعلاقتها بتحقيق مجد وإرادة الله في الأرض والتأكيد على التزام العامل بالعمل وعدم إضاعة الوقت أو الركون إلى الراحة، من جانب، والتأكيد على عدم زيادة الأجور بالنسبة للعمال حتى لا يركنوا إلى الراحة أو الفراغ نتيجة تلبية احتياجاتهم...، فإن هذا سيؤدى إلى ثبات الوضع أيضا وعيش العمال في (فقر)، فمن خلال تعدد الطبقات في المجتمع بين الرأسمالي في القمة، والعامل، والجهاز البيروقراطي المكون من كبار الموظفين والضباط، فإن (الحراك الاجتماعي) إذا شمل الجهاز (البيروقراطي) نتيجة التعليم والحصول على الشهادة العليا للتعيين في وظيفة ما، فإن هذا (الحراك) محكوم وفقا لرؤية فيبر بقدرة هؤلاء على الإنفاق على تعليمهم واكتسابهم الخبرة، مما يعد عاملاً للتميز بين البشر،ونتيجة لذلك فإن المناداة بعدم زيادة أجور العمال – وفقا لرأي فيبر – فإنه على المدى البعيد سيورث الفقر من جيل لآخر مما يعنى استدامته.

في اهتمامه بتصنيف الأبنية الاجتماعية المختلفة ينسجم هذا مع التفكير العضوي عند الوظيفيين الأولين. وقد صنف الوظيفيون العالم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية تصنيفا واضحا من أجل تأكيد أهمية بعض الأبنية والعمليات التي تُؤدى إلى المحافظة على النسق

(١) محمد الجوهري، على ليلة، أحمد زايد، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٢) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

الاجتماعي[1] وبالتأكيد عند فيبر هو النسق الرأسمالي، وحماية المشروعات الرأسمالية القائمة، والتي يكون فيه هدف الرأسمالي الربح، ويجب ألا يزود الأجر للعامل حتى لا يركن إلى الراحة!

وقد صور فبر الإنسان على أنه أسير واقعه الاجتماعي وأنه ليس قادرا على تغييره وجذر من الثورة فالعمال قد يكسرون أغلالهم بالثورة ولكنهم لن يكسبوا شيئا من ورائها[2].

مما يعني أنه لا طائل من محاولة تغيير الأوضاع، لأنه لن يستطيع العمال أن يكسبوا شيئا من وراء ذلك، عليهم أن يرضوا بالأوضاع الراهنة من فقر وغيرها ولا يسعون إلى تغييرها، لأنهم لن يفلحوا في ذلك !

تالكوت بارسونز Parsons

يعتقد غالبا أن نظرية بارسونز تعد أكثر المحاولات تعبيراً عن الوظيفية، كما تتمثل في تراث سبنسر، ودوركايم.... وذلك أن بارسونز قد استفاد من فكرتي البناء والوظيفة...، ولكن الوظيفية عنده تختلف عنها عند ميرتون ومالينوفسكي، حيث تعد وظيفية بارسونز:

اولا: وظيفة نسقية systemic functionalism: أي أن بارسونز انطلق في (الكل) ناظرا إليه على أنه نسق، محللا الظروف اللازمة لبقائه ولأدائه لعمله الوظيفي وتصوره وتغيره، ومن خلال هذا المنظور فإن مفهوم وظيفة (يشير إلى الحلول المتعددة لمركب معين من المشكلات التي يستطيع النسق أن يتكيف معها من أجل بقائه) والبقاء هنا يشمل (الاستمرار والتطور والتحول).

ثانيا: لا تهتم وظيفية بارسونز بأنساق الفعل ولكن تهتم أيضا بالأنساق داخل الفعل حيث إن بدا لبارسونز أن النظرية البنائية الوظيفية يمكن أن تتوافر فيها ميزة الإطار التحليلي الدقيق، الذي تتمتع به علوم أخرى، فنجاح البيولوجيا كعلم

---

(١) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٢٣.

يهتم بدراسة الكائنات الحية، كأنساق حية، يعتبر بالنسبة لبارسونز شيئا ذا دلالة بالنسبة للعلوم الاجتماعية، وبالاستفادة من علوم أخرى. وفي هذا النموذج الجديد انسلخت فكرة الوظيفة عن فكرة (البناء) وبدلا من ذلك ارتبطت بمفهوم (النسق)، وتصنف أنشطة النسق إلى مجموعتين: عمليات التفاعل والتبادل بين الأبنية داخل النسق، وعمليات التفاعل والتبادل بين النسق والأنساق الأخرى، والتحليل الوظيفي -في مفهوم بارسونز- لا يعد شيئا جامدا في ذاته، أو يتخذ صورة واحدة فكلما تطور العلم في مراحل مختلفة، فإن التحليل الوظيفي الذي يستخدمه يمكن أن يخضع لإعادة الصياغة باستمرار.

ثالثًا: تتميز وظيفية بارسونز بأنها (وظيفية تطورية)، على الرغم من معارضته للتطورية لوقت طويل، ولكنه تبناها بطريقة فجائية؛ فالمحقق أن وظيفة بارسونز تعتبر في حد ذاتها اتجاهًا ديناميًا، غير أن وظيفته الديناميكية انحرفت عن مسارها الصحيح من خلال التفسير التطوري للمجتمع الصناعي على أنه الذروة النهائية التي تم الوصول إليها بعد صعود طويل وصعب، وهو يعد الهدف، وعلى الدول النامية (تبني القيم السائدة في الثقافة الغربية أساسا[1]) وبارسونز على طول تاريخه يؤكد على فكرة التوازن بين أجزاء المجتمع، وأن هذا التوازن هو الظرف الطبيعي المألوف، وأن الصراع لا يعدو أن يكون حالة استثنائية أو موقفا شاذاً... ولا شك أن ما يسهم في هذا التوازن (الإجماع القيمي) والذي يمثل ظرفا أساسيا ومطلبا مسبقا لأي مجتمع إنساني منظم... وهذا الإجماع القيمي يحكمه (النسق القيمي) والذي يقصد به بارسونز: (مجموعة من الأحكام المعيارية يتبناها الأفراد ويحددون من خلالها ما يجب أن يكون عليه المجتمع الذي يعيشون فيه)[2]... وذلك بهدف تحقيق التكامل والنظام في المجتمع...، حيث تعتبر نظريات بارسونز أكثر النظريات ارتباطا

---

(1) جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، ط١، ١٩٨١، ص ص ٢٣٨ - ٢٤٤.

- أيضا: أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٢٧-٢٨.

(2) Talcott parsons, the social system, free press, new York, 1951, PP.36 – 37, 81.

(بمشكلة النظام) وقد لعبت القيم والمعايير دورا مهمًا في الحل الذي قدمه بارسونز في كتابه (بناء الفعل الاجتماعي)، وقد أكد على دور (القيم) في تدعيم النسق وتحقيق التكامل فيه... وفي المجتمع الأمريكي في العقد الرابع من القرن العشرين... والقيم والمعايير تلعب دورا كبيرا في المشروع النظري لبارسونز، وهي نفس الأهمية التي أولاها للتكامل بين عناصر النسق الاجتماعي على حساب قضايا التغير والصراع[1].

وفي دراسته للنسق الاجتماعي، تحدث عن (وحدة السلوك الصغرى) وهو مفهوم يمكن من خلاله أن يفهم كيف يحلل النسق إلى وحدات سلوكية صغرى، وكيف تشكل هذه الوحدات البناء الكلي لنسق الفعل.

ووحدة السلوك هي الصورة المصغرة للفعل الاجتماعي social action، ويمكن أن تتبدى في لحظة تفاعلية بين فردين في موقف عابر... وتضم كل وحدة سلوكية بهذا المعنى نفس العناصر التي يتكون منها الفعل الاجتماعي، مع تشابك وتداخل وحدات السلوك المختلفة في مواقف الحياة... فإن النتيجة تكون بناء كليا أساسه نسق الفعل الاجتماعي... والنسق الاجتماعي يضطلع بوظيفة التكامل داخل النظرية العامة للفعل. وهذا الجانب من نسق الفعل هو الذي يحوي الروابط التفاعلية بين الوحدات المكونة للنسق وكذلك متطلبات التواصل والتنظيم التي تتطلبها الأنماط المعقدة من التفاعل. ويشتمل هذا الجانب من نسق الفعل على الجهود التي يبذلها كل نسق من أنساق الفعل للمحافظة على التضامن والولاء، ولتقليل الصراعات إلى أدنى درجة ومقاومة الانحراف[2] وتسهم القيم والمعايير في خلق درجة من الانتظام والترابط بين وحدات السلوك المختلفة... وتمثل (الأنماط الثقافية بما تحدده من قيم ومعايير وبما تفرضه من ضوابط على سلوك الأفراد، تمثل المحددات البنائية لأنساق الفعل الاجتماعي... وقد استخدم بارسونز مفهوم المستلزمات الوظيفية لنسق الفاعل؛ لكي يحلل أبعاده الداخلية المختلفة) فنسق الفاعل يتبلور حول أداء أربع وظائف أساسية؛ بحيث لا يمكن أن نتحدث عن نسق الفاعل إلا إذا حققت هذه الوظائف[3]،

---

(١) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.
(٢) جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٣) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ١١٥ – ١١٨.

ففي تناولنا لأي فعل اجتماعي سنجد أن له أبعادا أربعة يقابل كل منها وظيفة من وظائف الفاعل وهي:

- التكوين العضوي (البيولوجي) للفاعل، ووظيفته أن يحقق تكيف الفاعل من البيئة الخارجية وأن يتواءم مع الضرورات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه.

- الشخصية: وهي ترتبط بوظيفة تحقيق الهدف، فهي التي تحدد للفاعل أهدافه.

- والفاعل يعيش في مجتمع ويرتبط بعلاقات اجتماعية وهي التي تشكل النسق، ويحقق النسق الاجتماعي وظيفة التكامل؛ حيث يضبط مكونات الفاعل ويخلق بينها قدرا من الاستقرار والتضامن ويفرض على الفاعل ضوابط تمنعه من الجنوح أو الاتجاه نحو الأفعال التي تتصادم مع أهدافه.

أما الثقافة فهي التي تقوم بوظيفة المحافظة على النمط أي أنها تحفظ النسق من الانهيار...ومن خلال ما تفرضه عليهم من معايير ومثل عليا وقيم وأيديولوجيات[1] وفي ترتيب الأنساق، يؤكد بارسونز أن النسق العضوي يمتلك أعلى مستوى من الطاقة ثم يأتي بعده نسق الشخصية ثم النسق الاجتماعي أما النسق الثقافي فإنه يأتي في النهاية وبناء على ذلك فإن النسق الثقافي هو الذي يتحكم في الأنساق الأخرى ويفرض عليها الضوابط بما يمتلكه من معلومات أوفر... وقد أدى إلى أن يصبح النسق الثقافي هو المتحكم في كافة الأنساق الأخرى، وبناء عليه فإن القيم والمعايير تمثل محددات مطلقة للفاعل تأتي بعدها الضوابط التي يفرضها النسق الاجتماعي ومن ثم فالفاعلون (كشخصيات مستقلة) ليس لديهم القدرة على تغيير النسق أو الثورة عليه[2]، وقد رأى بارسونز أن التكامل بين نسقي الفعل والشخصية والمجتمع - والأنماط الثقافية يعد مطلباً أساسيا للبقاء. ولما كان النسق الاجتماعي هو الموضوع الأساسي عند بارسونز، فإنه اهتم بالتكامل داخل النسق الاجتماعي نفسه، وبينه والأنماط الثقافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اهتم بالتكامل

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الوظائف الأربع للعقل الاجتماعي انظر:

- Talcott parsons and others (Eds), theories of society, New York, 1964m PP. 30 – 79.

(٢) أحمد زايد، علم الاجتماع الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ص ١٢٠ - ١٢١.

بين النسق الاجتماعي ونسق الشخصية، ولكي يتحقق هذا التكامل يتعين علينا أن نحقق مطلبين وظيفيين:

المطلب الأول: يتعين على النسق الاجتماعي أن يحقق درجة من الاتساق والانسجام بين الفاعلين المكونين له، والذين يُدفعون إلى أداء الفعل حسب مطالب نسق الأدوار.

المطلب الثاني: يتعين على الأنساق الاجتماعية أن تتجنب (الالتزام) بالأنماط الثقافية التي تفشل في تحديد الحد الأدنى من النظام، والتي تفرض مطالب عديدة على الناس، مما يولد الانحراف والصراع[1]، يؤكد بارسونز النظرة الوظيفية التي ربما أمكن توضيحها على أفضل نحو بالرأي الذي يقول فيه، (إن الأبنية الاجتماعية الجزئية تقوم بعملها (كميكانيزمات) تؤدي إلى كفالة المتطلبات الوظيفية لاستمرار الأنساق الاجتماعية)... وقد خصص بارسونز بعض مؤلفاته الأخيرة ليتناول الديناميات الاجتماعية، وخاصة مقاله (العموميات التطورية في المجتمع) evolutionary universals in society وهذه العموميات تتكون من التطورات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي، وتكون من الكفاية بحيث تحفز إلى مزيد من النمو التطوري... ويقرر أن (السمة العامة التطورية عبارة عن مركب من الأبنية والعمليات المرتبطة بها، والتي يؤدى تطورها إلى زيادة قدرة الأنساق القائمة في نوع معين من المجتمعات على التكيف في المدى الطويل بحيث تستطيع الأنساق التي صدر عنها هذا المركب أن تصل لمستويات أعلى من (القدرة التكيفية العامة)[2].

أما عن النشاط الاقتصادي والنظم الاقتصادية، ففي اعتقاد (بارسونز) أنها إحدى الخصائص الرئيسية للمجتمعات الصناعية الحديثة هذا إن لم تكن الخاصية الوحيدة، حيث إن هذه المجتمعات شهدت نموا كبيرا في دنيا الإنتاج، والمجال المهني، وشبكة المعاملات النقدية، واعتقد بارسونز أن المجتمع الصناعي الحديث – وبصفة خاصة المجتمع الرأسمالي – هو مجال دراسة الاقتصاد ومكانته داخل المجتمع... وتعد المهنة والملكية حالتان خاصتان من حالات التعاقد. فالملكية تعرف على أنها الصياغة النظامية للحقوق على الموضوعات

(١) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٢) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ص ص، ٣٦٢، ٤٢٤-٤٢٥.

اللااجتماعية (أو الاجتماعية في حالة العبودية) وهي حقوق تعمل على تسهيل عملية الإنتاج كما تعمل بمثابة إثابات للعوامل الفاعلة في الإنتاج... وقد ظهر في المجتمعات الحديثة ضرب من التباين بين نظم الملكية ونظم المهنة. وقد تضمن هذا التباين تطور النظم البيروقراطية، التي اعتبرها بارسونز ضرورية في التطور الاقتصادي والصناعي... كما اعتبر بارسونز المجتمع الصناعي الحديث أكمل وأفضل صورة للنسق الاجتماعي لأنه يتضمن أعلى درجات (التباين الاجتماعي)[1].... ويرفض بارسونز وجهة النظر الماركسية التي ترى في البناء الصناعي بناءً منحرفاً ومضطربًا، وأن على البروليتاريا أن تتجاوزه لبناء دكتاتوريتها، مؤكدا أنه إذا كان البناء الصناعي يعاني من بعض الصراعات والانحرافات فهي دلالة على أن البناء الحالي لم يكتمل بعد، وأن هناك بعض الثغرات التنظيمية في إطاره وأن اكتماله سوف يعني إلغاء هذه الصراعات عن طريق تواجد قانون أخلاقي جديد يلائم حالة المجتمع الصناعي بما فيه من تجديدات علمية وتكنولوجية... كما يؤكد زيف قضية الانقسام الطبقي في النظام الرأسمالي إلى برجوازية وبروليتاريا، ورفع بارسونز شعار المهنية، حيث اعتبر دور رجال الأعمال الرأسماليين ذي أداء وظيفي في بناء النسق... فهم يتحملون مسئولية أخلاقية في النضال من أجل تحقيق الرفاهية الجماعية... فهم عند بارسونز يؤدون مسئولياتهم نحو المجتمع كنوع من الإسهام الإيجابي... وليس كما قال ماركس[2]، وأما عن (الثورة) في المجتمع فإن من يقوم بها ليس طبقة (البروليتاريا) المُستغَلة ولكن ما يشغلها ويقودها هم أرستقراطية البروليتاريا. ويقدم بارسونز مواجهة أمام المشروع الماركسي، فيؤكد أن رد الفعل للتقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة لا يميل إلى التمركز حول الصراع الطبقي... وينادى بارسونز بضرورة أن تمنع ذلك التجمع والتماسك البروليتارى حول مصالح معينة، ويؤكد أن لدينا من العوامل ما يفوق حدوث هذا الموقف، منها أفق الحراك المفتوح، ثم ندرة الموارد البشرية في مقابل المصادر الطبيعية...، ذلك إلى جانب الاختلافات العنصرية والطبقية، مثل هذه الظروف بالإضافة للنمو التكنولوجي، تحرم

---

(١) جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، مرجع سابق، ص ص ١٣٢ - ١٣٤، ٢٤٢.

(٢) على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، مرجع سابق، ص ص ٥٧٠ - ٥٨٥.

بناء متماسكًا من المصالح المكتسبة – ولقد أدى ذلك إلى أن أصبح العمال الأمريكيون جزءا رئيسيا متكاملا نسبيا مع بناء المجتمع القائم، بدلا من كونهم منظمين حول مصالح ويقفون بناء عليها ضد مصالح أخرى في النسق.

وفي النسق الاجتماعي طالما أن هناك تجديدات علمية وتكنولوجية ترد إلى النسق الاجتماعي، فإنه من الضروري في عملية استيعاب النسق لها وصياغتها نظاميا أنه سوف يخضع لحاله من التذبذب النسبي وهو ما نطلق عليها (التوازن الدينامى). وهو قد ينهار في أحد اتجاهين، على ما يؤكد بارسونز، ذلك أن التوترات والضغوط الناشئة عن عمليات التغير قد تصل إلى أقصاها وتتجمع في مواضع معينة من النسق؛ بحيث لا يمكن التواؤم معها عن طريق التبادلات التدريجية لحال التوازن الدينامي، وتعد أحد مواضع التجمع أو التركيز هو ذلك الحد الأقصى من المقاومة التي تبديها عناصر المصالح المستثمرة المهددة بأي تغير آخر، ونتاجاً لذلك تتوقف عملية التغير تماما ويستقر المجتمع على أساس تقاليدي، أما الاتجاه الآخر للتركيز فهو تكثيف التوتر في الأقسام التقدمية في النسق، ونتاجا لذلك فقد تنمو حركة ثورية راديكالية مغتربة، وبالرغم من أنه يهدد بقيامها دائما فإنها لم تحدث في أي مجتمع ذي درجة عالية من التصنيع في العالم الغربي ولا حتى في أرقاها صناعيا مثل الولايات المتحدة[1]، وفي كلا وضعي التغير، فإن التغير يؤدي إلى التكيف والاستقرار كما في الحالة الأولى، أو التغير يؤدى إلى التوتر والاغتراب وهو ما يهدد بقيامها أو بالتعبير الماركسي فإن التغير يحمل بذور فنائه من خلال التوتر والاغتراب مما يعوق حدوث التغير بالأساس وهنا في رؤية بارسونز نعود للاتساق والنظام والتكامل في المجتمع كما تؤكد عليه رؤية بارسونز.

ومع اختلاف الآراء داخل التحليل الوظيفي إلا أن عددًا من القضايا يجمعها وهي:

١- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، الطموح، الإبداع، المثابرة، والخبرة وغيرها).

---

(١) البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، مرجع سابق ص ص ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧، ٢٨١ – ٢٨٢.

٢- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره. فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره عن غيرها من الوظائف (وقد تكتسب بعض الأدوار والوظائف الاجتماعية أهمية خاصة نتيجة لندرة من يشغلوها).

٣- حق الأشخاص الموهوبين - من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوى العطاء المتواضع (من الاستعدادات والمهارات والخبرات، وغيرها)... وتأسيسا على هذا يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء.[1]

وجهت (للنزعة الوظيفية) عدة من الانتقادات منها:

١- صاغ (داندورف) عدة انتقادات، عندما شبه الوظيفية باليوتوبيا وأكد أن مفهومات بارسونز تشبه كثيرا السمات البارزة في عالم اليوتوبيا الاجتماعية لأنها تشير إلى عالم جامد لا يتطور - يؤكد الاتفاق حول القيم والمعايير - يعرض درجة عالية من التكامل بين عناصره - يشير إلى أساليب تحافظ على الوضع الراهن، كما أن تأكيده على عملية التنشئة الاجتماعية تكفل التوحد بالقيم وتحقق التوتر بين الفاعلين، وأن أساليب الضغط الاجتماعي تقلل من فرص احتمال التفكك الاجتماعي، فنظرية بارسونز والنزعة الوظيفية عامة قدمتا رؤية مفرطة عن المجتمع في السكون والتكامل والانسجام والإجماع[2]، ويرد البعض على هذا النقد، بأن الوظيفية ونظرية (بارسونز) بالتحديد، ظهرت في ظروف مجتمعية خاصة، حيث كان المجتمع الأمريكي يعاني من مجموعة من الاضطرابات الاقتصادية نتيجة أزمة عام ١٩٣٠، وهي ما سميت بالانهيار العظيم great crash، ذلك لأنه قد أصاب النسق الاقتصادي تدهوراً كبيراً، كما تعطل ربع العمال الأمريكيين، وعاشوا في فقر مدقع، وتحكم عدد قليل من الرأسماليين في سوق الإنتاج، فاتسعت الهوة بين الطبقات، واضطراب النسق الصناعي[3] مما دعي بارسونز للحديث عن التكامل والتوازن في النسق والحفاظ على الأوضاع كرد فعل لهذه الأزمة.

---

(١) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٥.
(٢) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص، ص ٧٠ -٧٣، ١٢٤.
(٣) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ص ١٠٥-١٠٦.

٢- تعرضت الوظيفية منذ مطلع الخمسينيات في القرن الماضي، لانتقادات مريرة بعضها يتصل بتصوراتها النظرية والبعض الآخر يتعلق بمضامينها الأيديولوجية المحافظة التي جعلت منها في نهاية الأمر وسيلة أيديولوجية شرعية تستخدم لخدمة أهداف المجتمع الرأسمالي، والدفاع عن الهيمنة التي يمارسها على المستويين (القومي، والعالمي).. فمن خلال سعيها لتفسير النظام الاجتماعي أخفقت في تحليل التغير الاجتماعي والصراع، حيث بدت في نهاية الأمر وكأنها تبرير منطقي ودفاع علمي عن استمرار الأوضاع الراهنة... كما وجه علم الاجتماع الراديكالي انتقاداته للنزعة الوظيفية.

٣- بإبراز مدى عجزها عن تناول المشكلات والقضايا الأساسية كالتفرقة العنصرية والإمبريالية[١].

٤- ركز (بارسونز) على نمط المجتمع الصناعي، وما وصل إليه من تكامل، ولم يهتم بالتطورات.

٥- الميكنة للمجتمع ما بعد الصناعي[٢]، وما به من تطورات تكنولوجية أدت إلى التأثير على المجتمع.

لعل النظرة الوظيفية -بكل روادها- هي أبرز الاتجاهات التي تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعي، كما أن النظرية الوظيفية، عكست الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة بها، كما يرى بوتومور[٣] وهذا أمر طبيعي طالما كان هدف الوظيفية بقاء الأنساق واستمرارها، ولا أدل على ذلك من الإطار الذي قدمه بارسونز لدراسة التنظيم...، فقد سعى منذ البداية إلى تفسير بقاء الأنساق الاجتماعية واستمرارها. مما أدى إلى إغفال بعدى التغير والصراع[٤] ما

(١) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص ص ١١٧ - ١٢١، ١٤٤.
(٢) جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.
(٣) محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١.
(٤) السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٠.

جعل نظرية بارسونز تحديداً في علم الاجتماع توصف بأنها (نظرية استاتيكية)... حيث إنه لم يعط التغير الاجتماعي مكانا جوهريا في نظريته[1].

ولعل هدف رواد الاتجاه الوظيفي من التأكيد على التكامل والتوازن واعتبارهما الأساس ونبذ التغير، لهو دعوة إلى تبرير الوضع القائم والعمل على عدم تغييره، كي يظل الغني أو (الرأسمالي) غنيا، والفقير (العامل) أو غيره من أفراد المجتمع فقيراً، وليس هذا على مستوى الدولة القومية كأمريكا أو غيرها من الدول ولكن يمتد هذا التفكير على المستوى العالمي، كي تظل كل دولة في وضعها الغنية غنية والفقيرة تزداد فقرا... بل أن الكثيرين يرون أن (أحداث سبتمبر) و(ظاهرة العولمة)... تم اغتنام (فرصة) حدوثهما أو وجودهما لصياغة النظام العالمي (ووضعه) في هياكل جديدة قانونية وسياسية تعكس التفوق الاستراتيجي الأمريكي، مما يضمن إطالة عمره إلى قرن جديد[2] ومحاربة التغير الذي قد يطرأ على النظام العالمي من خلال محاصرة أية تجارب للتنمية أو النهوض حتى يبقى الوضع على ما هو عليه.

٢- ثقافة الفقر The culture of poverty

أوسكار لويس Oscar Lewis والذي عرض أهم آرائه من خلال دراساته في فرع الأنثروبولوجيا الحضرية، وعرض دراساته هذه: (خمس أسر) وتشرها عام ١٩٥٩، ثم دراسته (أطفال أسرى سنجيز)، ونشرها عام ١٩٦١، ودراسته (لا فيدا) ونشرها عام ١٩٦٦، وكتابه (مقالات أنثروبولوجية) ونشرها عام ١٩٧٠، وقد استخلص لويس من خلال دراساته القضايا النظرية الآتية:

✍ دراسة العلاقة بين الثقافة الفرعية والثقافة الكلية للمجتمع، وتظهر هذه القضية بوضوح في تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات التطوعية والرسمية الموجودة في المجتمع.

---

(١) جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى - مرجع سابق، ص ص ١٢٠، ١٥٦.

(٢) صلاح سالم، عقدة الحضارة وإلهام التاريخ: فكرة(صراع الحضارات)هل تدحض أو تؤيد فكرة التقدم، التي جاءتنا من عصر التنوير؟، مجلة العربي، ع ٥٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٣٢.

✍ الخصائص التي يتميز بها المجتمع المحلي المتخلف، والتي تضفي على ثقافة الفقر صفة الهامشية في المجتمع الحضري الذي يتميز بدرجة كبيرة من التعقيد والتنظيم.

✍ الأسرة ودورة حياتها، إذ يسود المناطق الحضرية المتخلفة نظاماً معيناً من الأسر وهو الأسرة الأموية حيث يتميز فيه نسق القرابة بقرابة الأم.

✍ الخصائص المميزة للشخصية القاطنة في المناطق الحضرية المتخلفة والتي تتصف بالشعور بالحرمان الأبوي، وضعف بناء الأنا، وفوضى التماثل الجنسي وعدم الاستجابة للضبط الاجتماعي، والاستجابة السريعة للمواقف، وعدم القدرة على تأجيل الإشباع بالنسبة للدوافع الفردية، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل والإحساس بالاستسلام للجبرية، والافتقار إلى الإحساس بالتاريخ القومي(١).

وميز لويس بين الفقر poverty وثقافة الفقر culture of poverty وحاول أن يفهم الفقر وما يصاحبه من سمات كثقافة، أو بمعنى أكثر دقة فهو ينظر إلى الفقر لا باعتباره حالة اقتصادية وإنما كثقافة فرعية subculture وقد كان مفهوم لويس لثقافة الفقر:

«هي طريقة الحياة التي يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، وفي ضوء هذا المفهوم فإن الفقر لا يعتبر فقط حالة من الحرمان الاقتصادي أو مظهرًا من مظاهر التفكك، أو عدم توافر بعض الثقافة المادية، وإنما يتضمن جوانب إيجابية تساعد الفقير على التكيف في ظروف الحرمان الاقتصادي، ومن غير هذه الجوانب يعانى الفقير من صعوبة في الاستمرار في الحياة»(٢).

ولم ير لويس أن ثقافة الفقر تعد هي بذاتها سبباً للفقر، ولكنه رأي أن ظهور تلك الخواص على أنه تكيف مع الظروف المقدمة، إلا أن العناصر الرئيسة لنظريته هي أثر التنشئة الاجتماعية socialization على الجيل الأصغر من الفقراء، حيث لاحظ أنه ما أن يبلغ أطفال الأحياء الفقيرة السادسة أو السابعة، حتى يتشربوا القيم الأساسية والاتجاهات لثقافتهم. ومع أن جماعات البحث له كانوا من جماعات عرقية وعنصرية عموما، ويعتبرون

(١) محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٠.

(2) Oscar Lewis (anthropological essays), new York, 1970, p. 68.

أقليات في الولايات المتحدة (المكسيكيين، البروتريكيين، السود) فإنه لم يربط ثقافة الفقر بغير البيض أو بالبيض عرقا[1] ومن الخصائص الاقتصادية لثقافة الفقر، شيوع نمط التسليف وغياب المخزون السلعي، انتشار البطالة، انخفاض الأجور وغياب المدخرات. أما الخصائص الاجتماعية فمنها: هجر الزوجة والأولاد وكثرة الخلافات داخل الأسرة، وانعدام الخصوصية والعنف في تربية الأبناء، أما الخصائص الثقافية، كطريقة تناول الطعام كما وكيفا.

وبانتقال هذه الثقافة من جيل إلى جيل، فالفقراء يظلون فقراء لأنهم نشأوا في ثقافة مختلفة عن بقية أفراد المجتمع وهذا يتضمن أن الفقراء مسئولون عن فقرهم[2].

ومن وجهة النظر هذه، ففي أي مجتمع من المجتمعات فإن ثمة ثقافة معينة تسيطر على الفقراء وتحول بينهم وبين الخلاص من الفقر... وهؤلاء الفقراء لا يملكون الرغبة أو الإرادة أو الحوافز الكافية للخروج من حالة الفقر. ومن ثم فإن أهداف التقدم والأمن الاقتصادي ليست على جدول أعمالهم أو أولوياتهم. بل إن الفقراء -طبقا لهذه النظرية- مسرفون ولا يهتمون إلا بالاستهلاك وبالمتع الوقتية، ولا يعملون حسابا للمستقبل، وتذهب هذه النظرية إلى أن الفقراء يستسلمون للفقر، وإن ثقافة الفقر تميل إلى إعادة إنتاج نفسها... وهكذا يصبح الفقراء محبوسين فيما يشبه الدائرة المغلقة التي لا يستطيعون الإفلات منها إلا إذا حدثت ظروف غير عادية تغير من فكرهم وقيمهم ومواقفهم تجاه الفقر[3].

و(لويس) كأنثروبولوجى رأى أن خلق الثقافة الفرعية بين الفقراء يعد تكيفًا أو محاولة للدفاع عن النفس self defense لجزء من الناس في قاع المجتمع، كشكل ملاحظ للثقافة الفرعية، مدركين أنهم ليس لديهم خبرة للنجاح وفقا لحدود المجتمع الكبير... وفي رأي لويس فإن الفقراء يحاولون الخروج بمشاعرهم من الإحباط واليأس بخلق وتأييد

(1) Rachel Jones & Geluo, the culture of poverty and African – American culture, op-cit, p. 3.

(٢) مريم أحمد مصطفى، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية (دراسة في مدينة الإسكندرية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ١٦ – ١٧.

(٣) إبراهيم العيسوى، الفقر والفقراء في مصر: الوقائع والتشخيص والعلاج، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، ع ١٣، خريف ١٩٩٨. ص ١٥.

القيم، والمعتقدات، والاتجاهات بطريقة أكثر ملاءمة لظروف حرمانهم... ويرى لويس أن هذه الثقافة الفرعية للتفكير والشعور والتصرف تقف كحائل لارتفاع الفقر أكثر، ويدلل على ذلك بما أسماه (عمر المدرسة) school age، فالأطفال في الفقر ينشأون في ثقافة فرعية تتصف بالإعاقة النفسية الشديدة، وعليها فإنهم نادراً ما يكونوا قادرين على الاستفادة من الفرص التي تصادفهم في حياتهم[1] وتزدهر ثقافة الفقر في المجتمعات التي تتميز بالاقتصاد النقدي وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين العمال غير المهرة وانخفاض مستوى الأجور، وفشل النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصحاب الدخل المنخفض، وأن استمرار وجود ثقافة الفقر لا يرجع فقط إلى ضغوط المجتمع الأكبر على الفقراء، وإنما يرجع إلى نوع الطبقة السائدة في المجتمع، ويقترح (لويس) أن التخلص من ثقافة الفقر يقتضى وضع الجيل تحت ظروف اجتماعية واقتصادية تختلف تماما عن الظروف التي يعيش فيها[2].

ويرى Richard ball جذور الثقافة الفرعية بين الفقراء كنوع من التكيف adaptation لواقع معيشتهم المحرومة ووجودهم المحبط frustrating، وهو يعتقد أن الإنسان في الفقر يواجه مشكلات ساحقة والتي تبنى طريقة للحياة تتأسس على التبعية dependence والاستقالة الجبرية fatalistic resignation، وبالرغم من التعرف على تأثير الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا lower – class، فإن Edward ban field يتحدث عن أن الحالة الابتدائية للفقر هي اتجاه الفقراء نحو الاحتياط من المستقبل، وفقا لرأي ادوارد، فإن الفقراء يجدون صعوبة في تخيل مستقبلهم، وافتقار قدرتهم الحالية لكي يحققوا مستقبلاً أفضل، فنظرتهم للعالم على وجه الحصر قيد اليوم الراهن[3].هذا على مستوى الأفراد ونستنتج من ذلك أن الوضع على مستوى الدول ليس أفضل من ذلك، فمن وجهة نظر الاتجاه الوظيفي تعتبر الدول كالأفراد هي المسئول الأول عن الفقر الذي تعاني منه، نتيجة الكسل وعدم حب العمل مما يجعل هذه الدول في حالة فقر دائم تتوارثها الأجيال وليس أي عامل آخر كالاستعمار أو الاستغلال.. على سبيل المثال.

(1) Jon M. Shepard & Harlem L. Voss, social problems, op-cit, PP. 53-54.

(٢) محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، مرجع سابق، ص ٩٧.

(3) Jon M. Shepard & harwin L, Voss, social problems, op-cit, P, 54.

ونتقل إلى المناقشات المعاصرة لثقافة الفقر:

تحدد التفسيرات المعاصرة لثقافة الفقر ثلاثة عوامل فكرية متمايزة تفرق بين الفقراء وباقي أفراد المجتمع وهي: قصور أخلاقيات العمل، القيم الأسرية غير الملائمة، وأخلاقيات الاعتمادية.

اولا: اخلاقيات العمل او الوظيفة work/employment ethic

معظم الموظفين فقراء، لكن الوظيفة مازالت أفضل سبيل لتجنب الفقر أو الخروج منه، والقول بأن عدم وجود أخلاقيات عمل وعادات عمل غير لائقة مسئولة عن الفقر، وهذا القول يتردد كالقول بأن الفقراء لا يريدون أن يعملوا (gilder)، ولكن البحث الإمبيريقى توصل إلى أن الفقراء لديهم بحق أخلاقيات عمل، وقد أشارت الغالبية (٨٤٪) من الأفراد العاطلين تحدث إليهم tausky & Kaplan إلى أنهم سيظلون يعملون حتى إذا حصلوا على مال كاف ليعيشوا في راحة بدون عمل وقد بين البحث الميداني الإثنوجرافي على ٩٩ من سكان شيكاغو داخل المدينة أن معظم الفقراء يولون قيمة بالغة للعمل ويعتبرونه مهماً للتقدم (Wilson ١٩٩٧).

وثمة نظرة أكثر اعتدالا لـ (mead ١٩٩٣) نحو خلق العمل لدى الفقراء وهو أنهم يرغبون في الوظائف لكنهم ليسوا مستعدين أو راغبين في أن يقوموا بأعمال تدفع قليلا وذات مهارة منخفضة وهي الأعمال المتاحة أمامهم.

ويرى Lennon & Newman ١٩٩٥ أن هذه الرؤية غير صحيحة فقد تتبع الاثنان حوالي ١٠٠ باحث عن عمل في (هارلم) لم يستطيعوا الحصول على عمل ووجد أن متوسط الأجر المطلوب ٥٩ ,٤ دولار وهذا أكبر بـ ٣٤ سنتًا فقط عن الحد الأدنى للأجر في ذلك الوقت.

واستخدم Corcoran ١٩٨٥ بيانات عن الدراسة العامة لديناميات الدخل، ووجد أن التحرك من حالة اللا فقر إلى الفقر كان مسئولاً عن المستويات الأدنى للتحفيز وقصور التوجه نحو المستقبل، وهذه النتيجة توحي بأن:



١ - الفقراء يتمسكون فعلا بمعايير مختلفة.

٢ - أن مكونات التحفيز تلك تتطور نتيجة للظروف الاقتصادية.

وبالمثل فإن، Krackhardt & Davidson وجدا دليلاً على أن عمال مصنع (فقراء، سود) لديهم خلق عمل قوى وأحيانا يصبحون عدوانيين عندما تكون ظروف العمل غير جيدة أو مُهددة(١)

ثانيا: القيم الأسرية Family Values

ثمة موضوع آخر يتكرر في مناقشات الفقر وهو (تدنى قيم الأسرة) فيؤكد عدد من الكتاب أن النشاط المبكر والمقبول للنشاط الجنسي خارج الزواج بجانب الأهمية المتدنية والاستقرار المتدني للزواج يؤديان إلى الفقر وبخاصة لدى النساء التي لديها أطفال خارج (الزواج). ولقد كان هذا المنطق حافزا أساسيا وراء الإصلاحات الحالية في الرعاية كما رأي (thomas ١٩٩٧).

وقد رأى de-Roberts & Robinson أن النشاط الجنسي خارج الزوجية والأبوة المفردة أصبحا أكثر قبولا في العقود القليلة الأخيرة، فلم يظهر أن الفقراء شاذون في اتجاهاتهم وآرائهم نحو هذه القضايا، فلقد قابل chamber عام ١٩٨٥، ٣٢٣ متلق للرعاية من الجيل الأول والثاني وكذلك عدد من الفقراء غير المتلقين لها ووجد أن المتلقين لديهم آراء أكثر سلبية فيما يخص عدم الشرعية من النساء التي تلقت الرعاية، ولكن هذه الدراسة مثيرة للجدل لأنها لا تسمح بالتنوع في حالة الفقر وتنظر فقط إلى التنوع في تلقى الرعاية.

ويرى giddiness أن الأسر السوداء الفقيرة تعد شبكة أوبئة tangle of pathology وقد أكد Moynihan إن وجود الأسر التي ترأسها المرأة بنسبة عالية في المجتمع الأسود الفقير قد أحبط بحث الذكور السود عن عمل أو حتى الحفاظ عليه، واستنتج أن السبب الجوهري في ضعف المجتمع الأسود، تدني الأسرة السوداء في قلب تدني نسيج المجتمع الأسود الفقير.

---

(1) Rachel Jones, yeluo, the culture of poverty African -- American culture, op-cit, p. 3.

ودرس Brown عام ١٩٨٥ عينة من المراهقات السود ووجد أن الطبقة الاجتماعية لم تؤثر على الاتجاهات والآراء نحو الإباحية الجنسية، وذلك بعد التحكم في آراء التدين والعمر وبجانب ذلك وجدت Elise عام ١٩٩٥ من لقاءاتها مع ٧٥ أمًا في سن المراهقة أن الإناث السود أكثر محافظة من الإناث غير السود في آرائهم عن العلاقات الجنسية خارج الزواج.

وتوحي هاتان الدارستان تجريبيا بأن ثقافة الفقر لا تنطبق على الأنظمة القيمية لدى الإناث السود المراهقات الفقيرات أو غير الفقيرات[1].

ثالثا: خلق الاعتمادية او التبعية Ethic of Dependency

يرى أنصار ثقافة الفقر أن نقص وغياب خلق العمل والسلوك الجنسي غير المسئول أوجدوا أفرادًا تعتمد على الرعاية welfare، لذلك يقال أن الفقراء يبدون ويظهرون خلق الاعتمادية.

في حين أوضح البحث أن التربية في أسرة تلقت رعاية في ظل اختبار الدخل تزيد احتمالية استخدام المرأة للرعاية أو المساعدة، ولم يثبت أي بحث أن الاستخدام المسبق للدعم والرعاية يؤدى بالفرد إلى أن يرغب في الاعتمادية والاتكال أكثر من العمل أو (الزواج).

ولقد أجرى Goodwin عام ١٩٨١، استفسارات واستبيانات على مجموعتين: أفراد يعتمدون على الرعاية، والمساعدة في التدريب على عمل ثم أفراد عاملون، وفي دعم وتأييد لثقافة الفقر، فإن الأفراد في التدريب على عمل كانت آراؤهم إيجابية أكثر حول الرعاية من العاملين. ومع ذلك، فإنه يؤكد على أنه ليس هناك دليل على أن قبول الرعاية يتدخل في استعداد الفرد لأن يقبل وظيفة أو يحافظ عليها. وعندما فحص (Santiago ١٩٩٥) البيانات من المسح القومي للشباب استنتج أنه لا يوجد تأييد قوى لخلق الاعتماد والاتكالية.

ويؤكد البحث الإثنوجرافي للعديد من الباحثين بأن معظم الفقراء السود الذين يتلقون المساعدة، لا يحبون أن يكونوا في ظل الرعاية تلك وراغبون في إيجاد عمل بحيث يخرجون من قوائم المساعدات[2].

---

(1) ibid, PP. 3-4.

(2) Ibid, p. 4.

ولعل المناقشات الحديثة والمعاصرة (لثقافة الفقر) كما تصورها أوسكار لويس، تؤكد إلى حد بعيد خطأ كثير من الآراء التي توصل إليها، مما حدا بالباحثين والعلماء لتدارك أوجه القصور والخطأ في هذه النظرية.

وقد وجهت لنظرية ثقافة الفقر عدة انتقادات منها:

تعد أول مشكلة لمفهوم ثقافة الفقر والذي روج له Lewis في أعماله في أمريكا الجنوبية في الستينيات، أنها تستخدم القيم والمفاهيم المبهمة والمستحيل تعريفها بدقة لإخضاعها لأية قياسات علمية، مثل (الإشباع المؤجل) واللامبالاة أو تحقيق الحاجات أو العمل الحر، كل ذلك مستحيل تعريفه بطرق يمكن لباحثين آخرين أن يتحروا عنها[1].

يرى William Ryan أن الثقافة الفرعية للفقر تفسر كنموذج جديد (للوم الضحية) Blaming the victim لوجود سبب الفقر في الفقراء أنفسهم، بناء على سياق الداروينية الاجتماعية، فالفقراء ناقصون بيولوجيا، ولكن أثبت الواقع أن هذا خطأ كبير فالفقراء (فقراء لوجود عيب ما في بيئتهم الاجتماعية)، حيث يرى rainwater: (أن التغير الراديكالى في الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة سيكشف عن الحقيقة المرغوبة بين أفراد الطبقة الدنيا لتحقيق النجاح المهني ولكي تعيش حياة جيدة)[2].

ويرى peter Taylor أنه مثل كل الرؤى الثقافية التي تقوم على أطروحة أو فرضية أن الفقير مختلف عنك وعني، – فهم أقل نقودا – ولكن من الصعب الإشارة إلى اختلافات أخرى، فهناك العديد من الأسر الفقيرة (طبيعيون) وبالمثل فإنه من الصعب توضيح أن الفقراء لديهم اتجاه ضد التعليم أو المدرسة، حيث يرى كل من marsden & both hill أن العداء للنظام المدرسي يمكن أن يفسر كنتيجة لأسلوب المعاملة المحبط أو منخفض التشجيع وليس إلى (الاتجاه في المنزل أو الأسرة)[3].

أكدت آراء ترنر turner الناقدة لثقافة الفقر على أهمية مشاركة سكان المناطق العشوائية في مواجهة مشاكلهم خاصة في إطار سعيهم المستمر لإجراء تحسينات وتعديلات على مساكنهم، مما يعبر عن اتجاهات عقلانية لديهم تمكنهم من المشاركة.

(1) Vic George, wealth, poverty and starvation a world perspective, op-cit, P. II.

(2) Jon M. Shepard & harwin L Voss, social problems, op-cit, P. 55.

(3) Peter Taylor, social theory and social welfare, op-cit, p. 35.

كما أشار (كلينا رد) من خلال خبرته في الهند، إلى أن تحريك المجتمع المحلى بإمكانياته واستيعاب كافة طاقاته خلال مناهج وأساليب التنمية المحلية، إنما يسهم في مواجهة مشاكل المناطق المتخلفة والعشوائية في مدن العالم النامي[1].

إبراهيم العيسوى، من خلال دراسته عن الفقر والفقراء في مصر ومن خلال تحليل البيانات التي توافرت من العينة الكبيرة ومن المقابلات المعمقة مع الفقراء توصل إلى ما يعارض نظرية ثقافة الفقر، فالفقراء يمتلكون الرغبة والإرادة للخلاص من الفقر. وهم لا يتوانون عن فعل كل ما من شأنه التخفيف من وطأة الفقر عليهم وتحسين أحوالهم ومستوى معيشتهم، وهم مهتمون مثل غير الفقراء بالتقدم المالي ومهتمون بمستقبلهم؛ فالنسبة الكبيرة منهم لا يمكن وصفها بالكسل والتراخي أو الاستسلام للفقر، وهم يعملون لفترات تصل إلى ١٢ : ١٤ ساعة في اليوم، وغالبا ما يعملون أوقات العطلات الرسمية[2].

تتوافر شواهد حديثة من المجتمع المصري تدحض نظرية ثقافة الفقر، فقد قدمت (أونى ويكان) بيانات جديدة تؤكد حدوث تحسن في أوضاع الفقراء في عام ١٩٨٢ مقارنة بعام ١٩٦٩ في الغذاء والملبس والمسكن...، وما إليها من مؤشرات مستوى المعيشة، ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الفقراء أنفسهم. كما أوضحت الدراسة الإثنوجرافية التي قامت بها (مارلين قنواتي) في الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٠، أن الفقراء ليسوا كسالى، وأنهم يكدون في الحياة قدر ما يستطيعون، ولا يوجد لدى الفقراء ثقافة تحول بينهم وبين تحسين أحوالهم، وتخلص قنواتي إلى أن الفقر أساسا مشكلة بنائية تنتج عن قوى: اجتماعية، اقتصادية، سياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصري[3].

ويرى Vic George أنه عند النظر في الجماعات المتنوعة التي تعيش في فقر يجب إيضاح ثلاث نقاط:

---

(١) مريم أحمد مصطفى، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) إبراهيم العيسوي، الفقر والفقراء في مصر، الوقائع والتشخيص والعلاج، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

(٣) علياء شكري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١١٢.

⇦ الأولى: أن الفئات التي تعيش في فقر -غالبا- ليست نفسها أسباب الفقر، فهذه الفئات تعكس فعاليات نظام الأمن الاجتماعي بينما أسباب الفقر توجد أساسا في هيكل المجتمع وبيئته.

⇦ الثانية: أن الطبقة الاجتماعية تعد بعدا مهمًا في الفقر: فالعامل منخفض الأجر اليوم هو الذي من المحتمل جدا أن يكون الشخص العاطل الذي يعيش في فقر أو الشخص المسن الذي يعيش في فقر في المستقبل.

⇦ الثالثة: ذوى الدخول المنخفضة محتمل جدا أن يعانوا من أشكال أخرى من الحرمان في الصحة أو السكن السيئ أو مستوى التعليم المتدني، وهكذا فإن تلك العوامل تتفاعل لتخلف شبكة هيكلية من العوائق الاجتماعية[1].

يرى junks، أن النظر إلى عدم المساواة inequality بالرجوع إلى عوامل تلقى على الناس الذين ليس لديهم قدرة أو سيطرة، ربما يمكننا محاولة عمل أنظمة للضمان يمكنها أن تقضي على آثار الحظ، ومسألة الحظ الوراثى genetic lottery، فضلا عن اعتبار عدم المساواة كتبرير أو إبراء من الإثم[2].

وبعد عرض لبعض الانتقادات التي وجهت لنظرية ثقافة الفقر، نجد البعض يميل لتطبيقها على الدول، فالدولة الفقيرة هي المسئولة عن فقرها أي أن أسباب الفقر داخلية فوجوده في الدولة وليس لأسباب خارجية (كالاستعمار) ومن الأسباب الداخلية قد يكون المناخ أو الظروف الطبيعية التي تؤثر على الأفراد وتجعلهم كسالى لا يعملون، أو إلى القيم الثابتة التي لا تحض على العمل أو التقدم أو إلى غيرها من الأسباب، بل يصل البعض إلى أن تنمية العالم غير المتقدم ليست مطلوبة!

فنرى (مانفريد سبيكر) يقول: «إن تنمية العالم الثالث ليست مطلوبة بشكل أولي من الدول الصناعية بل إن الدول النامية هي (المسئولة أساسا)، وأن من واجبها أن تقوم

(1) Vic George, wealth, poverty and starvation, op-cit, PP. 93 – 94.

(2) peter Taylor gooby and Jennifer, social theory and social welfare, op-cit, PP. 34, 35.

(بالدور الأكبر المطلوب) للتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي لهذا، فإن مبدأ التضامن ليس هو الوحيد الذي يحكم نمو العالم الثالث؛ وإنما أيضا مبدأ الدعم لمساعدة النفس، ويبرر كلامه - فإن من واجبنا احترام الشخصية الثقافية لكل دولة نامية والابتعاد عن فرض طريقنا في الحياة».

ويرد عبد العزيز حجازي على هذا الرأي (السابق) ويقول: «لقد حقق العالم الصناعي مجتمع الرفاه على أساس الاستفادة من بعض موارد الدول النامية، والآن عندما تجد الدول النامية، أنها بحاجة لمساعدة فإننا نقول لا أيها العالم الثالث، وأين الفرص المتكافئة؟، أين العدالة الاجتماعية؟!»[1].

إن العلاقات بين الغني والفقير، القوي والضعيف، الشمال والجنوب، ليست هي تلك العلاقة التي يجود فيها الغني على الفقير من فتات ما يملك أو يستأثر بملكيته، بل هي حقوق هذا الفقير، في أن يحصل على ذات الحقوق، وأن يستمتع بذات الثروات، ذات الحريات في المجتمع بل وفي العالم[2]، بخاصة أن هذا الفقير كان غالبا في عصر من العصور أغنى وأكثر حضارة وهذا جعله مطمعاً لاستغلاله، واستلاب ثرواته مما شكل أساساً لتقدم وتنمية الآخر، وهذا الآخر لم يكتف بالاستغلال في الماضي والذي أدى إلى تقدمه، ولكنه يواصل استغلاله بكل الوسائل والطرق التي تحافظ على الوضعية الراهنة، (لكل دولة)، فالمتقدم يظل متقدمًا ويزداد ثراءً، والمتخلف يظل كذلك ويزداد فقرا، بل إنها تُتهم (أي الدولة الفقيرة) بمسئوليتها وحدها عن فقرها دون أي عوامل مساعده أو أساسية ولا أدل على ذلك من مشاكل الديون - اتفاقيات التجارة - وما تؤديه الشركات متعددة الجنسيات من خدمات لزيادة تركز الثروات في يد أفراد قلائل - بل وإذا لم تجد كل هذه الأشياء، تصل إلى الاحتلال المباشر، والذي قد بشر كثيرون بانتهاء عهده، إلا أنه ولأجل (البترول) يهون كل غالٍ وثمين في حياة الشعوب والبشر، وهو ما جعل ماركس يقول عن بترول بحر الشمال (الرحلة، أو الحرب العالمية الثالثة).

(١) ترجمة أمير سالم، علاء غنام، خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص ٧.

(٢) تحرير ياسر سارة، الأخلاقيات في الاقتصاد، وجهات نظر أوروبية وعربية، منتدى الفكر العربي، عمان، قسم التعاون الدولي لمؤسسة كونراد ديناور، الطبعة الأردنية، آيار، ١٩٩٤، ص ص ٤٣ - ٦٤.

وقد صدق إلى حد بعيد هذا التخمين، وهو ما كان، من حرب أمريكا وحلفائها، ضد الإرهاب، والشيء الغريب أن جميع الدول التي توصف بالإرهاب ومعاداة السامية وعدم احترام حقوق الإنسان، تشترك في شيء واحد، وهو أنها جميعها دول (بترولية، ولديها ثروات)، ولا أدل على ذلك من أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية اقترح أنه لو ارتضى قادة العالم تخصيص ٢٪ فقط من ميزانيات التسليح لتوفير مبلغ ٢٠ مليار دولار سنويا يمكن أن تحل جميع مشاكل التعليم الأولي والصحة، وتنظيم الأسرة وتوفير المياه النقية والتغذية المناسبة[1] ولكن لم توافق هذه الدول على الـ ٢٪ ولن، هل هي السبب في الفقر؟!

فلاشك أن الدول المتخلفة الآن كانت سبباً أساسياً لتقدم الدول المتقدمة ولا أدل على ذلك من أن (إنجلز)اعتبر أن إخضاع فرنسا للجزائر كان مهمًا لفرنسا من أجل تقدم الحضارة، وكذلك الثروة التي أخذتها كليفورنيا من المكسيكيين الكسالى الذين لم يعرفوا ماذا يفعلون بها.... وفي إطار الحديث عن (حقوق الإنسان)، وهو مفرد بلا تحديد، دون الاكتراث بـ (حقوق الشعوب) التي يعيش بعضها إبادة بطيئة، كما هو الحال في بعض دول غرب أفريقيا، وفي تصور كهذا، فإن شعار (حقوق الإنسان) لا يلتفت إلى مفرد أو مجموع، بل يكون سلاحاً أيديولوجياً وإعلامياً وسياسياً تستعمله الرأسمالية العالمية المنتصرة ضد البلدان التي، لا تستسلم كلياً لمطالب رأس المال العالمي[2] لتحقيق مزيد من الغنى وكذلك مزيداً من الفقر، بكل الوسائل بما في ذلك الاستعمار، فالاستعمار من وجهة النظر هذه قد يكون له دور حضاري في محاولة تقدم العالم الثالث، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك دائماً، وكان هذا في عصر تعدد القوى في العالم ووجود دول كثيرة في أوروبا تعتبر قوى عالمية كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا... وغيرها، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ووجود قوتين عظيمتين ووجود الحرب الباردة وانتهاء عصر الاستعمار بمعناه التقليدي، كانت كل قوة تقترب من مناطق نفوذ القوة الأخرى، وتقدم المساعدات لبعض الدول النامية، تبعا لوزنها

---

(١) تحرير محمد عاطف كشك، فقر البيئة وبيئة الفقر، وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، المنيا، ٢٠، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٤.

(٢) بيير بورديو، بؤس العالم، ترجمة سليمان حرفوش، مراجعة وتقديم فيصل دراج، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠١، المقدمة ص ٧.

النسبي من موقع استراتيجي أو إقليمي، أو لاعتناقها لأيديولوجية أحد المعسكرين، مما حقق بعض المكاسب لهذه الدول النامية ولكن بعد انهيار إحدى القوى، أصبحت القوة الأخرى هي المتصرفة في العالم وهي التي تقوده، فكما ورد في البيان الختامي لندوة القاهرة حول (صراع الحضارات أم حوار الثقافات) إن الفكر الأمريكي اليوم يقود الحضارة، وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور... فالغرب يحاول إرساء نفسه كحضارة وحيدة [1] لا ينافسها أحد على زعامة العالم ولا التنمية.

(١) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٢٩، يناير - مارس ٢٠٠١، ص ١٨٦.

الفصل الثالث

الاتجاه الماركسي

ونظرية التبعية وظاهرة الفقر

تمهيد:

تحدث المفكرون وعلماء الدين والاقتصاد وعلماء الاجتماع والسياسة وغيرهم في جميع التخصصات عن الفقر وأسبابه ووسائل مواجهته، وكون الإنسان هو المسئول عن أوضاعة الاجتماعية والاقتصادية (الفقر بنظرة وظيفية)، ورغم اختلاف التناول ووجهات النظر كانت النتيجة الأكيدة هي استمرار مشكلة الفقر، بل على عكس المتوقع زيادة أعداد الفقراء في العالم، وذلك تزامن مع قيام الثورة الصناعية في إنجلترا وزيادة الثروة ورأس المال مع الطبقة التي أطلق عليها وقتها (الطبقة البرجوازية) والتي تزامنت ثروتها ونهضتها بفقر أو إفقار طبقة أخرى في المجتمع وهم طبقة العمال.

وهذه هي الرؤية الماركسية للفقر في المجتمعات الإنسانية، بل العالم بأكمله؛ فالفقر والغني وجهان لعملة واحدة إذا كان الغنى في جانب فإن الفقر لابد أن يكون في الجانب الأخر، هناك مُستَغِل ومُستَغَل، والذي يملك المال والسلطة يقوم بالاستغلال لتحقيق أقصي استفادة ممكنة، ولا حيلة للطرف الآخرسوى أن يسلم لأنه بالتعبير الماركسي لا يملك إلا (قوة عمله).

وفي هذا الفصل نتناول التفكير الماركسي؛ بداية من آراء ماركس نفسه عن الفقر وأسبابه والظروف التي تؤدي إليه، ووسائل القضاء عليه، ومرورا بآراء المفكرين الماركسيين الآخرين، وما أطلق عليه مدرسة التبعية ومفكريها (هليفيردنج- روزا لوكسمبورج- بول باران- أندرى جو ندر فرانك- راؤول بريبتش- أرجيرى إيمانويل- سمير أمين).

وما بين العوامل الداخلية والخارجية في إحداث الفقر، كانت هناك (نظرة توفيقية) تجمع بين هذه العوامل كلها في تفسير فقر الأفراد والمجتمعات.

الاتجاه الماركسي ونظرية التبعية وظاهرة الفقر:

يرى البعض أن من أكثر التفسيرات راديكالية للفقر، ذلك الذي يراه جزءا من طبيعة نوع من الأنساق الاجتماعية، وهو (النسق الرأسمالي)، وبحسب رأى ماركس والماركسيين من

بعده - إن الفقر ليس أمرًا طارئًا ولا ناتجًا عارضًا، وإنما هو جزء من جوهر النسق الاجتماعي الرأسمالي فهناك قوى اجتماعية مؤثرة لها مصلحة في وجود الفقر، والفقر ليس نتيجة للصراع على الثروة، وإنما هو شرط ضروري لاستئثار تلك القوى الاجتماعية بالجانب الأكبر من الثروة، وهذه الاتجاهات النظرية النقدية الماركسية، مدرسة فرانكفورت، والتبعية...، تنظر إلى الفقر باعتباره نتيجة للاستغلال الطبقي في المجتمعات الطبقية، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وباعتباره أيضا نتيجة للنهب الإمبريالي، القديم والجديد للدول[١]، فحسب ما يرى wedden Burn، فإن النظام الرأسمالي يخلق دائما أو يعمل على دوام وجود فئات معينة محرومة. ويرجع وضعهم المتدني إلى عجزهم عن الإسهام الكامل في الأنشطة الاقتصادية لسبب أو لآخر، وأيضا لأن القيم السائدة والضغوط السياسية الناشئة في المجتمع تجعل الرواتب منخفضة[٢]، والواقع أن المفكرين والسياسيين الماركسيين يرون أن القضية الأساسية ليست تخفيف الفقر فقط، وإنما تحقيق: (الحاجات الأساسية) للجنس البشري[٣].

١- ماركس وظاهرة الفقر:

الواقع أن ماركس لم يفرد مؤلفا للحديث عن الفقر، وإنما كانت آراؤه وتحليلاته عن حدوث فقر العمال وأسبابه متضمنة في كتاباته المتعددة وخاصة (الاقتصاد السياسي) وقد رأى أن السيطرة على قوى الإنتاج تؤدي إلى السيطرة الطبقية على الفائض الاجتماعي، والنسبة التي ينتجها العامل المنتج ويستولى عليها غير المنتج، وأسلوب الاستيلاء على منتجات العمل الإنساني، والتي تتضمن الاستغلال لـ exploitation ورأى ماركس أن أحد مهامه الأساسية هي كشف الاستغلال الرأسمالي...، فالعامل تم فصله عن وسائل الإنتاج، ووسائل الإنتاج ذات ملكية خاصة، لأقلية طبقية في الرأسمالية - فمعظم الناس، والذين لا يملكون وليس لهم وسائل للإنتاج، فبقاؤهم على قيد الحياة مرتبط ببيعهم لقوة

(١) عزت حجازي، الفقر في مصر، مرجع سابق، ص ١١٠.

(2) Paul – Marc Henry, Poverty, Progress and development, Kegan Paul international, Unesco, 1991, p 37.

(3) Michael Novak & others, the denigration of capitalism, American enterprise institute, Washington, 1997, p. 37.

عملهم لهؤلاء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج.. وفي قوى العمل الرأسمالية والتي تنخفض كسلعة تباع وتشترى (بالثمن)والمرتبات، وعلى الجانب الآخر فإن السيطرة على وسائل الإنتاج تمنح الرأسمالي الامتياز لشراء قوة العمل[1] من العامل الذي لا يملك غيرها، وهنا فإن التنمية الرأسمالية من وجهة نظر (ماركس) تتم من خلال الطبقة البرجوازية التي تلعب دوراً معجلاً، أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا لهذه الطبقة، ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الفائزة أو المنتصرة[2]، والرأسمالية كنظام اجتماعي هي نظام يسوده الاستغلال، استغلال الرأسمالي للعامل، لأن تقديم الرأسمالية للسلع المنتجة ومصانع الإنتاج، قد جعل العمال كسلع في مستوى تبادل السوق... وعلى اعتبار أن القانون الأساسي للرأسمالية هو (تراكم رأس المال)، وهو يقوم على إنتاج فائض القيمة surplus value، حيث إن رأس المال له توسع وامتداد ذاتي عبر مراحل متعددة كالآتي: الرأسمالي يبدأ بالنقود (رأس المال) والذي يشترى به سلع مصنعة، وقوة العمل ووسائل الإنتاج، وخلال فترة الإنتاج الرأسمالي فإن المتنجات والإنتاج الذي يحتوى قيمة أكبر من قيمة رأس المال المقدم؛ وعلى ذلك فإن الاختلاف بينهما يساوي فائض القيمة، والتي في تحولها تساوى الاختلاف بين قيمة العمل value of labor power والقيمة التي أوجدها العامل، بإنتاجه للسلعة[3]، وهنا يدين ماركس النسق الرأسمالي لوطأته على البشر... إذ يؤكد ماركس في نطاق هذه المسلمة أن الإنسان الذي تصوره كاملا، ويمتلك إمكانيات الكمال في بداية التاريخ البشرى، وحتى ما قبل النظام الرأسمالي إذا به يتحول الآن تحت وطأة هذا النظام إلى مجرد حيوان عامل، لتحقيق حاجاته البدنية المحدودة[4]، وبزيادة عمل (العامل) بإنتاجه للسلع، والتي يبيعها الرأسمالي في السوق محققا الربح....، يزداد فائض القيمة ويتلازم معه زيادة استغلال العامل.. ويؤكد ماركس كذلك على أن مسار التطور الرأسمالي يؤدي بالعامل إلى الإفقار المستمر (verelendungen) (فخضوع العامل لقوانين الإنتاج الرأسمالي للسلع يؤدى حتما

(1) Charles A Barone, Marxist thought on imperialism, the Macmillan press ITD, London, 1985, pp 6-8.

(2) Karl Marx & F. Engels, the communist manifesto, pelican book, 1967.

(3) Charles A Barone, Marxist thought, op-cit, pp 8-9.

(4) Karl Marx, Economic and Philosophic Main scripts of 1844: Moscow: foreign pub-house, 1961, p. 30.

إلى إفقاره، ذلك لأنه كلما ازداد العامل كدحا، ازدادت قوة الموضوع (الغريب) الذي يتتجه على الوقوف في وجهه، وازداد هو نفسه فقرا)[1]، وتعد عملية (الإفقار) للعامل شرطا لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي... ويؤكد ماركس على ارتباط جيش احتياطي من العمالة الفائضة، وارتباطه بالفقر الفيزيقي الذي يُفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة من قبل النظام الرأسمالي. التي عليها أن توجد في إطاره... ويتحدث ماركس عن الاستغلال المتزايد للعمال كلما تقدمت الرأسمالية، وارتباط هذا الاستغلال (بفائض القيمة)... فبينما يراكم الرأسمالي ثروة أكثر، فإن أجور الطبقة العاملة لا يمكن أن ترتفع في ذات الوقت إلى ما فوق حد الكفاف... حيث إن الجيش الاحتياطي للعمال الفائضين بسبب الميكنة، يؤدى دوره كضاغط دائم على الأجور، وبذلك فإنه في فترات الرخاء، وحينما تتزايد الحاجة إلى العمال يصبح جزءا من جيش الاحتياط مستوعبا في قوة العمل، ومن ثم تهبط الأجور إلى مستوياتها الدنيا. بينما في أوقات أخرى، تصبح هذه العمالة مصدرا أساسيا للعمل الرخيص الذي يعوق أي محاولة من قبل الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها، وهو ما يعمل على إفقار pauperization هذه الطبقة[2] وهذا الإفقار سيستمر باستمرار النظام الرأسمالي لا محالة.

وفي رأى ماركس فالسلطة تعد الحقيقة التي لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، وهي تنبع من حيازة الممتلكات، وبالتالي هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمالي. حيث يقول ماركس إن الرأسمالي (يمشى بخطى واسعة في المقدمة... يتبعه مالك قوة العمل بوصفه خادما، الأول عليه سيماء الأهمية، وبسمة متكلفة، ومظهر انكباب على العمل، والآخر وديع مخلوع الفؤاد، كمن يحمل جلده إلى السوق، وليس لديه ما يتوقعه هناك سوى أن يسلخ جلده)[3] هذه هي العلاقة بين الرأسمالي والعامل، علاقة بين مُسْتَغِلّ ومُسْتَغَلّ، علاقة بين ظالم ومظلوم، غنى وفقير.

هذا وقد شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر هذا النوع من التقلبات الدورية في حركة النظام الرأسمالي مع ما كانت تحمله من مظاهر سيئة كالبطالة

---

(1) K. Marx, capital, vol I , p. 342.

(2) Ibid, p. 632.

(٣) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سبتمبر ٢٠٠٠، الكويت ص ١٥٠.

الواسعة، الفقر، الطاقات العاطلة، الخسائر والإفلاسات الكثيرة، انخفاض تراكم رأس المال[1].

وعلى ذلك فكما رأى ماركس، فإن الفقر المطلق والفقر النسبي وجهان لحتمية توسع الرأسمالية expanding capitalism[2] والفقر للعمال هو نتيجة لغنى الرأسمالي نتيجة استغلاله للعامل وأخذ نتيجة عمله. والاختلاف والتغير في توزيع الثروة wealth والملكية property.

فهذا التغير قد أوجد الاختلاف أو التمايز الطبقي في المجتمع، مما يؤدى إلى الصراع الطبقي class conflict[3] والذي يؤذن بعدم الاستقرار ووجود المشاكل في المجتمع.

وإلى جانب معاناة العامل في المجتمع الرأسمالي من عدم الاستقرار والفقر الذي يصل إلى حد الكفاف، بيد أنه سيكون من التبسيط أن نصف العملية على حد تعبير (ماركس) بأنها (بلون الورد) ولاشك في أنه مثلما كانت زيادة الرفاهية المادية نتيجة للتنمية الرأسمالية الناجحة، كان من نتائجها ظهور شكل جديد للبؤس الاجتماعي - ليس الكوارث القديمة لرداءة المحاصيل، أو غزوات...، وإنما آثار جانبية (اقتصادية) لم يسبق لها مثيل في المجتمعات السابقة، تمثل اتجاها في عملية النمو لتوليد الثروة والبؤس في آن واحد[4]، فالعلاقة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية في النظام السوسيو- اقتصادي عمل كنمط متميز من تنمية علاقات الإنتاج بين طبيعة إنسانية وأخرى لا إنسانية[5]، وقد انتقد ماركس في كتاباته الوحشية inhumanity في النظام الرأسمالي، والتي كانت موجودة في وقته فالطبقة

---

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، العدد ٢٢٦، ص ٢٣٣.

(2) Paul – Marc Henry, poverty, progress and development, op-cit, p.35.

(3) Pit rim Sorokain، Contemporary sociological theories، Harper & row، Pub، London، 1956، pp 522 –525.

(٤) روبرت هيلبرونر، رأسمالية القرن الـ ٢١، ت كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ص ٥٠- ٥١.

(5) Hermann Stressor and Susan C.R and all, an introduction to theories of social change, Rutledge of Kegan Paul, London, 1981, P 107.

العاملة أصبحت مغتربة[1] عن عملها الذي صنعته بيدها، بل أن العمال أصبحوا غرباء حتى عن أنفسهم[2] ويؤكد ماركس على أن الاستغلال لا يرجع إلى الطبيعة الشريرة لبعض الرجال فقط والأكثر أنه مطلب بنائي لكل النسق الاجتماعي... وذلك لمواجهة الكثير من أعمال المنافسة، فإن الرأسماليين يجب أن يخفضوا الأجور ويضغطوا على ظروف العمل لكي يكسبوا الأرباح التي تؤكد وجودهم ووضعهم الاقتصادي الاجتماعي.

فالرأسماليون الصناعيون لديهم القوة الاقتصادية عمالهم، وهذه القوة تكتمل وتقوى بالقوة السياسية Political power[3] مما يدعم استدامة السيطرة والاستغلال في المجتمع الرأسمالي، ومما يؤدى إلى إفقار العمال مع مرور الوقت سواء كان إفقاراً مطلقاً أو نسبياً، هذا إلى جانب الظروف الإنسانية السيئة جدا التي يعمل فيها العامل واغترابه نتيجة تشويه عمليات التشكيل في الإنتاج (التشيؤ) في نشاطاته الإنتاجية[4] ويعود هذا الاغتراب إلى (تقسيم العمل)، الذي نجح في خلق تراكمات هائلة للثروة في أحد أقطاب المجتمع، وزيادة في قيمة الأشياء التي تم تحقيقها على حساب الحط من قيمة الحياة الإنسانية ذاتها، وأصبح الإنسان وعمله (شيئاً)، هذه الحقيقة معناها أن الشيء الذي ينتجه العامل أي (منتجاته)

---

(١) الاغتراب alienation عند ماركس، هو ضياع المرء وغربته عن ذات نفسه وعن المجتمع، وهذه الحالة لا توجد إلا في ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المميزة للرأسمالية ودلل على ذلك في كتابه (مخطوطات باريسية) الذي كتبه ١٨٤٤، على أن العمل في ظل الرأسمالية يتم الاغتراب فيه بأربع طرق:

اغتراب عن ناتج العمل الذي يستولى عليه الآخرو.

اغتراب عن العمل ذاته: وبدلا من أن يكون العمل مجالا للإنجاز يصبح في المجتمع البورجوازى عملا قهريا.

اغتراب عن الآخرين إذ أن جوهر العلاقات تحت ظروف الرأسمالية هو التناقض.

اغتراب عن النوع الإنساني:... وذلك لان الذي يميز الإنسان عن الحيوان أن الإنسان أو البشر يهيمنون على بيئتهم وتحت ظروف الرأسمالية يكون عنصر الهيمنة الواعية هذا. انظر:

- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٤٧ – ٤٨.

(2) Victor George and Paul wilding, ideology and social welfare, Rutledge & Kegan pub, London, 1985,p 96.

(3) E.C. cuff and others, perspectives in sociology, op-cit, pp 80-81.

(4) Lewis Coser, masters of sociological thought: ideas in historical and social context, H.B, J. pub, London & Chicago, 2nd edition, p 51.

تعتبر شيئا غريباً عنه[1] ومن خلال الضغط والاستغلال المستمرين على العمل، والعمل على خلق جيش احتياطي من العمال، لضمان الحصول الدائم على أكبر قدر من (فائض القيمة) وبخاصة الفئات الأضعف كالنساء والأطفال مما يضمن تخفيض الأجور لزيادة الفائض. وفي رأى ماركس أنه لا سبيل إلى محو الفقر إلا بمحو النظام الذي أكد على فقر العمال، حيث إن ما تعرض له العمال من استغلال وامتهان سيؤدى إلى تطور البروليتاريا.. لتكون بداية الحدث الثوري... وكما حطمت الرأسمالية النظام القائم قبلها... فإن البروليتاريا ستحطم الرأسمالية[2].

حتى يأتي العصر الاشتراكي الذي يضمن الحرية للجميع، وفقاً لرأى (ماركس).

وقد استفادت الرأسمالية من انتقادات ماركس لها فنجد آليات الرأسمالية وقدرتها على البقاء قد فاقت كل توقعاته، فقد قامت بتصدير مساوئها ومشكلاتها وتناقضاتها للآخرين، مما يسمح بوجودها كالإسراف في الاستهلاك وغيره... مما يؤكد حاجة الدول المتخلفة لاستيراد البضائع من دول الرأسمالية هذا إلى جانب (فائض القيمة) الذي تأخذه الدول الرأسمالية نتيجة التبادل اللامتكافئ، ومع تطور الرأسمالية الزائدة، وبزوغ العولمة وخاصة عولمة الاقتصاد لتحقيق أكبر ربح ممكن، تتجه الرأسمالية ليس لاستغلال العمال وإنما الاستغناء عنهم، وهذا على مستوى العالم كله، فلم تعد زيادة الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة، زيادة العمالة بل على العكس، حيث إن التكلفة النسبية للعمالة من القيمة الكلية للإنتاج في تناقص مستمر.

فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة من المنتظر أنه في عام ٢٠١٠ يزيد إنتاج السيارات عما هو الآن بنسبة ٥٠٪، ومع إدخال الروبوت والحاسبات ستنقص العمالة بنسبة ٦٠٪ ! وهذا الاستغناء لصالح الآلة سيعمل هذا على تدهور أحوال العمال وزيادة إفقارهم واحتياجهم للآخرين.

---

(1) Frank Hearn reason and freedom in sociological thought، Allen & Unwin، Winchester، U.S.A، 1985. p 66.

(٢) إبراهيم شحاتة، برنامج للغد تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة - بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ١٤.

إن اتساع الرأسمالية وتطورها، ليس في البلدان التي شهدت ولادتها فقط، ولكن امتد هذا الاتساع إلى خارج حدود هذه البلدان، أكد وجودها، هذا إلى جانب أنه جعلها أكثر شرهًا للربح والمال، وقد أكدت كتابات ماركس والماركسيون من بعده عن الرأسمالية أنه منذ الأيام الأولى في تجارة العبيد تم استيراد شعوب العالم الثالث بقدر من الإجبار – الترهيب أو الترغيب بوعدهم بمستوى معيشة أرقى في الدول الرأسمالية... ولقد اعتبر البعض أنشطتهم مجرد خطوة أخرى في تسخير الدول الأقل تقدما لصالح المركز الرأسمالي... ففي فترة الرأسمالية التجارية الطويلة فتح تجار أوروبا السواحل الأفريقية، تساندهم نيرانهم، كما فتحوا آسيا وشمال وجنوب أمريكا، ولقد أنشأوا مواقع لهم في كل تلك الأقاليم وبدأت الهجرة من أوروبا إلى الأمريكيتين التي حولت مسار تلك القارات تماما، أما في آسيا وإفريقيا في القرنين السابع والثامن عشر، كان السلوك التجاري يتم تنظيمه بمنح امتيازات احتكارية إلى أجهزة (التجار المتحدين) – مثل شركة الهند الشرقية، ولم تكن تلك المنظمات تجارية بحتة، فقد كانت نشاطاتهم تساندها مباشرة التهديدات أو استخدام القوة، وبذلك استطاعت تلك الأجهزة أن توجد لها ظروف تبادل وصلت إلى حد النهب الذي تحميه رعاية الدولة، وكانت النتيجة هي نقل واسع للثروات إلى أوروبا من باقي العالم، وكانت تلك الثروات تخصصها الدولة تارة وتستخدم تارة أخرى كرأس مال لتمويل الاستثمار في التصنيع الأوروبي، وبذلك جاءت إسبانيا بكميات هائلة من الفضة من المكسيك وبيرو، واستفادت إنجلترا من عمليات القرصنة ضد الإسبان والبرتغاليين، وبالتالي استطاعت أن تفرض شروط التجارة في الهند وغيرها، والتي ضمنت تدفق الثروة من الأقاليم المستعمرة.
(١)

فكارل ماركس يرد جزءاً كبيراً من الثراء الجديد لبلاد الغرب إلى فتوحاتها الإمبريالية وما حصلت عليه من المواد الخام الأولية عن طريق التجارة بها وراء البحار منذ القرن السادس عشر(٢)، فمن خلال سعي الرأسمالية التي نشأت في غرب أوروبا منذ صورها

(1) Anthony Giddens, sociology: A brief but Critical Introduction, Macmillan education. I.T.D, London, 2nd edition, 1986, pp. 140,141 – 150 – 16 I.

(٢) ناثان روزنبرج، ل.م.بيردزل، الغرب وأسباب ثرائه (النمو الاقتصادي في العالم الصناعي) ت صليب بطرس، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٧.

الأولى في القرن السادس عشر إلى مد نفوذها ونشر أفكارها وتعميم آلياتها خارج القارة الأوروبية، على حساب شعوب أخرى... وبنمو الرأسمالية الصناعية انتشر الاستعمار الأوروبي في آسيا وإفريقيا والاستيطان في الأمريكتين. فقد كانت الصناعة الآلية الحديثة في حاجة للسيطرة على موارد المواد الأولية، وكذلك فتح أسواق جديدة لمنتجات تلك الصناعة[1].

وباعتماد الرأسمالية على نهب ثروات الشعوب الأخرى والسيطرة عليها، واستعمارها بالمعنى الأصلي للكلمة Colonization. وبتطور الرأسمالية تطورت أشكال وأساليب استغلال ما نسميه الآن بالعالم الثالث الذي تفترس مقدراته الآن الشركات متعدية الجنسية[2] وفي إطار الحديث عن انتقال الفقر والإفقار من الدول الرأسمالية إلى الدول المستعمرة والمتخلفة، تعددت أفكار وأطروحات المفكرين (ما بعد ماركس)، الذي ينتمي كثير منهم إلى مدرسة التبعية Dependency، ولأهمية هذه الأفكار إلى جانب (صدق) كثير من توقعات هؤلاء المفكرين نطرح آراء وأفكار العديد منهم:

٢- نظرية التبعية:

نشأت كمبحث نقدي ماركسي جديد في نظريات التحديث Modernization والتنمية؛ حيث ترى أن المظهرين المعاصرين المتمثلين في التنمية والتخلف لم يكونا بمرحلتين مختلفتين في تطور البشرية، وإنما كانا مظهرين لنفس العملية التاريخية. وقد بدأت هذه العملية في القرن السادس عشر بظهور الرأسمالية في أوروبا الغربية، حيث منها ما انتشر عن طريق التوسع التجاري ثم الحكم الاستعماري على الكون بأسره. لكن هذه العملية لم يصاحبها انتشار لفوائد الرأسمالية بصورة متساوية.

وإنما كانت تتصف بعلاقات دولية تسودها الهيمنة والاستعباد تمكنت بها الدول الرأسمالية الغربية من إعادة تنظيم بنية المجتمع في الأراضي الواقعة فيما وراء البحار بما يتناسب وحاجاتها[3]. والماركسيون أشاروا إلى الفوائد التي جنتها الدول الصناعية الناشئة

(١) إسماعيل صبري عبد الله، أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس والعشرون، ع ٣-٤ يناير، يونية ١٩٩٨، ص ٤٥٠.

(٢) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٩٠.

في القرن الثامن والتاسع عشر من خلال التجارة الخارجية.. ولقد أدت التجارة الخارجية إلى اتساع الأسواق وإلى دفع تقسيم العمل، وإلى تراكم رأس المال وقد اندلعت الحروب الإمبريالية بهدف إعادة تقسيم السوق العالمية.... هذا في الدول الصناعية، أما الدول غير الصناعية فتعتبر هذه الدول الفقيرة (قطع شطرنج) في لعبة البقاء بين الدول الرأسمالية الغنية. ولا تكسب الدول الفقيرة كثيراً إذا ما كسبت أصلاً فمد أو توسع التجارة يمثل توسعاً للتسخير الرأسمالي واصطياد تلك الدول في شبكة عنكبوتية من التناقضات الرأسمالية[1]، ومن خلال الاستعمار والسيطرة على معظم البلدان، والتي أصبحت واقعة تحت الاستعمار، فعمدت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى توليد الظروف التي أدت إلى تخلف هذه البلاد، أو على الأقل سدت الطريق إلى التنمية أساساً فالاستعمار تحقق عبر عملية استلاب امتدت أجيالاً بل وقروناً في بعض الحالات واتخذت عدة أشكال[2]، ويؤكد أنصار مدرسة التبعية على دور الإمبريالية في نهب وإفقار البلدان التي تشكل أطراف أو محيط النظام الرأسمالي العالمي من خلال فرض التقسيم الإمبريالي للعمل، حيث تتخصص هذه البلدان بإنتاج محصول زراعي واحد أو مادة خام واحدة، ومن خلال التبادل غير المتكافئ بين بلدان المركز وبلدان المحيط الرأسمالي، يؤدى هذا النهب أو الاستنزاف للفائض الاقتصادي إلى حجز تطور بلدان المحيط، وإلى نمو التخلف فيها، لصالح التراكم الرأسمالي في المركز[3] مما يؤدي إلى تخلف وفقر هذه البلدان المستعمرة سابقاً والمتحررة عسكرياً واسمياً حالياً.

ومن أبرز رواد مدرسة التبعية:

هليفيردنج Rudolf Hilferding

تحدث عن نمو الاحتكارات Monopolies، والمنافسة المتزايدة بين رؤوس الأموال القومية المتنافسة، وزيادة انتشار رأس المال في المناطق والدول الأجنبية، وزيادة العداء للدول القومية كنتيجة منطقية للرأسمالية.

---

(1) Gerald M, Meier & Robert Baldwin, Economic Development Theory, History, Policy, New York, 1957, pp. 135 – 137.

(٢) يوسف صايغ، التنمية العصّية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٣٠ – ٣١.

(٣) حسين كشك، أساليب الفقر الريفي وأساليب مواجهة الفقراء له، مرجع سابق، ص ٨٢.

والنقطة الأساسية لهيلفيردنج أنه أكد على أهمية رأس المال (المالي) Finance في (المرحلة الاحتكارية للرأسمالية) ودور البنوك في السيطرة على رأس المال. وتوسع الرأسمالية الأجنبية هو نتيجة للمنافسة الكبيرة للسيطرة والهيمنة Dominance.... وقد رأى أن التنمية الرأسمالية ستعجل في مناطق كثيرة الاختراق والتداخل لرأس المال الأجنبي. والمساهمة المهمة لهيلفيردنج تمتد إلى تحليلات ماركس الأولى عن تركيز رأس المال في المرحلة الاحتكارية الرأسمالية، ولكن عنده فإن التحليل الإمبيريقى امتد لفهم أكثر عن رأس المال وتركزه والدور المهم له على المستوى القومي مثلما هو على المستوى الاقتصادي السياسي العالمي[1].

روزا لوكسمبورج (١٨٧١ – ١٩١٩) Rosa Luxemburg

أبرز أعمالها: (الإصلاح أو الثورة) و(مسائل تنظيمية في الديمقراطية الاجتماعية الروسية)، (عصيان الجماهير)، (تراكم رأس المال) The accumulation of Capital وهو عملها الاقتصادي البارز، والذي أكدت أن الديناميكية التوسعية التي اتصفت بها الرأسمالية كانت تعتمد على أسواق غير رأسمالية، والتي كان اندماجها في النظام الرأسمالي كفيلاً بالقضاء عليها، واعتمدت التوسعية الرأسمالية على أخذ والاستيلاء على فائض القيمة مؤكدة أن الطبيعة الأكيدة للإمبريالية، تتميز بالاحتكار لرأس المال القومي والتنافسية العالمية.

وعمليات الامتصاص أو الاستيعاب assimilation داخل فلك الصناعة الرأسمالية[2] وعمليات الاستيعاب هذه وفقاً لرأى (روزا) ليست (أوتوماتيكية) أو آلية فالمرحلة الحديثة بالضرورة تخلق أولاً، كل الضمان لاستغلال القطاع الريفي الداخلي، ولكن ربما يكون الأكثر أهمية انتزاع السيطرة على اقتصادهم خارج آيادي المراكز المتروبوليتانية. وتقوى هذه السيطرة من خلال التبعية المالية: (لذلك فالقروض الأجنبية لا غنى عنها، لتحرير رخاء الدول الرأسمالية، فهم يعملون على تأكيد الروابط والتي تحقق تأثيرها

(1) Charles A Barone, Marxist thought on Imperialism, op-cit, pp 20-25.

(2) Rosa Luxemburg, The Accumulation of capital, 1913, pp. 421- 422.

الدول الرأسمالية القديمة، بالسيطرة المالية المدربة....، وإجهاد الذات للدول المُستغلة)[1]، والاتجاه نحو الاستغلال والامتصاص، فيظهر في المستقبل، وترى (روزا) أن هذه المرحلة لها متناقضات أكيدة وهي:

- أولاً: لكي تحقق الرأسمالية الاستغلال أكثر وأكثر فإن هذا يجب أن يحدد المناطق المناسبة للاستغلال الرأسمالي والتي تعد وفقاً لرأي (روزا) ضرورية أو لازمة لإدراك فائض القيمة والتراكم accumulation الثابت.

- ثانياً: هذه الدول الرأسمالية الجديدة أصبحت مراكز متنافسة لتحقيق أكبر قدر من التراكم في مواجهة الرأسمالية القديمة.

- أخيراً: عندما تكون كل الأقاليم تحت النموذج الرأسمالي لإنتاج السلع(فإن انهيار الرأسمالية يتبعها حتمياً)[2].

وهو ما لم يحدث حتى الآن، وذلك لأن الرأسمالية لديها القدرة على تجديد نفسها وتغيير أساليب الاستغلال وإحكام السيطرة، تبعاً لتغيرات المواقف والضرورات التي تحتاجها، مما أكد استمرارها حتى الآن، بل واتخاذها لآليات لم يسبق وأن تحدث عنها أعظم المناهضين لها.

وتؤكد (روزا) أنه بتغلغل الرأسمالية لبلاد كادت تكون غير مأهولة بالسكان (الولايات المتحدة وكندا) أو بلاد لم تتقدم اقتصادياً، ولكنها احتفظت بسيادتها السياسية (روسيا واليابان).

وبذلك استطاعت الرأسمالية أن تُدخل مئات الملايين من البشر في نطاقها. وبهذا الزحف المتنامي عبر أقطار العالم المختلفة، تمكنت الرأسمالية الأوروبية من تخفيف تناقضاتها الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع نطاق نشاطها، سواء بالهجرة إلى هذه المناطق، أو بتصدير السلع ورؤوس الأموال منها. وأشارت روزا إلى أن إخضاع المستعمرات والبلاد التابعة

(1) Charles A Barone, Marxist thought on imperialism, op-cit, pp. 31-32

(2) Ibid, P 3I.

للنظام الرأسمالي- وكانت آنذاك بيئات غير رأسمالية- قد أضعف إلى حد بعيد الميل المتأصل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات. فقد أدى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى ارتفاع محسوس في معدل الربح، حيث تمكنت الدول الغازية من تصريف فائض منتجاتها[1]، وتعد روزا لوكسمبورج من أكثر المفكرين الماركسيين الأوائل تحليلاً لنتائج وآثار (الإمبريالية) imperialism على المجتمعات غير الرأسمالية، وهو ما يعد رؤية مميزة منها.

وفي حديثها عن: (امتصاص) أو استيعاب المجتمعات غير الرأسمالية في فلك الرأسمالية، قدمت روزا ثلاث مراحل تاريخية لاستيعاب هذه المجتمعات غير الرأسمالية[2] وهي:

◆ المرحلة الأولى: كفاح الرأسمالي ضد الاقتصاد الطبيعي والذي توجد فيه العوائق لإدراك فائض القيمة.

◆ المرحلة الثانية: وهي (أخذ وسائل الإنتاج من الصناع الصغار) وتحويل هؤلاء المنتجين الصغار إلى البروليتاريا الصناعية.

◆ المرحلة الأخيرة: وهي عملية (استيعاب) assimilation المجتمعات قبل الرأسمالية للتصنيع في هذه الاقتصاديات المتخلفة، وهذه تتحقق عن طريق (القروض) من المراكز (المتربولويتانية) والتي تأخذ شكل دولة القروض[3]، وهذه كلها تعمل على تنمية دول المركز (الرأسمالية)، من خلال دوران الدول المتخلفة في فلك دول المركز، واستفادة الأخيرة من أسواق الأولى ومن مواردها الخام.

وعملية التوسع الإمبريالي، على الرغم مما فيها من استغلال العمل المحلى، والحصول من المستعمرات على المواد الخام الغذائية بأبخس الأسعار مما شكل فائدة كبيرة للدول الاستعمارية، وعلى الجانب الآخر كانت مدمرة للمستعمرات والبلاد التابعة.

---

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(2) George lee, «Rosa Luxemburg and the impact of imperialism» economic journal (December) 1971, pp 846 – 863.

(3) Ibid, pp. 848-850.

وبدلا من أن كانت (الدول الاستعمارية) قبل ظهور الرأسمالية الصناعية، تقنع في الماضي بالحصول من مستعمراتها على الجزية تاركة اقتصاد المستعمرات على ما هو عليه، حيث يتولى أهل المستعمرات إدارة شؤون اقتصادهم، فإن علاقة الإمبريالية الرأسمالية بالمستعمرات قد أدت إلى نسق من الاستغلال الاقتصادي، وكل هذا تطلب تغيرا شاملا في الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمستعمرات وللبلاد التابعة، وفرض سياسة الباب المفتوح عليها بالقسر حتى يمكن إخضاعها لمتطلبات النمو في المراكز الرأسمالية، فقد عملت الرأسمالية الغازية على تحطيم الاقتصاد الطبيعي في تلك المناطق وإجبار سكانها على استخدام النفوذ وتوسيع العلاقات السلعية النقدية، وتدعيم علاقات الملكية الخاصة، وإغراقها في الديون الخارجية.

وتشير (روزا) في مسألة الديون الخارجية ودورها في إخضاع هذه المناطق إلى حالة الجزائر وديون الخديوي إسماعيل في مصر[١]، وما تبع هذه العملية من التدخل العسكري المباشر لهذه الدول، بل والاحتلال وإحكام القبضة على هذه الدول للإمعان في الاستغلال وتحقيق أفضل استفادة واستغلال ممكن لهذه الدول، مما ينعكس بالتالي على تعثر التنمية فيها وما يتبع ذلك من زيادة الفقر والفقراء وزيادة تردى الأوضاع في هذه الدول وغيرها على امتداد جميع أرجاء الكون المفترض أنه إنساني!

بول باران Paul Baran

على عكس ماركس الذي رأى أن كل الدول تمر بسلسلة مراحل حتى تصل إلى المرحلة الاشتراكية، فقد رأى (باران) أن دول العالم الثالث ملتصقة بالمرحلة الآنية الحالية للتخلف نتيجة للاستغلال الهيكلي من جانب الدول الصناعية، ولقد أمد العالم الثالث الدول الغنية بالمواد الخام وأسواق التصدير بشروط تجارية ميسرة جداً.

وليس ثمة احتمالية في الأفق لتقدم اقتصادي في العالم الثالث، لأن هذه التنمية في الدول المتخلفة تعادى بشدة المصالح القائمة في الدول الرأسمالية المتقدمة[٢] وهذا يعنى أن

---

(١) رمزي زكي، الاقتصادي السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

(2) Vic George, wealth, poverty and starvation, a world perspective, op-cit, pp. 13-14.

التخلف والفقر هو النصيب الذي ترضاه الدول الرأسمالية المتقدمة للدول المتخلفة لأن ذلك في مصلحتها أي (الدول المتقدمة).

أكد Baran على دور الفائض الاقتصادي economic surplus في خلق التنمية الاقتصادية وأيضا التخلف وهو ما أسماه (واقعي أو حقيقي) actual فالفائض الاقتصادي: هو ذلك الجزء من (الإنتاج) والذي يتوفر، وفي الحقيقة يوظف آليا أو يستغل (وبهذا فهو جزء من فائض القيمة)...، وتحدث باران عن الاحتكار البنائى للرأسمالية monopoly structure of capitalism وكيف أن هذا الاحتكار في العالم الرأسمالي ينتج عنه التخلف في شيلي.... وفي هذه الحالة نرى كيف أن البناء الاقتصادي للعواصم metropolis المتنافسة قد يكون في مرحلة ما من التنمية، لبنية نسق العالم الرأسمالي ككل بجعلها كتوابع satellites لها... فجزء من فائض القيمة في شيلي يتم الاستيلاء عليه من جزء آخر من النسق الرأسمالي العالمي[1]، وذلك تدريجياً من خلال استغلال صغار الفلاحين في القرى من جانب التجار، ثم استغلال التجار ممن هم أكبر منهم، وهكذا فإن النسق الرأسمالي المحلي والقومي والعالمي يخلق التنمية الاقتصادية للقليل والتخلف للكثير.[2]

ومن وجهة نظر Baran بينما الرأسمالي يعمل لتعجيل خلق بعض الشروط للتنمية الناجحة للرأسمالية، فإنها أيضا تعوق التنمية للآخرين. والتراكم الأولى لرأس المال في الدول المتخلفة يرجع إلى نقل القسط الأكبر للدول الأساسية والمؤثرة (فالتراكم السابق واستمراره يخلق الفائض)[3]، ويقول Baran في كتابه (الاقتصاد السياسي للنمو) ١٩٥٧، (إن التنمية والتخلف) هما طريق واحد ذو اتجاهين، وفيه: الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت تقدمها باستلاب الفائض الاقتصادي من دول ما وراء البحار التي كانت تتبادل التجارة معها ثم قامت باستعمارها فيما بعد، بينما في الطريق المقابل هناك دول ما وراء البحار التي أصبحت متخلفة بمساعدتها في تفوق وصعود نجم الغرب، ولقد كان من أثر التفاعل مع الدول الرأسمالية الصناعية، أن دول ما وراء البحار قد صارت ذات بنية

---

(1) Andre Gunder Frank, capitalism and under-development in Latin America: historical studies of Chile And Brazil, penguin books, London, 1971, pp. 30 - 31.

(2) Ibid, p. 32.

(3) Charles A Baron, Marxist thought on imperialism, op-cit, p. 87.

إنتاجية أولية وذات تخصص ضيق النطاق موجه للتصدير، والأيدي العاملة فيها تجمدت في بناء طبقي داخلي تهيمن عليه نخبة صغيرة من الوكلاء التجاريين، ولقد كان من نتيجة التخصص الإنتاجي المفروض واستمرار توافق المصالح بين الدول الاستعمارية والنخبة في المستعمرات السابقة حتى بعد الاستقلال السياسي.

وكانت محصلة ذلك الكساد الاقتصادي الشامل والإفقار الشديد لجموع الشعب[1]، وبخاصة الشعوب المتخلفة، وزيادة الفائض للدول الرأسمالية والذي سيسهم في تنميتها وتقدمها مما يزيد في طابعها الإمبريالي والاحتكاري على مستوى الدول، المُستغَلة، وفي الداخل (أي داخل الدولة الرأسمالية ذاتها) تسعى إلى تشجيع الاستهلاك، والذي يزيد بالتالي من الإنتاج وتحقيق أقصى ربح ممكن وفي ذلك يرى Paul Baran، Harry Magdoff & Sweezy أن الدافع الإمبريالي للمجتمع الرأسمالي الحديث ينبع من ميل الرأسمالية الاحتكارية إلى أن تخلق طلباً غير كافٍ من الداخل ليمتص فائض الإنتاج[2]، وإذن فلا مجال للتنمية، والتي يترتب عليها تخفيض أعداد الفقراء في الدول المتخلفة، مادامت الدول الرأسمالية مستمرة في استغلالها واحتكارها، بل والأمر يمتد داخل كل دولة، مادامت هناك عواصم أساسية تستغل توابعها، مما يزيد الفقر على مستوى الدول، وفي داخل كل دولة، مادام الاستغلال والاحتكار قائمين لصالح عدد قليل من البشر على حساب الأكثرية. وفي رأى باران أنه لا مجال للتنمية إلا بالانفصال جذريا عن العالم الرأسمالي لإمكان تحقيق التنمية.

أندري جوندر فرانك A.G. Frank

في كتابه (الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية) يرى أن تقسيم الدول إلى مركز ومحيط كان نتيجة لنسق الإنتاج الرأسمالي، حيث إن المركزية وما يترتب عليها من استقطاب الثراء والفقر poverty هي من العوامل الملازمة للرأسمالية، وعلى مدى التوسع والغزو الأوروبي بدءا من القرن السادس عشر، استخدم هذا التناقض على نطاق عالمي، مما أفضى إلى

(1) Paul baron, political economy of growth, 1957, pp. 22-23.

(2) Robert Clark, power and policy in the third world, New York, U.S.A. 2nd edition, 1982, p. 37.

استقطاب (المركز العاصمة) للمحيط التابع. ولقد كان من نتيجة نماذج التجارة الأوروبية المفروضة، وما يتبعها من قيام الشركات بتصدير رأس المال إلى الدول التابعة، أن اقتصاديات ما وراء البحار قد تحولت إلى اقتصاديات مساعدة للعواصم، وفي نفس الوقت، تم إدخال اقتصاديات الاكتفاء الذاتي في السوق العالمية، ومن ثم تم انتزاع فائضها الاقتصادي مما أدى إلى تشويه بناها الاجتماعي... وكما قامت الدول العاصمية بالاستيلاء على الفائض من الدول التابعة، هكذا صار الحال أيضا في هذه التوابع حيث قامت المدن بنزع الفائض من الريف، وأصحاب الأراضي بنزعه من الفلاحين، وأصحاب المحلات من العملاء، وهكذا فإن التناقض بين العاصمة والتابع يجرى بطريقة متشابكة ومتوالية كالسلسلة في كافة أنحاء النسق الرأسمالي العالمي[1]، ولا أدل على ذلك من حالة (شيلي)، فالتخلف في شيلي يعد نتاجاً لازماً لأربعة قرون من التنمية الرأسمالية والتناقضات الداخلية للرأسمالية ذاتها. هذه التناقضات بالاستيلاء على الفائض الاقتصادي من الكثير ولحساب القليل، وفي تحليل (فرانك) فإن هذه التناقضات الرأسمالية والتنمية التاريخية للنظام الرأسمالي قد خلقت التخلف في التوابع التي تم الاستيلاء على فائضها الاقتصادي بينما خلقت التنمية الاقتصادية في المراكز (المتروبوليتانية) والتي تم استيلاؤها على الفائض - وهذه العملية لازالت مستمرة[2] وهي ما أسماها فكرة (تنمية التخلف) فهو يقول: «إن اختراق المحيط بواسطة الاستثمار الأجنبي يصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى الوطن[3]، وتقوم صياغة frank لنظرية التبعية على التجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل وشيلي مع أنها استخدمت لتغطي كل دول العالم الثالث وعلى عكس منظري التحديث الذين رأوا (التخلف نتيجة لعوامل داخلية، كمرحلة تمر بها الدول قبل تطورها) فإن frank قال بأن التخلف نتيجة لعوامل خارجية، وكان وضعاً لم تجربه أبدا الدول الصناعية".

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٠١ - ١٠٢.

(2) André Gunder Frank, capitalism and under development in Latin America: historical studies of Chile and Brazil, op-cit, p. 27.

(٣) تيمونز روبيرتس وايمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، ع ٣١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، ج٢، ص٥٥.

إن التخلف حالة فرضت على العالم الثالث من جانب الدول الصناعية لتدفع هي تنميتها. لذا فإن التخلف في مجموعة من الدول جاء نتيجة التنمية في مجموعة أخرى... وهذه العملية للتخلف النشط بدأت أثناء فترة التوسع التجاري للدول الأوروبية في القرن السادس عشر وقد تعززت أثناء الفترة الاستعمارية الطويلة واستمرت أثناء فترة الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث وحتى الآن. وهذا وضع بنيوي ترتبط من خلاله الدول المتقدمة والمتخلفة في علاقة غير متكافئة، واستغلالية وتنطوي على شكل ثلاثي من الاستغلال (اقتصادي وسياسي وثقافي) نتيجة لذلك تُعتبر دول العالم الثالث مجرد توابع تخدم مصالح الأقطاب الدولية...، وهذه الحلقة الاستغلالية غير المتكافئة تتخطى المستوى الدولي لتصل للنظام الداخلي في تصنيف كل دولة تابعة (الطبقات)، وتستغل الدولة والحاضرة المدن الإقليمية والتي تستغل بدورها المراكز المحلية والتي تستغل بدورها السكان الريفيين المعدمين... وينال كل واحد في السلسلة الربح من التابع الذي يليه ويحتفظ بالبعض لنفسه ويُمرر الباقي لأعلى حتى تصل إلى الحاضرة الأولى للدول الصناعية مثل نيويورك، ولندن وزيورخ وفرانكفورت وروما وهكذا هذه العلاقات المتسلسلة هي سياسية وحضارية أكثر من كونها اقتصادية[1]، وقد رأى frank أن النظام الرأسمالي قد انتشر منذ القرن الخامس عشر من أوروبا الغربية إلى كل أركان الأرض والتوسع الرأسمالي قد أوجد شبكة تجارية commercial network والتي امتدت على سطح الكرة الأرضية (entire face of the globe) ويؤكد كثيرا على أن التنمية الرأسمالية تتطلب على الجانب الآخر، التخلف الرأسمالي، فنحن لا يمكننا أخذ واحدة دون الأخرى.

وقد لاحظ فرانك أربع مميزات مهمة في نسق العالم الرأسمالي:

١- الاقتصاد المغلق، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا وروابط بين كل الحواضر وتوابعها، والتي من نتيجتها التكامل الكلي للقاعدة الأمامية الأبعد farthest outpost والفلاح داخل النظام ككل.

٢- البناء أو البنية الاحتكارية monopolistic structure للنظام ككل، والتي تربط المتروبوليين (الحواضر) قوى احتكارية على توابعها، ومصدر الاحتكار يختلف من حالة إلى أخرى، ولكن وجود هذا الاحتكار يعد كلياً وشاملا في النظام.

(1) Vic George, wealth, poverty and starvation, op-cit, pp. 14.15

كما يظهر أو يحدث في أي نظام احتكاري، خطأ التوجه وإساءة الاستعمال للموارد المتاحة في كل مكان للنظام كله وسلسلة (العواصم – التوابع) كجزء من إساءة الاستعمال هذه، فإن المصادرة والاستيلاء على جزء كبير او حتى كل الفائض الاقتصادي أو فائض القيمة للتوابع من خلال عواصمها المحلية، القومية والعالمية.

والقوة الدافعة وراء هذه العلاقات غير المتكافئة بين الدول وفي داخل الدول قوة اقتصادية وسياسية.

ورأى Frank أن النخب الوطنية مدمجة في النظام الرأسمالي العالمي، لذا فإنها ليست مستقلة، بل نخب من الوكلاء تكمن سلطتهم وثرواتهم في الدعم الذي ينالونه من أسيادهم أي (النخب) في الحواضر الكبرى، وتنطبق شروط مماثلة على قوة وسلطة النخب في المستويات الأدنى في إطار أية دولة تابعة، ويصل frank في حديثه عن التبعية والتنمية ومن ثم التقدم وتخفيف الفقر إلى الآتي:

◆ أولا: التنمية الاقتصادية الذاتية المستقلة في دول العالم الثالث مستحيلة داخل نظام رأسمالي عالمي، ولكن بالطبع من الممكن مع ذلك بدرجة معينة من التصنيع، لكن إذا كان التحكم أجنبيًا إما بشكل مباشر أو غير مباشر، والنتيجة أن معظم الأرباح يجنيها الوكلاء والنخب الحضرية ومثل هذا التصنيع يمكن أن يوقف بسهولة بواسطة رأس المال الأجنبي إن لزم الأمر.

◆ ثانيا: كلما كانت الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الحاضرة والتابع قوية، كلما كانت درجة الهيمنة والاستغلال أكبر وأعظم وبالعكس كلما كانت الروابط واهية كلما قلت درجة الاستغلال لذا فإن دول العالم الثالث يجب أن تحاول أن تقلل اعتمادها على الدول الغنية إذا ما أرادت أن تصل بالحد الأقصى من فرصها في التنمية الذاتية المستقلة.

◆ ثالثا: والخلاصة، أن تخلف دول العالم الثالث لا يمكن أن يتأتى من خلال إصلاحات سلمية برجوازية بل من خلال ثورة الجماهير... حيث إن الشعب المُستغل طويلا يتم إعداده ليقود المسيرة بعيدا عن الرأسمالية والتخلف وهو ما لم يحدث حتى الآن،

ويبدو أنه من الصعب حدوثه وذلك لإحكام قبضة الرأسمالية على الدول والشركات من خلال اتفاقيات التبادل التجاري (الظالم)، أو الاتفاقيات الدولية الجائرة (الجات) أو فرض سياسات تنمية وهمية لتحسين الأوضاع السيئة كسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي من خلال المؤسسات الدولية التي تعتبر - صوت الرأسمالية الحالي - الذي اكتسب شرعية دولية للتحكم وإملاء السياسات والإصلاحات، مما يؤكد فقر الدول الفقيرة للأبد.

راؤول بريبتش Raoul prebisch

وهو الاقتصادي الأرجنتيني، لقد كتب بصفته سكرتيرا عاما لمفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لشئون أمريكا اللاتينية، مقالا ثريا عام ١٩٤٩ عنوانه (التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومشاكلها الرئيسية)، وتحدث فيه عما سُمى فيها بعد أطروحة prebisch، وفيه يرى أن مشكلة اللامساواة الكونية للثروة وتقييم الدول القوية، بأن فقر وتبعية العالم الثالث تنبع من الفعاليات غير الشخصية في النظام الدولي القائم، على أن تفقد الدول المصدرة للمواد الخام نصيبها من أرباح الإنتاج....، وهو يعارض سياسة (عدم التدخل[1] التي قال بها Adam smith عام ١٧٧٦ وفي معارضته لمدخل سياسة عدم التدخل، يرى أن نظام التجارة الحرة يعمل ضد مصالح الدول التي تصدر المواد الخام أي الدول (الهامشية) ولصالح الدول الصناعية أي الغنية...، بالإضافة إلى أن الهيكل السائد للأسعار في الاقتصاد الدولي يضر بالدول المصدرة للمواد الخام، فالأسعار بالنسبة للبضائع المصنعة جامدة نسبيا تساندها الهيئات متعددة الجنسية، وقدرتها على إدارة مستويات الأسعار وتحديدها أو أن تتحكم في هيكل الأسعار برمته بالنسبة لمنتجاتها، أما أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية فهي مرنة ومتأرجحة جدا مما يخلق سنوات متغايرة من الرخاء الوافر ثم الكساد.

تعمل العلاقة بين مستويات الدخل والطلب في غير صالح أسعار المواد الخام بصفة عامة عندما يزداد دخل الفرد ترتفع النسبة المئوية للدخل المخصص للمنتجات المصنعة بمعدل أسرع من نسبة الدخل المخصص لشراء المواد الخام والطعام، ولا بد أن يرتفع

(1) Charles A Baron, Marxist thought on imperialism, op-cit, p 93, Robert Clark, power and policy in the third world, op-cit, pp. 40. 41.

الطلب على البضائع المصنعة بشكل أكبر من الطلب على المواد الخام غير المعالجة، وفي كلتا الحالتين يعمل الناتج في غير صالح الدول المصدرة للمواد الخام[1].

وفي مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (نحو سياسة جديدة للتجارة من أجل التنمية) ١٩٦٤، طرح (بريبتش) وجهة نظره بأن الاقتصاد العالمي الحر ينقسم إلى دول المركز (الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية، الولايات المتحدة واليابان) ودول المحيط (دول القارتين الآسيوية والإفريقية وأمريكا اللاتينية والوسطى) ونتيجة التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته دول المركز على الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، فإن دول المحيط مازالت مستمرة في مبادلة المنتجات الرئيسة (مواد غذائية زراعية ومواد خام) مقابل سلع مصنعة من المركز، وأوضح (بريبتش) كيف أن توزيع فوائد التقدم التقني كان مختلا ولم يكن متكافئا بين دول المركز والمحيط نتيجة للنظام القائم في مجال تقسيم العمل ونظام التجارة الدولية المرتبط به.

والدليل الإمبيريقى الذي قدمه، تمثل في مجموعة من الإحصاءات التي أوضحت مدى استغلال دول المحيط وتقييدها بشروط تجارية طويلة الأمد وأكد أنه خلال الفترة بين ١٨٧٠ – ١٩٣٠ تدهورت أسعار السلع القادمة من دول المحيط بنسبة ٣٦,٥٪ مقارنة بأسعار السلع المصدرة من دول المركز.

ويشير إلى تدهور شروط التجارة بالنسبة لدول المحيط نتيجة ثلاثة عوامل تقنية:

---

(١) عدم التدخل: وهي سياسة ترى أن المصالح الاقتصادية لكل الدول تعد أفضل في ظل نظام التجارة الحرة والتخصص الاقتصادي، حيث يقوم كل طرف تجارى بمهمة اقتصادية يتمتع مقابلها (بميزة نسبية) وليست مطلقة وقد أوضح سميث وآخرون من مدرسة (التجارة الحرة) أن كل شريك تجارى يستفيد تماما من مثل هذا التخصص، لأن مجموع أو إجمالي العائد الاقتصادي ينمو بسرعة في ظل هذا النظام وبالرغم من أن بعض الدول قد استفادت أكثر من دول أخرى ظاهريا فإن التخصص الاقتصادي والتجارة الحرة قد جعلت كل الأطراف أكثر ثراءً مما كانوا عليه، ولا بد للحكومات أن تمتنع عن التدخل في العملية من خلال: التعريفة أو الدعم، الضرائب فالتدخل سيفسد الفعاليات الطبيعية للنظام وهذا النظام عُرف بمبدأ (توافق المصالح) والذي أطلق عليه ذلك المؤرخ البريطاني Carr والتي تؤكد أن المصالح الاقتصادية في كل العالم في حالة توافق طبيعي!، وأن التدخل الحكومي يفسد الوضع، وقد أشار سميث إلى النظام بأنه (اليد الخفية) أي أن إجمالي القرارات الاقتصادية الفردية الخاصة كان يساوى رفع الرفاهية الكلية لكل أطراف النظام!

- أن المنتجات الأولية أصبحت تخضع لبدائل تركيبية.
- إن السلع الزراعية تعتبر تقليديا غير مرنة الدخل.
- إن التقدم التكنولوجي يجعل المواد الخام في الإنتاج الصناعي تسير بمعدل سلبي متزايد.[١]

أما عن مشكلة فقر العالم الثالث، فيرى prebisch أن مشكلة (فقر العالم الثالث) ليست فقط في النظام الدولي لكن أيضا في الداخل. وعلى المستوى الدولي، أوصى بأن: تعطى دول المركز معاملة خاصة لصادرات المواد الخام من العالم الثالث، وأن تخصص الموارد المالية الزائدة إلى حكومات العالم الثالث التي تحاول أن تصلح اقتصادياتها الداخلية لكنها تفتقر إلى التمويل اللازم. ويؤكد أن حكومات العالم الثالث لابد أن تتحمل عبئا هائلا في إصلاح هياكل اقتصادياتها الداخلية حتى تصبح أكثر استجابة لضغوط الطلب وأن تنال نصيبا أوفر من مكاسب الإنتاج داخل الدولة، وأن تزيد الضرائب على موارد العوائد المحتملة لزيادة دخل الحكومة ولبناء صناعة محلية بحيث تستهلك الدولة منتجاتها ذاتها بغض النظر عن التكلفة؛ ويرى prebisch أنه من خلال هذا الإبدال الاستيرادي فقط يمكن للعالم الثالث أن ينجو من حالته الهامشية في المستقبل القريب[٢].

أرجيرى إيمانويل Arghiri Emmanuel

تحدث في كتابه (التبادل غير المتكافئ) unequal exchange والذي يعد (دراسة في إمبريالية التجارة) وعرض في تحليلاته كيف أن نظام الأسعار العالمية، والتبادل غير المتكافئ، يعدان أساس العلاقة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة.

وحاول إثبات بحثه ودراسته هذه، باستخدام نظرية قيمة العمل (لماركس) والتحولات في القيمة (داخل الأسعار العالمية للإنتاج) والتي أشار إليها (إيمانويل) أنها مثل أسعار التوازن equilibrium prices وعلى الرغم من أن دراسة إيمانويل هذه ركزت

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٩٩ – ١٠٠.

(2) Robert Clark, power and policy in the third world, op-cit, p. 41.

على شكل الأسعار العالمية، ولكن نظريته في التبادل غير المتكافئ وأشكاله تعد أساس لنظرية أكثر عمومية في الإمبريالية imperialism، كمحاولة لإثبات دليل أكثر صراحة عن الاستغلال للدول الفقيرة من خلال الدول الرأسمالية الغنية عن طريق عمليات تبادل السوق[1]، فالاستغلال مخفي في الأسعار التي يتم بموجبها تبادل البضائع بين المحيط والمركز وينشأ هذا التبادل غير المتكافئ من اختلاف تركيبة الأجور بين المركز والمحيط؛ ففي المحيط على العامل أن يعمل ساعتين مثلاً لينتج البضاعة التي يتم تبادلها مع بضاعة ينتجها عامل المركز في ساعة واحدة وبمستوى الإنتاجية نفسه، وهكذا تكون أسعار التبادل بين المركز والمحيط تتضمن تحويلاً للقيمة إلى المركز[2].

ووفقا لرأى إيمانويل ثمة شكلين لعدم التكافؤ Nonequivalence في التبادل العالمي:

الأول (ظاهر): هو شكل الارتفاعات من تحول القيم في أسعار الإنتاج، حيث معدلات المرتبات هي نفسها بينما التركيب الأساسي لرأس المال مختلف.

الآخر وهو ما (يسميه) عدم التكافؤ في المعنى أو الإدراك الدقيق، الذي يتميز بالاختلافات في كل من المرتبات والتركيب الأساسي[3]، وهو لا يعلق أهمية كبيرة على عوامل الطلب في تفسير سوء الشروط التجارية بالنسبة للدول الفقيرة. وبتطبيقه لنظرية ماركس عن (قيمة العمل) على المبادلات التجارية الدولية، يرى أن:

- أسعار السلع المنتجة في أي دولة يحكمها أساسا مستوى الأجور في تلك الدولة.
- مستوى الأجور يعكس الظروف التاريخية والاجتماعية التي تختلف من حيث الزمان والمكان.
- معادلة الأجور على المستوى العالمي هو أمر غير محتمل حدوثه بسبب عدم حراك عنصر العمل (على العكس من توافر الحراك بالنسبة لعامل رأس المال).

(1) Charles a Barone, Marxist thought on imperialism, op-cit, p 108

(٢) نيمونزر روبيرتس وايمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص ص ٥٦،٥٧.

(3) Arghiri Emmanuel, unequal exchange: a study of imperialism of trade, trans. By. Brian Pearce, New York, monthly review press, 1972, p 160

ولأن الدول المتقدمة تعتبر أكثر نموا وتطورا، فإن سعر (العمل) لديهم يعكس المستوى المرتفع من المعيشة الذي حققته بالفعل. ولقد ظهر لهذه الدول أن ما تحقق من نجاح للصراعات الطبقية والتحرر العمالي، أن ما وصفه ماركس بالأجر (التاريخي أو الأخلاقي) قد حل محل (الأجر السيكولوجي) الذي مازال وجوده واضحا في البلدان الأقل تقدما وهذا النوع من الأجر (التاريخي) قد صار هو الأجر (العادي) الذي ليس من السهل التخلي عنه، حتى في أوقات الركود والكساد كذلك، فإنه مهما تكن طبيعة إنتاج الدول الفقيرة، ومهما يكن مستوى إنتاجيتها، فإن صادراتها سوف تبقى دائما غير معادلة في قيمتها لصادرات الدول المتقدمة. وهكذا فإن حالة عدم التكافؤ في عملية التبادل التجاري سوف تتزايد مع مرور الزمن وذلك بسبب تراكم تأثير عملية التفاعل بين مستويات الأجور والتنمية الاقتصادية وقيام الدول الفقيرة بنقل جانب كبير من الفائض المحقق لديها إلى الدول الغنية، عن طريق الصادرات غير المتكافئة والذي، يجردها ويحرمها من الوسيلة التي تمكنها من تحقيق التراكم والنمو، والقصور في عملية النمو الاقتصادي ليس له من نتيجة سوى خلق أسواق محلية ضيقة تتصف بالجمود والركود مما يؤدى إلى إحجام الاستثمار المحلى ومن ثم إلى بطالة واسعة تكون نتيجتها المزيد من الانخفاض في مستويات الأجور، ثم يستمر الأمر على هذا المنوال، ومعنى ذلك أن العمال في دول الغرب وفقا لرأى (إيمانويل) يقفون في معسكر المستغلين، ذلك لأن أجورهم المرتفعة تُبقى على (فقر الدول الفقيرة)[1]، وعلى هذا فإن رأسمالية الغرب، لكي تُبقى على وجودها، ولكي لا تحقق التنبؤ الماركسي (بثورة البروليتاريا) نتيجة الاستغلال الرأسمالي، فقد عملت هذه الرأسمالية على تحسين أوضاع العمال وزيادة مرتباتهم لاستقطابهم في صف الرأسمالية الغربية، وهذا كله على حساب (الدول الفقيرة) والإبقاء على أوضاعها المتدنية، وذلك عن طريق شروط التجارة المجحفة لهذه الدول الفقيرة.

وهو يقول: (إذا أصبحت دول ما متقدمة... فإن هذا يجعل للبشر فيها حاجات إضافية، وهذه الدول المتقدمة تبدأ لتجعل دول أخرى تدفع المستوى العالي للمرتبات من

---

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٧٤٠ - ٨٤١.

خلال التبادل غير المتكافئ unequal exchange... وإذن فإن إفقار impoverishment إحدى الدول يعمل على تزايد غنى أو إغناء enrichment دولة أخرى، والعكس بالعكس، فالربح الإضافي super profit من التبادل غير المتكافئ يضمن معدل نمو أسرع)[1] ، وعن طريق هذا التبادل نجد أن الدول المتخلفة تُستغل عن طريق بيع سلعها بقيمة أقل، وشراء السلع الأخرى بقيمة أعلى – وهي بالطبع المصنعة في الدول المتقدمة -أي الشراء بأعلى من القيمة الحقيقة من الدول المتقدمة، والبيع لها بأقل من القيمة الحقيقية (للمنتجات الأولية) مما يؤدى إلى استنزاف واستغلال (القيمة) من الدول المتخلفة، وبالتالي خفض التراكم accumulation لديها[2] مما يعوق تنميتها، ويؤكد فقرها.

ونظرية (إيمانويل) عن الإمبريالية تعد محاولة لعرض كيف أن دول العالم الثالث يتم استغلالها عن طريق الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال التجارة العالمية، ففائض القيمة الموجود في الدول المتخلفة يتم نقله من خلال عمليات التبادل، وترك العالم الثالث في ضعف وفقر... ويتمثل المخرج الوحيد من هذا (الوضع) في رأى (إيمانويل)، لهذه الدول لكي تنوع اقتصادياتها عن طريق إعادة توزيع أو تخصيص مواردها من قطاع التصدير إلى صناعات الواردات[3]، وتعد آراؤه عن الأسعار العالمية والقيمة، رائدة في هذا الموضوع حيث إن الآراء (الماركسية) قبله لم تتناول هذا الموضوع.

سمير امين Samir Amin

في حديثه عن (الإمبريالية والتخلف)، يعد من أميز من تحدث عنهما منذ (أندر فرنك)... وفي عملين أساسيين هما:

- التراكم في المقياس العالمي والتنمية غير المتكافئة، والذي ظهر بالإنجليزية ١٩٧٤، ١٩٧٦.

---

(1) Arghiri Emmanuel, unequal exchange, op-cit, p. 160.

(2) Geoffrey Kay, development and under development: a Marxist analysis, the Macmillan press, London,1975, pp. 108 - 113, 117.

(3) Charles A barone, Marxist thought on imperialism, op-cit, pp. 115- 116.

ويعد عمل سمير أمين محاولة طموحة لجمع المستويات المتنوعة للفكر الماركسي في (الإمبريالية) imperialism لكي يؤسس القوانين لحركة الرأسمالية في العالم، وقد تحدث (أمين) عن كل من توسع الرأسمالية الأجنبية ونتيجة هذا التوسع في بقية أنحاء العالم، وقد أكد أن التوسع الأجنبي يعد ضرورة داخلية للرأسمالية وفي نفس الوقت، يعوق التنمية الكاملة للرأسمالية في العالم الثالث[1]، أما (الاستغلال) والذي تحدث عنه (الطبقة والأمة: تاريخيا وفي الأزمنة الراهنة، ١٩٨٠) ويرى (أمين) أن السبب الأساسي لعملية الاستغلال، يكمن في تفاعل الرأسمالية مع نظم الإنتاج قبل الرأسمالية مع الرأسمالية، وهو الأمر الذي كان له تأثير ضاغط أدى إلى انخفاض مستويات الأجور، ففي إطار هذا التفاعل، كان قطاع الإعاشة قبل الرأسمالية يدعم مدفوعات الأجور في قطاع التصدير الرأسمالي الخاضع للهيمنة الأجنبية، وذلك لأداء وظيفتي الضمان الاجتماعي وإطعام الأسرة العاملة في الأرض بينما ينزح هو إلى القطاع الرأسمالي في المدن، ولقد كان من نتيجة هذا (الاستغلال الفوقي)، غير العادي أن السلع التي تتبادلها الدول الفقيرة تجسد انتقالاً للقيمة بصورة خفية من القطاع ما قبل الرأسمالي... وهذا فإن القطاع الرأسمالي داخل الدول الفقيرة هو بمثابة قناة يتم من خلالها استنزاف فائض القطاع ما قبل الرأسمالي ونقله إلى الدول المتقدمة[2].

أما عمليات تراكم الرأسمالية capitalism,s accumulation process، فقد تحدث (أمين) عن (ثلاثة أهداف تاريخية) لعمليات تراكم الرأسمالية والتي تخدم توقف انهيار معدل الربح: الأول، والذي درسه ماركس في مؤلفه (رأس المال)، وهو زيادة معدل فائض القيمة، أي: إثارة ظروف استغلال الرأسمالي في مركز النظام أو المنظومة، والتي تتضمن الإفقار النسبي relative impoverishment، أما الوسيلة الثانية لانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي لمناطق أخرى، حيث معدل فائض القيمة أعلى وحيث يمكن تحقيق ربح إضافي من خلال التبادل غير المتكافىء، وأخيرا بالوسيلة الثالثة تتضمن تنمية أشكال متنوعة للإضاعة (تكاليف الشراء للإنفاق العسكري، أو الاستهلاك الترفي، جاعلة من الممكن للأرباح التي لا يمكن أن تخول الملكية لعدم الملاءمة لمعدل الربح للإنفاق رغم

---

(1) Ibid, pp 120 – 121.

(٢) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٧٤٢.

ذلك. وهذه الوسائل الثلاث، والتي ألمح إليها ماركس.... والتي لها وجودها في وقتنا الآن)[1] ، ومن خلال فائض القيمة في الدولة الرأسمالية ذاتها والذي يحققه الرأسمالي تم تراكم رأس المال مع مرور الوقت، وصولا إلى اتساع الرأسمالية خارج حدودها لضمان استغلال المركز للمحيط وضمان بقاء الرأسمالية، والمرتبات الحقيقية لا تزيد بمعدل النقود، ومتطلبات التراكم كالأجر والتوسع الخارجي المطرد للسوق، وهو الأساس الضروري لتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي، ففي القرن الثامن عشر، حتى ١٨٨٠، لأن المرتبات الحقيقية في المركز لا تزيد بكفاءة وشكل التوسعية للرأسمالية بعدد ضروري والذي يؤدى الوظائف أو العمل على المحيط periphery[2]، أما عن الأسواق، فيؤكد (سمير أمين) أنها تعد حاجة موضوعية للرأسمالية لكي توسع أسواقنا خارجيا (أي خارج حدودها) على نحو ثنائي:

١- عدم ملاءمة الأسواق، والتي تعد زراعتها أساسا في المراحل الأولى، مقيدة بالسير ومجال تقدم الإنتاجية الزراعية.

٢- متطلبات أو (الشروط الأساسية) لتعظيم معدل للربح، والتي تتضمن البحث خارجيا عن السلع الأرخص للاستهلاك الشعبي (وبخاصة الحبوب)، ولذلك فإن تكلفة العمل يمكن أن تنخفض، مثل المواد الأولية جاعلة من الممكن لكي تنخفض القيمة لعمل رأس المال الثابت[3] وربما تعد المساهمة المميزة (لأمين) في كتاباته وتناوله للعلاقة بين التقدم والتخلف، هي التمييز بين: (التراكم المرفزي الذاتي) Auto Centric Accumulation في الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي دعمت توسع إعادة إنتاج رأس المال، وبالتالي التنمية الرأسمالية، والتراكم extraverted accumulation في الدول المحيطية peripheral[4]، والتي لم تدعم إنتاج رأس المال والتنمية.

ومن خلال محاولة (سمير أمين) تطوير وجهة نظر فرانك، ذهب إلى أن نموذج النمو في الدول المتخلفة (التوابع) يختلف عنه في الدول الرأسمالية المتقدمة (العواصم)، فنمو

---

(1) Samir Amin, unequal development, New York, monthly review press, 1976, p.. 28.

(2) Ibid, p. 76.

(3) ibid, 184.

(4) Charles A Baron, Marxist thought, op-cit, p. 142.

العواصم نمو ذاتي يستهدف خدمتها أساسًا، كما أنها تمتد لتسيطر على التوابع حتى تضمن الإسراع بنمو ما (هي)، وينتهي (أمين) إلى نتيجة أساسية هي أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية التي تأخذ بها الدول المتخلفة، تلك النماذج التي تعكس- بشكل أو بآخر - سيطرة العواصم على التوابع عندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده، بل ستكون تلك نهاية الرأسمالية والبداية الجديدة لحضارة جديدة [1]، وإذن فالفقر والتخلف في الدول المتخلفة ليسا أصليين فيها وإنما هما نتيجة، أما الاستعمار أو الاستغلال أو كليهما وهو ما أعاق التنمية والتقدم بهذه الدول التي أصبحت (متخلفة) أو (مُخلفة).

وإذا كانت مدرسة (التبعية)، ومن تأثروا بماركس، كلها نبعت من كتابات وآراء ماركس، إلا أنها تنوعت تنوعا كبيرا، ما بين الحديث عن (شبة المحيط) semi-periphery، كما تحدث عنه wallersten في (اقتصاد العالم الرأسمالي، ١٩٧٩)، وتعبير شبه المحيط يستخدم بمعنى أكثر دقة للإشارة ليس فقط إلى موقع محدد في الهيكل الهرمي الاقتصادي العالمي، وإنما أيضا إلى وظيفة محددة هي السعي إلى التبادل التجاري مع كل من المركز والمحيط، وتبادل مختلف أنواع المنتجات، مع تحقيق مستويات أجور وسطية وهوامش ربحية... ولذلك فإن دول (شبه المحيط) أصبحت تقوم بدور الوسيط السياسي بين الأمم[2]... أما عن اتساع الرأسمالية فهو يؤكد أن اتساعها قد أوجد التخلف؛ فالرأسمالية كنموذج اقتصادي، يقوم على حقيقة أن العوامل الاقتصادية تعمل في إطار مساحة أكبر من تلك التي يمكن لأي مجتمع سياسي أن يسيطر عليها[3] وهو ما تؤكده الآن حقائق الشركات متعددة الجنسية وهيمنتها على الاقتصاد والسياسة أو على (البلاد والعباد).

وبداية من آراء ماركس عن (الفقر) أو بمعنى أكثر دقة (الإفقار) على مستوى الأفراد والدول، والنظر إليه باعتباره ناتجًا عن نمط الإنتاج الرأسمالي نتيجة استغلال (القلة)

(١) السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٤، ص١٧١. نقلا عن :

- S. Amin, l, accumulation lation a l' alechelle mondial, IFAN, Dakar & Paris, 1970.

(٢) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ز١٠١

(3) Anthony Giddiness, sociology; A brief but a critical introduction, Macmillan education L.T.D, London, 2nd edition, 1986, p. 139.

(للكثرة) من خلال امتلاك وسائل الإنتاج وتحقيق (تراكم رأس المال) نتيجة الاستيلاء على فائض القيمة للعمل الذي ينتجه العامل، وانتقال الاستغلال من مستوى الأفراد إلى مستوى الدول واستغلالها؛ وبالتالي إفقارها وتخلفها وهو ما توسع فيه المفكرون الماركسيون (بعد ماركس)، فمنذ (لينين)، والذي قال بأن الدول الصناعية الكبرى في أوروبا مدينة بنجاحها ورخائها في الميدان الاقتصادي لممتلكاتها الاستعمارية التي اقتطعتها أو استولت عليها في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأنها تعيش مثلما يعيش عمالها على ظهور الجماهير المحروقة في الأراضي المستعمرة[1]، و(هيلفردنج) هو الذي تحدث عن نمو الاحتكارات ودور البنوك، وانعكاس الاحتكار المالي على المستوى الاقتصادي والسياسي العالمي، و(روزا) التي أكدت على استغلال المستعمرات وتوسيع الأسواق غير الرأسمالية وامتصاص فائض القيمة من جانب الدول الرأسمالية، وبخاصة (القطاع الريفي)، وتصدير الرأسمالية للتخفيف من مشاكلها الداخلية وتناقضاتها الداخلية، واستغلال العمل المحلي في الدول المستعمرة والحصول على المواد الخام، وفرض السياسات على الدول التابعة بما يخدم الدول الرأسمالية، والإغراق في الديون، وصولا إلى الاحتلال المباشر أو غير المباشر.

و(باران)، والتأكيد على الاستغلال، وأخذ المواد الخام، والاحتكار، وما ينتج عن ذلك من تخلف، واستغلال صغار الفلاحين في القرى لصالح التجار... وهكذا، أما (أندر فرانك)، وحديثه عن تقسيم العالم إلى مركز ومحيط كنتيجة لنسق الإنتاج الرأسمالي، ونماذج التجارة الأوروبية المفروضة، وما يتبعها من قيام الشركات بتصدير رأس المال، ودور التجارة في زيادة الاستغلال والاستيلاء على أموال الشعوب الفقيرة أو بمعنى أدق التي أصبحت فقيرة نتيجة الاستغلال و(بريبتش)، الذي تحدث عن دور التجارة وتصدير المواد الخام وتدهور أسعار المواد الخام في فقر الدول ودور هيكل الإنتاج في ذلك، والتأكيد على علاقة دول المركز – المحيط في إفقار العالم الثالث و(إيمانويل) وحديثه عن شروط التجارة المجحفة من خلال التبادل غير المتكافئ، واستغلال الدول الغنية للدول التي أصبحت فقيرة من خلال عمليات تبادل السوق وإمبريالية الاستغلال، حتى من جانب عمال الدول المتقدمة لعمال الدول المتخلفة، وخفض تراكم رأس المال لدى الدول المتخلفة ومن ثم الإبقاء على الفقر.

---

(١) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، مرجع سابق، ص ١٩٩.

و(wallersten)، وحديثه عن الرأسمالية والتخلف، وكيف أن العوامل الاقتصادية تؤثر، وتعمل في مساحة أكبر من تلك التي يمكن لأي مجتمع سياسي أن يسيطر عليها بل وبين في كتابه (النظام العالمي الجديد): إن المرء لم يعد بإمكانه النظر إلى تاريخ الأمم منفردة، بل إن نظاماً عالمياً– ككل – أخذ يطورها معا. وفق تراتبيه من دول (المركز) الغنية والدول المحيطية الفقيرة[1].

و(سمير أمين)، الذي يرى أن سبب الاستغلال يكمن في تفاعل الرأسمالية مع نظم الإنتاج قبل الرأسمالية مع الرأسمالية، واستنزاف فائض القيمة من هذا القطاع قبل الرأسمالي ونقله إلى الدول المتقدمة.

وبعد كل ما قيل في (الفكر الماركسي) عن الرأسمالية ودورها في الفقر، والإفقار والتخلف والاستغلال، إلا أن ما شهده العصر الحديث من أحداث فاق كل التوقعات التي قيلت، والتي لم تقال في موضوعات الرأسمالية والاستغلال...، بل أن الأمر وصل إلى ضرب (التجربة الاشتراكية) ذاتها، وحصارها مما أدى إلى انهيار دولة كانت (القطب الآخر) في العالم، بل وكانت سببا أساسيا في حدوث التوازن إلى حد كبير في العالم.

وما يتبع ذلك من آليات استخدمتها الرأسمالية الغربية، وبمعنى أدق (القطب الأوحد) في العالم لاستمرار الاستغلال والسيطرة على العالم.

وما بين الوظيفية، وما وُجه لها من انتقادات أو الماركسية ونظرية التبعية وما وجه لها من انتقادات، يحار الباحث أو الدارس...، فالخطيئة الكبرى (للوظيفية) وبخاصة عند كونت، دوركايم، بارسونز، النظر إلى العالم الاجتماعي كما لو أنه مجموعة من الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان، والتي لا يملك منها فكاكا، وأن الخيار الوحيد أمامه إزاء المجتمع هو التكيف ثم إعادة التكيف، وإن كل ما يشهده هذا المجتمع من ظواهر (كالسلطة السياسية والبناء الطبقي) هو معطيات قد وجدت لتبقى على النحو الذي تبدو عليه[2]. بل إن (دور كايم) يحدد وظيفة علم الاجتماع في إعادة تأسيس النظام الاجتماعي عن طريق

(1) يمونز روبيرتس، إيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص ٢٣.
(2) السيد الحسيني: "نحو نظرية اجتماعية نقدية"، مرجع سابق، ص ١٣٩.

تأسيس بنائه الأخلاقي دون محاولة لتغيير هذا النظام تغييرا شاملا بما يتلاءم مع تصور مستقبلي لابد للحاضر أن يتطابق معه[1]. بما يضمن النظام والاستقرار وبالطبع النظام هو (النظام الحالي) للرأسمالية دون غيرها.

وكذلك فكرة (الإجماع) التي تنظر إلى الصراع والاستغلال والقهر على إنها انحرافات طفيفة ما تلبث أن تصحح نفسها[2]، ومن وجهة النظر الوظيفية فإن التغير والصراع والاختلاف هي مجرد أشياء عارضة وكلها إلى زوال وما يبقى هو (النظام) و(الاستقرار) ومن المؤكد أنه (النظام الرأسمالي)، ومن الواضح أنه مع مرور واختلاف العصور والمفكرين تأكد أن فكرة (بقاء النظام) هي الأساس الذي يحكم كل حديث للرأسمالية، حتى في أكثر الأحداث تغيرا وتطورا كالتغيرات التكنولوجية وأنظمة العولمة والسيطرة والهيمنة الثقافية، وما يبدو ظاهرياً من تغير وتطور، إلا أن الهدف النهائي لهذا التغير هو البقاء والحفاظ على الهيمنة، والتقدم الغربي بل والأمريكي.

أما ماركس، ومن تأثروا بآرائه ونظرية التبعية، وتأكيدها على العوامل الخارجية في إحداث الفقر، والذي يعد نتيجة لأسباب خاصة بالنظام الرأسمالي، وما يشمله من استغلال، وتراكم رأس المال في أيدي الرأسماليين وإفقار العمال، والانتقال من مستوى الأفراد إلى مستوى الدول واستغلالها والعمل على إفقارها واستغلال مواردها الخام بأقل الأسعار، والتأكيد على العوامل الخارجية ودورها في أحداث فقر الأفراد والشعوب.

ولكن من الملاحظ أن (نظرية التبعية) قد أسرفت في التأكيد على العوامل والظروف الخارجية وإحداث الفقر، فالتبعية ليست نتاج الظروف الخارجية فحسب، بل هي وليدة الظروف الداخلية أيضا، حيث لا تفرض التبعية الآن من خلال جيوش الاحتلال -كان ذلك قبل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق- ولكن تنفذ (التبعية) في البداية من خلال طبقة برجوازية محلية راغبة في ذلك، وهذا ما عبر عنه Torres Rivas ١٩٧٤ بقوله: (لا تكون مثل هذه القوة التابعة التي تخضع لقوة إمبريالية، إلا من خلال سلوك الطبقات الحاكمة والمسيطرة التي تخضع لهذه القوة الإمبريالية قبل المواجهة، وهذا نتيجة

(١) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٢) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

ضعف هذه المجموعات نفسها)[1] ، وفي دراسة (الفقر) ظهرت تفسيرات أخرى تجمع بين العوامل الداخلية والخارجية في دراسة (فقر الأشخاص والدول)، فنجد (واكسمان) والذي يذهب إلى أن التفسيرات الثقافية والموقفية (الماركسية) للفقر تفسيرات متطرفة، وقد حاول طرح منظور جديد للفقر أطلق عليه (المنظور الاقترانى) relational perspective واستمد واكسمان هذا المنظور من تطويره لأعمال كل من جو فمان E.Goffman وما تزال D.matza، ووفقا لهذا المنظور فإن الدراسة السوسيولوجية للفقر والفقراء لا ينبغي أن تقتصر على سلوك الفقراء وحدهم، بل ينبغي أن تشمل أيضا طبيعة العلاقة بين الفقراء وغيرهم، ومع حاجة هذا المنظور لمزيد من الدراسات لكي يثبت كفاءته[2]، نجد كثيرين تبنوا نظرة توفيقية بين اتجاهي دراسة الفقر (الوظيفي والماركسي) وقاموا بتطبيق وجهة النظر هذه في دراستهم (لفقر الدول).

٣- نظرة توفيقية لظاهرة الفقر:

والنظر للفقر على أنه نتاج لمسئولية الفرد أو الدولة(نظرة وظيفية)، وكذلك لمسئولية المجتمع أو النظام الدولي العالمي(تأثرا بماركس أو نظرة راديكالية).

نجد Vic George في مؤلفه (الثروة، الفقر، الجوع)، يرى أن ما يؤثر على فقر الدول: عوامل داخلية، أخرى خارجية، وتشكل العوامل الخارجية الأجندة للعوامل الداخلية، وهي بالتفصيل:

العوامل الداخلية المسئولة عن الفقر وتشمل:

◆ (الظروف الجغرافية): وهي تلك الظروف المعادية أو المناوئة، والتي تعوق (التقدم والتنمية) كالأوبئة والحشرات المؤذية والجراد وتلوث التربة وزيادة الطحالب أو الأعشاب الضارة، واعتلال الصحة و(المرض)، قلة المطر أو قوة المناخ. وبعض هذه العوامل الفيزيقية ليست دائما طبيعية تماما، ولكنها في بعض الأحيان من صنع الإنسان مثل تلوث

---

(١) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٢) علياء شكري، الـ عفيفي وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١١٢.

التربة، والتصحر desertification نتيجة لأساليب السياسة الاقتصادية التي تسيء استعمال البيئة[1].

◆ (السكان): وقد شهدت حقبة السبعينيات والثمانينيات، تركيز كثير من التقارير الدولية على قضية (السكان)، واعتبرت أن معدلات النمو السكاني الحالي تمثل العقبة الأساسية للتنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، فنجد تقرير، Pearson، الذي يرى أنه: (ليست هناك ظواهر أخرى تسبب ظلالا أكثر ظلمة أو سوادا على التنمية الدولية أكثر من صاعقة النمو السكاني) وسماه البعض (الانفجار السكاني population explosion، الأزمات السكانيةP. Crisis، القنبلة السكانيةP. Bomb)، فمعدل النمو السكاني في دول العالم الثالث أربع أمثالها في دول الوفرة، حتى أن سكان العالم الثالث بلغت نسبتهم ٧٨٪ من سكان العالم في عام ٢٠٠٠. ولكن الاعتماد على تفسير الفقر بالرجوع للنمو السكاني قد يرجعنا ثانية إلى التفسير القائم على لوم الفقراء على فقرهم، فالمعدلات العالمية للنمو السكاني دائما ما تعتبر على أنها نتيجة للفقر[2].

◆ خطأ السياسات التي تطبقها الحكومات في دول العالم الثالث منذ استقلالها، وهذا التفسير الذي يعتنقه علماء الاقتصاد المحافظين، ولكن في السنوات الأخيرة فإن صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي W.B قد أقرا أن سياسة التخطيط المركزي هي السبب الأساسي لفقر العالم الثالث[3]، وكان هذا مبررًا لتشجيع سياسات أخرى من جانب المؤسستين الدوليتين أملا في التنمية في العالم الثالث، ولكن هل كان الحال أفضل بعد تنفيذ سياسات الانفتاح ونظم السوق، هل انخفضت أعداد الفقراء وتحسنت أوضاعهم؟!

فعلى العكس من ذلك فهناك العديد من الأمثلة التي أكدت وقتها نجاح التخطيط المركزي في إحداث التنمية كالصين، وكوريا.

ويضيف Robert Clark (الشقاق الثقافي في المجتمعات في العالم الثالث كسبب لفقرها)، ويؤكد أنه في عام ١٩٧٣ كانت ٨٢ دولة تؤرقها الخلافات الداخلية، القائمة على

---

(1) 75- Vic George, wealth, poverty and starvation, a world perspective, op-cit, p p169-170.

(2) ibid, pp 171-180.

(3) Vic George, wealth, poverty...., op-cit, pp 180 – 183.

التنوع العرقي وهناك أسباب عديدة لذلك فمعظم دول العالم الثالث وبخاصة في إفريقيا وآسيا تحدها حدوداً صناعية فرضت عليها من جانب القوى الاستعمارية.

فدول العالم الثالث مقسمة بسبب الشروخ الاجتماعية التقليدية أحد مصادر هذا الشقاق ففي غانا التي تعدادها ١٥ مليونًا هناك ٥ لغات، وفي الهند هناك ١٥ لغة رئيسة وأكثر من ١٦٠٠ لهجة موجودة في أماكن أخرى، واللغة هي، وكذلك المعتقدات الدينية تمثل مصادر صراع في العالم الثالث، ففي منتصف السبعينيات كانت لبنان مثلا على ذلك حيث ينقسم السكان إلى ست مجموعات اجتماعية دينية رئيسة وهم المسيحيون الموارنة ٢٣٪ والأرثوذكس اليونانية ٧٪ والأرمن ٥٪ والمسلمون السنَّة ٢٦٪ والمسلمون الشيعة ٢٧٪ والدروز ٧٪، وهناك أمثلة كثيرة في الفلبين وسريلانكا ونيجريا وزائير[1]، وينتج عن هذه الصراعات وفقا لوجهة نظر الكاتب إعاقة التنمية وبالتالي زيادة الفقر، ولكن الواقع يثبت أشياء كثيرة عكس هذا الكلام:

فأمريكا على سبيل المثال من أكثر الدول في العالم تنوعاً في الأعراق والأديان والثقافات ولكنها مع ذلك شهدت تنمية كبيرة مما قدمها للعالم كإحدى القوى العظمى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وربما يفسر ذلك عدم وجود (استعمار) لها، اللهم إلا المستعمرون الأوائل الذين أبادوا جزءًا كبيرًا من (الهنود الحمر) السكان الأصليين للقارة الأمريكية، مما جعل خير هذا البلد للمهاجرين والذين كانوا يطمحون في حياة أفضل ومستوى معيشة أعلى، ولم يقوموا بنهب خيراتها لصالح بلادهم الأصلية وإنما عاشوا فيها واستغلوا الإمكانيات فيها أفضل استغلال.

عمد الاستعمار في كثير من البلاد على تبني سياسة (فَرِقْ تَسُدْ) والتي تبناها الاستعمار الإنجليزي وغيره، والذي يعني تأكيد النعرات الوطنية لكل فرقة، مما يعني التقاتل والتمزق وبالتالي بقاء الاستعمار وعمل المستعمرين في أفضل ظروف ممكنة للفرقة، ولا أدل على ذلك ما يحدث الآن في (العراق) من سعي الاستعمار الأمريكي إلى تفرقة الشعب العراقي عن طريق إثارة الضغائن بين الأكراد والسنة والشيعة وغيرها من الأعراق الأخرى، لضمان

---

(1) Robert Clark, power and policy in the third world, op-cit, pp. 50 - 53.

البقاء بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار (المعدومين أصلا) بفضل القوات الغازية، كمبرر للبقاء وبالتالي تحقيق أقصى نهب ممكن.

العوامل الخارجية المسئولة عن الفقر في العالم الثالث:

هناك علاقات مالية معقدة ومتنوعة تستحق الدراسة بين الدول المتقدمة والنامية، والتي تدعم وجود المساواة في الدخل في العالم وهي:

التجارة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية :

وفي تناول هذا الموضوع هناك ثلاثة اتجاهات أساسية وهي:

- **الأولى: يرى أن فوائد التجارة لكل الأقطار المساهمة على قدم المساواة، وإنها مع مرور الوقت تقلل عدم المساواة بينهم، فتخصص كل دولة في تصدير البضائع التي تنتجها رخيصة نسبيا، يعد ميزة نسبية لها ومن ثم تتخصص الدول الفقيرة في إنتاج المواد الخام والدول الصناعية في إنتاج الصناعات وتصديرها وهذه هي النظرية الكلاسيكية للتجارة من ريكاردو وحتى كينز، ومدعومة الآن بالهيئات الدولية الرئيسية IMF، WB، وهكذا.**

- **الثانية: ويساهم فيها أعمال prebisch وsinger في أوائل الخمسينيات وmyrdal في أواخر الخمسينيات، حيث يرون أن التجارة الدولية بين الدول، تؤكد عدم المساواة فأسعار المواد الأولية في مواجهة البضائع المصنعة تميل إلى الانخفاض وبالتالي إلى زيادة الفقر.**

- **الثالثة: الماركسية التقليدية، وتؤكد على أن التجارة العالمية عنصر بنائي أساسي للنظام الرأسمالي العالمي وهي شكل محتوم من التبادل لتأكيد عدم المساواة، وسوف تستمر الأضرار بدول العالم الثالث، فتصل نسبة المواد الأولية المصدرة من دول العالم الثالث إلى حوالي ٧٥٪ من جملة الصادرات، والاعتماد الأساسي على المنتجات الأولية، له عدد من التضمينات الاقتصادية غير الملائمة أو المناسبة لدول العالم الثالث والتي تتلخص في:**

١- المنتجات الأولية تصدر إلى الدول الصناعية الكبرى بأسعار منخفضة وتستورد في صورة مصنوعات، بأسعار عالية.

٢- أصبح هناك قناعة بأن ثمن السلع الأولية يتجه إلى إفساد الثمن في مواجهة صانعي البضائع، حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى أن (أثمان البضائع الحقيقية عام ١٩٨٦ قد انخفضت عن مستواها في الثلاثينيات)، وبخاصة مع اعتماد دولة ما على سلعة أو سلعتين فقط في التصدير.

٣- الدول الصناعية أيضاً لا تستفيد فقط من الحصول على المواد الخام بسعر رخيص ولكن لديها القدرة على حماية صناعاتها ومنتجاتها الزراعية من المنافسة مع منتجات العالم الثالث[1] (إن وجد إنتاج يستطيع المنافسة).

المعونة أو المساعدة للدول النامية:

إن التدفقات المالية من الدول الغنية للدول الفقيرة لها أسلوبان:

⇦ الأول: الاقتراض lending، والذي يوجد في الحدود التجارية على نحو صرف عن طريق البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، حينما تكون معدلات المصالح محددة في المستويات التجارية الغالبة أو السائدة، وفترات الرد (للقروض) ثابتة أو حسب قدرة المدينين لرد القرض.

⇦ الثاني: القيام بالصفقات التجارية المالية **financial transactions** والتي تتم بطريقة رسمية مع الحكومات أو الهيئات التطوعية في الحدود غير التجارية، وهذه الصفقات والتي لا تستحق السداد ثانية أو القروض ذات الفوائد المنخفضة والتي لها فترات سماح طويلة - والغريب - هنا أن الدعم المالي لدول العالم الثالث تزيد نسبته وتنقص تبعا لدرجة الفائدة الممكنة أو المحتملة للدولة المدينة وليس طبقا لحاجات الدول المدينة[2] فالدوافع الأساسية لإعطاء المعونة: (الدول المانحة تقدم المساعدة المالية: لكي تساعد على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، وتحقق إستراتيجياتها الخاصة، وتراعي مصالحها التجارية والسياسية، للدفاع عن ارتباطها الثقافي والتاريخي، والتعبير عن اهتماماتها الإنسانية)[3].

(1) Vic George, op-cit, pp. 185.188.

(2) ibid, pp. 189 – 190.

(3) world development report, 1985, p 100.

فالمساعدة لا تقدم وفقا لفقر أو حاجة الدولة التي تحتاج لها، ولكن تقدم للدولة الأكثر أهمية وفائدة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية والموقع الجغرافي، وسابقا طبقاً لأهميتها في محور العلاقة بين المعسكرين، وضرب المعسكر الشرقي بمساعدات تقدم للدول ذات الأهمية أو القرب منه.

ديون الدول النامية:

كانت ديون الدول النامية عام ١٩٧٠، ٦٨ بليون دولار، بينما وصلت إلى ٦٨٦ بليون دولار في عام ١٩٨٤، أي أنها زادت عشرة أضعاف ما كانت عليه، على الرغم من ضخامة الأموال التي رُدت أثناء هذه الفترة، وثمة موافقة عامة على أن أسباب هذه المديونية الثقيلة أسباب داخلية وخارجية للدول النامية، فالحكومات في الدول النامية تورط نفسها، وذلك لأسباب متعددة، فهم يزيدون إنفاقهم العام كثيراً جدا، أما السبب الخارجي، فهو الارتفاع الحاد في معدلات الفوائد في الدول الصناعية، والذي يعنى أن الاستدانة أصبحت أكثر غلاءً في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة للاستدانة، فمعدلات الفوائد العالية تعني بوضوح ارتفاع الفائدة لإقراض البنوك ولكن، أيضا تعنى خفض مستويات المعيشة في دول العالم الثالث، والتي تدفع اليوم أكثر مما أخذته من قروض أو معونات من العالم الصناعي[1]، وبجانب الاستغلال الاقتصادي، فإن افتقاد (الاستقلال السياسي) نتيجة تدنى المكانة الاقتصادية يعد مشكلة أكبر بالنسبة لهذه الدول الفقيرة، حيث ترى Amartya sen أن (ثمة دليل قوى على أن الحريات الاقتصادية والسياسية تساعد في تعزيز بعضها بعضا) [2] فمن خلال زيادة القروض والمعونات، تقيد وتكبل الحرية الاقتصادية للبلد النامي ومن ثم تتأثر الحرية السياسية، والتي تنعكس بالتالي على الحرية الاقتصادية وهكذا.

بل إن الكثيرين يؤكدون فيما يخص (السياسات الليبرالية)، والتي تؤكد الدول المتقدمة، أنها مهمة وأن التوجه نحوها يساعد على إحداث التنمية، وأن تطبيق سياسات

(1) Vic George, ..., op-cit, pp. 198-203.

(٢) أمارتيا صن، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، ع ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤، ص ١١.

التعديل (الليبرالية الجديدة) في عدد من بلاد العالم الثالث أسفر عن نتائج غير متوقعة بعضها عدائي لأهداف التنمية الأصلية [1].

وما بين (مطرقة) الظروف الخارجية، و(سندان) الظروف الداخلية توجد الدول الفقيرة، لتحاول الفكاك، وأنى لها ذلك؟!

(1) تيمونز روبيرتس، إيمى هايت، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سحر الشيشكلي، عالم المعرفة، ع ٣١٠، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٥٣.

الجزء الثاني
معوقات التنمية

الفصل الرابع
سياسات الإصلاح
والتكيف الهيكلي والتنمية

تمهيد:

التنمية، ذلك الهدف الذي سعت إليه جميع دول العالم، وجميع البشر، ولم يدركه إلا القليل؛ ولتحقيق هذا الهدف، تعددت الآراء والأفكار والمدارس الفكرية، وتأرجحت (التنمية) كمفهوم، وإستراتيجية، وإجراءات تطبيقية بين مدارس عديدة، منها ما يركز على النموذج الغربي، ويعتبره الأمثل والأصلح، أو النموذج الشرقي (قبل انهياره)، أو من يعتبر أن التخلف في بلد ما هو الوجه الآخر للتقدم في بلد أخرى، ولا يمكن أن يحدث أحدهما دون الآخر[1] وهناك من يربط بين عدم حدوث التنمية والظروف البيئية والمناخية غير المواتية التي تعوق التنمية، وبالطبع هذه الظروف غير موجودة إلا في دول الجنوب المتخلف[2] بطبيعته نتيجة ظروفه وليس نتيجة الاستغلال أو النهب لموارده وثرواته، وفي هذه النظرة نوع من (الحتمية)، فالظروف المناخية الحارة لا محالة ستؤدي إلى التخلف، والعكس صحيح!

وقد قدمت هذه النظريات للعالم غير الأوروبي على أساس أنها نظريات علمية مستقاة من الواقع الاجتماعي، تمثل الحقيقة الواقعية والتاريخية التي لا تقبل النقد... لأنها تمثل الكلمة الأخيرة في فلسفة تطوير المجتمعات.

والمتأمل لهذه النظريات يجد أنها ليست سوى أيديولوجيات تعكس رؤية التجربة الأوروبية وتبغي تعميمها على العالم لصياغته على شاكلتها، وحتى هذا التصور ليس المقصود منه تعميم نمط الحضارة الأوروبية على العالم بغية ترقية وتقدم هذا العالم، ورفع مستوى الحياة الإنسانية كغاية في حد ذاتها، وإنما الهدف الأساسي، هو الإبقاء على المجتمعات غير الأوروبية متخلفة عن سياق التطور الأوروبي، تابعة له، ومستهلكة لمنتجاته، وسوقا

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن (التنمية) واتجاهاتها المختلفة، وأوجه النقد لها انظر: أمل عبد الفتاح شمس، الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ص ٨٨ – ١٣٢.

(2) Jeffrey D. Sachs, the geography of Poverty and wealth scientific American, mars 2001, Vol 284, pp 70-75.

لتصريفها، ومصدرا للمواد الخام اللازمة له[1]، والدليل على ذلك عدم نجاح أي صياغة جاهزة للتنمية، والغريب أن الباحثين من دول العالم الثالث بدءوا يبحثون هل الإطار السائد في الدراسات الإستراتيجية الغربية قادر على معالجة المشكلات الإستراتيجية في العالم الثالث[2]؟!

ومما لاشك فيه أن الفكر والمفاهيم في أي مجتمع تعد نتاجًا للواقع الاجتماعي، وهذا الفكر يعكس مصالح الأطراف المتصارعة، ويوظف في الصراع... فالنظريات التنموية ما كلت عن تلثيم انحيازاتها الاجتماعية بأردية علمية للتجميل والأناقة المنهجية والتمرير، وقد ساعد هذا في نجاحها أحيانا بدليل الأوضاع الراهنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في الكثير من المجتمعات المسماة (نامية)[3]، وعدم تحقيق التنمية، وذلك لضرورة أساسية وهي استمرار التنمية على الجانب الآخر وهو الغرب واستمرار التبعية والتخلف للجانب الفقير وزيادة الفقر والتخلف، وساهم في إحداث هذا الفقر والتخلف عوامل عديدة، ترجع في جزء كبير منها إلى العالم المتقدم واستخدامه لأساليب متعددة، وهذه الأساليب ليست وليدة العصر الحالي، أو القرن الماضي، وإنما هي حصيلة قرون عديدة، وحكومات وحكام ودول عديدة، ولكن ما جمع بينها كلها، الاتفاق على مبدأ أساسي، وهو أن تقدم الآخر سيؤدي إلى تخلفنا أو على الأقل عدم زيادة التنمية عندنا في الغرب ومن هنا كان الاتفاق الضمني على استدامة السياسة التي تعمل على إحكام الدائرة على هذا الآخر ليبقى وضعه على ما هو عليه، وعلى الجانب الآخر (المد الصوري) بالمساعدات الاقتصادية وغيرها من صور المساعدات، ليتجاوز ما هو فيه.

ولا أدل على ذلك من الحالة الراهنة لهذه الدول (النامية) فبعد أكثر من خمسة عقود من التنمية، تزداد الحالة من سيء إلى أسوء، فالنجاح المطلق والفشل المطلق في سياسة التنمية يعتمد على تقدم الفقراء، والحصول على الطعام الكافي، والصحة الجيدة، والعمل

---

(١) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨.
(٢) السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٩.
(٣) عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة: دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٤.

المريح، وفرصة النمو للإنسان من خلال التعليم. وتحقيق مساواة أكثر في توزيع فوائد التنمية[1]، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، بل على العكس زاد عدد الفقراء على مستوى العالم، ومات الكثيرون جوعا في الدول المتقدمة، وظهرت كثير من الأوبئة التي لم يسمع عنها الإنسان من قبل في نهاية القرن العشرين، وإنما كانت قبل ذلك كانتشار الكوليرا والملاريا في المكسيك وبيرو، أثناء الأزمات الاقتصادية التي مرت بها كلتا الدولتين في تسعينيات القرن العشرين.

بل أصبح ينظر إلى إستراتيجيات التنمية التقليدية -في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية- على أنها لم توجه الاهتمام الكافي لقضية الفقر، فالتنمية يجب ألا تقاس بالكميات المادية بمفردها، ولكن بنوعية الحياة ونوعية الخدمات التي تقدم. وهي عملية تبدأ بأهداف خاصة، عن طريق خطوات للوصول إليها، من خلال حركة إنهاض ثقافي وفكري واجتماعي ومادي، حتى مستويات الطموح لتحقيق كل ذلك، للوصول للهدف الأسمى والذي يشمل هذا كله وهو تحقيق التنمية الشاملة.

وفي وصف عدم حدوث التنمية في الدول (المتخلفة) ظهرت محاولات لفهم التخلف، نجد أن ما يلفت الانتباه في محاولات توصيف التخلف وتفسيره من جانب منظري النظام الرأسمالي الغربي هو:

- اعتبرت الدول المسماة نامية (متخلفة) وليست (مُخلفة). وذلك لإخفاء الفاعل الحقيقي للتخلف، وهو الاستعمار.

- أنها وصفت (التخلف) كمجرد تأخر زمني، فالمجتمعات الصناعية بدأت عملية التنمية (كيف؟) في وقت مبكر عن المجتمعات المسماة متخلفة، وبالتالي فالهوة الزمنية هي المسئولة في الحال الراهن للدول النامية وقد كانت هذه الفكرة ممهده لفكرتين هما:

- إن (حالة التخلف) عوامل أصيلة في البني الاجتماعية للمجتمعات النامية، هي المسئولة عن التلكؤ الزمني.

---

(1) William Paul MC Greevey, third poverty: new strategies for measuring development, progress, Lexington books, toronto, 1980, p I.

• إن تجاوز هذه المجتمعات لحالة تخلفها لن يتم إلا باللحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية والاهتداء بخبرتها (كيف) والاعتماد على دعمها العلمي والمادي.

- لقد اختزلت المحاولات في إجمالي حصادها، التخلف في بعده الاقتصادي، واختزلت البعد الاقتصادي في انخفاض معدلات النمو، واختزلت النمو في عدد من الأعراض والمظاهر كمعدل النمو والناتج الإجمالي ومتوسط الدخل...إلخ، وبذلك بعدت عمدا عن تفسير التخلف وتحديد عوامله التاريخية وكانت أهداف النظريات الرأسمالية هي:

أولا: تبرئة ذمة المجتمعات الصناعية الغربية من أحداث تخلف الدول النامية ولقد كان هناك تعمد منهجي لإخفاء حقيقة أن تقدم (المتقدمين) هو الوجه الآخر لتخلف (المتخلفين). وهما وجهان يكشفان عن استغلال الرأسمالية الأوروبية لمجتمعات العالم الثالث.

ثانيا: إثبات أن النموذج الرأسمالي هو حالة التقدم المثالية في تاريخ الإنسانية[1]، وكان من حسن حظ الأجيال الماضية، وجود نموذج آخر للتنمية، وهو النموذج الشرقي والمتمثل في الاتحاد السوفيتي، والذي كان يتيح للدول النامية إما الأخذ بهذا النموذج، أو الاستفادة من الخلاف بين الكتلتين أثناء الحرب الباردة، وقد أنهى انهيار الاتحاد السوفيتي كل فرصة للـ(لعب) على التناقضات بين القوى العظمى في بلدان العالم الثالث، والتي كانت تستفيد من هذه التناقضات لتخلق لنفسها هامش مبادرة جزئية في إطار التبعية الشاملة والسيطرة الكلية للدول الصناعية على مقدراتها[2]، بل إن الاتحاد السوفيتي السابق قد استسلم في الحرب الباردة برغم امتلاكه إحدى أعظم ترسانتين للأسلحة التقليدية والنووية، وحين بدا له أن احتفاظه بالتفوق في مجال القوة العسكرية مستحيل أو عبثي، بالنظر إلى تكاليف ومخاطر هذا التوجه، وكان العامل الحاسم في هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة - وبغير إنكار أثر مختلف

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة: دراسات وقضايا، مرجع سابق، ص ص ١٦ - ١٧.

(٢) برهان غليون، العرب والنظام الدولي، سلسلة جول، دار كنعان للدراسات والنشر بلا تعاون مع مؤسسة عيبال، دمشق، ص ٩.

الضغوط الأمريكية والغربية -هو تدهور قوته الاقتصادية، ومن ثم قوته الشاملة[1]، وكان انهيار التجربة الروسية، إيذانا ببداية عصر جديد تماما، تغير من خلاله وجه العالم كله، ودفع ثمن هذا الانهيار كثير من دول العالم الثالث، التي كانت تلعب على وتر العلاقة بين الشرق والغرب والاستفادة من ذلك الخلاف، والأهم من ذلك كله هو تعادل ميزان القوة، وإحساس كل كتلة بأن هناك كتلة أخرى تنافسها على النفوذ في العالم، ومن ثم تسعى لاستمالة كثير من الدول بالمعونات والمساعدات، والتي في الواقع كانت تشترى بها إمكانية بقاء أيديولوجيتها في هذه الدول.

إن انتهاء عصر الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي أثيرت حوله عشرات الكتابات والتفسيرات، انصبت في معظمها على أن ما حدث هو انتصار تاريخي لآليات السوق وحرية تبادل السلع والخدمات، وإن هذه الآلية الجديدة أو المعبود الجديد (آلية السوق) سوف تضبط في نهاية الأمر العلاقات بين الأفراد والجماعات المتصارعة في المجتمع الواحد، وكذلك بين الدول.

ووصل الحماس بالبعض إلى وصف ذلك بأنه نهاية تاريخ قديم وبداية تاريخ جديد، كما أكد على ذلك فوكوياما... وغيره[2] أو بمعنى أكثر دقة تغير (النظام العالمي)[3] بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية، تمهيدا لدورها -الذي تمارسه اليوم - كقطب أحادي[4]، بل إنها ما لبثت أن انفردت بالساحة الدولية بمفردها بعيدا عن الحلفاء كلهم، واستخدمت سياسات القوة وفرض الأمر الواقع عليهم (ولا أدل على ذلك من الحرب ضد أفغانستان والعراق)، وعملت على السيطرة على العالم بمفردها، بل ومحاولة (أمركة العالم).

---

(١) طه عبد العليم، إعادة صياغة مفهوم التقدم، العربي، ع ٤٤٥، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٦.

(٢) محمد الرميحي، هدف مازال بعيد التحقق: هل يمكن التخلص من الفقر، مجلة العربي - العدد ٤٥١، يونية ١٩٩٦، ص ١٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن النظام العالمي والعوامل والقوى الفاعلة فيه انظر:
- رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا، السياسة الدولية، ع ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ص ١٨٣ - ١٨٨.

(٤) غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ع ٢٠، يولية ٢٠٠٠، ص ٩٣.

وقد تزامن مع انهيار المعسكر الشيوعي... نقطة انعطاف خطيرة، وهي أزمة المديونية التي حدثت في الثمانينيات، فقد جعلت تلك الأزمة الأقطار المدينة ترضخ لاشتراطات المؤسسات الدولية... والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم في سياستها (مؤسسات بريتون وودز)، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

وفي العصر الراهن، وما يحيط به من ظروف دولية ومتغيرات في السياسة الدولية، وما لها من انعكاسات على الدول النامية أو بمعنى أدق الدول التي تسعى إلى التنمية...، نجد أن هناك مجموعة من العوامل والمؤسسات التي قد تعوق التنمية في العالم (الذي يحاول الوصول إليها) والتي سنتناول الآن منها:

سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي:

مع تزايد أزمة الديون، وعجز الدول المدينة عن دفع فوائد الديون، نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، ظهرت الضغوط الدولية للتأثير على هذه الدول، وبخاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واللذان أصرا على أن تقوم البلاد المدينة بتصحيح اقتصادياتها، وقد عنى ذلك أن عليها ألا تكتفي بخلق فائض في التصدير يقوم بتسديد ديونها، بل أن تعيد هيكلة الاقتصاد فيها[1] فيما سمي بسياسة التكيف الهيكلي، وعادة ما يتم تقسيم برامج هذه السياسة إلى مرحلتين:

الأولى: التثبيت الاقتصادي Stabilization phase

وهي مرحلة يتم فيها الإصلاح النقدي والمالي، ويتم إنجازها في الأجل القصير نسبيا، ويقوم عليها صندوق النقد الدولي، ويتم فيها تخفيض سعر العملة وتحرير الأسعار، وميزانيات التقشف، يعقبها تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية والتي تسمى (ضرورية).

غير أنه غالبا ما تنفذ هذه الإصلاحات (الهيكلية) جنبا إلى جنب مع عملية (التثبيت الاقتصادي) وتتوجه عملية تثبيت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى كل من عجز

---

(١) دارام جاى، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران أبو حجلة، هشام عبد الله، مرجع سابق ص ١٤. أيضاً: بول هاريسون، العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٧.

الميزانية وميزان المدفوعات[1] بما في ذلك تخفيض سعر العملة والسيطرة على البنك المركزي، تحرير الأسعار بالإضافة إلى تقليص الإنفاق العام وتوجيه النمو نحو المجالات التي تحقق وفرا للنقد الأجنبي، وتتطلب برامج التثبيت الاقتصادي التي يصفها صندوق النقد الدولي (خفضا للطلب الهيكلي) من خلال عدد من المحاور وهي:

- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخصوصًا ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية.
- زيادة أسعار الطاقة وخصوصا التي تستخدم في أغراض الاستهلاك المحلي، فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة والحكومية.
- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، أي رفع يدها تدريجيا عن تعيين الخريجين.
- الكف عن القيام بالمشاريع الاستثمارية، والتي يتمكن القطاع الخاص من القيام بها.
- المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع الحكومي.
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الحكومة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق الخسارة[2]، ويعكس الكثير من الإصلاحات -وليس كلها- مبادئ ما يسمى بتوافق آراء واشنطون[3]، والتي يمليها البنك الدولي، وصندوق

(1) هويدا عدلي، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصيصية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣٧، ع ١، يناير ٢٠٠٠، ص ٧٨،
أيضاً: ميشيل تشو سود وفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ص ص٥٠ – ٥٧.

(2) أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ع ٢٠، يولية ٢٠٠٠، ص ص ٥٢-٥٣.

(3) يشير توافق آراء واشنطن بشأن الإصلاحات الصديقة للسوق إلى الأغراض العشرة التالية: الانضباط المالي – إعادة توجيه الإنفاق العام صوب الاستثمار في التعليم والصحة والبيئة الأساسية – الإصلاح الضريبي – توسيع القاعدة الضريبية وخفض الأسعار الحدية للضرائب – أسعار فائدة تحددها الأسواق وتكون إيجابية من حيث القيمة الحقيقية (ولكن معتدلة) – أسعار صرف تنافسية. – تحرير التجارة – الاستعاضة عن القيود الكمية برسوم جمركية موحدة ومنخفضة – الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر – خصخصة المنشآت المملوكة للدولة.

النقد الدولي: الذي تم تأسيسه ١٩٤٦ لمساعدة الدول في التنمية وهو يعد هيئة دولية للإقراض تمولها الدول الرأسمالية، وكل الدول المساهمة في هذا الصندوق لها حق الفيتو على أي قرض، إذا كانت الدولة التي تطلب القرض لا توافق على شروط الصندوق.

ويشير (بايير) أن هذه الشروط مجتمعة، ذات تأثير: يتمثل في الاعتماد على صادرات الإنتاج التقليدي ويرى أن ذلك هو سبب عدم الاستقرار... مما يعمل على زيادة التبعية الاقتصادية، ويؤكد williamason ١٩٨٣، على ذلك ويستشهد بالآثار التي ترتبت على تنفيذ شروط الصندوق في البرازيل، وما أصاب اقتصادها من جراء ذلك[1]، وأيضا ما حدث في إندونيسيا وتايلاند، وهو ما يمكن أن نطلق عليه تلاشى الهوية الاقتصادية تماما كتلاشي الهويات الثقافية، حينما أذعنوا لإدارة صندوق النقد الدولي وقاموا بإجراءات الإصلاح الاقتصادي عن طريق إعادة الهيكلة الذاتية وهو ما نعته أحد الخبراء (بالوصفة الحمقاء)[2]، أما عن المرحلة الثانية فهي:

الثانية: مرحلة الإصلاح الهيكلي أو التكيف الهيكلي Adjustment

والتي يشرف عليها البنك الدولي، وهناك ثلاثة (محاور) أساسية لها:

١- تحرير الأسعار:

وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب وانسحاب الدولة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لتخفيض الإنفاق الحكومي، كالدعم[3] والصحة

= تفكيك القيود التنظيمية. إلغاء القواعد التنظيمية التي تعوق الدخول أو تقيد المنافسة، إلا بالنسبة لما هو مبرر على أسس تتعلق بالسلامة والبيئة وحماية المستهلكين.

الضمان القانوني لحقوق الملكية:

انظر: (تقرير عن التنمية في العالم: شن هجوم على الفقر، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٣).

(١) أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٢) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، كتاب سطور الخامس، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(٣) إندونيسيا... كان لزاما عليها أن تقطع الدعم عن الغذاء وفق نصائح صندوق النقد ليوفر لها ٢٣ مليارًا تدعم بها سعر الصرف الأجنبي ما يكفل حصول الذاتيين على أموالهم لديها... أما المبالغ الصغيرة المطلوبة لمساعدة الفقراء فلا تهم. انظر: مها عبد الفتاح، نظرة من قرب إلى العولمة، أخبار اليوم، ٧ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٠.

وخدمات الاتصال والطرق والأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي كلها، وتحجيم تدخل الدولة في الاقتصاد وتسريح العمالة الزائدة في الدولة، إلغاء حماية السلع المحلية وإقامة أسواق للعملات والأسهم[1].

٢- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة او التخصيصة) privatization

وتعتبر سياسة التخصيصة عملية سياسية، تباشر فيها الدولة إعادة هيكلة اقتصادها، من خلال بيع الأصول المملوكة لها، أو ما يطلق عليه State-owned enterprises (SOE) وتعمل الدولة على خلق مناخ موات للقطاع الخاص. وسياسات الخصخصة تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، ثم تصنيف هذه المشروعات حسب أوضاعها، وتحديد المشروعات المراد خصخصتها ووضع أسس لتقييم أصول الشركات المعروضة للبيع، وتحديد جدول زمني للبيع، وأخيرا إنشاء جهاز مسئول عن برنامج الخصخصة[2]، والهدف الرئيس للخصخصة بالنسبة للدول التي تواجه اختلالات اقتصادية كلية هو تخفيض الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة في عملية التنمية، ولكن على المستوى القطري، قد يختلف ترتيب الأوليات بالنسبة لأهداف الخصخصة، ففي دول أوروبا الشرقية، قد تكون الخصخصة وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق بينما كانت الخصخصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض ديونها الخارجية. كما تهدف دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا، من خلال الخصخصة إلى توسيع قاعدة الملكية أو انسحاب الدولة من بعض النشاطات الاقتصادية، أما الافتراض الرئيس الذي تبنى عليه عملية الخصخصة هو أن تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدى إلى تحسين أداء

---

(١) زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مرجع سابق، ص ١٣١. أيضاً: أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) هويدا عدلي، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصيصية، المجلة الاجتماعية القومية، مرجع سابق، ص ص ٧٨ - ٧٩.

أيضاً: أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيت اللااقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مرجع سابق، ص٥٤.

الشركات ورفع كفاءتها مما يعنى افتراض أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام ولكن النقاش ما يزال قائما حول هذا الموضوع. فهناك من يعتقد أن حقوق الملكية غير محايدة وأنها تؤثر فعلا على مستوى كفاءة الشركات[1].

بينما يرى آخرون أن الملكية تؤثر على الكفاءة ولكن المنافسة والإطار التنظيمي هما أهم من الملكية في التأثير على الكفاءة الاقتصادية[2]، وتتضمن الخصخصة إعادة هيكلة المشروعات للملكية الخاصة، وكذلك توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي، وتشجيع القطاع الخاص لممارسة دور فعال في النشاط الاقتصادي[3] وإذا كانت سياسة الخصخصة تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وهنا لا يقتصر المفهوم فقط على فكرة البيع[4] فهناك:

- خصخصة الإدارة: بهدف رفع كفاءة شركات القطاع العام، عن طريق عقد إدارة أو تأجير أو امتياز ويمكن أن تمثل غاية في ذاتها أو مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة.

- البيع المباشر: وهو أكثر الطرق استخداما، لما يدره من عائد على الحكومات التي تقوم بعملية التخصيص.

وعندما تحدد الدولة بيع شركة من الشركات، بهدف رفع كفاءتها، تختار الدول مستثمرا إستراتيجيا يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة، وتتم عملية البيع من خلال

---

(١) رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة: تجارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع ١٣، خريف ١٩٩٨، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) المرجع نفسه، نقلا عن:

- John Vickers & George yarrow, privatization: Am economic analysis , Mitt press, 1998.

(٣) سلوى صابر، تأثير سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية على عمل المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٥، ع ١، يناير ١٩٩٨، ص ١٧٩.

(٤) سلوى العامرى، سياسة التخصيصية في مصر، استطلاع رأي عينة من النخبة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٠، ع ١، يناير ٢٠٠٣، ص٦.

التفاوض بما يسمح للدولة بوضع شروط مناسبة على المستثمر، ولكن عملية البيع لمستثمر إستراتيجي من خلال التفاوض ليست بسيطة وقد تواجه فيها الدول النامية عددا من الصعوبات:

١- نظرا لحجم بعض الشركات المعروضة للخصخصة قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على جمع رأس المال المطلوب، وفي هذه الحالة، يكون لدى الدولة خياران: إما بيع الشركة لمستثمرين أجانب، أو إذا كان الخيار الأول غير وارد بسبب وجود معارضة لمبدأ البيع للأجانب، فالخيار الآخر بيع الشركة بالأقساط على أساس أرباحها المستقبلية.

٢- يمكن لعملية الخصخصة وتوزيع الملكية الناتج عنها، أن تبدو غير عادلة، ذلك لأنها لا تتميز بنوع من الشفافية، وكذلك لا تمكن المواطنين من المشاركة فيها.

٣- قد تكون هذه الطريقة بطيئة ومكلفة نظرا لأنها تتطلب التفاوض على بيع كل شركة على حدة، كما تتطلب مراقبة المستثمرين للتأكد من أنهم أوفوا بوعودهم والتزاماتهم.

٤- قد تتعقد العملية بسبب صعوبة تقييم الشركات المعروضة للبيع. وظهرت هذه المشكلة خاصة في دول أوروبا الشرقية[١] وكثير ما تؤدي تدابير (الخصخصة) إلى إعادة حقوق طبقة ملاك الأراضي (القديمة) وأصحاب رأس المال من خلال سن بعض التشريعات التي تخدم حرية السوق، وتخصيص الأصول الإنتاجية، أما هدف المؤسسات الدولية من تشجيع هذه السياسة، فهو (خدمة الدين) لأن حصيلة مبيعات الأراضي العامة، والمشروعات الإنتاجية بمشورة (البنك الدولي) تستخدم في توليد إيرادات للدولة توجهها الخزانة الوطنية للدائنين الدوليين[٢] لسداد الديون وليس إلى التنمية التي توهم المؤسسات الدولية هذه الدول بها.

---

(١) رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة: تجارب بعض الدول النامية، مرجع سابق، ص ص.١١٢ - ١١٣.

(٢) ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، مرجع سابق ن ص ٦٠.

ومع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من إجراءات اقتصادية واجتماعية، وعلى رأسها سياسات (الخصخصة) أو التخصيصية دارت الحوارات، ما بين مؤيد ومعارض لهذه السياسات برمتها، لإجراء الخصخصة؛ وظهرت وجهات نظر تؤكد أن معدل التقدم الحقيقي يكاد يكون في تناسب طردي مع حجم المؤسسات الحكومية، وليس هذا فقط وإنها أيضا مقدار هيمنتها وتحكمها في الاقتصاد[1].

وينعدم أو بمعنى أدق ينخفض (الأمن الاقتصادي) economic security مع تطبيق سياسة الخصخصة والذي يشير إلى: (حالة حماية الضعفاء من التهديدات الاقتصادية مثل الفقر والمجاعة والبطالة الشاملة، ويتحقق هذا الأمن عند مساواة تلك التهديدات بقدرات اقتصادية مضادة لها – مما يتطلب تنمية مستمرة وعادلة)[2]، وهذا الأمن لا يتحقق بالطبع في ظل سياسة الخصخصة، وتسريح العمال وانتشار البطالة وأكثر فئات المجتمع تأثرا بهذه السياسة هم الفقراء، وهم يتحدثون عن الآثار السلبية للخصخصة، ففي شرق أوروبا ووسط آسيا يقولون أن الخصخصة بدون مؤسسات مسئولة يمكن أن تؤدى إلى خداع الناس.

(فالسياسيون)، إما غير مؤهلين، أو فاسدين، أو كليهما. قال ذلك شاب من بلغاريا. كما يتحدث الفقراء في إثيوبيا ونيجيريا عن تقلب الأسعار والآثار السيئة لتخفيض الوظائف الحكومية[3].

٣- حرية التجارة والتحول عن التصدير:

حيث يعارض البنك الدولي حماية الصناعات الوطنية حتى ولو أدى ذلك إلى وأد الصناعات المحلية وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة، كما يهاجم سياسات التصنيع القائمة على إحلال الواردات، وتحرير التجارة الخارجية فيما يختص بالصادرات والواردات

(1) Michael Novak & others, the Denigration of capitalism American enterprise institute, Washington, 1979, p 34.

(2) Mansoob murshed & kunibert raffer, trade, transfers and development, Cambridge university, press, 1993, p 234.

(3) Deepa Naroyan & others, Voices of the poor: crying out for change, op-cit, p 171.

المتطورة وغير المتطورة، وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية، وبالنسبة للرسوم الجمركية ذاتها الاتجاه إلى خفضها إلى أدنى المعدلات.[1]

وفي تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٧ يوضح أن التسعينيات كانت أعواما عصيبة بالنسبة للاقتصاديات النامية، فقد عانت من ظروف واتجاهات مضادة غير مواتية في (التجارة) وتدفقات رأس المال، وباستثناء بعض الدول الفقيرة (وبخاصة في آسيا) لم تكن آمال وتوقعات التسعينيات أكثر إشراقا، وبالرغم من أن تلك الدول قد أخذت خطى واسعة نحو الإصلاح الاقتصادي[2]. فها هي الوصفة (حرية التجارة)، وهذه هي النتيجة من تقرير (البنك الدولي)، ويعانى الفقراء كثيرا من تطبيق سياسات التكيف، وحرية التجارة، وتؤكد آراء الناس ذلك في كثير من دول العالم مثل جاميكا، وبلغاريا وغيرها[3]، والمعاناة من حرية التجارة وأثرها على المشروعات المحلية،وتصفيتها.

وهذا الشكل من حرية التجارة، سيحطم ويدمر توقعات الدول الفقيرة، فالتجارة العالمية ليست مخاطبة بالشكل السهل، ولهذا أنكر نقاد كثيرون فعالية النظرة الكلاسيكية القائلة: «إن التجارة الدولية سوف تثبت التنمية» وأيدوا كلامهم بأن استنتاجات التجارة الحرة في علم الاقتصاد القديم للنمو لم تنطبق على حالات وظروف معينة من الدول الأقل تطورا، وإن قوى التجارة الدولية نفسها أعاقت تاريخيا تنمية الدول الفقيرة.... وإن التجارة قد تكون لعبة مبلغ (صفر) وتخسر الدول الفقيرة ما يكسبه الأغنياء، وأن مكاسب (حرية

---

(١) أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر، مرجع سابق، ص ٥٤.

(2) Problems of developing countries in the 1990, world bank, Washington, USA, 1997. p 55.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن آراء الكثير من فقراء العالم عن سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة انظر:

- Deepa Narayan and others, voices of the poor, op-cit, pp, 170 – 180.

-Daniel Cohen, the wealth of the world and the poverty of nations, op-cit, p 112.

-Gerald M. Meier emerging from poverty: the economics that really matters new York, 1984, p. 145.

التجارة) يمكن أن توزع بشكل لا متساوٍ، فتكسب الدول الأغنى النصيب الأكبر[1]، وهذا ما يثبت فشل، وعدم صحة رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين، والكلاسيكيون الجدد على الطبيعة المفيدة لتبادل التجارة، على اعتبار أن الدول الصناعية والدول غير الصناعية تكسب بالتخصص على حساب مبدأ التكلفة النسبية[2]، وعدم تحقق ذلك على مر السنين، يثبت إلى حد كبير إن لم يكن قاطعاً عدم صحة وجهة النظر هذه والخطأ الكبير في ترك (القطاع الخاص)[3] في أي مكان يعمل ما يشاء، فإن هذا لن يؤدى بالطبع إلى التنمية المنشودة، ذلك لأن القطاع الخاص والقائمين عليه، هدفهم الأساسي الربح قبل كل شيء، مع عدم مراعاة هل تحققت التنمية أم لا؟

فمن الخطأ والتضليل القول أو التخيل بأن التنمية الاقتصادية عملية طبيعية سوف تحدث في أي مكان في العالم وبخاصة (العالم النامي)، فقط بمجرد السماح (لرجال الأعمال) بالحرية الكافية لتشغيل المال وتحريك وتبادل السلع[4]، وهذا يسوقنا للحديث عن:

دور الدولة في ظل سياسة التكيف الهيكلي:

يعرف فريدريك إنجلز الدولة بأنها: (ثمرة المجتمع ذاته في مرحلة معينة من تطوره، ونشأتها دليل على تناقضات داخلية مستعصية، حيث ينقسم المجتمع طبيعياً إلى

---

(1) Daniel Cohen, the wealth of the world and the poverty of nations, op-cit, p 112
-Gerald M. Meier emerging from poverty: the economics that really matters new York, 1984, p. 145.

(2) Gerald M. Meierd& Robert Baldwin, economic development, new York,1957, p.136.

(٣) حول دور القطاع الخاص وتقديم الخدمات، يقول شانتايانان ديفاراجان، المسئول بالبنك الدولي (عن إصدار تقرير التنمية العالمية) إنه يمكن الاستفادة من القطاع الخاص لتحسين نوعية الخدمات، ولكن الحكومة تبقى المسئول الأول عن توفير هذه الخدمات هكذا توصى المؤسسة الدولية بحرية أكثر للقطاع الخاص، ويتم تقييم هذه (التوصية) من مسئول في هذه المؤسسة على نحو متناقض.
انظر: ياسر صبحي، القطاع الخاص ليس بديلا للحكومات في توفير الخدمات، الأهرام، ٢ مارس، ٢٠٠٣، ص ١٦.

(4) Robert U, ayres, Turning point: an end to the growth paradigm, martin,s press, new York, 1998, p185.

قوى متعارضة غير قابلة للتصالح، ولكي لا تبقى تلك الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتناقضة في صراع عقيم، تنشأ بالضرورة سلطة مستقلة ظاهريا، تخفف من حدة الصراع بوضعه في نطاق (النظام) تلك السلطة الناشئة عن المجتمع، المتعالية عليه، والتي تزيد استقلالاً يوما بعد يوم هي الدولة ويضيف إنجلز: أن الدولة هي إذن دولة الطبقة الأقوى: (إن الدولة التمثيلية الحديثة هي آلة يستغل بها الرأسمالي العمال الأجراء)[1]، إذن فالدولة تنشأ لتخفيف الصراع بين ملاك أدوات الإنتاج (الرأسماليين) وملاك قوة العمل (العمال)، ولكنها من وجهة نظر إنجلز، أيضا لا تقوم بتخفيف الصراع فقط، وإنما تساعد الرأسمالي في استغلاله ضد العامل.

أما (فيبر) فيرى أن الدولة: (هي تنظيم يؤيد بنجاح دعواه في القيام بالحكم الملزم على مساحة من الأرض، وذلك بفضل التمكن من احتكار الاستخدام الشرعي للقوة[2])، وهنا يؤكد على شرعية استخدام القوة لحكم مجموعة من البشر على مساحة من الأرض.

وما بين كون الدولة وسيلة لاستخدام القوة الشرعية للإلزام، وكونها أداه الطبقة الأقوى في الاستغلال، فإن الدولة يجب أن توفر أساسيات محققة للتنمية تضمن تواصلها، وكذلك الإقلال من الفقر، وهذه الأساسيات طبقا لتقرير التنمية ١٩٩٧، تتلخص في خمسة أسس هي:

- ◆ إرساء أساس القانون.
- ◆ حماية الضعفاء.
- ◆ حماية البيئة.
- ◆ إقرار بيئة للسياسات، لا تشويه فيها، تشمل الاستقرار الاقتصادي، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الضرورية.

---

(١) عبد الله العروى، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٥، ١٩٩٣، ص ص ٥٢، ٦٠-٦١.
(٢) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٦٧٩.

♦ ضرورة المزج المناسب بين أنشطة السوق وأنشطة الحكومة لتحقيق المهام السابقة[1].

وباستعراض محاولات الدول الرأسمالية، لتحقيق التنمية، إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، أكدت هذه الدول على مبدأ (الحرية الاقتصادية الفردية) ولكن الأزمات الاقتصادية الخانقة وبخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وبخاصة الكساد العظيم ١٩٢٩، أرغمت الدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية على التراجع عن اتجاه (عدم تدخل الدولة) في الاقتصاد، وصدرت قوانين اقتصادية تحرم الأفعال المخلة بنظام التموين والتسعير وتنظيم الاتجار بالمواد الغذائية... وكان ذلك نتيجة إسهام الاقتصادي (كينز)، الذي قلب أسس التحليل الاقتصادي الذي استند إليه هذا النظام في تطوره، ودعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لإصلاح ما خربه الأفراد الباحثون عن مصلحتهم الشخصية في إسهامهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة[2] ولم يكن التأكيد على مبدأ عدم تدخل الدولة في أثناء الحربين العالميتين فقط، وإنما تلا ذلك أيضا، فقد عايش الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه، في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (٤٥-١٩٧٠)، عصرا تميز بدرجة عالية من النمو المزدهر... حيث وصل معدل النمو السنوي لمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية إلى ٤٪ ولم يزد معدل التضخم السنوي عن ٥,٢٪ ولم يتعد معدل البطالة ٣٪ وهذا بفضل مجموعة عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

أما الداخلية: فهي زيادة معدلات الاستثمار التي احتاجت إليها عمليات (إعادة التعمير والبناء[3])، والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الإنتاج، بالإضافة

---

(١) سهير لطفي وآخرون، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي: (الواقع والتطلعات)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢.

(٢) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج، مرجع سابق.
أيضا: أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

(٣) إعادة التعمير والبناء: ما أشبه اليوم بالبارحة!، حيث تحاول الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، بعد حدوث مرحلة من الاستقرار العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، إثارة القلاقل والذرائع في مناطق مختارة من العالم تبعاً لثرواتها وأهميتها، وبالتالي شن حروب عليها لأكثر من سبب: الحصول على ثروتها، تشجيع تسويق السلاح في هذه الدول، صرف النظر عن الأزمات الداخلية الناتجة عن =

وهو الأهم إلى التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والأشغال العامة والمجال العسكري، وهو الأمر الذي وسع من نطاق الأسواق الداخلية واستقرارها.

أما الخارجية: فقد توافرت للبلدان الصناعية الرأسمالية مجموعة من العوامل المواتية، يأتي في مقدمتها آليات بريتون وودز: «وهو النظام النقدي الدولي الذي حقق ثباتاً في أسعار الصرف واستقراراً في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية»، كل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية «تصدير السلع ورؤوس الأموال»، أيضاً بقاء نمط التقسيم الدولي للعمل لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية، وهو الأمر الذي أدى إلى تمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام والطاقة بأسعار رخيصة جداً، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية[1] إذن فالتدخل الحكومي كان اتجاهاً أساسياً لتحقيق التنمية وتشجيع الضمان الاجتماعي وذلك لمحاولة رفع مستوى المعيشة وبالتالي تأمين الأسواق الداخلية، مما يسهم في زيادة الطلب على المصنوعات، مما يشجع الإنتاج وهكذا.

وقد تطور دور الحكومات في الغرب، من خلال زيادة وظائفها على مر العصور تبعاً لطبيعة المرحلة المجتمعية والظروف التي تحيط بالحكومة فنجد أن:

الوظيفة الأولى للحكومة:

تخصيص الموارد، وهي الوظيفة التي جذبت انتباه الاقتصاديين الأوائل مثل آدم سميث، حيث أشار الاقتصاديون إلى أن هناك بعض الأنشطة التي لا يقوم بها القطاع الخاص، إما بسبب صفتها (العامة) مثل الدفاع والأمن والعدالة، أو بسبب انخفاض العائد منها مثل الاستثمارات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمباني الأساسية.

=نمط الإنتاج الرأسمالي كالبطالة، والأهم من ذلك كله إعادة إعمار ما خربته الحرب! وذلك لإنعاش اقتصاد هذه الدول الغازية، ولا أدل على ذلك من استعراض تقسيم الكعكة العراقية والأفغانية، واستيلاء أمريكا وإنجلترا نصيب الأسد، باعتبارهما المشجعين الأساسيين للحرب.

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٥١-٥٢.

الوظيفة الثانية:

وهي إعادة توزيع الدخل، وبدأت في مطلع القرن العشرين، حيث تبين أن عملية توزيع الدخل التي تنتج من آلية النظام الاقتصادي الحر قد لا تكون هي تلك المرغوبة في المجتمع، وظهور الفقراء مما أدى إلى ظهور الدور (الدعوي) للحكومة أو ما يطلق عليه دولة الرفاة (Welfare state).

الوظيفة الثالثة:

المحافظة على الاستقرار في أداء النشاط الاقتصادي Stabilization وهو ما دعت إليه النظرية (الكينزية)، حيث تعمل الحكومات على استقرار مستوى الطلب الكلي من خلال أنشطتها المالية، كاستخدام عائدات الحكومة وإنفاقها العام كوسائل وأدوات من أجل تخفيف حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، وأعطى كينز المبررات للحكومات من أجل القيام بهذه المهام، بأن تلجأ لخلق النقود لتمويل الإنفاق العام،.... ولا أدل على ذلك من تدخل الحكومة الأمريكية-خلال الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٩ بضخ أكثر من ١٧٠ مليار دولار لمساعدة البنوك والشركات المتعثرة، وعلي ذلك فلا زال دور الحكومة في التنمية والنشاط الاقتصادي قائما ومؤثرا.

الوظيفة الرابعة:

حفز النمو الاقتصادي، وقد تم التأكيد على هذه الوظيفة بوجه خاص في حالة الدول النامية بسبب ضعف قاعدة الموارد المحلية، فإنه يمكن للحكومات في سبيل تحقيق النمو، أن تلجأ للاقتراض من الداخل أو الخارج من أجل تمويل نشاطها. وهكذا برز مصدر جديد من مصادر تمويل الميزانية العامة وهو (الاقتراض العام)[1].

وإذا كانت أغنى الدول الرأسمالية التي تؤمن بحرية السوق، تلجأ في بعض الأحيان، والتي تقتضيها الضرورة الاجتماعية إلى التدخل (تدخل الحكومة لتصحيح

---

(١) عبد الرازق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ج١، ١٩٩٧، ص ص ٨٤-٨٥.

المسار الاقتصادي) فكيف للدول النامية أن تقتبس النهايات التي وصل إليها الغرب من سياسات حرية السوق، والاعتماد على القطاع الخاص والتقليل من تدخل الدولة، سعياً لتحقيق التنمية وهو ما لم يحدث تاريخياً ولم تثبت صحته، الأحداث التاريخية والواقع، فكيف إذن تحدث التنمية؟!

وهل تقديم هذه الوصفات، مثل تقليل دور الدولة وغيرها من إطلاق الباب على مصراعيه للمصالح الفردية، سيساعد في إحداث التنمية؟ فالتنمية التي توصى بها قوى السوق، وتشكل دافعها أو محركها، وتسيطر عليها، تكون قيادتها بالضرورة في يد (مجتمع رجال الأعمال)، وبالتالي تكون محكومة بشكل جارف وحاسم باعتبارات الربحية، بغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية وهنا تأتي التنمية مجزأة وغير متكاملة، إذ تتضمن جيوباً من الإنجاز الإنمائي وجيوباً أخرى من التخلف، أي أنها تخلق جيوباً من الثراء الطائل والسعة إلى جانب مساحات واسعة من الفقر المدقع والبطالة والاستلاب Dispossession.[1]

فإيمان الدولة بمبدأ الخصخصة، لا يعنى ترك مقاليد الأمور الاقتصادية لقوى السوق العشوائية، أو لتفاعلات العرض والطلب، بل إن دور الدولة يشتد في ظل التغيرات في التوجهات الاقتصادية، لأنه لا تنمية بغير توجيه من الدولة، حتى لو اتخذ هذا التوجه صورة التخطيط (التأشيرى)، والذي تأخذ به بعض الاقتصاديات الرأسمالية ذاتها كالاقتصاد الفرنسي. وإذا كانت الدولة بتأثر من فلسفة حرية السوق (والليبرالية المتسربة منذ بداية السبعينيات من المنظمات الدولية وصندوق النقد والبنك الدولي ومحاولة إبعاد الدولة وإضعافها وترك آليات السوق كي تعمل بشكل طليق... مما أدى إلى تردي الأوضاع أكثر بسبب وقوعها في فخ المديونية الخارجية)[2] قررت أن تنسحب من أغلب الميادين الإنتاجية ماعدا بعض المشروعات الإستراتيجية، فإنه ينبغي عليها ألا تنسحب إطلاقاً من ميادين الرعاية الاجتماعية... ويشير (كلود جوليان) إلى أزمة النظام الرأسمالي الراهن التي تبدو في اتجاهه إلى سحق الطبقات الفقيرة[3]، وهو ما يعوق التنمية ولا يساعد عليها.

---

(١) يوسف صايغ، التنمية العصّية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ص ٦٩.

(٢) أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، دار المحروسة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٥٤.

(٣) السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٦٦-٦٧، ٢٦٠.

وتقوم الدولة بأدوارها المختلفة، كما عبر (فيبر) من خلال (احتكار الاستخدام الشرعي للقوة) وهو ما يعنى السيادة الشرعية على الأرض والشعب، وفي ظل التغيرات الدولية، تغيرت أدوار الدولة مما هدد السيادة، بما لها من أهمية في حماية الأمن القومي والاجتماعي، فقد فتح الحائزون على السلطات الحكومية الباب واسعاً أمام الفاعلين عابري الأوطان، وحينما أراد أصحاب السلطة حماية أنفسهم فإنهم أفرغوا السيادة من جوهرها. وهذه الطريقة الجديدة لبناء الإقليمي قد وطدت الدولة على خريطة التجارة العالمية..... لقد تحولت الدولة من صاحبة سيادة إلى (دولة تجارية)، وتخلت باختيارها عن حقوقها القديمة مقابل وصولها بطريقة أفضل إلى الموارد والأسواق. ففي الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٣، ازدادت حصة التصدير من الإنتاج العالمي من ٤٪: ١٦٪ بينما في ١٩٩٢ ارتفعت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة عابرة الأوطان إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولاراً![1].

إن الحكومة في الإطار العولمي الجديد تضيف كثيراً من السمات التي يطلق عليها البعض (الإدارة العامة الجديدة) سعياً وراء تنظيم (عمل الحكومة) وفقاً للخطوة التي تسير غليها (حكومة الأعمال) مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها. ولعل مبعث ذلك أن أسبقيات الدولة تتمثل في اكتساب ثقة الأسواق الدولية، غير أن ثمن هذا التحول في وضع الدولة كان باهظاً، وذلك أنه نتج عنه (تضعضع) سلطة الدولة. وقد أدى ذلك إلى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية لجماعات متعددة، تركز على هذه الأنماط المتعددة من الانتماءات، مما جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية[2]، وهو مما يشكل عبئًا إضافيًا على الدولة، والمفارقة هنا، أنه مع تناقص سيادة الدولة تحتاج هذه الدولة، إلى سيادة وسلطات أكثر، لقمع المطالب العرقية وغيرها التي تهدد بناء وأمن الدولة واستقرارها، وهي المتطلبات والأسس التي تقوم عليها التنمية.

والدوافع التي تؤكد على ضرورة تدخل الحكومة أو الدولة في النشاط الاقتصادي هي:

---

(١) برتران بادي، عالم بلا سيادة (الدول بين المراوغة والمسئولية)، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص ١٧٦.

(٢) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص ٥٠.

- إخفاق آلية السوق وعدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية المنشودة.
- وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية (Public Goods).
- الاحتكار الذي قد برز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.[1]

ففي بعض الحالات، قد يكون معدل الأرباح منخفضاً بينما يكون العائد للمجتمع ككل كبيراً، أي أن معدلات الأرباح لا تصلح لأن تكون معياراً وحيداً لتحديد جدوى الاستثمار.

تطبيق سياسات التكيف الهيكلي[2] في مصر:

تم توقيع اتفاق التثبيت بين حكومة مصر وصندوق النقد الدولي في شهر مايو ١٩٩١، لتدشين سياسة (التكيف الهيكلي)... ومصر شأنها شأن كل الدول النامية التي سعت لتطبيق هذه السياسة الموصوفة، من جانب المؤسسات الدولية.. والتي تؤثر عليها الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وبما أن المشروع الأيديولوجي للرأسمالية في التسعينيات يقوم على فكرة (التدويل) أو العولمة Globalization، فإن المشروع الأيديولوجي للخضوع للرأسمالية في التسعينيات يقوم على التكيف Adjustment. وأهم عناصر التكيف الأيديولوجي ما يلي:

- حرية الأسواق والمبادرات الخاصة، وتشجيع التخصصية Privatization وآليات السوق الرأسمالية العالمية والخدمات، وحرية رؤوس الأموال والنقود (عبر الاتفاقات مع منظمة التجارة العالمية (WTO)).

- العالمية، والانخراط في سلك الغرب أي عملية الغربنة Westernization والدعوة للاندماج في العالم.

---

(١) السيد ياسين، نقلا عن:
John Maynard Keynes, the end of laissez-faire; essays in persuasion, National Library, 1963, p. 33.

(٢) لمزيد من التفاصيل: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ع (٨٤٤)، ط١ ٢٠٠٥، ٦٩-٩٥.

- الدول المحورية Pivotal state، وهذا المفهوم اليوتوبى الخداع المستمد من إحدى دراسات (بول كينيدى) الأخيرة صار يستخدم لتبرير الخضوع والاندماج في سلك الأمركة Americanization.

- النمو الحديث: إذ يصبح الانخراط في موجات التكنولوجيا الغربية ورأس المال الغربي مبرراً يوتوبياً للحاق بالنمور الآسيوية[1].

ومن التكيف الأيديولوجي إلى التكيف الاقتصادي والذي يخدم كلاً منهما الآخر وقد مر المجتمع المصري بمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وهي:

التحول الأول:

الذي تأسس في العقد الأول من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ مع قيام ثورة يولية ١٩٥٢، وإذا كان هذا التحول قد بدأ باختبار الليبرالية كأيديولوجيا توجه التنمية الاجتماعية الاقتصادية، إلا أنه انتهي إلى تبنى الاشتراكية في عام ١٩٦١ كأيديولوجيا توجه التطور الاجتماعي في المجتمع. وفي ظل هذه الأيديولوجيا صدرت مجموعة من التشريعات ابتداءً من القانون ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ والخاص بالإصلاح الزراعي في ريف مصر، إضافة إلى إصدار التشريعات الخاصة بتأجير المساكن في الحضر، وبناء الصناعات الثقيلة وصناعة إحلال الواردات، مجانية التعليم، تشغيل الخريجين، هذا إلى جانب دعم السلع الأساسية التي تشبع احتياجات الإنسان اليومية. وقد توجت هذه التحولات نجاحها ببناء السد العالي واستصلاح ما يقرب من مليون فدان من الأرض الزراعية[2] مما عاد بالفائدة على الطبقة الوسطى والفقراء في المجتمع.

أما موقف مصر المالي ومديونيتها في هذه الفترة، فعند قيام ثورة ١٩٥٢ كانت مصر (دائنة) للعالم الخارجي. فقد كانت بريطانيا مدينة لمصر بـ ٤٥٠ مليون جنيه إسترليني في

---

(١) سمير أمين، حيدر إبراهيم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩، ص ص ١٧٥-١٨٠.

(٢) محمود عودة، علي ليلة، تاريخ مصر الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٢٨٤.

أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو الدين الذي عرف (بالأرصدة الإسترلينية) وقد نشأ هذا الدين لمصر نتيجة للأموال والغذاء والخدمات التي قدمتها مصر لجيوش الحلفاء أثناء الحرب، ولكن متاعب مصر بدأت تظهر بوضوح ابتداءً من ١٩٦٢ بعد قيام ثورة اليمن وقيام مصر بإرسال جيش كبير وصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف مقاتل بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب على مصر. فقد أصبحت علاقات مصر سيئة مع دول الغرب كلها وخاصة أمريكا، إنجلترا وفرنسا. وقد قاطعت هذه الدول مصر اقتصادياً ورفضت شراء القطن واضطرت مصر إلى بيعه إلى الاتحاد السوفيتي، ودول شرق أوروبا بثمن بخس[١]، ومن هنا يتضح مدى أثر وجود كتلتين أو دولتين عظميين، واستفادت الدول النامية من ذلك، وإن كان الاستغلال للضعفاء وهو الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه القوتين المتعارضتين.

التحول الثاني:

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، حيث بدأ التراجع في اتجاه معاكس للتحول السابق. حيث توجيه التنمية والتطور الاجتماعي الاقتصادي في الاتجاه الليبرالي. ولقد تمثلت مؤشرات بداية هذا التحول بصدور القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩، والذي يتيح الفرصة لرأس المال الخاص، العربي والأجنبي للاستثمار في المشروعات الصناعية، وتأكد هذا التوجه الليبرالي حتى مع تغير القيادة، وذلك بصدور مجموعة من القوانين: قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٢ الذي رد الاعتبار للبرجوازية العليا، مثل فك الحراسات ودفع التعويضات لمن أممت ممتلكاتهم ومشروعاتهم.. وما تلا ذلك من قوانين تؤكد التوجه الليبرالي الحرية في الحياة الاقتصادية وعموماً كانت السمة الأساسية لهذه المرحلة هي تشجيع الاستثمار الخاص مع الإبقاء على القطاع العام، بل وتجنب الحديث عن أي مساس به[٢]. ومع وجود الاحتلال لجزء من أرض مصر، فقدت مصر سيناء بمصادرها وحقولها البترولية وقد عانت مصر في هذه الفترة من عدة أشياء هي:

(١) محمد محروس إسماعيل، المشكلة الاقتصادية المصرية: أبعادها – أسبابها – إمكانيات حدوثها، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨، ص ٣٨-٣٩.

(٢) محمود عودة، علي ليلة، تاريخ مصر الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦.
أيضاً: هو يدا عدلي، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصصية، مرجع سابق، ص ٧٧.

١- حربان في اليمن وفي مصر ذاتها.

٢- حصار اقتصادي شديد مفروض على مصر.

٣- فقدت مصر مواردها، من صادرات القطن، وعائدات المرور في قناة السويس، فضلاً عن آبار البترول في سيناء وخليج السويس بالإضافة إلى المعادن الأخرى.

كل هذه الظروف دفعت مصر إلى الاقتراض من الخارج... ومع التزايد الذي حدث في العجز الخارجي، نتيجة لنمو العجز بالحساب الجاري وتزايد أعباء الديون الخارجية القصيرة الأجل[1]. وكانت مصر في الفترة من ١٩٧٦-١٩٧٧ تقع تحت ضغوط خارجية واضحة - حتى مع تحقيق تحرير الأرض- وتزايدت حاجتها للقروض الخارجية الميسرة... وتوقيع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي مارس ١٩٧٧. وتم توحيد سعر الصرف ابتداءً من يناير ١٩٧٩ على أساس ٧٠ قرشاً للدولار، بنسبة تخفيض تقدر بـ ٧٥٪ بالقياس إلى السعر الرسمي الذي كان سائداً آنذاك، والمشكلة في تخفيض قيمة الجنيه بنسبة معينة (ينعكس في تخفيض أسعار الصادرات المصرية مقومة بالعملات الأجنبية)... وبرنامج (الإصلاح الهيكلي)، والذي نتج عن مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي في مارس وأبريل ١٩٧٦، عرضت بعثة الصندوق برنامجاً للتثبيت.

وكانت أهم عناصره: تعويم سعر الجنيه مع وجود صندوق احتياطي لموازنة هذا السعر، وتطبيق السعر السائد في هذا السوق على واردات القطاع العام وعلى الرسوم الجمركية وعلى تحويلات رؤوس الأموال وغيرها... مما أثر على (الدعم) حتى فوجئ المصريون يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ بإلغاء الدعم عن كثير من السلع وبارتفاع شديد في أسعار ضروريات الحياة ومن هنا كانت المظاهرات والاضطرابات التي أدت إلى إلغاء هذه الإجراءات، بسبب ما كانت تحمله من وطأة شديدة على محدودي الدخل بمصر[2]، وإن

---

(١) الديون التي تحققت ١٩٧٤ لم تحدث من قبل في تاريخ مصر وبخاصة قصيرة الأجل... ولا زلنا نعاني منها حتى الآن لمزيد من التفاصيل عن ديون مصر، انظر: عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، ج٢.

(٢) رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، ص ص ٢١٥-٢١٨، ٢٥٦-٢٥٨.

أيضاً: محمد محروس إسماعيل، المشكلة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٣٨- ٣٩

كان إلغاء هذه الإجراءات جاء نتيجة الضغط الشعبي والمظاهرات، إلا أن التوجه الليبرالي كان الموجه الأساسي لسياسة الدولة، واتخاذه كأسلوب للتنمية بكامل بنوده وإجراءاته، وأهمها محاباة القطاع الخاص على حساب الفقراء.

التحـول الثالـث:

مع تغير القيادة السياسية: حيث استمر التحول الليبرالي. استناداً إلى المرجعية الرأسمالية. وفي هذه المرحلة بدأ الاقتصاد المصري يواجه بعض الأزمات، الأمر الذي دفع إلى المزيد من الاعتماد على القطاع الخاص، وهو الأمر الذي تجلى من خلال الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧، حيث بلغ نصيب القطاع الخاص ٢٥٪ من الاستثمارات المخصصة في الخطة، وقد ارتفع هذا النصيب في الثانية ليصل إلى ٥٠٪. وقد صاحب ذلك تخلي الدولة عن سياسات كثيرة كانت تلتزم بها، وقامت برفع الدعم عن مزيد من السلع، والتخلي نهائياً عن تعيين الخريجين[1]، والتوجه الليبرالي، والانفتاح الاقتصادي الذي جرى تبريره لزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية لم يؤت ثماره.

فعلى سبيل المثال تركزت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك والتجارة والفندقة، التي ترتفع فيها معدلات الربح بشكل لا نظير له.أما عن الديون والمساعدات فيحلل (ميتشيل) الطريقة التي أنفقت بها (المساعدات الاقتصادية) المقدمة من وكالة التنمية الدولية الأمريكية لمصر خلال الفترة من: ٧٤-١٩٨٤، والتي يبلغ حجمها ١٥ بليون دولار، حيث نجد أن كل (مبلغ فيها) قد خصص من الناحية الفعلية لشركات أمريكية، فقد أنفقت مصر أكثر من نصف هذه المساعدة على شراء السلع من الولايات المتحدة كالحبوب والمعدات الزراعية...، أما النصف الآخر فيسدد عن طريق قروض قصيرة الأجل بالجنيهات المصرية... أي أن المبلغ كله قد أنفق في الولايات المتحدة أو على المتعهدين الأمريكيين في مصر[2]، وقد تطورت الديون الخارجية لمصر في الفترة من: ١٩٧٤- ١٩٨٦[3].

---

(١) محمود عودة، علي ليلة، تاريخ مصر الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) حسنين كشك، أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، فقر البيئة وبيئة الفقر، الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٩٧، ص ٨٩.
أيضاً: رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق ص ٢٦٦.

(٣) السنوات من ٧٤-١٩٨٣ the world bank، world debt tables first suppiement، ١٩٨٤ - ١٩٨٥، pp. 56-57. السنوات من ٨٥-١٩٨٦ بيانات البنك المركزي.

العام	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦
إجمالي الدين الذي تم صرفه	٢,٩٠٢ م.د	٥,٧٢١ م.د	٩,٨٤٦ م.د	١٢,٣٧٨ م.د	١٣,٦٣٢ م.د	١٤,٦٩٨ م.د	١٥,٢٢٩ م.د	٢٢,٨٤٧ م.د	٢٨,٩٠٥ م.د
إجمالي خدمة الدين	٥٧٨,٠ م.د	٦٤١,٠ م.د	١,٢٢٤ م.د	١,٤١١ م.د	١,٩١١ م.د	١,٩٠٥ م.د	١,٩٩٦ م.د	٢,٠٨٩ م.د	٣,٠٩٠ م.د

ومع تزايد الديون الخارجية على مصر مما سبب ضغطا سياسيا واقتصاديا عليها لتبني سياسات تحددها الجهات الدائنة وما يساندها من مؤسسات دولية وليس هناك دليل على صحة اقتصاد دولة ما من سعر صرف عملتها – طبعا – بالنسبة للدولار، فنجد مصر مع زيادة توجهها إلى هذه السياسة الاقتصادية الليبرالية المنفتحة على العالم نجد عملتها مالت إلى الانخفاض.، ويوضح الجدول التالي ذلك:

تطور أسعار صرف الدولار بالنسبة للجنية للمصري(١)

١٩٧٣/٩/١	٥٨,٧ قرش
١٩٧٦/٢/١٩	٦٤,٦ قرش
١٩٧٩/١/١	٧٠,٠ قرش
١٩٨١/٨/١	٨٣,٠٢ قرش
١٩٨٧/٥/١	٢٢٦,٠ قرش
٢٠٠٨/١/١٧(*)	٥٠٠,٤٤٦ قرش

(١) محمد محروس إسماعيل، المشكلة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٣.

(*) جريدة الأهرام، ع ٤٤٢٣٦، ١٧ / ٢٠٠٨/١، ص١.

ومع كل هذه التغيرات في سياسة الدولة وزيادة الديون، وانخفاض سعر صرف الجنيه، فقد أثر ذلك على الفقراء، حيث أثرت هذه السياسة في البناء الطبقي في المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة حيث انخفض نصيب الفقراء، وزاد نصيب الأغنياء، وقد أدى الانفتاح إلى تزايد عدم المساواة في الدخل، لأنه يعمل في صالح من يملكون على حساب من لا يملكون وبالتالي زاد توزيع الثروة والدخل اختلالا لصالح الأقلية الميسورة، هذا إلى جانب التخلي عن سياسة الدعم والذي أكد كل من (ألد رمان، وفون براون): (أن سياسة الدعم تسهم بنصيب كبير في ميزانية الأسرة المصرية خاصة الأسر الفقيرة، ويعمل نظام الدعم والأسعار الاستهلاكية في صالح الجماعات السكانية الفقيرة)[1].

التحول الرابع:

تدشين سياسة (التكيف الهيكلي) مايو ١٩٩١:

تبع عملية التكيف مجموعة من السياسات، والتي سبق الحديث عنها، فهذه السياسات واحدة في كل البلاد التي ينصحها (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) بالتكيف، هناك مجموعة عوامل داخلية وخارجية دفعت مصر لتبنى (التخصيصية) أو الخصخصة وهي:

العوامل الداخلية: (مشكلات القطاع العام - مشكلات الثمانينيات، (تدهور أسعار النفط، انخفاض تحويلات المصريين بالخارج، أزمة الديون، البطالة) - أزمة الديون الخارجية... حيث أصبحت مصر تحتل المركز الأول بين أربع دول مسئولة عن ٥٠٪ من ديون إفريقيا، وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٧٥ من ١٨٪ إلى ١٥٩٪ عام ١٩٨٥، كما وصل حجم الدين الخارجي إلى ٥٢,٧ مليار دولار ١٩٩٠.

العوامل الخارجية: في عام ١٩٩٠ قام البنك الدولي بخفض القروض المقدمة إلى مصر بشكل ملحوظ كوسيلة للضغط، وقد أدى ذلك بالفعل إلى توقيع الحكومة اتفاقيتين

(١) علياء شكري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ١١٦- ١١٧.

مع صندوق النقد والبنك الدولي بخصوص تثبيت أوضاع الاقتصاد إلى جانب الضغوط الخارجية السابقة، كانت هناك متغيرات دولية أخرى تمثلت، في توقيع مصر على اتفاقيات الجات، وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وما يفرضه ذلك من تحرير التجارة الخارجية، والالتزام (بالأيزو) التي تفرض شروط الجودة لخروج السلع خارج حدود المنشأ[١]. مما يحجم من مشاركة دول العالم الثالث في التجارة الدولية، وإن وجدت (سوق أو تجارة) دولية، فإنها تكون بشروط الأطراف الأقوى.

ويرى (سمير أمين) أن سياسات الانفتاح والتكيف الهيكلي ليست إستراتيجيات لإنعاش التنمية كما تدعى، ولو على أسس رأسمالية الطابع، بل لا تعدو أن تكون سياسات (لإدارة الأزمة)، ولا توفر الشروط اللازمة للخروج منها[٢]، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عشرة عاما على تطبيق هذه السياسة الاقتصادية، نجد أن الاقتصاد المصري يمر بمجموعة من مظاهر الضعف وهي:

- ركود النشاط الاقتصادي... نقص السيولة والبطالة (فالدولة تمر ببطالة متزايدة وفقر متعمق (٤٤٪ فقراء) والنتيجة الحتمية كانت زيادة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة والطاقة مما يزيد من تهميش الفقراء). [٣]
- عجز ميزان المدفوعات وتزايد الضغط على قيمة الجنيه المصري.
- انخفاض معدلات الادخار المحلي وازدياد الخلل في توزيع الدخل القومي.
- انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي وانسحاب غير مباشر منه ومن السوق المصري[٤].

---

(١) سلوى العامرى، سياسة التخصيصية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣-٤.
(٢) محمود عبد الفضيل وآخرون، إشراف سمير أمين، المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات- الرأسمالية الجديدة، (مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث)، مكتبة مدبولى، ١٩٩٦، ص٩.
(3) Nader Fergany, unemployment and poverty in Egypt poverty of environment & environment of poverty, notional symposium, minia, 20-22 October, 1997, p 47.
(٤) لمزيد من التفاصيل عن أوضاع الاقتصاد المصري: مصطفي السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة: مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٣ - ٢٧.

ورغم كل هذه الآثار السيئة التي تعرض لها اقتصاد دولة نامية كمصر، إثر تطبيق (السياسات الموصوفة)، فلا زالت المؤسسات الدولية تضغط على جميع الدول لتبنى هذه السياسات!

يقول رئيس البنك الدولي: إن الدول يمكن أن تنفذ برامج الاستقرار الاقتصادي، وتطور مرافق بنية أساسية حديثة، وتستثمر في التعليم والرعاية الصحية، وتتحرك لإقامة اقتصاد السوق، وتنفذ عمليات الخصخصة وتخفض الدعم الحكومي، وتجتذب الاستثمار الخاص، وتحقق النمو الاقتصادي... إلخ، ورغم هذا، فإن التنمية يمكن أن تكون معرضة للخطر ولا تدوم وأوضح أن هذا (يتطلب تحقيق التنمية على أساس برنامج اقتصادي واجتماعي متوازن، وهو نهج لم نسير عليه في المجتمع الدولي)[١]! هل هذا اعتراف ضمني بمساوئ هذه الإصلاحات وتكاليفها الاجتماعية الباهظة التي لا تعادلها أية زيادات موهومة في النمو الاقتصادي، وحتى هذه لم تتحقق بالصورة المرجوة.

ورد في تقرير مجلس الشورى (المصري) في ديسمبر ١٩٩٦، أن سياسات التغير الهيكلي في مصر ١٩٩٠ – ١٩٩٥ قد أبطأت نموها الاقتصادي، وأدت إلى ارتفاع البطالة بسبب الفصل الذي ينتج عن تحرير الاقتصاد والتخصيصية، هذا إلى جانب التأثير على الفقراء الريفيين[٢]، فقد وجد أنه في بداية التسعينيات فإن مستوى المعيشة وصل إلى مستوى معيشة أقل من مستوى ١٩٥٨ – في بعض المناطق – فقد تركت ٣٠ عاما من التقدم النامي في مدن مصر الناس أكثر فقراً، فقد تضاعف عددهم من ٢١٪ من إجمالي عدد السكان من ٩٠ – ١٩٩١ إلى ٤٤٪ في الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٦ حيث يقوم هذا التقدير على مدخل خط الفقر (المرتبط بتكلفة سلة الحد الأدنى من التغذية)[٣]، هذا في التسعينيات نتيجة (التخصيصية) عكس تأميم الخمسينيات لقد كان (التأميم) أحد الوسائل الرئيسة لتضيق الفوارق بين الطبقات والمساهمة بطريقة غير مباشرة في علاج الفقر، وشهد المجتمع

---

(١) طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد: التحدي والاستجابة، رؤية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ٢٠٠٠، ص ٤٥.

(2) Ray Bush, the poverty of economic reform and the environment in rural Egypt, poverty of environment & environment of poverty, op-cit, pp 83-84.

(3) Nadir Fergany, Unemployment and poverty.. , op-cit, pp. 66.

المصري حركة معاكسة (الخصخصة)، والحق أن الخصخصة تنقل ملكية الأصول من مجموع الشعب إلى حفنة ضئيلة منه، فهي تعمل على تضييق قاعدة الملكية، وتزيد بالتالي من الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فقوى السوق بطبيعتها تعمل على زيادة التفاوتات الاجتماعية وتوسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وقانون السوق هو (البقاء للأقوى) وليس الأقوى هو الأصلح من وجهة النظر الاجتماعية دائما وهذه التكلفة الاجتماعية من التأثير على الصحة والتعليم ومستويات المعيشة وما لهذا كله من أثر على إعاقة التنمية وهي الهدف المراد تحقيقه.

ويكتب روبرت فايسمان، عن مطالب إنقاذ الفقراء من العولمة، ليس في بلد معينة ولكن على مستوى العالم كله، من بين هذه المطالب (أن يوقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعمهما للمشاريع المدمرة للبيئة، إسقاط الديون المتراكمة على الدول الأكثر فقرا)، إلى جانب التوقف عن مطالبة الدول النامية بشكل عام بتطبيق (روشتة) التقشف السحرية التي يتبناها البنك والصندوق من خلال تنفيذ ما يعرف ببرامج (التكيف الهيكلي) والتي تتضمن طلبات بزيادة رسوم التمتع بالرعاية الصحية الأساسية، والتعليم وكذلك توسيع عمليات الخصخصة لتشمل خدمات المياه والصرف الصحي التي يفترض أنها تتبع الدولة حتى في الولايات المتحدة نفسها... والعجيب أن الصندوق يتمسك بهذه الوصفة على الرغم من أن الدراسات الاقتصادية التي يجريها اقتصاديون يعملون في هذه المؤسسات ذاتها أثبتت أن هذه (الوصفة السحرية) قد لا تصلح وذلك تبعاً للظروف الخاصة بكل دولة، كما أن رفع أسعار الخدمات الأساسية وخصخصتها وخاصة في الدول الفقيرة يقلل من فرص الناس للحصول عليها الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الجهل وانتشار الأمراض[1] والغريب أن أنصار برامج (التصحيح الهيكلي) يحاولون الإشارة إلى تجارب بعض الدول القليلة في شرقي آسيا ومحاولة الاقتداء بها، ولكن نجد أنه من الصعب... تكرار تجارب اعتمد نجاحها الاقتصادي على اتحاد مجموعة من (الظروف الاستثنائية)، ولقد توفرت لهذه الدول، وعلى الأخص لكوريا الجنوبية وتايوان، فرصة الدخول السهل إلى السوق

---

(١) روبرت فايسمان، مقال: ٤ مطالب لإنقاذ فقراء العالم من العولمة، أخبار اليوم، ٢١ ديسمبر، ٢٠٠٢.

الأمريكية الواسعة في وقت كانت الولايات المتحدة تتبع سياسات تجارية أكثر تسامحا وأقل حماية بكثير مما تتبعه الآن، والأهم أن هذه الدول كانت تحظى من الولايات المتحدة والدول الغربية بمعاملة خاصة باعتبارها من الدول الحليفة لمواجهة الخطر الشيوعي - فما بالنا بانهيار هذا الخطر، وقد تمتعت هذه الدول بالصيغة الآسيوية لمشروع مارشال، (لقد مولت المعونة الأمريكية ما يساوى ٩٥٪ من العجز التجاري لتايوان خلال الخمسينيات وحظيت كوريا الجنوبية بمعونة أمريكية أكبر مما حظيت به تايوان... بلغت في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٧٨ ما يعادل مجموع المعونات الأمريكية المقدمة لكل الدول الإفريقية خلال تلك الفترة، وكان أيضا من مظاهر التساهل مع هذه الدول لمواجهة الخطر الشيوعي، أن غضت أمريكا بصرها عما فرضته تايوان وكوريا الجنوبية من حماية لأسواقها، في الوقت الذي كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات... تطلب من بقية دول العالم الثالث إلغاء ما تفرضه من قيود على الواردات.

وأخيرا، كانت هناك أيضا حرب فيتنام التي كانت تمثل لاقتصاد تايوان والاقتصاد الكوري ما مثلته الحرب الكورية قبل ذلك بعشر سنوات للاقتصاد الياباني).

أما الموقف بالنسبة لدول العالم الثالث، فقد واجهت صعوبات متزايدة في تصريف صادراتها، وذلك منذ منتصف الثمانينيات، في أسواق الدول المتقدمة، إذن فمن الخطأ الظن بأن ما نجحت فيه دولة أو دولتان في شرقي آسيا يمكن أن تنجح فيه دول العالم الثالث مجتمعة[1]. وحتى هذه التجربة أتت ظروف دولية، أواخر التسعينيات، قوضتها وعرضتها للفشل والانكسار[2].

وفي مصر نجد أن معدلات البطالة تزايدت بزيادة تطبيق سياسات التكيف وبخاصة لدى النساء، فقد تطورت كما في الجدول التالي:

---

(١) جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ص، ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل: روبرت جيران، ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهر، ط١، ١٩٩٩.

معدل البطالة في مصر حسب النوع ١٩٩١: ١٩٩٤[1]

السنة	ذكور	إناث
١٩٩٠	٥,٦٪	١٤,٤٪
١٩٩١	٦,٦٪	١٧,٣٪
١٩٩٢	٦,٤٪	١٧,٠٪
١٩٩٣	٧,٥٪	٢٢,٣٪
١٩٩٤	٧,٣٪	٢٢,٨٪
١٩٩٥	٧,٦٪	٢٤,١٪

وهذه السنوات كانت مع بداية تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر، ومن الملاحظ زيادة أعداد المتعطلين في مصر وبخاصة بين النساء، مع مرور السنوات وزيادة الإجراءات والسياسات المتزامنة مع تطبيق سياسات التكيف.

وحاولت الحكومة المصرية مواجهة الآثار السيئة لهذه السياسات وبخاصة (البطالة) فقامت بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١، بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي... وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي على محدودي الدخل، إضافة إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة[2] من خلال تنفيذ خمسة برامج رئيسة وهي:

- برنامج الأشغال العامة، لتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمواً، وتوفير فرص عمل.
- برنامج تنمية المجتمع (الحضري).

---

(١) سهير أبو العينين، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في حضر مصر: مراجعة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية، ع١، يناير ١٩٩٨، ص ١١٥. عن: بحث العمالة بالعينة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٩٠ – ٩٥.

(٢) محمود زايد، إنجازات الصندوق الاجتماعى للتنمية في مجال تنمية الريف المصري، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، ٢٢ – ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١.

- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة.

- برنامج التشغيل والتدريب التحويلي، وهو يسعى إلى بلوغ ذلك عن طريق:

– إعادة التدريب، بغرض توفير فرص عمل بديلة.

– تشجيع التقاعد المبكر لمن يرغب من العاملين في الشركات والمؤسسات المستهدفة من برنامج الخصخصة.

١– برنامج تنمية المؤسسات ويهدف إلى تقديم المعونة الفنية للمؤسسات والشركات القائمة لإعادة الهيكلة فيها.

وقد تركز اهتمام الصندوق –منذ إنشائه حتى انتهاء المرحلة الأولى في عام ١٩٩٦– على توفير ٣٩٠,٠٠٠ فرصة عمل، بما يعادل ٧٢,٠٠٠ فرصة عمل سنويا في المتوسط، بينما فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل، معنى ذلك أن مساهمة الصندوق في توفير فرص العمل يصل إلى ١٤,٤٪، ناهيك عن أن جانبًا كبيرًا من فرص العمل عبارة عن عمالة مؤقتة.

وفي المرحلة الثانية للصندوق الاجتماعي من ١٩٩٦: ٢٠٠١، ركز الصندوق على التخفيف من حدة الفقر؛ وذلك عن طريق توفير فرص عمل، وإنشاء المشروعات الصغيرة.... ويقدر البنك الدولي عدد الفرص التي وفرها الصندوق في هذه المرحلة بـ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل دائمة و٨٠,٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة وهذه الإحصاءات توضح تضاؤل جملة فرص العمل التي وفرها الصندوق الاجتماعي في مرحلته الثانية عنها في الأولى، في الوقت الذي تتزايد فيه مشكلة البطالة تفاقماً، مما يقلل من الأثر النسبي لإسهام الصندوق في حل المشكلة والتخفيف من حدتها.[1]

والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية وهما أساس التقدم والتطور (فربما لا يكون هناك مقياس لتقدم الأمة أفضل من ذلك الذي يحدد نسبة فقرائها).... ولا شك أن استفادة الفقراء

(١) حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدول والعاملين به، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ع١، يناير ٢٠٠٠، ص ص ١٢٢-١٢٤.

من برامج مكافحة الفقر تعتمد كلية على القوة الجماعية لتأكيد هذه الفائدة[1]، وتشمل هذه القوة الجماعية الشعب، والحكومة بل والعالم كله بمؤسساته التي من المفترض أنها تحاول مساعدة الضعفاء على تجاوز هذا الضعف، ولكن في هذا الوقت وهذه المتغيرات والظروف العالمية التي نعيشها، إذا كان تحقيق الخير لك - بعد تنازلك سواء رغما عنك أو بإرادتك لجزء من حرية إرادتك - مرتبطًا بغيرك، فلا يوجد مجال للالتزام أو الإلزام، لتحقيق هذا الخير لك، سوى الانتظار والرجاء إلى هذا الآخر لعله يتعطف عليك بالإحسان....، وهل يريد هو ذلك؟؟!!

نقد سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[2]:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي:

إن برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول (رمزي زكى): (أول مشروع أممي، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة)[3] وبالطبع هذا لصالح الدول المتقدمة، وتبعاً لتقرير (التجارة والتنمية) الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة (الاونكتاد) UNCTAD ١٩٩٧، (تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بالمقارنة بالعصر الذهبي للنمو الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، حتى منتصف السبعينيات وذلك بسبب إطلاق قوى السوق)، وصاحب زيادة التفاوت بين الدول استقطاب مماثل داخل الدول. إلى جانب البطالة، ولعل ما يلفت النظر بشدة أن آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية التي تطبقها

---

(١) عثمان محمد عثمان، الفقر والتنمية، من بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، فبراير ١٩٩٥، ص ١١١.

- Raghav Gaiha, Do anti- poverty programs reach the rural poor in India ? Oxford development studies , Feb.- 2000, Vol.28 issue I, PP 94-96.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقراء: انظر: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، مرجع سابق، ص ٩٦-١٢٣.

(٣) غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٩٦.

معظم البلدان النامية في المجالات النقدية والمالية والاقتصادية والتنموية، وما يعضدها من برامج التكيف لم تنجح حتى الآن إلا في المجالين النقدي والمالي، وتضاءل نجاحها في المجال الاقتصادي والتنموي.... مما دعى بعض المحللين إلى القول بأن النجاحات النقدية والمالية والتعديلات التي يتم إدخالها على الهيكل الاقتصادي هي الأسباب التي تؤدى إلى النتائج السلبية المرافقة لإعادة الهيكلة الرأسمالية على صعيد التنمية البشرية[1].

إن رفع شعار (التكيف الهيكلي) الذي تضمن شعارا آخر كان منه بمثابة الجوهر والمحتوى وهو (دولة أقل وسوق أكثر less state more market)... بحيث صار الإصلاح الهيكلي هو الشرط اللازم لجعل السوق أكثر فعالية ومن ثم وضعه في مركز عملية التنمية وتحويل الدولة إلى هامش، ثم جاءت فكرة (الخصخصة) والتي تعني أن الاقتصاد يجب أن يبنى خارج إطار الدولة وأن يقوم على افتراض أن: المالك الخاص لديه الرغبة والقدرة في الحفاظ على مستويات الكفاءة الإنتاجية أكثر من مديري القطاع العام اعتمادا على مفاهيم الرشادة والمصلحة واليد الخفية، وجميعها افتراضات أثبتت العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية في العالم الرأسمالي عدم إطلاق صحتها[2]، فبرامج التكيف الهيكلي ونظام قوى السوق الكونية تعوق بشدة إستراتيجيات التنمية التي قد تتخذها الدول في هذا الصدد، هذا إلى جانب... محو سيادة واستقلال الدول[3]، وشهدت اقتصادات البلدان تحولات جذرية نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي ترتب عليها تكلفة اجتماعية باهظة، من فقر وبطالة، ...، ففي مصر على سبيل المثال كان معدل البطالة في ديسمبر ١٩٩٩ (٨,٥)٪ من جملة أفراد القوى العاملة البالغ عددهم ١٧ مليون و٨٦٠ ألف نسمة، ومع قله هذه الأرقام إلا أنها تكشف بوضوح عن حجم مشكلة البطالة في مصر - وقتها - وهذا له علاقة

---

(١) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة، خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، عالم الفكر، ع ٣، مجلد ٢٩، يناير - مارس ٢٠٠١، ص ١٧٩، نقلاً عن:

- Trade and development, U.N.C.T.A.D, Report, New York and Geneva, August 1997.

(٢) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق، ص ٨٨.

(3) -Tim Allen and Alan Thomas, poverty and development into the 21st Century, op-cit, pp. 349.350.

كبيرة بدور الدولة في الاستثمار فبينما كانت الدولة تسهم بـ (٦٩,٣٪ من جملة الاستثمارات ١٩٨٠، أصبحت تسهم بـ ٣١,٦٪ في ١٩٩٧، والقطاع الخاص) يقوم بالباقي[1].

فالمستقبل المأمول محفوف بالمخاطر واحتمالات تخلف البعض وهيمنة البعض الآخر، بحكم إنجازات العلم والتكنولوجيا، قرين الفعالية الاجتماعية هي احتمالات هيمنة شاملة على المستقبل بعيد المدى، الاحتكار هنا تجاوز الاقتصاد إلى احتكار المصير الإنساني جملة.

وتتحدث (سوزان جورج) في مؤتمر (السيادة الاقتصادية في عالم معولم) في الفترة من ٢٤-٢٦ مارس ١٩٩٩، في كلمتها (موجز تاريخ الليبرالية الجديدة):

(عقب الحرب العالمية الثانية، كان كل مفكر اقتصادي أو سياسي إما كينزى المذهب، أو ديمقراطي اشتراكي، وإما يمثل لونا من ألوان الطيف الماركسي، أما فكرة أن السوق ستكون صاحبة الدور الرئيس في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية؛ أو فكرة أن الدولة سوق تتنازل طوعا عن دورها في الاقتصاد، أو أن المؤسسات الاقتصادية الكبرى ستكون لها حرية كاملة، وأن النقابات سيأفل دورها، وأن المواطنين سيتمتعون بحماية أقل كثير مما كانت عليه الحالة عقب الحرب العالمية الثانية... هذه الأفكار لو قيلت لبدا صاحبها مجنونا[2]).

وفي إطار حرية السوق وسياسات التكيف التي تنتهجها كثير من الدول نجد، عالم الاجتماع الفرنسي (ديتي ديكولو) يتحدث عن ظاهرة (أن يأكل الناس بعضهم البعض) فيذكر أنها ستكون التحدي الأكبر الذي يفرض نفسه. وهذه الظاهرة أصبحت... الصفة الرئيسة للنظام الرأسمالي، فها هي الشركات تبتلع إحداها الأخرى، وسوف تبتلع الأسواق بعضها بعضا.. والمواطنون يعانون نتائج (هذا التدوير المجنون) في شتى مناحي الحياة، وفي إطار هذا كله، لن يكون الإنسان أكثر من (مصدر استهلاكي) مثل غيره[3]، هذا إلى جانب

---

(١) النسب الواردة محسوبة من تقرير World bank للتنمية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠:
انظر: طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد: التحدي والاستجابة رؤية مصرية، مرجع سابق، ص ٣٩.
أيضا: حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) انطوانى جيد نز، بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، مرجع سابق، ص ص ٣٦ - ٣٨.

(٣) سعيد اللاوندى، بدائل العولمة: اطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، مرجع سابق، ص ٣٩.

أن برامج الإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى ازدياد انخفاض الدخول الحقيقية للفقراء، ارتفاع معدلات البطالة، رفع معدلات الضرائب غير المباشرة وإلغاء سعر الدعم، خفض معدلات نمو الإنفاق العام، وهذه الآثار كلها تصب في نتيجة واحدة مفادها أن هذه البرامج تؤدى إلى توزيع وإعادة توزيع غير عادل للدخل يخدم الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال، ويؤثر سلباً وربما يسحق الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول المحدودة.... وطبيعي أن هذه الآثار الاجتماعية تؤدى إلى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للتنمية[١].

والنموذج الحالي من سياسات التكيف التي تفرض على الدول المتعثرة اقتصادياً، من خلال (الخصخصة) لمنشآت الدولة ودخول القطاع الخاص، هذا كله يعمل ضد مصالح الفقراء، فهذا الاتجاه نحو (الخصخصة) يعمل على تسريح كثير من العمال مما يؤدى إلى البطالة، ولا شك أن سوط الفقر يرتبط بسوط البطالة، ومعظم سكان العالم النشيطين عاطلون أو قاصروا عمل، وبخاصة في الدول النامية، ففي ١٩٨٠ كان هناك ٨٠ مليون نسمة مسجلون رسميًا على أنهم عاطلون، بينما من ٦٠٠: ١٠٠٠ مليون كانوا قاصري عمل مما يعني أنهم غير قادرين على إيجاد وظيفة منتظمة أو دخلهم لا يكاد يكفي إعاشتهم فقط على قيد الحياة[٢].

والغريب أنه مع وصفة (الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) التي يضعها خبراء المؤسستين الدوليتين (صندوق النقد الدول والبنك الدولي) نتيجة ضغط وتأثير الدول المتقدمة عليهما، لتحقيق هدفين، أحدهما: (ظاهر) وهو إقناع الدول النامية بأهمية هذا الأسلوب الاقتصادي في إحداث التنمية، والآخر: (غير ظاهر)، وهو الهدف الأساسي لهذه السياسات وهو سداد الدين الخاص بالدول المتقدمة، هذا إلى جانب زيادة استغلال واستنزاف الدول النامية، والاستيلاء على فوائضها وثرواتها، وأصولها الإنتاجية.

---

(١) أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ع ٢٠، يولية ٢٠٠٠، ص ص ٥٦ – ٦٦.

- أيضا: رمزي زكى، تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية، ندرة التنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٠١.

(2) Rajni Kotlhari: poverty human consciousness, op-cit, pp 74-75.

- Paul – Marc Henry, poverty, progress and development, op – ct, p.17.

ومع تشجيع هذه السياسات على خفض الإنفاق الحكومي، وبخاصة على الجوانب الاجتماعية (كالتعليم والصحة) وغيرها كخدمات (الدعم) ومختلف أشكال الدعم التي كانت تقوم بها الدولة، والتي كان يستفيد بها قطاع كبير من الفقراء، وهذا كله يهدف تحقيق التنمية المزعومة، فهل يمكن أن تتحقق (التنمية) في مثل هذه الظروف؟!

وإذا كان الادعاء القائل بأن (النظام الرأسمالي وحرية السوق) هما سبب التنمية الأساسي في الغرب، وبالتالي فإن أخذ الدول النامية بهذه السياسات سيؤدى بها إلى نفس النتيجة وهي التقدم!

فعلى النقيض من ذلك تماما، فبنظرة سريعة على أوضاع الدول المتقدمة، وما كانت تتخذه وتطبقه من سياسات لدعم التنمية:

كانت مبالغ الإنفاق العام في فترة الستينيات على مشروعات (الضمان الاجتماعي) تمتص نسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في الدول المتقدمة. ثم ارتفعت هذه النسبة ما بين ٧٪ إلى ٢٣٪ خلال السبعينيات، وواصلت صعودها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات حتى أنها وصلت إلى ٢٤,٨٪ في بلجيكا وإلى ٢٩,١٪ في هولندا، ٢١,٢٪ في السويد، و١٩,٨٪ في النمسا، وذلك في عام ١٩٩٠ وكثيرا ما كان ينظر إلى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مشروعات الضمان الاجتماعي على أنها مقياس للتقدم الاجتماعي[1].

وهو ما يدعم جهود التنمية ويعمل على استقرار الأوضاع، هذا بالإضافة إلى أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول أوروبا الغربية تتم من خلال الإنفاق العام، وليس من خلال الضرائب. والإنفاق لأغراض إعادة توزيع الدخل، والذي يؤخذ عادة على أنه يكافئ الإنفاق على الصحة والتعليم وأوجه الرفاه الاجتماعي (social welfare) والإسكان والخدمات الاجتماعية يشكل حوالي ٤٠: ٥٠ ٪ من إجمالي الإنفاق العام، والإنفاق على التعليم والخدمات الصحية والإسكان يزيد من كفاءة الأفراد وقدرتهم على العمل.

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، مرجع سابق، ص ٦١.

وفي الوقت نفسه، فإن الإنفاق العام يمكن أن يشجع على الادخار من قبل الفئات الفقيرة من خلال توفير المزيد من الدخل لهم، إلى جانب تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك الخاص وينبغي الإقرار بأن (الإنفاق الاجتماعي) هو المؤثر الأكبر في توزيع الدخل من بين مكونات الإنفاق الحكومي. ومن بين هذا، فإن الإنفاق على (التعليم والصحة) هو حجر الأساس في السياسات الاجتماعية الهادفة لإيجاد مجتمع أكثر عدالة[1].

وفي بعض الدول، مثل بريطانيا، تقدم منحة خاصة مالية للأسرة ذات الأطفال التي يعمل راعيها لكن أجره غير كاف لحاجات الأسرة، حسب ما يوصف رسميا وهذا شكل من الدعم المباشر للأجر.

وقد نمى الإنفاق على الأمن الاجتماعي بقدر هائل أثناء سنوات ما بعد الحرب، وذلك لعدة أسباب:

- الأول: النمو في أعداد الأفراد الذين يعتمدون على فوائد الأمن الاجتماعي.
- الثاني: التحسن الحقيقي في مستوى هذه الفوائد.
- الثالث: الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال (تخفيض الفقر).
- الرابع: تشجيع الاستهلاك لدفع العمالة وزيادتها وإقرار واستقرار نظام العمل[2] مما يخدم التنمية ويعمل على استقرار المجتمع.

وعلى ذلك فدول الشمال بما لها من وسائل تحفظ بها شبكة الحماية الاجتماعية، ولكي تصبح ملجأً لفئات مهمشة تجاوزتها سرعة التغيير، تحافظ على استقرار وأمن المجتمع، بينما تنصح الآخرين بغير ذلك!

فقد تم دفع ديمقراطيات دول الجنوب في الاتجاه الخاطئ كما يرى Daniel Cohen، فهناك خطئان:

---

(١) عبد الرزاق الفارسي، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سابق، ص ص ١٦٨ - ١٧٦.

(2) Vic George, wealth, poverty and starvation, op-cit, pp 1 12 – 118.

▪ الفكرة التي ترى أن النجاح في المنافسة العالمية يتطلب أن تضعف دولة الرفاه.

▪ والثاني يعد نتيجة للأول، والذي يرى أن الديمقراطيات يجب أن تكون تدويلاً internationalize للحياة السياسية لكي تنجح العولمة.

مثل الخطأ بالاعتقاد بأن المناطق السياسية نفسها يجب أن تعولم globalized لكي تتفادى الأزمات، كما كان التفكير لرواد (الاتحاد الأوروبي) حاولوا إثبات أن صياغة (الولايات المتحدة على شكل أوروبا) سيساعد في حل الخبرات الصعبة للدول الأوروبية[١]، ومن هذا المنطلق بالطبع تم تصدير الأزمات الخاصة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الدول المتخلفة، وليس تصدير الأفكار التي ساعدت على التنمية والنهضة، وعلى رأسها بالطبع استغلال الأمم الأضعف.

وإجمالا، يمكننا القول بأن التراكم (لرأس المال) يجلب النجاح والفشل على حد سواء، النجاح لأنه لا غنى عنه للرفاهية المادية، والفشل لأنه لا ينفصل عن الآثار الاجتماعية المعاكسة، بما في ذلك عدم الاستقرار وربما يمكن تغيير نسبة النجاح إلى الفشل نوعا ما في الاتجاه الذي نريده – ولكن ينبغي أن يكون واضحا من الآن أنه طالما أن الرأسمالية هي رأسمالية – أي طالما ظل الاندفاع لتحقيق تراكم رأس المال يشكل مبدأها الحيوي – فلن نحصل على أحدهما دون الآخر[٢] أي تراكم رأس المال في جانب (الدول المتقدمة)، والفشل في الجانب الآخر (الدول المتخلفة).

بل إن القطب الأوحد يسعى إلى السيطرة على العالم، وعلى الشمال المتقدم ذاته والعمل ليبقى وحده، فعلى سبيل المثال إلى جانب أهمية بترول العراق والسعي إلى احتلاله، فلم يكن البترول الهدف الوحيد، وإنما الأهم من وجهة نظر أمريكا، تركيع الاتحاد الأوروبي واليابان اللذين يعتمدان على الخليج بالذات في تغطية ٦٠٪ من استهلاكهما من النفط وبالتالي منع تطلعهما إلى منافسة الولايات المتحدة على زعامة الكوكبة[٣].

(1) - Daniel Cohen, the wealth of the world and the poverty of nations, op-cit, pp 111 - 112.

(٢) رويرت هيلبرونر، رأسمالية القرن الـ ٢١، ترجمة كمال السيد، مرجع سابق، ص ص ٥٥ – ٥٦.

(٣) محمد محمود ربيع، كوكبة القطب الأوحد.. ، الأهرام، ١٩ مارس، ٢٠٠٣.

والقول بأن الشمال يعمل على تقدم الجنوب تنقصه الشفافية والمصداقية ويكذبه الواقع، فمن المنطقي في إطار العلاقات بين طرفين - في المدى القصير والطويل - أحدهما: يحتاج للمواد الخام والموقع الإستراتيجي والأسواق لتصريف منتجاته، وأيضا يحتاج هذا الطرف لإثبات أنه الأقوى والأفضل دائما، والآخر: يمتلك كل ما سبق عدا القوة (الاقتصادية والعسكرية) ومن المنطقي في منظومة العلاقات أن يسعى الطرف الأقوى إلى جعل هذا الآخر في حالة حاجة وسؤال دائم له، حتى يضمن توفير المواد الخام والأسواق والموقع المتميز، إذن فإن القول بأن الأقوى يسعى لمساعدة الأضعف، والأخذ بيده، قول تنقصه المصداقية وتكذبه أحداث الواقع على مر التاريخ، ولا أدل على ذلك من أن العلماء والسياسيين والمفكرين ليسوا وحدهم الذين يعرفون ذلك، بل إن المواطنين العاديين في الدول المتقدمة يعرفون ذلك تماما، فيعتقد بعض الأمريكيين أيضا أن من أسباب ازدهارهم.. أنه كلما بدا باقي العالم أكثر (تقلقلا)، زادت جاذبية الأوراق المالية والسندات الأمريكية كملاذ آمن للنقد الدولي[1]. فهل من مصلحة أحد في الشمال أن تحدث (التنمية) في أي مكان في الجنوب؟!

وإن كان من الحكمة العمل على التساند والتعاون في التنمية، وبخاصة في هذا العالم الذي أصبح قرية صغيرة، ولا شك أننا في عصر القوة؛ وهي قوة (للغني) بغناه وثروته، وقوة (للفقير) بعدم خوفه على شيء، لأنه لا يملك شيء وهو مكمن الخطر، الذي يجب أن يتنبه له الجميع.

الآثار الأمنية والسياسية لسياسات التكيف الهيكلي:

إن (الأخلاق والقيم) المصاحبة لحرية الأسواق... وتطبيق سياسات التكيف والتي تخلق اختلالا في البناء الطبقي، مما يؤدى إلى انتشار الفقر، وزيادة الفروق في المجتمع، وحين تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتستولي القلة على الجزء الأكبر من الدخل القومي - بطريقة مشروعة أو غير مشروعة - فإن المخاطر تصبح جسيمة على النظام السياسي ذاته، لأن الجماهير التي تتدهور أحوالها الاقتصادية بشدة....، لن تستكين إلى أوضاعها المتردية، وكأنها قدر

---

(١) هرناندو دي سوتو، سر رأس المال: لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢.

حتمي.... ومن ثم فالاستقرار السياسي والذي هو ضرورة أساسية لأي تنمية يمكن أن تنسفه تحركات الجماهير المحبطة[1] نتيجة الضغوط الواقعة عليها، والتي لا تعمل لمصالحها وإنما ضدها.

هذا إلى جانب تعرض (الأمن القومي) في الدول التي تنفذ على أرضها إجراءات الخصخصة، وعدم معرفة من (هم، ما هي انتماءاتهم) أولئك الملاك الجدد للأصول الإنتاجية في مختلف الدول، وما مدى إخلاصهم لخدمة مصالح تلك الدول.

ومن النتائج الخطيرة لتطبيق (برامج صندوق النقد الدولي) – وسياساته – ازدياد إدماج الدولة والاقتصاد والمجتمع كطرف ضعيف في السوق الرأسمالية العالمية[2] وهو ما يؤثر على مواطنيها وبخاصة الفقراء منهم وهنا لن تصيب (الخسارة) الفقراء فقط سواء الأفراد أو الدول، وذلك لأنه، لن يخسر الجائعون شيئا عدا بؤسهم أمام مأساة الفقر والاستغلال.

ويعبر عن ذلك (الحبابى) على لسان الدول الفقيرة المستغلة: (إما أن نلعب معكم، أو نمنعكم بشغبنا – فلنلعب جميعا أولا أحد يلعب)[3]، ولا أدل على ذلك من تفشى الإرهاب العالمي ومنظماته.

---

(١) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص ١٦٤.
(٢) أحمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية في ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولي، في: محمود عبد الفضيل، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٣١.
(٣) محمد عزيز الحبابى، عالم الغد: العالم الثالث يتهم، مرجع سابق، ص ص ٢٢، ٢٣١.

الفصل الخامس
منظمة التجارة، والعولمة
وأثرهما على التنمية

تمهيد:

مضى العصر الذي يمكن لدولة من الدول أن تنعزل وتغلق حدودها أمام التجارة الدولية وخاصة المنتجات الصناعية، وهو ما يسمح لها بحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة كخطوة على طريق التنمية، ويشهد التاريخ بنجاح نماذج كثيرة للانعزال وفرض القيود على الصناعات الوليدة لحمايتها؛ مثل (اليابان) حتى عام ١٨٥٤.

و باتت الدول التي تحاول النمو في بيئة غير مناسبة للتنمية من ناحيتين:

- الأولى: الظروف الدولية والسياسات التي تتخذها الدول الكبرى لبقائها في القمة دائما كالاتفاقيات الدولية والعولمة وبخاصة من الناحية الاقتصادية وغيرها من عوامل أخرى.

- الثانية: الضغوط الداخلية من مواطنيها لمزيد من الحريات وحقوق الإنسان والرغبة في تحسين ظروف الحياة، بالإضافة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية.

وهنا بات الحديث عن الاكتفاء الذاتي، والاستقلال، والحرية، والحقوق المتساوية بين الدول وبعضها البعض، ومواطني الدول مقارنة ببعضهم البعض، ضرب من الماضي الجميل الذي يتذكره الكبار بألم وأحيانا ندم على ما كان.، ويتوق إليه الشباب بشغف وأمل في مستقبل أفضل.

وفي هذا الفصل يأتي الحديث عن معوقين إضافيين من معوقات التنمية في العالم وهما:

- **منظمة التجارة العالمية:** (من حيث نشأتها وعوامل تحولها والجولات التي أكدت أسس قيامها وطرق عملها، ونهاية آثارها الإيجابية والسلبية على الدول النامية).

- **العولمة والعولمة الاقتصادية:** (وآثارهما على التنمية وبخاصة العولمة الاقتصادية تلك التي أدت إلى تقوية الأقوياء وإضعاف الضعفاء).

منظمة التجارة الدولية WTO[1] :

(١) : من اتفاقية الجات GATT إلى منظمة التجارة الدولية: نشأت الجات G.A.T.T في عام ١٩٤٧ حيث عقد مندوبو ٥٣ دولة مؤتمراً دوليا للتجارة والتوظيف في (هافانا) لمناقشة أوضاع التجارة الدولية وحل مشكلاتها، وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول بعد فترة الكساد العالمي في الثلاثينيات، وقد وجدت هذه الدول أن فكرة التدفق الحر للتجارة هي أفضل فرصة للرخاء والسلم الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك بإنشاء منظمة التجارة الدولية، ورغم اتفاق الدول المجتمعة على ذلك، إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على اتفاقية منظمة التجارة الدولية، فنشأت الجات كاتفاقية مؤقتة في عام ١٩٤٧، كخطوة مبدئية صوب تنظيم تجارى دولي وذلك بتوقيع ممثلي ٢٣ دولة في جنيف على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في أكتوبر ١٩٤٧ وبدأ تنفيذها في الأول من يناير ١٩٤٨ وتشير الـ General Agreement of Tariffs and Trade (G.A.T.T) وكان من أهداف هذه الاتفاقية :

- تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدى إلى رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وزيادة الإنتاج، وتشجيع التجارة من خلال اتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى وأن تتعامل الدول الأعضاء معاملة الدولة الأولى بالرعاية وعدم الممانعة في إقامة اتحادات اقتصادية أو تكتلات اقتصادية.
- منع القيود الكمية إلى أقصى حد وتخفيض القيود الجمركية.
- اتصال الدول الأعضاء بصفة مستمرة ومباشرة لحل الخلافات عن طريق التشاور وبأسلوب المفاوضات.
- تشجيع حركة رؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية، واعتمدت اتفاقية الجات على عدة مبادئ أهمها:
- عدم التميز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية، فإذا منحت دولة ميزة تجارية لدولة أخرى سرى ذلك تلقائيا على جميع الدول الأعضاء.
- وضع قواعد للمعاملات التجارية الدولية كتجنب سياسة الإغراق بفرض رسوم مضادة له، وتجنب دعم الصادرات بفرض رسوم مضادة للدعم، ومنع الدول من اللجوء إلى قيود غير جمركية كنظام الحصص.
- معاملة السلعة المستوردة بطريقة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محليا في مجال الضرائب والرسوم وغيرها فيما يعرف بمبدأ المعاملة الوطنية.
- تشجيع التنمية في الدول النامية بمعاملتها معاملة متميزة وأكثر تفصيلا ، راجع:

نادية منير كيرلس، الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية تحديات العولمة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٣-١٥.

سمية محمود عفيفي، خالد أحمد عبد الحميد، التفاعل الآسيوى مع العولمة الاقتصادية والثقافية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٤ - ١٥.

إحسان محمد حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٧-٩.

هدفت اتفاقيات الجات، المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية في الأساس إلى وضع قواعد متعددة الأطراف لتجارة السلع في ضوء تطوير نظام تجارى حر ومفتوح، غير أن الخبراء يشيرون إلى أنه رغم أن هناك١١٧ دولة اشتركت في مفاوضات الجات، إلا أن الواقع يشير إلى أن الذي شارك في المفاوضات الفعلية وفرض نتائج هذه في مفاوضات الجات، هو عدد محدود من الدول الغنية، أي أن هذه الاتفاقيات تتوازى مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن بنود هذه الاتفاقيات من المنطقي أن تتماشى مع مصالح هذه الدول وليس مع مصالح الدول الضعيفة والفقيرة في العالم.

فاتفاقية الجات، كان لها صداها المباشر وغير المباشر على اقتصاديات الدول النامية، فمجموعة الدول المتقدمة التي أقرت هذه الاتفاقية تسيطر على ٨٠٪ من إجمالي التجارة العالمية الخارجية من ثم فهي التي تحدد حجم التعاملات التجارية بين الدول وهي التي تضع مبادئ التعامل وتحدد الدول الأولى بالرعاية... والخطورة هنا هي أن ارتباط الدول الخاضعة بالدول الرأسمالية بعلاقات غير متكافئة يعاد تجديدها باستمرار وبوسائل مختلفة وذلك بهدف أن يستمر امتصاص ونهب جانب مهم من الفائض الاقتصادي من الدول التابعة لصالح رأس المال الدولي.

وعلى الرغم من مناداة منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشعارات حرية التجارة والمنافسة كسياسات (مثلي) ، إلا أن تلك الشعارات حينما تتعارض مع مصالحها تقف تلك المراكز بكل قوة ضدها، وهذا ما حدث بالنسبة لموقفها من صادرات (البتروكيمائيات العربية) ، ففي يونية ١٩٨٤ اعتمدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية قراراً يقضي بفرض رسوم جمركية (١٣,٥٪) على صادرات السعودية من مادة الميثانول... وتجدر الإشارة إلى أن خطورة الأمر هنا، هو أنه بما أن التكلفة الرأسمالية العالية لهذه المصانع الضخمة والمنشآت التكميلية مرتفعة نسبيا – وهي بالطبع بمساعدة بيوت وحكومات الخبرة العالمية والتي تستفيد من إنشائها – فإن إضافة الرسوم الجمركية ستجعل مردودها الاقتصادي ضئيلاً جدًّا، وربما سلبيا وبخاصة إذا سعرت مدخلاتها من المواد الخام والطاقة على أساس الأسعار العالمية، وبالتالي فإن فرض هذه الرسوم ينطوي على

لمحاولة (إفشال) هذه المشاريع كتبرير لحماية مرافق إنتاجية اقتصادية مماثلة، قائمة في بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهذا يعنى نسف مبدأ تصنيع القطاع النفطي في الأقطار المنتجة لهذه المادة مما يحول دون تحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية لتلك الأقطار[1]، وذلك لضمان اعتمادها على تصدير المادة الخام (النفط) فقط والذي تحدد سعره الدول المستوردة له (بالطبع).

أضف إلى ذلك أن النظام القانوني الجديد لتنظيم قواعد المنافسة الدولية في التجارة العالمية بما يتضمنه من إمكانية فرض جزاءات على الدول المخالفة، يبقى أسير بنية الهيمنة التي تسيطر في الوقت الراهن في مجال الكونية السياسية تجابه بالاستخدام غير المشروع لحق التدخل الذي تمارسه الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول النامية، وأبرز صوره التدخل ضد العراق وليبيا....، ومن ثم يمكن القول أن عهد سيادة القانون في التجارة الدولية، قد يعنى في بعض الحالات -كما هو الحال في تطبيق القانون في أي مجتمع- أنه يطبق بمنهجية واضحة على الفقراء، في الوقت الذي يستطيع الأغنياء فيه الإفلات من العقاب[2]!!، ويقول أحد رجال الأعمال: (إذا قلت أن المنافسة هي حياة التجارة فأنت تردد حكمة عفى عليها الزمن) ... وظهر نوع جديد من أخلاقيات قباطنة الصناعة هي القسوة، والتحجر والوحشية في المعاملات والجرأة العدوانية... وقد عبر رجال السياسة عن الطموح التوسعي المجنون للاحتكارية الأمريكية وعن أخلاقياتها.. قال سيناتور ألبرت بيفريدج: (نحن أنجلو ساكسون يتعين علينا أن تلتزم بما يفرضه علينا دمنا ونحتل أسواقا جديدة بل وأراضي جديدة إذا لزم الأمر). وقال هنرى كابوت لودج: (الدول الصغيرة شيء من تراث الماضي عفي عليه الزمن ولا مستقبل لها) . وتلخص فكرة (المال لا تعينه أخلاق صاحبه) التطور الدرامي في الحياة الاقتصادية[3] هذا على مستوى المجتمع الأمريكي وما يحكم علاقاته من التركيز على الربح والمال، فما بالنا بالمجتمعات

---

(١) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ديسمبر ١٩٨٩، ص ١٠٢.

(٢) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨١.

(٣) شوقي جلال، العقل الأمريكى يفكر (من الحرية إلى مسخ الكائنات)، مؤسسة سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص ص ٦٥ - ٩٩.

النامية والسعي إلى احتكارها والسيطرة عليها، ويقول Rajni Kotlhari: "جاءت المتطلبات الجبرية للـ GATT، والتي ستحول دول مثلنا إلى مصيدة (احتكار كونية) باسم تحرير التجارة وفتح الباب للتكنولوجي"[1]، أما عن جولات الجات:

- الجولة الأولى؛ في جنيف ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة ودارت حول التعريفات الجمركية.

- الجولة الثانية؛ في (فرنسا) ١٩٤٩ وشاركت فيها١٣ دولة وكان موضوعها التعريفة الجمركية.

- الجولة الثالثة؛ في (توركاي) بإنجلترا وشاركت فيها ٣٨ دولة، الرابعة في (جنيف) ١٩٥٦ وشاركت فيها ٢٦ دولة، الخامسة في (دبلون) ١٩٦٠-١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة.

وتوالت الجولات من بعد ذلك حتى عام ١٩٨٦عقدت جولة (أورجواي) وتمت موافقة الدول الأعضاء على نتائجها في ديسمبر ١٩٩٣ وشاركت فيها ٢٣ دولة وقد تركز النقاش خلال جولات الجات على تخفيض الجمارك على السلع الصناعية (وهي التي تهم الدول الصناعية) بينما ظلت السلع الزراعية والمنسوجات والملابس (وهي التي تهم الدول النامية) خارج نطاق الجات في معالجة التجارة في السلع التي تهم الدول النامية[٢].

كما تضمنت هذه الاتفاقيات آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليها وشركاتها بسداد حقوق (الملكية الفكرية) التي تعود الغالبية الساحقة فيها، وربما كلها في بعض المجالات إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، إلى جانب ذلك فإن تلك الاتفاقيات وخاصة في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية والتكنولوجية وخدمات الاتصال قد جاءت استجابة لمطلب رئيس للدول الرأسمالية الصناعية نظراً لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو

---

(1) Rajni Kotlhari, poverty: human consciousness and the Amnesia of development, op-cit, pp 80-83.

(٢) نادية منير كيرلس، الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية تحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها، وأيضا... تؤكد الاتفاقيات تحرير عنصر رأس المال الذي تملك الدول الصناعية المتقدمة ميزة نسبية فيه دون تحرير موازٍ لحركة عنصر العمل الذي تملك الدول النامية ميزة نسبية فيه[1] فمن المنطقي أن كانت هذه الدول هي التي تسيطر على العالم، أن تضع الاتفاقيات والبنود التي تؤكد هذه السيطرة وتدعمها وتعمل على استدامتها وبقائها، فجميع المنظمات التجارية رهن بالمصالح الغربية، والشيء الذي يجعل مبادلاتنا، في الوقت نفسه، صلبة، واحتمالية (نهب) المادة الأولية، ونتلقاها وقد تحولت إلى منتجات مصنعة، وفي الذهاب كما في الإياب، تحدد البلدان المصنعة الأثمان وتفرضها فرضاً، بينما لا يتوفر للعالم الثالث الوسائل لتقيم علاقات مباشرة مع الأسواق الخارجية، ولا حتى لينظم أسواقه الداخلية[2]، بل والأكثر مرارة موضوع (حقوق الملكية الفكرية) فهي يمكن أن تحول دون توزيع السلع الدولية التي يحتمل أن تساعد البلدان الفقيرة، التي نادرا ما يمكنها تحمل الأسعار التي يتقاضاها أصحاب البراءات، وهناك ثلاثة اتجاهات في حقوق الملكية الفكرية تثير قلق البلدان النامية بشكل خاص:

◆ الأول: تزايد قيام الشركات الخاصة وحدها بالبحوث وإنتاج المعارف الأساسية.

◆ الثاني: استمرار الدول الصناعية في السيطرة على الأغلبية الكبرى من البراءات على مستوى العالم ٩٧٪.

◆ الثالث: إن علم المورثات (الجينات) – الذي مكن الشركات من الحصول على براءات اختراع ابتكارات، مثل تقنيات إعادة توحيد الحمض الخلوي الصبغي، والأجسام المضادة وحيدة الخلايا، والتكنولوجيات الجديدة للخلايا والأنسجة – هو الذي يحظى بالأولوية[3] وقد حددت (الجات) غايتها صراحة بأنها المساهمة في رفع مستويات المعيشة، والسعي إلى العمالة الكاملة والاستخدام الجماعي للموارد العالمية (أي رفع مستويات معيشة

---

(١) سمية محمود عفيفي، خالد أحمد عبد الحميد، التفاعل الآسيوي مع العولمة الاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) محمد عزيز الحبابي، عالم الغد: العالم الثالث يتهم، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) شن هجوم على الفقر، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٨٤.

الغرب الصناعي، والسعي إلى العمالة الكاملة فيه، والاستخدام الجماعي والاستغلال من دول الغرب لجميع الموارد العالمية دون رقيب أو ضابط) أما الحكومات أو الدول، فلا مجال للحديث عنها في إطار قرصنة التجارة الدولية وهو ما يفقد الكثيرين الأمل في (تنمية حقيقية).

فالسيادات المنهارة والمسئوليات المشيدة وجهان لذات أزمة حياة دولية لم تعد تستطيع المراوغة مع أوهام الأزمنة الغابرة، فلم تعد سيادة الأمل موضع تصديق أحد[1] ولبيان أثر اتفاقيات حرية التجارة وغيرها.... نجد أن هناك تقارير حديثة تدل على حدوث انخفاض كبير في نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية في عدد من الصناعات من بينها صناعة الأسمدة والورق وغيرها من الصناعات الكيماوية، نتيجة للتخفيضات الحديثة للرسوم الجمركية[2] تأثيراً بعدم وجود نظم حمائية لحماية الصناعات الوطنية، التي لا تقوى في كثير إن لم يكن جميع الأحيان على المنافسة، وقد ورد تقرير في مجلة The Economist يؤكد:

"أن الدول الغنية قد أوجدت طرقاً جديدة لغلق أسواقها غير التعريفات الجمركية التي تم التأكيد على تحقيقها في جولة أورجواي"؛ فالأقطار الغنية تحمي الكثير من قطاعاتها، عكس الدول النامية.

وطبقاً لدراسة حديثة لـ Thomas Hurtle في جامعة Will Maritime Purdue من البنك الدولي، إن معدلات التعريفة الجمركية على الواردات المصنعة من الدول الفقيرة أعلى بأربع أضعاف الواردات من الدول الغنية، مما يشكل عبئا كبيرا على الدول الفقيرة، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (قدرت الصادرات التي يمكن أن تصدرها الدول الفقيرة حتى عام ٢٠٠٥ بأكثر من ٧٠٠ بليون دولار إذا قامت الدول الغنية بفتح أسواقها، ويؤكد التقرير أن جولة أورجواي مكلفة جداً للدول النامية وسكانها فهذه الاتفاقيات تزيد آلام الفقر وتؤدي إلى حالات موت إضافية نتيجة أسباب تتعلق بالفقر[3].

---

(١) برتران بادي، عالم بلا سيادة (الدولة بين المراوغة والمسئولية)، مرجع سابق، ص ص ١٩٦، ٢١٤.
(٢) جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص١٥٢.
(3) Thomas V. Pogge, world poverty and human rights cosmopolitan responsibilities and reform, polity pres, Cambridge, 2002, pp15- 17.

والغريب أن بعض الخبراء في الدول الغربية، أبدوا تخوفهم من غزو السلع من الدول النامية إلى هذه الأسواق!، وتأثير ذلك على العمال في العالم الأول، فنجد خبير الاقتصاد البريطاني هـ.ف. ليدال يرى «أنه إذا زاد الاستيراد من الدول النامية، بدرجة تسمح بالاستغناء عن عامل أمريكي واحد، لأدى ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر إلى خلق ٣٣ فرصة عمل في الدول الفقيرة جدا[1]» ويقول جارى بيرتلس وآخرون... «أنه على الرغم من الفوائد الضخمة للانفتاح أمام تدفقات التجارة. ورغم الفوائد الإضافية التي سيستمدها الأمريكيون من إجراء مزيد من التحرير، فإنه من المهم الاعتراف بأن الحدود المفتوحة تخلق خاسرين ورابحين على حد سواء، فالانفتاح يعرض العمال وملاك الشركات لخطر مواجهة خسائر كبيرة عندما يدخل منافسون أجانب جدد السوق الأمريكية فقد يفقد العمال وظائفهم!. ويقع على عاتق من يريدون منا الحفاظ على أو توسيع التجارة والاستثمار المفتوحين، التزام التصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات الذين قد تضيرهم التجارة الأكثر حرية»[2]!

ونجد Robert U. Agres يقول: "أنى سعيد تماما بأن أسمح للمستثمرين الغربيين أن يصدروا رأس المال للاستثمار في آسيا لبناء المصانع وتوظيف سلع الغرب الرأسمالية وتشغيل العمالة الآسيوية وتوفير منتجات للسوق الآسيوي أساسا.. وأنى لست سعيداً بالمرة للشركات الغربية مثل Nike التي تستخدم المصانع الآسيوية في ظل تعاقدات لإنتاج منتجات (السوق الغربي) وبالتالي تزيح عمالها الغربيين السابقين من أماكنهم"[3] فأهلا بالاستثمار وحرية انتقال الأموال، ولكن لا لكل ما يمس مصلحة العمال الغربيين أو ما يتعلق بانتقال العمالة بين الدول وهو ما تملكه الدول الفقيرة، فإذا كانت هذه مخاوف الخبراء والعمال في القطب الأوحد في العالم، فما بالنا بمخاوف الدول والعمال الفقراء في جميع أنحاء العالم!

---

(١) بول هاريسون، العالم الثالث غدا، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٢) جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ص ١٨، ١٩٠.

(3) Robert U agres, turning point: an end to the growth paradigm, martin's press, New York, 1998, pp 183 – 184.

وتزداد القبضة إحكاما بتحول[1] اتفاقية (الجات) إلى منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO) وهي المنظمة الوريثة للجات ١٩٩٤ وهي (الاتفاقية العامة للرسوم والتعريفة التجارية) وقد تمت المصادقة على بنود منظمة التجارة العالمية

(١) عوامل تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية، وهي عوامل تنظيمية، وعوامل تطبيقية:

العوامل التنظيمية: الطبيعة المؤقتة للجات منذ نشأتها كمنتدى متعدد الأطراف يناقش السياسات التجارية ويعمل على تطويرها وتحويلها إلى مؤسسة دائمة.

انتهاء الاستقطاب السياسي، بعد تفكك الكتلة الاشتراكية وتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مفتوح يتطلب تنظيما للتجارة.

مطالبة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشروط أفضل ومعاملة تفضيلية للدول النامية في التجارة الحرة، لأن مبدأ عدم التمييز في التجارة الحرة (وفقا للجات) غير ملائم للدول النامية... بخاصة في نهاية السبعينيات حينها بدأت وحدة الجنوب (دول العالم الثالث) تتفكك وقوته الاقتصادية تضعف، وحلت منتجات الدول الصناعية المتقدمة محل صادرات الدول النامية.

تميزت الجات بوجود مجموعتين من الدول، الأولى يطلق عليها free ridery وهي تظل بعيدة أثناء المفاوضات التجارية ولكنها تتمتع بكل المزايا في ظل شرط الدولة الأولى بالرعاية، والثانية foot draggers وهي الدول الأكثر نفوذا والتي بدون إجماعها لا يمكن الوصول إلى اتفاق، ونتيجة لذلك تدهورت مصداقية الجات.

العوامل التطبيقية: كان يتم بحث المشكلات المرتبطة بالتوترات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية خارج إطار الجات مما ولد إحساسا متزايدا بأن الجات أصبحت بعيدة عن النظام والوضع الاقتصادي الدولي - أصاب التمييز الانتقائي في المعاملة من جانب الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية وعدم التزامها بالنصوص الواردة في الجات، الدول النامية بحالة من الإحباط، كما أن الجات لم تستطع حل قضايا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وتجارة المنسوجات والموارد الزراعية ومقاومة الإغراق. سادت الحلول الأحادية والتمييز في المعاملة من خلال زيادة الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية ومناطق التجارة الحرة التي عملت ضد اتجاه الجات، انظر: ناديه ميز: «الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية، تحديات العولمة الاقتصادية»، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨.

ويقصد بالإغراق: الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى دولة أخرى، أو حيث تقل عن تكاليف إنتاجها، فالإغراق يفترض قيام دولة بتصدير سلعة معينة وفقا لسعر يقل عن قيمته المعتادة أو يقل عن السعر لناتج مقابل مماثل يباع في دولة التصدير ولدى نشوء أو وجود الإغراق، فإن للدولة المستوردة أن تواجه عملية الإغراق عن طريق فرض رسم معين لمكافحته أي (امتصاص أثاره)، إن ممارسة الإغراق تجيء لتحقيق غرض من أغراض متعددة أهمها: المحافظة على أسواق قائمة لسلعة أجنبية، أو لتحقيق مركز احتكاري لهذه السلعة إثر إخراج المنافسين من السوق محل الإغراق، أو للتخلص من فائض مخزون سلعة معينة أو لزيادة إنتاج سلعة معينة بغية تخفيض تكاليف إنتاجها، وأخيرا لفتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مصدرة الإغراق، انظر: مصطفى سلامة: «قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٩١.

في أورجواي ديسمبر ١٩٩٣ بواسطة ١٢٤ دولة ونوقشت بعد ذلك في مراكش ١٩٩٤، وأقرت بعد ذلك بصفة نهائية في يناير ١٩٩٥، وبذلك تكون ظاهرة عولمة الأسواق قد بلغت ذروتها[١] ولا ريب في أن المزيد من التحرر من القيود هو في مصلحة الولايات المتحدة، الدولة المصدرة العظمى في العالم...، وهناك بعض الدراسات التي قام بها المتخصصون والاقتصاديون لدراسة أثر الجات.. (قبل إقرار الاتفاقية النهائية في المغرب في إبريل ١٩٩٤) مثل دراسة بنك مصر، صندوق النقد الدولي، Rutherford and Harrison، وسنركز على نتيجة خلص إليها بنك مصر، وعرض فيها لإيجابيات وسلبيات (جولة أورجواي) والتي ذهب البعض إلى القول بأنها في الأساس لصالح الدول الصناعية المتقدمة التي يتوقع أن ترتفع مكاسبها إلى ٣٠٠ مليار دولار سنويا في حين أن الدول النامية ستحقق خسائر تتفاوت من منطقة إلى أخرى، أما عن الآثار الإيجابية والسلبية:

الآثار الإيجابية:

- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية. حيث إنه كلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على الصادرات في الثانية.
- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة عن طريق تخفيض القيود الجمركية التي انخفضت من ٤٠٪ إلى ٥٪ بعد ذلك.
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية نتيجة (تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية، كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية) بالطبع لاستيراد التكنولوجيا غير الملائمة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية نتيجة (المنافسة) غير المتكافئة.

---

(١) زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.

الآثار السلبية للاتفاقية على للدول النامية:

- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية، وحتى مع دعم بعض السلع لا تتحسن الصورة بسبب دعم مزارعي القطن في أمريكا، أثر هذا بالطبع على صادرات القطن من الدول النامية، مما عرف بحرب القطن(١).

- صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثاراً سلبية على الصناعات الوطنية، مما يساهم في زيادة البطالة.

- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة تدريجيا، الأمر الذي يؤدى إلى ضعف قدرتها على تصريف منتجاتها عالميا بسبب المنافسة.

- تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة (كالملابس والمنسوجات) مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

- قد يؤدى الانخفاض التدريجي على الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات، مما يؤدى إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، مما يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج.

- الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني مما قد يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية(٢).

---

(١) نادية جادو، حرب القطن تشتعل بين أمريكا والدول النامية، الأهرام، ٢١ يونية، ٢٠٠٤، ص ١٧.

(٢) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ص ١٠٤، ٢١٨- ٢٣٦.

وإجمالا فإنه على الرغم من وجود التدابير لحماية الدول النامية (كالتعريفات... وغيرها) إلا أن الدراسة المتأنية والدقيقة لهذه الاتفاقية يوضح مدى الظلم الواقع على الدول الفقيرة مما يزيد ها فقرا، ويعوق تنميتها.... فالدول النامية قدمت تنازلات ضخمة.... دون أن تحصل على مقابل[1].

والمعارضين لهذه المنظمة وغيرها، يرون أن المنظمات الدولية التي جاءت بها العولمة -كمنظمة التجارة- سوف تغتصب ما تبقى من الاستقلال الاقتصادي للدول النامية، وأن هذه المؤسسات تنتهك حرمة هذه الدول إلى أقصى حد، وستجعلها ميدانا مباحا لسيطرة الشركات القوية التي تنهب مواردها الأولية وتفرض عليها منتجات وسلع وخدمات بالأسعار والشروط التي تراها، كما أنها تقضى على صناعاتها الوليدة غير القادرة على المنافسة بحرمانها من حماية عادلة وحضانة جائرة[2]، فمنظمة الجات تقدم للمؤسسات جريات أوسع، ووضعت قواعد من شأنها معاقبة الحكومات التي قد تحاول ممارسة رقابة أشد على تلك الشركات، إن (منظمة التجارة العالمية) تحمى حرية التجارة الدولية، لكنها لا تحمى الحريات الأخرى، وبذلك تخاطر بأن تزيد من تفاقم عدم التوازن الأساس في المجتمع العالمي[3]، والظلم الاجتماعي الخطير الواقع على الفقراء ودولهم الفقيرة، فنجد أن المنظمات البيئية وجماعات حقوق الإنسان من الشمال والجنوب... وغيرها كلها تضغط داخل وخارج منظمة التجارة WTO من أجل العدالة الاجتماعية في اتفاقيات التجارة، وذلك لتقييد ممارسات من قبيل عمالة الطفل في حين كان تحالف مضاد من الحكومات وجمعيات الأعمال... بجانب أجهزة دولية مثل البنك الدولي قد سعت إلى منع تبنى أي من البنود الاجتماعية في اتفاقيات التجارة الدولية أو ما يعادلها[4] والظلم هنا واقع على الفقراء في أي

---

(١) أحمد ماهر، البلدان النامية أوفت بتعهداتها، ومع ذلك تزايدت الفجوة بين الشمال والجنوب، الأهرام، ٨ أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٧.

(٢) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٤-٣٥.

(٣) ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عبد الله، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ٣٠.

(4) Tim Allen and Alan Thomas, poverty and development into the 21st century, oxford university press, 2000, pp 356-359.

مجتمع من المؤكد أنه فقير، بل إن الدول ستعانى وتدفع الكثير تحت مظلة تحرير التجارة العالمية، وبالطبع (الدول الفقيرة)، وحتى الحكومات لن تسلم من الظلم والاستغلال.

ويقول (لوري ولاتش): «تخيلوا معاهدة تجارية تخول للشركات المتعددة الجنسيات وللمستثمرين حق مقاضاة الحكومات للحصول على جبر الضرر وفوائد التعويض كلما انتهجوا سياسة أو سنوا إجراءات من شأنها أن تحد من امتيازات الربح العائدة لهم. إن هذا الذي نقوله ليس من حكايات القصص ولا هو من الخيال العلمي المتنبئ بمستقبل الرأسمالية الإطلاقية وإنما هو بند من بنود معاهدة، على وشك أن توقع ولكنها غير معروفة: المعاهدة المتعددة الأطراف حول الاستثمار، هذه التي وصفها مدير المنظمة الدولية للتجارة حين قال: (إننا بصدد تحرير دستور الاقتصاد العالمي الموحد)[1]، وهذا الاقتصاد الموحد لا يراعى الفرق بين دولة غنية وأخرى فقيرة، أو دول قوية وأخرى ضعيفة، وإنما الأولوية فيه للشركات العابرة للقارات، والتي يعد الربح والمكسب همها الأول، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

وإذا تم اقتران التجارة بالتكنولوجيا المتطورة والحديثة، وعن طريق الشبكة الدولية (Net) كانت (التجارة الإلكترونية) والتي لها فوائد عديدة كتخفيض الأسعار، وسهولة وصول المنتجين إلى الأسواق... ولكن لها مخاطرها الفنية والقانونية... أما المخاطر الاقتصادية فهي تهديد الأنشطة التجارية التقليدية وزيادة ظاهرة التجسس التجاري والاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وزيادة تفاقم حدة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية وانخفاض موارد الدولة المالية، كما أنها تهيىء البيئة التجارية لارتكاب الممارسات الضارة بالتجارة الدولية واستمرار سيادة الطابع (الاحتكاري)[2]، فثورة الاتصالات... بينت الظلم الذي يتعرض له العالم النامي أو الثالث من الدول المتقدمة فالعالم الأول يحصل على كل شيء ويحرم العالم الثالث حتى من أن يستغل ويستفيد من موارده الخام، بل ويجبره على البقاء متخلفا... فمن يملك المعرفة والمعلومات سينتصر في أي صراع اقتصادي أو

---

(١) عبد السلام المسدى، العولمة والعولمة المضادة، كتاب سطور الخامس، القاهرة، ص ٣٤٨.

(٢) محمد أبو شادي، مخاطر التجارة الالكترونية، الأهرام الاقتصادي، ع ١٦٦٨، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٧٤.

عسكري جديد – وهو ما دعم النزعة الاستعمارية الجديدة في الشمال، كما فعلت أمريكا في العراق – فهناك تواز مدهش بين اقتصاد المستقبل والتغير السريع لطبيعة الحرب ذاتها فكلاً منهما يحدث تسارعاً في الآخر[1]، وقليل جدا من يدرك خطورة هذا الظلم والاستغلال الواقع على الدول المتخلفة ليس عليها فقط، وهو أمر مفروغ منه، ولكن الخطر واقع بنفس القدر، إن لم يكن أكثر على الدول المتقدمة ولا أدل على ذلك من ظهور حركات الإرهاب الدولية بل الإرهاب داخل الدول المتقدمة ذاتها كرد فعل لسياسات هذه الدول في إدارة المشكلات العالمية والإقليمية.

فمن الواضح أن حقوق الإنسان التي طالما تشدق بها الغرب، لا تعني حقوق الإنسان عموما، وإنما تعنى من وجهة نظر الغرب، حقوق الإنسان الغربي دون غيره في حياة كريمة وديمقراطية وآمنة، ولو على حساب غيره من البشر فقضية حقوق الإنسان التي تستأثر بالدرجة الأعلى من ضجيج الغرب تعليقا على أوضاع النظم السياسية في الدول الوطنية بالعالم الثالث (الشيوعي سابقا) ، هدفها الأساسي بالنسبة للغرب ضمان مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية في الدول الأخرى[2] ولا أدل على ذلك مما حدث في (العراق) فمن وجهة نظر الغرب وأمريكا، حكم العراق: حكم ديكتاتوري، إرهابي، يمثل خطرا على شعبه وعلى جيرانه، هذا بالإضافة إلى حيازته أسلحة دمار شامل، مما يؤكد ضرورة غزو العراق والقضاء على نظامها السياسي، ومعه بالطبع حضارتها وتاريخها وبنيتها الأساسية، بل وشعبها أيضا لتحقيق الاستقرار في المنطقة!! وبالطبع ضمانا لضخ (البترول) الذي حفظ مبنى وزارته دون غيره أثناء الغزو!!

ونتساءل هل ما حدث في السجون والبيوت (العراقية) وبخاصة سجن (أبو غريب) كان يتماشى بالطبع مع النزعة الأمريكية الجديدة لمراعاة حقوق الإنسان؟!

هذا هو المناخ العالمي الذي تبحث فيه الدول المتخلفة عن تحقيق تنمية وهذه الدول لا تجد لها حيلة إلا سماع الوصفات الجاهزة، أو نصائح المنظمات والمؤسسات الدولية، أو

(١) إلفين وهايدى توفلر، الحرب وضد الحرب: البقاء في القرن الواحد والعشرين، ترجمة وتعليق محمد عبد الحليم أبو غزالة، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦، مقدمة المؤلف، ص ٢.

(٢) أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد: محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ١٦

التوقيع على اتفاقيات التجارة، وهذا كله أملا في تحقيق مستوى أفضل لشعوبها، ولكن هل يسمح لها الطرف الأقوى والأكثر قدرة على تسخير كافة الآليات لمساعدتها؟!

سؤال تم طرحه منذ أوائل الخمسينيات منذ العقد الأول للتنمية، ولازال مفتوحا حتى الآن، وتسهم الأحداث والإجراءات العالمية بتأكيد الإجابة الوحيدة عليه!!!

العولمة والعولمة الاقتصادية Economic Globalization and Globalization

إذا كان سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ قد مثل رمزاً لانتهاء الشيوعية، فقد كان التحالف الدولي ضد العراق ١٩٩٠، قد مثل أوج نهاية أربعمائة عام من التاريخ كانت فيها الدولة القومية ذات السيادة هي الأساس، وأحيانا الفاعل الدولي الوحيد على المسرح السياسي.

ومع حرب الخليج وبتحالف مجموعة من الدول، ولأول مرة بدون معارضة أو خلاف داخل المجتمع الدولي يتم فرض سياسة معينة على دولة ذات سيادة، وكأنها حالة لتطبيق قانون داخلي في إحدى الدول، سواء في عمليات فرض الحظر الجوى في شمال وجنوب العراق أو نزع السلاح أو في التهديد باستخدام القوه عقابا على أي مخالفة صغيرة أو كبيرة[1].

فما بالنا بحرب (الخليج الثالثة) وما وصلت إليه القوة الأوحد[2] من الانفراد بالساحة العالمية ومعارضة وكسر الشرعية الدولية لتحقيق أهداف استعمارية توسعية للسعي لزيادة الثروات وحل الأزمات الاقتصادية بها ولو على حساب دماء وتعاسة وفقر الشعوب.

---

(١) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق، ص ص ٨٦ – ٩٤.

(٢) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مهدت الولايات المتحدة بثلاثة أشياء، لقيام فضاء عالمي، خاضع للهيمنة الأمريكية وهم:
تصفية الاستعمار القديم.. تاركاً وراءه آثاراً لا تمحى ولم تستعد الشعوب التي كانت خاضعة لها لظروف ما بعد الاستقلال في المجال الداخلي واعتمدت على أطر مستوردة من مجتمعات مختلفة عنها.
إقامة شبكة عالمية للمبادلات.
انهيار نماذج الاكتفاء الذاتي... ولا أدل على ذلك من انهيار الكتلة الشيوعية، وهي أضخم تجربة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القرن العشرين. انظر: إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر: وحملة تشويه الإسلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص١٢٤.

وعلى المستوى الواقعي بعمل النظام العالمي الجديد، من خلال إطار تحكمه خمسة من الاحتكارات تعتبر قانون القيم (العالمية المعاصرة) ، وهي:

* الاحتكارات التكنولوجية.
* احتكار الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.
* احتكار أسلحة الدمار الشامل.
* احتكار التحكم في أسواق التمويل المالي العالمي.
* احتكار وسائل الإعلام والاتصال.

أو ما يطلق عليه عموما (العولمة) بكافة تجلياتها وأشكالها. سواء اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا، مثل هذا التوجه العالمي الذي كان سائدا منذ العصور القديمة والوسطى، فما سيطرت الحضارة المصرية أو اليونانية وغيرها من الحضارات القديمة على أجزاء من العالم إلا تجسيداً لنظام العولمة، وغيرها من الحضارات إلا أن ظاهرة العولمة اتسع مداها وتعمقت مدلولاتها خاصة مع بدء عصر النهضة الأوروبية الحديثة والاكتشافات العلمية المتعددة، ومع تقدم العلم وانتشار الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وتوالت المؤشرات ببزوغ (عصر العولمة) فالحرب الباردة، والهبوط على القمر ١٩٦٩ وتحقيق حلم القرية العالمية الإلكترونية، وتفوق الولايات المتحدة كقوة أوحد في العالم، وقد قامت العولمة على أساس النظرية الداروينية في المجال المجتمعي والنظر إلى العالم ككيان شمولي.

وإذا كانت بداية ظهور حركة العولمة تعود إلى عقد الثمانينيات فإن جذورها تعود إلى (مارس ١٩٧٤) حيث أعلنت الأمم المتحدة نظاماً اقتصادياً عالمياً يشكل جانبا مهما من جوانب العولمة، هذا بالإضافة إلى القوى والعوامل التي ساعدت في تشكيل العولمة



(كالقوى الاقتصادية، السياسية، والحضارية والثقافية) والعوامل التكنولوجيه[1] وتشير العولمة للاسم الإنجليزي للظاهرة وهو Globalizationوهو مشتق من Globeبمعنى الكرة، والمقصود به هنا الكرة الأرضية، ويعرفها معجم: Websterأنها اكتساب والشيء طابع العالمية وبالتالي، جعل نطاق والشيء أو تطبيقه عالميا وعلى مستوى العالم أجمع[2].

وتشير العولمة إلى شعور متنام بالترابط بين أجزاء العالم وبالضعف واللاأمن في وجه انتشار حجم التغير الكوني. والعولمة يحركها مزيج من القوي الاقتصادية (الميل إلى توسع الرأسمالية والتغير التقني أي ثورة المعلوماتية) والتحولات السياسية (بعيداً عن تدخل الدولة واتجاهها إلى التحرر الاقتصادي) والوعي الكوني المتزايد بين النخب الوطنية والحركات الاجتماعية، وهي عملية تكثيف واسع للتفاعلات الكونية فهي توحد وتفرق التخلف في عالم غير متكافئ.

وهي تشمل التكامل السريع لاقتصاديات جميع الدول من خلال تحرير التجارة الدولية والتدفق الرأسمالي وانتقال العمالة وانتشار استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للقارات، والعولمة تؤدي إلى تزايد تقسيم العالم إلى دول متقدمة تزداد تقدما ودول متأخرة تزداد تأخراً.[3]

ويفرق محمد عابد الجابري بين العولمة والعالمية، فالعولمة عنده إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء الخصوصية، أما العالمية Universalism، فهي طموح إلى الارتقاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمي

(١) محمد عبد الله الجريبيع، وسائل الإعلام العربي والعولمة الثقافية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية، ع ١٠٠ يولية - سبتمبر، ٢٠٠٠، ص ص ٧٨-٨٠.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين، عالم الفكر المجلد ٢٦ ع ٣-٤ يناير - يولية ١٩٩٨، ص ٤٥٣. وانظر:

Tim Allen and Alan Thomas, poverty and development into the 21st century, op-cit, p.363.

(٣) سامية خضر صالح، الشخصية المصرية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل المنظور، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤؛ ص ص٦٢-٦٣.

وكوني[1]، والفرق كبير بينهما، بين السيطرة على العالم لمصلحة المسيطر، والاستفادة المتبادلة بين جميع الأطراف.

فالعولمة لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط، وإنما تستهدف أيضا إزالة قيود الدولة الوطنية، فهي تمارس سياسة تجريد الدولة الوطنية من قوتها. والدول الكبرى تُعني بالعولمة لمصلحتها رفع الحواجز المقامة بين الدول وبعضها لتيسير انسياب السلع والخدمات بين الدول دون قيود ودون حدود، لأنها تدرك أن لها اليد الطولى في هذا المجال لتفرض على دول العالم الثالث إنتاجها لتقدمها التكنولوجي ولأنها لم تعط الفرصة الكافية للدول الأقل تقدماً لكي تستكمل قدرتها الصناعية وتقاوم المنافسة الغربية، وأما عن العولمة والاقتصاد فيشير (هانس بيتر مارتين، وهارولد شومان) إلى أنه مع نمو العولمة سوف يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له. وهما يشيران إلى أن (٣٥٨ مليار دولارًا) في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢,٥ مليار من سكان الأرض) ، أي ما يزيد قليلا على نصف سكان العالم وأن هناك (٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمي الإجمالي، وعلي (٨٤٪) من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها (٨٥٪) من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث يستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، (ولأجل الثروة يهون كل شيء).

ورغم آثار العولمة في جميع مجالات الحياة، إلا أن العولمة الاقتصادية لما لها من آثار في الحياة الاقتصادية، السياسية والثقافة، بل ونزعم أن العولمة في حد ذاتها (بتأثيراتها الثقافية والسياسية) لم تقم إلا لخدمة الاقتصاد وبخاصة للدول المسيطرة على العولمة، وهو ما يدعونا إلى تعريف العولمة الاقتصادية.

وتشير (العولمة الاقتصادية) إلى:

زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات بالإضافة إلى انتقال

---

(١) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة: خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عوامل بديلة، ع٣ مجلد ٢٩، يناير – مارس، ٢٠٠١، ص ١٨٥.

رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة... أو بمعنى عولمة الإنتاج بالاندماج في التخصص الإنتاجي الدولي عبر الاستثمار المباشر في أقسام المصنع العالمي، من جانب وعولمة الأسواق، بالانفتاح على الأسواق الدولية للتجارة والمال والنقد والائتمان داخل القرية العالمية من جانب آخر[1].

ويرى (إدوارد لتوك)، أن العولمة من الناحية الاقتصادية هي: «انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء» أي أن العولمة الاقتصادية تعنى فقدان بعض الدول -خاصة النامية- قدرتها على اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تحقق مصالحها وأهدافها حتى تصبح بذلك تحت مظلة وهيمنة القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم، وعلى ذلك فإن العولمة ستؤدى إلى بلورة فكر اقتصادي جديد يقوم على:

- إحلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب ومناهج التنمية بفكر تنموي معولم. قائم على نظم إنتاجية معولمة (أي سقوط الخصوصية الوطنية) .
- إحلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محل مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات.
- انحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واستبدالها بالسيادة الاقتصادية العالمية.
- انحسار مفهوم الحواجز والحدود الاقتصادية مقابل الانفتاح الاقتصادي.
- السيطرة (العولمة) على موارد الكوكب وأنماط التصنيع والسماء والمعلوماتية ونظم الإنتاج الكونية[2].

---

(١) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية (أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي) مرجع سابق، ص ١٣. طة عبد العليم عولمة الاقتصاد: التحدي والاستجابة رؤية مصرية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) سمية محمود وخالد أحمد، التفاعل الآسيوي مع العولمة الاقتصادية والثقافية مرجع سابق ص ص ١١- ١٤.

وبات واضحاً أن عولمة الاقتصاد بصورتها الحالية، أدت إلى شيئين:

- الأول:هو زيادة الأقوياء قوة، والأثرياء ثراء.
- الثاني: هو تكريس عدم الاندماج بين الفئات الاجتماعية وبعضها البعض وبينها وبين البيئة المحيطة[1].

ورغم رفض كثير من الشعوب –حتى في الدول المتقدمة– للعولمة، بصورها المختلفة وتمثل ذلك في المظاهرات الكثيرة، مثلما حدث في مدينة (سياتل) والتي وصل عدد المشتركين فيها أكثر من ٥٠, ٠٠٠ شخص، إلا أن آليات العولمة مستمرة، من مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة، والعمل على تهميش دور الحكومات الوطنية من خلال إسهامها في سن قوانين دولية جديدة لا تحترم القانون الدولي، من أجل مصلحة الدول الأقوى، فقد بلغ ما تحتكره أمريكا واليابان وأوروبا الغربية من معاملات تجارية دولية أكثر من ٧٥ ٪ من حجم هذه المعاملات[2] على مستوى العالم.

وتوضح (سوزان جورج) رئيس مرصد العولمة في باريس، هيمنة القلة على مصائر الكثرة الساحقة في ظل العولمة، وتشير إلى حكومة عالمية أوهي حكومة غير ديمقراطية، حيث تستطيع مجموعة قليلة العدد تغيير مستقبل غيرهم من البشر غير المشاركين في صنع القرارات، وهدفها هو وضع كل النشاط الإنساني في السوق التي يتحكمون فيها بما في ذلك التعليم، الثقافة، والصحة والعولمة في رأيها مسئولة عن رفع الثروة إلى أعلى فيما بين البلدان وداخل البلدان على السواء[3] ، وبهذه العولمة والهيمنة يشيع نموذجا واحدا للفكر والحياة، استنادا إلى حداثته ووسائلها التقنية، نموذجاً تدعمه سوقًا اقتصادية واحدة.

فالعالم ليس أكاديمية معرفيه إنسانية، يتساوى فيها الجميع، وإنما هو متجر. وهو لا يسيطر على أدوات الإنتاج وحدها، وإنما يسيطر كذلك على الإنتاج وطرق تسويقه وعلى

---

(١) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) طارق اللبان، أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٣٣– ٣٤.

(٣) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص ٤٥.

المسوقين أنفسهم وفي هذا كله يعمل على أن يزداد فقراء العالم[1] فقراً وعدداً، وليس الأثر للعولمة الاقتصادية وحدها، فمن خلال التجليات الثقافية للعولمة والتحكم في القدرة الإدراكية لدى الإنسان بعد تقليص هامش الحرية في تحليل الخطاب أو في تفسيره فضلاً عن تأويله...على إنه سلاح الخطاب في الثقافة المتولدة عن عولمة النظام الكوني الجديد...وهذا الفجر الجديد تذوب فيه (آليات التلقي) إلى حد الانمحاء وتعلو مكانها (آليات الحقن) فيتحول فعل الفاعل إلى انفعال المفعول به[2].

أو كما يشير إليه سكيز "هندسة الثقافة وتغيير العقول وخلق الاعتقادات فهندسة الثقافة تعتمد على انكسار العقل والوعي، ترى أن نما نسميه عقلاً هو حاوية أفعال منعكسة، وأن بالإمكان تغيير العقل أو التلاعب به... وخير الأمور أن يجرى تغيير العقول خفية حتى لا نستثير الشخص المعني ويسعى إلى الانتقام، وهذا جاء في الموسوعة الأمريكية"؛ فنحن نلتزم نظاما للسيطرة بحيث إن المسيطر عليهم يشعرون بأنهم أحرارا على الرغم من أنهم يخضعون لقانون أشد صرامة من النظم القديمة.

فالولايات المتحدة تقوم بدور مهم في احتكار المعلومات عن وعي وإصرار وترصد كل ما فيها، وسعيها وفاءً لمصالحها كدولة وأداة للشركات العملاقة حتى تبقى هي القوة الوحيدة في العالم وكما عبر عن ذلك تيودور روزفلت (أمركة العالم هي مصير أمتنا)[3]، ولاشك أن العولمة هي وسيلة لأمركة العالم، و صياغته على شاكلة الثقافة والحياة الأمريكية بما يخدم المصالح والتنمية الأمريكية طبعاً!

وفي تقرير (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة) الذي صدر في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢: حيث ينص التقرير صراحة على تأكيد الاختراقات بالقوة وإحكام السيطرة والهيمنة

(١) نتيجة السياسات الدولية لإفقار الدول التي بها ثروات نجد أنجولا والتي تنتج ٨٠٠ ألف برميل من البترول يوميا (هذا يفوق حجم إنتاج الكويت، هذا بالإضافة إلى مناجم الماس) إلا أن الحرب الأهلية قضت على كل شيء، ولمصلحة من؟! انظر: أنجولا الجائعة تنتج ٨٠٠ ألف برميل بترول يوميا، الأهرام ٢٣ سبتمبر، ٢٠٠٠، ص ٧.

(٢) عبد السلام المسدي العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق ص ص ٣٤٢- ٣٥١.

(٣) شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية إلى مسخ الكائنات مرجع سابق ص ص ٢٢٤ - ٢٢٩.

على العالم بدعوى تغييره، إذ يقول التقرير: «إن قواتنا تمتلك القوة الكافية لإقناع الخصوم المحتملين بالكشف عن السعي نحو بناء قواتهم أملاً في تجاوز قوة الولايات المتحدة أو (التكافؤ معها) سوف نشجع إقامة مجتمعات حرة ومنفتحة في جميع القارات لتعزيز أمن أمريكا، وزيادة ازدهار أمريكا الاقتصادي، وللدفع بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم إننا لن نتردد في العمل وحدنا عند الحاجة» –وقد كان.

إن العولمة في رأى البعض مساوية للاستعمار، فنجد نيك جوينج –المعلق السياسي بشبكة B.B.C– يقول: «إن أحداث ١١ سبتمبر والتي أكدت ترابط العالم، تحتم تحويلها من مجرد طريق سريع للسيطرة على الأسواق إلى طريق سريع لتبادل المنافع وتقاسم الثمار»[١].

فالهدف من العولمة وجميع تجلياتها، ليس بالطبع تنمية ولا أمن جميع دول العالم، أيا كان عدد سكانها أو مساحتها، وإنما الهدف من كل ما تقوم به القوة الأوحد، وجميع المؤسسات الدولية، المسيطر عليها من خلال هذه القوة، هو (قوة أمريكا) ، وازدهارها وأمنها ليس في الجيل الحالي فقط وإنما إلى الأبد، عن طريق إعاقة أي قوة أخرى قد تفكر مجرد التفكير في النهوض أو التنمية. وبما أن الولايات المتحدة تتمتع اليوم بأدوات ووسائل (القوة) بمعناها الشامل فإنها تحاول أن تسخر (العولمة) لصالحها. حتى يمكن القول أن الخطط والأطروحات المتتابعة التي يشهدها العالم اليوم من أجل ولادة (العولمة) إنما ترتبط، عموماً بـ (المشروع السياسي الأمريكي الجديد) وهو المشروع الساعي لتوحيد العالم من خلال (رأسمالية السوق) Marketing capitalism[٢] أو اقتصاد السوق والذي يشير إلى تقويض جميع العوائق التي تعوق حركة رأس المال العالمي، لا بمعنى فتح الأسواق واستغلال اليد العاملة بأجور فقيرة واستنزاف ثروات الشعوب المهزومة فقط، بل بمعنى تحويل كل شيء إلى نقود وهو ما دعاه سمير أمين (الأَمْوَلَة)[٣].

---

(١) فوزي فهمي، عار العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٢.
إبراهيم نافع، «انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة»، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) حسين معلوم التسوية في زمن العولمة التداعيات المستقبلية.. كتاب العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ١١٧ – ١١٨.

(٣) بيير بورديو، بؤس العالم، جـ٢، مرجع سابق، المقدمة ص٦

ويقرر جان زيجلر عالم الاجتماع السويسري، أن المشكلة تبدو في أن توحيد العالم يتم وفق نمط عالمية السوق، وليس عن طريق إيجاد هوية جمعية موحده ويضيف: «أن عالمية السوق هذه التي تفرض نفسها حيثما كانت بصورها المسفهة وتسلسل فقرها المدقع».

ويرى رجيس دوبريه.. (أن هذا الاتساق الكوني مفروض من الشمال ومن الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات على الجنوب، بل وعلى دول الشمال أيضا. الحيز الذي نعيش فيه هو حيز أمريكي في الجوهر والأساس، يهدف إلى تعميم نمط الحياة والفكر الأمريكي. هي إذن عولمة زائفة لا تبادل فيها ولا تعامل بالمثل) ينبغي أن نحذر من الصورة البريئة المتفائلة التي تقدم للعولمة ذلك، إنها في طورها الراهن تكشف عن نزعة إمبريالية جديدة [١].

وهذه النزعة أكثر خطورة من النزعة القديمة، وذلك لأن أسوأ استعمار أنتجه المجتمع الحديث ليس استعمار الأرض والأمم، بل استعمار الناس أي عقولهم وثقافتهم بل وهويتهم؛ فقد أخفق المجتمع الحديث في تطوير أيديولوجية وقيم ومؤسسات من خلالها لا يكون الفقراء رعايا ويصبحون مواطنين. فمن خلال العولمة والتكيف الهيكلي وفي ظل المؤسسات الكونية وضغطها -بجانب استعمار العقول- سوف تدفع الفقراء نحو الإملاق والإفقار والتهميش[٢].

وليس استعمار العقول فقط وإنما بدلا من أن تعمل العولمة على خلق عالم واحد متساو، عملت على خلق عالم يتميز بـ لا مساواة كونية متعمقة، وتهميش لمعظم اقتصاديات العالم الثالث حيث تتدفق التجارة والاستثمار بين اقتصاديات الدول الكبرى ليزداد استبعاد باقي الكون...، ويعتبر العولمة مجرد نمط جديد للإمبريالية الغربية، حل فيه رأس المال الدولي محل القوة العسكرية كأداة أولى للهيمنة.. وهنا فإن العولمة تعزز الأنماط التاريخية للهيمنة والتبعية، بحيث تظل إمكانيات التنمية الحقيقية معاقة بقوة.... وليست التنمية فقط ولكن العولمة ترتبط بشدة بتكثيف اللا مساواة الكونية. فالفقر المتنامي لم يعد محدوداً بالجنوب فقط بل يزداد في الشمال الغني.. إن العولمة تخلق أنماطاً جديدة من التضمين

(١) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص ٩٥، ص ص ١٣٥- ١٣٦.

(2) Rajni kothori, poverty: Human consciousness and the amnesia of development, op-cit, pp. 74-75,90

inclusion والاستبعاد exclusion في الاقتصاد السياسي الكوني..ويتضح هنا ثلاثة أنماط كونية مترابطة:

الاستقطاب المتنامي بين الدول الأغنى والأفقر في الاقتصاد العالمي وتشرذم القوى العاملة الكونية وتقسيمها إلى فائزين وخاسرين من العولمة الاقتصادية.

التهميش المتنامي للخاسرين من فوائد العولمة(١). وإذا كانت بعض الدول المتقدمة تشكو من خطر العولمة والاستبعاد فما بالنا بالدول النامية الضعيفة فنجد الرئيس جاك شيراك، يعترف في عام ٢٠٠٠، بأن للعولمة جوانب متباينة، فهي قيمة وبها مكاسب، ولكنها في المقابل تحمل مخاطر عدة منها الاستبعاد والتهميش، على صعيد الدول والأفراد على السواء وأيضا تعمل على تدهور النظام البيئي الذي قد يؤدى إلى افتقار بطيء للموارد اللازمة لإعادة تجديد نفسها، واعتبر شيراك أن العولمة قد تكون (خيرة أو شريرة) لذا من الضروري أنسنتها والسيطرة عليها(٢) ولكن خيرة لمن؟ وشريرة لمن؟ وأنسنتها لصالح من؟ والسيطرة عليها من جانب من؟

والأسئلة، نعلم إجابتها مسبقا، فالذي يسيطر على العالم ويمتلك آليات العولمة، هو الذي يملك كل ما سبق، وهو لا يريد إلا مصلحته فقط وفي هذا السياق يقول (رويرت شتراوس هب في كتابه توازن الغد) عام ١٩٩٤ "إن المهمة الأساسية لأمريكا هي توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة (نمور آسيا)(٣) وأي قوى لا تنتمي للحضارة الغربية. فمهمة الشعب

---

(1) Tim Allen and Alan Thomas, poverty and development, op. Cit, pp.350-353.

(٢) سعيد اللاوندى، بدائل العولمة..، مرجع سابق، ص ٧.

(٣) نتيجة العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال، يعبر ادوارد لوتار بمعادلة الخصخصة + الليبرالية + العولمة = رأسمالية تور بينيه..، وفي قلب زلزال انهيار (النمور الآسيوية) اكتشف الجميع أن هناك البلايين من الدولارات اقترضها القطاع الخاص في دول (النمور) من المؤسسات الاقتصادية الدولية في الخارج بغير علم الدولة أو حتى دون إخطار البنك المركزي فأصبح على الدول أن تلتزم هي نفسها بتسديد تلك القروض الفلكية وعلى حساب دافعي الضرائب من المواطنين العاديين، وأكثر من ذلك أصبح لزاما على تلك الدول الضحايا بيع مؤسساتها الوطنية (العامة والخاصة) إلى الأجانب تحديداً وبأسعار زهيدة تجنبا للانهيار الكامل.... مما دفع (كلاوس شوب) رئيس منتدى دافوس الذي يمثل الشركات العملاقة إلى التحذير من أن (العولمة قد تؤدي إلى انتكاسة =

= مفاجئـة لا يمكن السيطرة عليها، وأن قيام الرأسمالية المعولمة يتجاهل مصالح غالبية السكان (أ) حيث كشفت أزمة ١٩٩٧، خطورة انفتاح أسواق رأس المال فهو يزيد من درجة تعرض الاقتصاد للمتاعب لاسيما إذا كان هذا الاقتصاد لا يزال يعاني من بعض الأخطاء - ولا شك أن انفتاح أسواق رأس المال من مصلحة الدول الأقوى - فقد استفادت الولايات المتحدة من المتاعب والاضطرابات التي مرت بآسيا ويمكن لآسيا أن تدعي لنفسها شيئا من الفضل في التوسع الاقتصادي في السنوات الثمان الأخيرة في الولايات المتحدة وكذلك في الارتفاع الكبير في أسواق الأسهم الأمريكية (ب) فإسراع الدول الآسيوية نحو العولمة كان سبباً في حدوث أزمة ١٩٩٧، وعبر عن ذلك قادة وممثلو مجموعه الدول ال١٥ خلال مؤتمرهم (بكوالا لمبور) في نوفمبر ١٩٩٧ وطالبوا بإقامة نظام اقتصادي وتجارى دولي أكثر اتساقا مع احتياجات النمو في الدول الناشئة والفقيرة وعدم إخضاعه لقوى السوق وحدها لما تتسم به من نوازع غير أخلاقية وغير عادلة، وذلك من أجل تحقيق الفائدة الحقيقية للعولمة (جـ) ولاشك أن حرية انتقال رأس المال والاستثمارات وبقائها في دولة ما يتوقف على مدى استقرار اقتصادها فإذا ما حدث أي خلل في هذا الاقتصاد، سارع الرأسماليون والمستثمرون لسحب رأس مالهم، بغض النظر عن مصلحة البلد التي يقومون بأعمالهم فيها، وهو ما حدث في أزمة النمور الآسيوية ١٩٩٧، فعندما انفجرت (الفقاعات) المالية، سحب المستثمرون المحليون والأجانب أموالهم من العملات المحلية، وعصفوا بقيمة هذه العملات في انهيار لولبي شديد (د) فهذه الأزمة المفجعة في اقتصاديات دول، وليس دولة واحدة (كانت في سبيلها للنهوض وللمنافسة) أذهل الكثيرين، فأزمة (النمور الآسيوية) والتي امتدت لتضرب اقتصاديات روسيا ثم البرازيل مهددة باكتساح المزيد من الدول دفعت رئيس وزراء كندا للتساؤل (إنني لا أفهم حتى الآن أن تكون هناك دولة قوية اقتصاديا في الصباح، وفجأة تنهار في المساء وتصبح على شفا الإفلاس، والأكثر من هذا دفع المواطنون العاديون ثمن الانهيار الذي صنعته قوى عالمية باسم العولمة) وقد عبر عن هذا النقد الذاتي الذي قدمه رئيس البنك الدولي في خطابة أمام مجلس المحافظين في ٦ أكتوبر ١٩٩٨، والذي استهله قائلا: من غير اللائق أن أتحدث عن ترتيب البيت بينما القرية كلها تحترق.. فمنطقة شرق آسيا كانت تتهاوى لكن أحدًا لم يتنبأ بدرجة هذا التردي ليسقط أكثر من ٢٠ مليون نسمة في وهدة الفقر ولن يعود مليون طفل إلى مدارسهم مرة أخرى (هـ) والخلاصة أن الدولة القوية والعظمى توجد وتنشئ من الآليات ما يؤكد قوتها دائما على حساب تقدم الآخرين:

(أ) كريم أبو حلاوة الآثار الثقافية للعولمة: خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(ب) روبرت حران، ترويض النمور، نهاية المعجزة الآسيوية، مرجع سابق ص ص ٢٥-٣٣ .

(ج) سمية محمود عفيفي، خالد أحمد عبد الحميد، التفاعل الآسيوي مع العولمة الاقتصاد والثقافية، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠-٢٣٠.

(د) جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة...، مرجع سابق، ص ٥١.

(هـ) طه عبد العليم،عولمة الاقتصاد التحدي: والاستجابة رؤية مصرية،مرجع سابق، ص ٤٠- ٤٣.

- أيضا كريم أبو حلاوة الآثار الثقافية للعولمة...، مرجع سابق ص ١٨٩.

الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة (للإمبراطوريه الإنسانية)»!.

أما جون وتنخ Buttingالمدير العام في بنك بنسلفانيا يردد (في العولمة نحن نقرر من الذي سيعيش، ونحن نقرر من سيموت)... أما ناعوم تشومسكي... فيرى أن العولمة تعنى (عصراً استعماريا جديداً بحكومة عالمية لها مؤسساتها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولها أدواتها مثل الجات GATT والنافتا NAFTA والسبعة الكبار[1]. وهنا لا يمكن الحديث عن شرعية الأسواق المعولمة؛ والتي لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم على حساب استغلال الموارد الطبيعية والإنسانية لأربعة أخماس سكان العالم.

وفي قاموس العولمة فإن (قانون السوق الذي يفرض الاستهلاك بالجملة ليكون العائد والربح الهدف الأول والآخير) فالخطير في الأمر أن العولمة ستكون مصدر الفكر والإبداع العالمي لأنها تقتل في المهد أي مشروع لا يخدم السوق التنافسي بمعنى آخر، أن الأقوياء يسحقون الضعفاء، وهذا هو قانون العولمة اقتصاديا وثقافيا[2]. فمفتاح عملية العولمة في الإنتاج الرأسمالي في السوق المفتوح غير المحدد والتي تحتاج لمعدل سريع في نمو الإنتاجية والتوزيع للإنتاج في تخفيض تكلفة الإنتاج، واتساع التغيرات التكنولوجية في الإنتاج، والرأسمالية في شكلها أو صورتها الحالية لعولمة الإنتاج والتي تدفع قوى السوق الحر للاتساع، وتؤكد وتؤمن نفسها بحياة ذات مدى أطول مما كان يعتقد من قبل[3] حتى وإن كان على حساب البشر؛ من خلال تخفيض العمالة وإبدالها بالحاسب الآلي والتكنولوجيا الفائقة.

---

(١) غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ٩٩-١٠٤.

(٢) السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٤.

- أيضا سعيد اللا وندى، بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، مرجع سابق، ص ١٩.

(3) Priyatosh Maitra, The globalization of capitalism in third world countries, London, 1996, pp. 225 –226

ويحذر فاسيلي ليونتيف Leontief (الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل) ، في تفسيره للتحول الراهن، من أنه في ظل استخدام الحاسوب المتطور: فإن (دور البشر، باعتبارهم أهم عوامل الإنتاج، محكوم عليه بالانحسار بالطريقة نفسها، التي تم فيها انحسار دور الخيول في الإنتاج الزراعي، ثم زواله مع دخول الجرارات)[1].

وليست البطالة هي الأثر السلبي الوحيد للعولمة، فالعولمة بتناقضاتها سوف تؤدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع خطط ومعدلات التنمية، وضياع حقوق الإنسان، وزيادة الديكتاتورية، وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وازدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤساً، والذي يظهر من أن خمس سكان العالم الذين يعيشون بالدول ذات مستوى الدخل المرتفع يتحكمون في ٨٦٪ من أسواق التصدير في العالم، ٦٨٪ من الاستثمارات، و٧٤٪ من الاتصالات التليفونية، وبالتالي فإن ما تحصل عليه الدول النامية والفقيرة قليل، ومن ثم فإن العولمة سوف تؤدى إلى استقطاب خطير لقوى الاستثمار، وقوى الإبداع والابتكار، وأن الدول المتقدمة الفاعلة في العولمة سوف تستحوذ عليها، وباقي العالم سيعانى من التهميش والانكماش.

فالحقيقة التي تقول: «أن الناجح يحصل على كل شيء» هي حقيقة دولية، وهي حقيقة عالم العولمة القاسي، إن لم يكن شديد القسوة[2]، وما بين العالمية وهي «الانفتاح على العالم وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي» والعولمة التي تعد نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي ودفع الناس إلى التفتيت والتشتت وربطهم بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة.

فالولايات المتحدة التي استطاعت أن تخرج من أزمة الرأسمالية بنهب ثروات العالم العربي إبان الحربين الأولى والثانية، (والثالثة في الخليج)، وكذلك أموال جنوب شرق آسيا، حيث اعتدل ميزان المدفوعات وعاد إلى الناحية الإيجابية بعد أن كان مختلاً منذ أواخر الستينيات. وهم أنفسهم يعترفون بأن الأموال عادت من الخارج.

---

(١) جير في ريفكن، نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

(٢) محسن أحمد الخضيرى، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، مرجع سابق، ص ص، ١٣٤ – ١٣٥، ٢٤٠.

وقد دمرت العولمة والمضاربات في شراء الأسهم والعملات، اليابان والنمور السبعة، وكذلك روسيا والبرازيل والعالم العربي الغنى بالنفط.. وهي الآن تزحف على باقي دول العالم[1]. وكلما زاد انخراطنا في إطار العولمة والنمط الاقتصادي العالمي، نمت وتجددت واتسعت أفكار الانعزالية ورفض الآخر. الذين يخالفون الفكر أو العقيدة أو يختلفون عنهم في اللون أو العرف -حتى في المجتمعات المتقدمة[2]- وكأن التقنية المنظورة وهي إبداع إنساني عام قد كُرست لأهداف نخبة عالمية تقف فوق البشر وعليهم في آن واحد ولهذا فإن زمن الاتصالات وبالمعنى الإنساني العام، هو زمن (غياب الاتصالات)[3].

والغريب أنه مع اتخاذ مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ذريعة للتدخل في شئون الدول والحكومات، فنجد أن انتهاك هذه الحقوق وانتهاك حق الإنسان ذاته في أن يعيش أصبح حقيقة عالمية، بل إنها تكتسب الشرعية والإجماع عليها من خلال العنف ضد الإنسان، وإفقاره نتيجة سياسات العولمة وغيرها من الأساليب المساندة لها، فكما قال غاندي «أن الفقر هو أسوأ أنواع العنف» فلا شيء يدمر الجسد الإنساني والروح والكرامة البشرية قدر ما يفعل الفقر[4]، ولعل هذا ما اعترف به تقرير الأمم المتحدة، ووصفها بأنها كارثة على اقتصاديات تلك الشعوب لأنها تسبب لها خسارة تقدر بـ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً. وإن كان هذا الرقم عظيما، جداً، إلا أن هذا ليس مصدر التعجب وإنما مصدره، تقرير صندوق النقد الدولي، والذي يصف العولمة بأنها مصدر رفاهية للشعوب النامية، وكان من المتعارف عليه تطابق تقارير المنظمتين الدوليتين.[5]!

فهل تعنى (العولمة) صحة ما تنبأ به كارل كاوتسكي Karl Kautsky في نظريته عن (الإمبريالية العليا) من أن الرأسمالية ستتطور على نحو يتمخض عن تكوين اتحاد عالمي للشركات لكبار الرأسماليين، يكون مؤهلاً لتنظيم الاستغلال المشترك للعالم ؟![6]

---

(١) زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مرجع سابق.
(٢) محمد الرميحى، هدف مازال بعيد التحقق: هل يمكن التخلص من الفقر مرجع سابق، ص ١٦.
(٣) بيير بورديو، بؤس العالم، ج، ٢، مرجع سابق، المقدمة، ص ص ٨ - ٩.
(٤) عبد المنعم سعيد، العولمة والفقر وأشياء أخرى، الأهرام الاقتصادي ٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٠، ع ١٦٦٣، ص ص ١٢-١٣.
(٥) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص ٣٤٤.
(٦) رمزي زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة،

وفي ظل هذه الظروف والسياسات والآليات، تحاول الدول النامية، الوصول إلى التنمية، والتي ظلت هذه الدول تلهث وراءها منذ خمسينيات القرن الماضي، وحتى الآن، ولم تدرك منها إلا اليسير جداً، من تنمية شكلية في الطرق والمواصلات والمساكن.... ومن الواضح أنه في ظل هذه الظروف الدولية، فإن حالة هذه الدول، كمن يحاول الإمساك (بموج البحر).

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

الفصل السادس
الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات والهيئات الدولية وأثرهما على التنمية

تمهيد:

أكاد أجزم أنه لم ينل مفهوم من المفاهيم في جميع المجالات مثلما ناله مفهوم (التنمية)؛ فنتحدث: على المستوى الشخصي عن(تنمية الذكاء –تنمية الشخصية –تنمية القدرات– تنمية المهارات– تنمية العلاقات الاجتماعية)، وعلي المستوى المجتمعي عن(التنمية الاقتصادية– التنمية الاجتماعية– التنمية السياسية– التنمية الصحية– وغيرها من أنواع التنمية.....).

وعلي المستوى الدولي عن(تنمية التعاون المشترك بين الدول– تنمية مصادر الطاقة المتجددة وابتكار أساليب جديدة اقتصادية أكثر– تنمية العلاقات بين الدول في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها–.....).

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا هل كل مجالات التنمية السابقة سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي أو الدولي منفصلة عن بعضها البعض؟ أم أنها متصلة لا محالة؟

من المؤكد أن هذه الأنواع من التنمية مرتبطة ببعضها البعض، بل يعزز بعضها البعض، وبخاصة في هذه الفترة من التاريخ؛ التي أقل ما توصف به أن كل فرد منا أو مجتمع أو دولة كأنما يعيش في بيت من (زجاج) بمعني أنه يُرى من كل جانب، والمعني الأكثر عمقا سرعة تأثره بما حوله من عوآمل تنفذ إليه – في أغلب الأحيان بلا وعي أو إرادة– ولا أدل على ذلك من الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم في هذه الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، والتي صُدرت إليه من أقوى اقتصاد في العالم فعم الكساد العالم بأكمله. كما أضيفت أعداد جديدة إلى قائمة العاطلين؛ وهم أولئك المسرحون من العمل نتيجة الاستغناء عن خدماتهم.

وصفوة القول، أن التفاعل بين الداخل(الدولة) والخارج (العالم) أصبح مسلمة من المسلمات التي لا جدال فيها، وما تتبعه الدول المتقدمة و(ما يتبعها من مؤسسات دولية أو شركات متعددة أو متعدية الجنسية، وكذلك المساعدات سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل والتي تحولت بعد ذلك إلى ديون مزمنة واجبة السداد، ويقابلها عجز

أكثر من جانب الدول الفقيرة)، وأثبتت كثير من الدراسات تورط هذه الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية والديون، وهو ما دعى لتناول تأثيرها بقدر من التوسع في هذا الفصل.

الشركات متعددة الجنسية Multinational Cooperation's

لجأت حكومات (بلدان المركز) إلى عدة آليات للحفاظ على سيطرتها الاقتصادية.. وكأن أول هذه الآليات الشركات العملاقة متعددة أو (متعدية) الجنسية وبزيادة نشاط هذه الشركات، وتعاظم ظاهرة التدويل Internationalization داخل منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي الظاهرة التي عمقتها الشركات متعددة الجنسية، وجعلت هذه الشركات من كل بلدان المنظومة، سواء بلدان المركز أو المحيط، مسرحاً مفتوحاً لنشاطها الأخطبوطي، وهو نشاط يمتد للأصعدة كافة، ويبدأ منذ نشأة الرأسمالية في العصر الميركانتيلي (شركة الهند الشرقية).. وغيرها.

إلا أن هذه الظاهرة تطورت في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية في عالم ما بعد الحرب- وبالذات في الستينيات والسبعينيات- على نحو خطير حيث قامت الشركات الاحتكارية الكبرى في العواصم الرأسمالية الصناعية بتوزيع نشاطاتها في جميع البلاد مستفيدة في ذلك من انخفاض أجور العمالة المحلية، وتوافر مواد الطاقة بها، والقرب من مواقع التسويق، انتشار البنوك دولية النشاط.، وأدت ظاهرة التدويل إلى زيادة درجة الترابط والتشابك بين مختلف أجزاء المنظومة فلم يعد مستغرباً حينما يحدث التدهور الدوري (في الدخل، والناتج، والتوظيف في بلد ما)، أن تتأثر جميع البلدان به.[1]

والشركات متعددة الجنسية Multinational Cooperation's سمة أساسية للاستعمار الجديد حيث حافظت على تمسكها بالمواد الخام وقوه العمل في العالم الثالث كلما استخدمت تنظيمها الواقعي على مستوى العالم من أجل التحكم في إنتاج المواد الخام والتشغيل، ومن هنا أصبحت هذه الشركات تعكس التركيز المتزايد لرأس المال وتكامل

---

(١) يوسف صايغ، التنمية العصية، مرجع سابق، ص ص ٩٠ - ٩١. أيضاً: رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة الوطنية بيروت، ط١، ديسمبر ١٩٨٩، ص ص ٧٨-٩٨.

الإنتاج، وبالتالي يصعب تقليل قوتها.، ونجد ماجدو ف Magdoff يقسم مراحل التغلغل الرأسمالي والإمبريالي إلى ست مراحل لكل منها سماتها المتميزة وهي:

- مرحلة انتعاش التجارة الأوروبية.

- مرحلة سيطرة رأس المال التجاري.

- مرحلة ظهور الرأسمالية الصناعية.

- مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

- ظهور الإمبريالية الجديدة.

- مرحلة انكماش العالم الرأسمالي فيما بين الحربين العالميتين، وظهور قوة أمريكا.. المرحلة الأخيرة وهي مرحلة انحسار الاحتلال، وظهور الشركات متعددة الجنسية.[1]

ويمكن أن نضيف في العصر الحالي، عودة مرحلة الاستعمار العسكري (المباشر) ثانية، لتحقيق الفوائد الاقتصادية (نهب المواد الخام، تشغيل شركات إعادة الإعمار، ضمان الأسواق لتصريف المنتجات)، والدليل على ذلك، أن فرصة العمل العسكري في أفغانستان لم تكن لتصفية (حركة طالبان) وإنما لفرض الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة الحساسة إستراتيجياً، والتي تزخر بثروات نفطية هائلة، تجعل منه كما يقولون (منطقة الخليج الثانية)، وما الحرب القبلية في إفريقيا، أو العنصرية والطائفية في أماكن أخرى، إلا أداة ملائمة لـ(تدمير الدولة) وتنصيب رأس المال الأجنبي وحيداً. وهذا ما يجعل بلدان الجنوب أو بعضها على الأقل، تقف على هامش السياسة العالمية إن لم يفتها قطار التاريخ إلى أمد قصير أو إلى الأبد.[2] أما عن الشركات واستفادتها من أفغانستان تحديداً فقد قدرت شركة (بريتش بتروليوم) الإنجليزية و(ستاتويل) النرويجية الحصول على ٨٠ مليار دولار مقابل استثمار ٧,٥ مليار دولار فقط فكما يقول (ناعوم تشومسكي) أن هذه الشركات أصبحت لها الكلمة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمي بما في ذلك التجارة الدولية (للولايات المتحدة ٤٠٪ منها).

(١) أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص٢١، ١٤٨.
(٢) بيير بورديو، بؤس العالم، ٢ مرجع سابق، ص ١٠.

وأما عن المساهمين فيها فيوجد حالياً ٤٨٥ مليونير في العالم، يسيطرون على ما يعادل $\frac{1}{2}$ ثروة العالم. ويتحكم ثلاثة فقط من هؤلاء البليونيرات في ثروة تساوي قيمة الإنتاج القومي لـ ٤٨ بلداً[1] بها ٦٠٠ مليون نسمة.

ويميز إسماعيل صبري عبد الله، بين الشركات متعددة الجنسية Multinational ومتعدية الجنسية Transnational، فالأولى تنطبق فقط على شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات ومن هنا يأتي الوصف المذكور، أما الشركات الحالية فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة، ومن سمات هذه الشركات:

الضخامة:

(بناء على رقم المبيعات Figure Sales وكانت الشركة الأولى في الترتيب ١٩٩٥ ميتسوبيشي بإيرادات بلغت ١٨٤,٤ مليار دولار).

تنوع الأنشطة:

لا تركز هذه الشركات على سلعة واحدة وإنما تتعدد منتجاتها والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة.

الانتشار الجغرافي:

فقد ورد في تقرير الاستثمار ١٩٩٢، أن شركة ABB التي تكونت عام ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEAوأخرى سويسرية Brown Bovary والتي استثمرت فور تكوينها مليارات من الدولارات شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى وهي تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ في العالم الثالث و٤١ في بلدان شرق أوروبا).

تعبئة المدخرات العالمية:

من الشائع أن هذه الشركات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي.. ولكن واقع الأمر يختلف كثيراً عن ذلك فكل شركة تعتمد في الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في حدود سوقها فتطرح الشركة أسهمها في كل الأسواق المالية المهمة في العالم: طوكيو- زيوريخ- فرانكفورت- ميلانو- باريس- لندن- نيويورك. حتى في الأسواق الناهضة: سنغافورة- بومباي.... إلخ.

(١) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص ٨، ٤٦ -١٣٣.

فيمكن القول أن مصريين مقيمين في وطنهم يملكون أسهما في شركات متعدية الجنسية فإجمالي رصيد استثمارات هؤلاء المصريين في أوروبا وأمريكا تزيد عن ١٠٠ مليار دولار..، كما تعتمد الشركات متعدية الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى – مثل شراء أسهم شركات منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها والاقتراض من البنوك متعدية الجنسية.

تعبئة الكفاءات :

فلا تتقيد الشركة بتفضيل مواطني دولة معينة وتعمل من خلال عملية اصطياد الرؤوس Head hunting، والتي تمارسها الشركات الأمريكية التي تفتش في الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه منذ أيام الدراسة، وأخيرا تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين البارزين في شركات أخرى[١].

ورغم وجود ٣٠ ألف شركة متعدية للجنسية فإن أهمها ٥٠٠ شركة، وطبقا لما ذكرته مجلة (فورشن) يولية ١٩٩٧ فإن إجمالي إيرادات تلك الشركات الـ٥٠٠ عام ١٩٩٦، بلغ (أحد عشر بليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار!) أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم كله ! ويوجد بالشمال ٤٧٢ شركة: (١٦٢ شركة في الولايات المتحدة، ١٢٦ شركة في اليابان، ١٥٨ شركة في الاتحاد الأوروبي، ١٤ شركة في سويسرا، ٦ شركات في كندا، ٥ شركات في أستراليا، شركة في روسيا الاتحادية) و٢٨ شركة في الجنوب: (١٣ شركة في كوريا الجنوبية، ٥ في البرازيل، ٣ شركات في الصين (شاملة هونج كونج) شركة في كل من فنزويلا، المكسيك، وتركيا، ماليزيا، الهند، تايوان، جزر انتيلي الهولندية).

وفي حين أن الناتج الإجمالي لـ٤٥ دولة منخفضة الدخل تأوي ١,٣ مليار إنسان لا يزيد في مجموعة عن ٣٣٩,٨ مليار دولار،بينما إيرادات أكبر ثلاث شركات يبلغ ٣٤٧,٣ مليار دولار[٢].

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله، أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين، عالم الفكر المجلد السادس والعشرون، ٣- ٤، يناير يونية ١٩٩٨ ص ص، ٤٥٤- ٤٥٩.

(٢) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص ٣٤٧. أيضا: إسماعيل صبري عبد الله، أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين، مرجع سابق ص٤٦٠-٤٦٨.

ومشكلة هذه الشركات أنها لا تستطيع (توسيع) أسواقها إلا بتقويضها أو تدميرها القاعدة الإنتاجية المحلية في البلدان النامية - أي تفكيك الإنتاج المحلي الموجه إلى السوق الداخلية وتفتح الأسواق الناشئة عن طريق الإزاحة المتزامنة لنظام إنتاجي موجود وتدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الإفلاس[١]، ولا شك أن النظام الاقتصادي الدولي الذي يعيش فيه العالم الثالث يعتبر مصدر صعوبة شديدة فالهيئات المتعدية الجنسية والقوى العظمى تستغل الدول النامية والفقيرة لتحقيق أهدافها وطموحاتها.. وأيضا تستغل (القوه الشرائية) لمستهلكي العالم الثالث لكي تستنزف أو تمتص فائض الإنتاج لصالح الغرب الصناعي، كما تحاول هذه الشركات إحكام قبضتها على المقدرات الاقتصادية والسياسية في الدول الفقيرة.[٢]

وهذه الشركات تسيطر على التجارة العالمية، وبصورة أكثر دقة، تسيطر ٢٠٠ شركة (متعدية الجنسية) على ٧٣٪ من التجارة العالمية... ومع تطور هذه الشركات، أسهم ذلك في إضعاف سلطة الدولة.

والملاحظ أن الشركات أصبح لها القدرة على أن تكون عناصر دولية، بينما الدول (تكومت) داخل أراضيها الوطنية وانجذبت إلى سلسلة من التناقضات السياسية والدستورية والقضائية التي كبلت حركتها[٣]، ويلغ من ضخامة هذه الشركات وفقاً لدراسة الأمم المتحدة، أن بلغت المبيعات الإجمالية لأكبر ٣٥٠ شركة منها في عام ١٩٨٥، أكثر من الناتج القومي لجميع الدول النامية بما في ذلك الصين (والتي يوجد بها $\frac{١}{٥}$ سكان العالم) إذن فهو اقتصاد عالمي داخل الاقتصاد العالمي، فهذه الشركات أكبر بعدة مقاييس من أن يتم احتواؤها في اقتصادياتها (المحلية) في هولندا وسويسرا والسويد.

وفي ظل هذه الضخامة، تواجه الحكومات الوطنية شبكة من العلاقات التي تفلت من نطاق سلطاتها في الإشراف أو التنظيم، فإنها تغدو عاجزة بصورة متزايدة عن مواجهة

---

(١) ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ٩.

(2) Robert Clark, power and policy in the third world, op cit, pp.38-53.

(٣) سعيد اللا وندي، بدائل العولمة (أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٦، ٦٣-٦٤.

المشاكل التي تنتج عن اقتحام الاقتصاد العالمي لأراضيها، والأسوأ من ذلك أن درجة هذا الاقتحام آخذه في التزايد في حين أن القدرة الدفاعية للدولة تظل ثابتة لحد كبير[1]، وتسيطر هذه الشركات على السوق العالمية برمتها، ففي مجال السلع الاستهلاكية تسيطر خمس شركات (متعديه الجنسية) على حوالي ٧٠٪ من السوق العالمية، وما يزيد على ٥٠ ٪ من صناعة السيارات والطيران والإلكترونات تقع في قبضة ٥ شركات، وفي حقل الإعلام فإن خمس شركات تسيطر على ٤٠ ٪ من مجموع الصناعة الإعلامية[2].

ولسيطرة هذه الشركات على وسائل الإعلام المرئي والمسموع فهي تقوم بخلق رغبات استهلاكية لا يشعر بها جمهور المستهلكين تلقائيا، وهي عملية تمارس على نطاق واسع بفضل وسائل الإعلام... وحملات التسويق النشطة...وفي حين تسمح القدرة الشرائية لمواطني الشمال بهذا السفه الاستهلاكي، فإن هذه القدرة ليست موجودة إلا للأثرياء في العالم الثالث والذي يؤدى إلى خفض التراكم الرأسمالي.. مما يعوق الاستخدامات الإنمائية..

وقد تناول (سنكل) ما أسماه «الثنائية الكونية» وهو مفهوم يبحث ضمنه بروز الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، والتي تتخطى حدود الدول وتمارس داخلها -فيما تمارس- تأثيراً معطلاً في عدد من النواحي، وتتم هذه الممارسة عبر عملية ما أسماه «الاندماج المتعدى للدول الوطنية، والتفتت الوطني» وهو ما يزيد من درجة التبعية وبالتالي العجز عن تحقيق تنمية ذاتية.. ومع امتداد نفوذ هذه الشركات إلى المجالات السياسية والثقافية والإعلامية وهكذا فقد استولت هذه الشركات، على قدر من سلطان ودور البلدان الرأسمالية الاستعمارية وأصبحت بالتالي أكثر أدوات الإمبريالية قوة (ويجوز القول أن الاستيلاء يمثل حالة من تقمص الروح والدور.. بين البلدان الصناعية وشركاتها العملاقة[3].

---

(١) روبرت هيلبرونر، رأسمالية القرن الـ ٢١، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ص ٦٩- ٧٠.

(٢) غازي الصورانى، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ١٠٠-١٠١.

(٣) يوسف صايغ، التنمية العصّية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ص ٩٦، ١٢٦، ٢٠٥.

إن من أكبر مائة اقتصاد في العالم، هناك (٥١) ليست لبلدان، وإنما لشركات عبر قومية، وبينما لا تشغل أكبر ٢٠٠ شركة عالمية سوى أقل من ٠,٧٥٪ أو ١ ٪ من القوة العاملة في العالم، فإنها تستحوذ في الوقت ذاته على ٢٨ ٪ من النشاط الاقتصادي العالمي، وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم - دول، وهي ليست سوى طليعة النظام الداروني الجديد للسياسة[1] الذي يشمل الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى، وليس الأصلح، وهذا كله لإحكام السيطرة والاستغلال والظلم على العالم، من أجل الربح.

وفي طريق بحث (الدول النامية) عن سبل التنمية والنهوض، نجد هذه الشركات تعترض طريق الدول، مما يعوق التنمية، فقد كان من سلبيات هذه الشركات أنها عملت على:

- استمرارية وجود الاقتصاد المزدوج وخلق نوع من اللا مساواة في توزيع الدخل في دول العالم الثالث، بل وداخل البلد الواحد.

- نجحت هذه الشركات في تغيير السياسات الحكومية وتوجيهها بعيداً عن مسار التنمية الحقيقية.

- تقوم هذه الشركات باحتكار الموارد المالية والاقتصادية، الأمر الذي يجعلها تسيطر على البناءات والهيئات السياسية في مختلف الدول.

- أضف إلى ذلك التأثيرات البيئية لهذه الشركات والهيئات السياسية، والتي تعد من أكثر الأضرار التي لحقت بدول العالم الثالث من اعتمادها على تحليل المنفعة والخسارة وتهميش التكاليف البيئية ومحاولة تجنب مسئولية المشكلات البيئية التي تسببها منتجاتها الصناعية.[2]

- خطورة التعاون مع هذه الشركات في مجال التصدير، نظراً للتفاوت الكبير بين خبرة هذه الشركات وقوتها التفاوضية وخبرة المؤسسات الوطنية وخبرتها التفاوضية.[3]

---

(١) إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) إحسان محمد حفظي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٣) مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مرجع سابق، ص ٩٦.

والكارثة، هي البطالة، حيث تستطيع هذه الشركات إنتاج السلع والخدمات بأحجام لم يسبق لها مثيل، بقوة عاملة أقل من ذي قبل وتقودنا التقنية الجديدة إلى عصر يتم فيه الإنتاج من دون قوة عاملة، في الوقت الذي ينمو فيه سكان العالم بمعدلات غير مسبوقة.. فهذه الشركات العابرة للقارات تخترق في أقصر وقت الحدود القومية، وتقوم بتغيير وتشتيت حياة مليارات البشر في سعيها للاستحواذ على الأسواق العالمية وقد بدأت أعداد ضحايا الثورة الصناعية الثالثة ترتفع مع طرد ملايين العمال من مواقع عملهم لإفساح الطريق أمام البدلاء الآليين الأكثر كفاءة ولا زالت البطالة في ارتفاع... وذلك لأجل عيون الشركات الساعية إلى تحسين الأداء الإنتاجي مهما كلف الأمر[1]، ولاشك أن الربح، شيء محمود، ولكن يجب النظر إلى المدى الأكثر بعدا، وليس إلى المدى القصير.

أليس إفقار ملايين من البشر على مستوى العالم، يؤدى إلى ضعف القوة الشرائية لهم، وبالتالي يعمل على كساد الأسواق والسلع، أضف إلى ذلك انتشار الصراع والقلق الاجتماعي والإرهاب، وكل هذا يسهم بدوره في إشاعة مناخ غير ملائم لإنتاج أو حتى بقاء هذه الشركات، إلا إذا كانت (شركات إعادة الإعمار) والاستغلال لملأ خزائن مجموعة صغيرة جدا من الأفراد على حساب جميع سكان العالم.

فأين التنمية الحقيقية في ظل هذا المناخ العالمي؟!

المؤسسات والهيئات الدولية:

منذ نشأة (عصبة الأمم وتحولها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وانضمام دول العالم إليها، دولة تلو أخرى، من المفترض أنها تعمل لصالح جميع الدول دون تمييز بين دول وأخرى هذا على المستوى النظري، ولكن من الملاحظ منذ إنشائها، وحتى الهيكل التنظيمي لها، والهيئات التابعة لها، والقوانين التي تحكمها، ولعل أهمها (المقاعد الدائمة في مجلس الأمن) والتي لا تتغير الدول التي تشغلها وهي (الخمس الكبار).

وأصبح معروفاً أن الدول العظمى تعمل وفقاً لمصالحها، بل إن القرارات التي تصدر عن الهيئة الدولية ومجلس الأمن، إذا لم تتماش مع مصالح هذه الدول، فإنها بالطبع تعترض

(١) جيرمي ريفكن، نهاية عهد الوظيفة (انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ط، ٢٠٠٠، ص، ص، ٢٩٣، ٣٩١.

عليها مستخدمة حق (الفيتو) ضد هذه القرارات، أي أن المحك هنا ليس الصالح العام للدولة (الفقيرة أو الضعيفة) وإنما مصالح القوى العظمى - يوم أن كان هناك أكثر من قوة عظمى في العالم، ولا أدل على ذلك من معارضة القوة الأوحد في العالم، لأي قرار يمس إسرائيل أو مصالحها من قريب أو بعيد، في اعتداءاتها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، أو أي قرار قد لا يخدم مصالح (أمريكا) العليا من قريب أو بعيد كالقرارات بخصوص العراق أو ليبيا، أخيراً السودان بل والأكثر - قرار مجلس الأمن بضرورة خروج القوات الأجنبية (السورية) من لبنان بحجة أنه من الضروري أن يتمتع الشعب اللبناني بالحرية الكاملة - ألا يعد هذا القرار من مجلس الأمن تدخلاً سافراً في شئون داخلية خاصة بالدولة في موضوع ما ولم تطلب هذه الدولة هذا التدخل، فهل أُعلنت الوصاية رسميا على العالم؟ بدوله وحكوماته وشعوبه؟ وألا يعد الاحتلال الإسرائيلي (للبقاع اللبناني ومزارع شبعه) احتلالاً يقتضي الخروج فوراً منه؟!

ويؤكد هذا ما شهد به المسئول الأول في الأمم المتحدة، حيث يقول كوفي عنان: (لابد أن يكون للدول النامية صوت أقوى داخل المؤسسات المالية العالمية، طالما أن القرارات التي تصدرها هذه المؤسسات، ربما تكون مسألة حياة أو موت للدول النامية.... فمجلس الأمن الدولي، مازال يعكس الواقع الدولي كما كان عليه عام ١٩٤٥، وليس عالم اليوم، وعلى جميع الدول الأعضاء في المجلس قبول المسئوليات الدولية المترتبة عن الأمناء الممنوحة لها، ذلك أن المجلس ليس عليه إلا إدارة المصالح القومية........ لنظام أمتنا الدولي المتعاظم)[١].

عاش العالم الثالث فترة وردية حيث كانت فترة الستينيات بما لها من آمال لدى الشعوب التي ظنت أنها تحررت من الاستعمار، مع الآمال التي كانت تحلم بها هذه الشعوب في التنمية، مما دعي شعوب العالم الثالث لإنشاء حركة عدم الانحياز وكذلك مجموعة الـ٧٧[٢] ولكن مع مرور الوقت وتزايد غنى الأغنياء من جانب وفقر الفقراء من جانب

---

(١) الأهرام، الأحد ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦ (ضوء أحمر).

(٢) حركة عدم الانحياز، ومجموعة The Non-aligned movement and the group of 77: تأسست حركة عدم الانحياز ١٩٥٥م في بدايات حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث أوجد مؤتمر باندونج دول كثيرة حديثة الاستقلال تسعى إلى البقاء خارج صراع الشرق والغرب، تكونت دول (N.A.M) بانتظام، وعملت كصوت ومجموعة ضغط للدول التابعة والثانوية في النظام العالمي وبخاصة في العالم الثالث وحتى نهاية الحرب الباردة.، وبعد نهاية هذه

آخر، همش دور هذه المؤسسات، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد السيطرة من جانب الولايات المتحدة وخاصة في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ويمكن تصنيف الأزمات الدولية، وطريقة تعامل الأمم المتحدة معها ودرجة انخراطها في معالجتها إلى ثلاثة أنماط وهي:

- أزمات لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخل فيها، وتترك تسويتها لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات تلك المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ويسمى (النمط الاستبعادي).
- أزمات تقحم فيها الأمم المتحدة، مثال ذلك أزمة (لوكيربي) بين ليبيا والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة ويسمى هذا النمط..... (النمط الافتعالي).

أما (نمط المشاركة المحسوبة) وهو يقع بين النمطين المتطرفين والنادرين في نفس الوقت، حيث يتحدد دور الأمم المتحدة بحجم ما يتوافر من إرادة سياسية دولية، وخاصة إرادة القوة الأوحد أولاً، ومدى توافق إجماع الدول الخمس دائمة العضوية ثانياً، ولذلك يتراوح دور الأمم المتحدة في هذه الأزمات بين التدخل الشكلي والتورط والانغماس الكامل في تفاصيل الأزمة[1] وبقي دور الأمم المتحدة، أو على الأصح والأدق، بقي دور الولايات المتحدة الأمريكية، في شكل الأمم المتحدة رالتي أصبحت هشة، ولا عمل لها،

الحرب أصبحت NAM أقل أهمية سياسياً مع أنها ظلت صوتاً مهماً في الصفقة الكونية الجديدة بين الأغنياء والفقراء وكذلك تعبيراً عن التضامن الكوني بين الدول النامية...و لا أدل على أهمية هذه الحركة من محاولة بعث دورها والاهتمام بها ثانية عام ٢٠٠٩م. وأما مجموعة ال٧٧ فقد أنشأت ١٩٦٤ في اللقاء الافتتاحي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتكونت في البداية من ٧١ دولة وزاد أعضاؤها إلى ١٢٠ دولة، وتعمل كمجموعة مهمة داخل الأمم المتحدة، تدافع عن مصالح الدول النامية عبر جدول أعمال القضايا الكونية كلها. وظلت مجموعه مهمة داخل سياسات الأمم المتحدة وتعبير مهم للتضامن الكوني بين الدول الأفقر في العالم، انظر:

- Tin-Allen and Alan Thomas, Poverty and Development: into the 21st century, op-cit, p. 35.

(١) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن (دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ص٣٤٠-٣٤٧.

بل إنها كانت هكذا بالفعل على نحو ما صرح به وزير خارجية بلجيكا عقب ضرب أمريكا وبريطانيا للعراق[1].

وبنظرة إلى هيكل الأمم المتحدة، وأسلوب الموافقة أو الرفض لموضوع ما مطروح على مجلس الأمن على سبيل المثال، فإن خمس دول فقط من كل دول العالم لها حق الاعتراض (الفيتو) على أي قرار بالطبع لا تراه متوافقًا مع مصالحها هي وليس مع القانون الدولي أو مصلحة باقي دول العالم – وهي اللعبة المتفق عليها مسبقاً بين أمريكا وإسرائيل لمعارضة أي قرار يصدر تجاه الدولة الثانية،لانتهاكات (حقوق الإنسان مثلا) أو غيرها وعلى الجانب الآخر تحاول القوة العظمى في العالم، حشد جميع القوات لديها، ومن قبل حشد القوات، العقوبات والحصار الاقتصادي على العراق، وذلك أيضا لانتهاك (حقوق الإنسان) مع الأكراد وفي شمال العراق! ويبدو أنه من الثابت لدى هذه القوة، أن إنسان فلسطين من الدرجة الثانية الذي لا يعد انتهاك حقوقه، يدينه القانون الدولي أو تحرمه الشرعية الدولية المزعومة.

وهل تعنى الشرعية الدولية القضاء على دولة، كانت لها مؤسساتها وهيئاتها بل وحضارتها أيضا، بدعوى حمايتها للإرهاب أو حيازتها المزعومة لأسلحة الدمار الشامل، أو تهديدها المفتعل لأمن القوى الأعظم في العالم! بل والأكثر مرارة، أن يتم ذلك خارج الشرعية (الدولية) المتفق عليها منذ عام ١٩٤٥، وما قبلها، والخروج من عباءة الأمم المتحدة والانفراد بالتصرف لتحقيق (المصالح) ومن المضحك العودة ثانية لهذه المنظمة الدولية، لإكساب الحرب(الشرعية)، ولكن بعد انتهائها لمصلحتها بل والأكثر الدعوة إلى تقاسم تكاليف الحرب، فبعد إهدار مبادئ الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق وقواعد القانون الدولي، وقد نص الميثاق في ديباجته ومختلف مواده على إنقاذ شعوب العالم من ويلات الحروب وعدم استخدام القوات المسلحة إلا في حالة الدفاع الشرعي – الفردي والجماعي – في حالة اعتداء دولة على أراضي دولة أخرى، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والتعاون الدولي في الشئون الإنسانية وتحقيق (التنمية الاقتصادية

(١) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة، مرجع سابق، ص ٨٧.

والاجتماعية)[1]، هل تنطبق هذه الأحكام على الدول الصغيرة والفقيرة والمتوسطة فقط، أما

---

(١) تحدي التنمية في العالم الثالث واستجابة الأمم المتحدة: يمكن التمييز بين ثلاث مراحل اختلفت فيها مطالب دول العالم الثالث ورؤيتها للدور الذي يجب على الأمم المتحدة أن تقوم به في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما اختلفت فيه طريقة استجابة الأمم المتحدة لهذه المطالب:

١- مرحلة البحث عن المعونة: وتمتد منذ نشأة الأمم المتحدة وحتى منتصف الستينيات تقريبا، حيث طالبت دول العالم الثالث (الأمم المتحدة) توجيه جانبًا من برامجها ومواردها للمساعدة في دفع جهود التنمية في دول العالم الثالث، وعزز هذه المطالب قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية ضخمة إلى دول أوروبا الغربية خارج إطار الأمم المتحدة.......وقد حاولت كلتا القوتين (وقتها) استخدام المعونة وقودا في الحرب الباردة؛ (روسيا) ترفض أن تمول برامج المعونة الفنية من الميزانية العادية للمنظمة، وتطالب بأن تتحملها الدول الاستعمارية والإمبريالية الجديدة وحدها على أساس أنها المسئولة عن إفقار العالم الثالث أما (الولايات المتحدة وأوروبا) فقد رفضت أياً منها محاولة تحميل مسئولية التخلف لها وحدها...... وانتهى الخلاف إلى حل وسط وهو أن تضع الأمم المتحدة الخطط والبرامج الكفيلة بتقديم المعونة الفنية إلى دول العالم الثالث، على أن يتم تمويلها من تبرعات اختياريه، وتصبح لها ميزانيه خاصة خارج إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وقد كان من أهم برامج هذه المرحلة (برنامج المعونة الفنية –البرنامج الموسع للمعونة الفنية – الصندوق الخاص – ثم برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP– إنشاء منظمة الأمم المتحدة الصناعية اليونيدو – مجلس وبرنامج الغذاء العالمي)

٢- البحث عن نظام اقتصادي وعالمي جديد ١٩٦٤ – ١٩٨٠: مع نهاية الخمسينيات ظهرت في أمريكا اللاتينية، دراسات مثل راؤول بريبتش Prebisch حول تدهور شروط التبادل الدولي لصالح المنتجات المصنعة على حساب المواد الأولية، ومن ثم لصالح الدول المتقدمة على حساب (النامية)... وكانت هذه الدراسات وغيرها بداية لإلقاء الضوء على حقيقة علاقات التبعية التي تربط الدول النامية بالمتقدمة.. وبدأت الدول النامية تضغط في اتجاه بحث مشكلات التجارة الدولية.... وعقد مؤتمر دولي حكومي للتجارة الدولية و(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في جنيف عام ١٩٦٤) وتحول إلى جهاز دائم يجتمع كل أربع سنوات، وشهد المؤتمر الأول ولادة (مجموعة دول الـ ٧٧) ولأول مرة يتكتل العالم الثالث على أساس اقتصادي وليس سياسي....، وركز هذا المؤتمر على بلورة مبادئ عامة يجب أن تسير عليها الدول في معاملاتها التجارية [مبادئ المساواة والسيادة بين الدول – تصفية الاستعمار– عدم التمييز في المعاملات التجارية– المعاملة التفضيلية للدول النامية – ناشد المؤتمر الدول المتقدمة ألا تقل مساعداتها للدول النامية عن ١٪من دخلها القومي] ولم يكن لهذه المطالب المصداقية الأكيدة إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وظهور تكتل الدول المنتجة للنفط... وفي هذا الإطار بدأ هيكل علاقات القوى بين الشمال والجنوب وكأنه استعاد قدراً من التوازن بما يكفي لمنح (الحوار) بين الطرفين قوة جديدة.... ودعم هذا استحداث عدد من الصلاحيات يستهدف جعل نظام الأمم المتحدة تدريجياً أكثر استجابة لاحتياجات التغيير بالتعاون الاقتصادي الدولي.

٣- تراجع دول العالم الثالث: بعد فترة التكتل منذ حرب أكتوبر، جدت ظروف إقليمية ودولية أثرت على قوة صوت وقدرة دول العالم الثالث وبخاصة الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد قامت الحرب بين (العراق وإيران) وهكذا بدأ الشرق الأوسط وكأنه يدخل دوامة هائلة من الصراع فانفرط =

الدول الكبرى خاصة الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن فهي بعيدة عن المساءلة عن مدى التزامها بتلك الأحكام نظراً لتمتعها بحق الفيتو، وبالتالي ترفض الالتزام بقواعد الميثاق والقانون الدولي إذا لم تخدم مصالحها وبالتالي تعمد إلى إهدارها، بل أنه بعد انهيار المعسكر الشرقي..، لم يعد هناك توازن دولي من شأنه احترام تلك القواعد في ظل القطب الأوحد...فعلى سبيل المثال من واقع صياغة القرار(١٤٨٣)[1] فإن الدور المحوري في إدارة العراق وتحديد مستقبله ليس للأمم المتحدة وليس للمجلس العراقي الحاكم وإنما للسلطة الإدارية الموحدة (الأنجلو أمريكية) وأي دور تقوم به الأمم المتحدة، من خلال الممثل الخاص للسكرتير العام في العراق، يجب أن يوافق عليه رئيس الإدارة الأمريكية المدنية في العراق[2].... هكذا تفعل القوة الأوحد في العالم.

وقد خسر العالم خسارة كبيرة بنهاية الحرب الباردة... فبجانب خسارة العالم الثالث لنظام مستقر إلى حد كبير يقوم على الثنائية القطبية، وترشيد السلوك الدولي بحكم خوف كل قطب من ردود فعل القطب الآخر... أيضا القضاء على الحوار الثقافي والجدل الفكري

= عقد النظام العربي ومعه النظام العالمي كله... وبدأت دول الشمال تفيق من الصدمة البترولية وراحت تنسق سياستها لمحاولة استعادة السيطرة من جديد على سوق النفط (أ).... حيث يبلغ المجموع الكلي للاحتياطي من البترول المكتشف فعلاً والذي لم يكتشف مستقبلاً ١٠٢٨ مليار برميل. وتستحوذ الدول الخمس الواقعة في الشرق الأوسط، والتي تسمى بالبلدان الخليجية على نصف هذا الاحتياطي(ب) بل أن السعودية وحدها تمتلك نصف احتياطي العالم ولعل هذا يفسر المشاكل الكثيرة الموجودة في المنطقة... وضاعت آمال التنمية وضاع معها دور الأمم المتحدة في إحداث هذه التنمية بسيطرة القطب الأوحد عليها، وحل الحديث عن دور الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص محل الحديث عن الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي. انظر:

(أ) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن [دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥] مرجع سابق، ص ص ٢٣٢ – ٢٤٣، ٣٩١.

(ب) كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول [التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل] ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ع ٣٠٧، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٣٥.

(١) القرار ١٤٨٣: المدهش في هذا القرار أنه تم التحايل على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والتي نص عليها الميثاق... وهكذا نرى تغييراً في قواعد اللعبة، بالاعتراف بالغزو الأجنبي.. بدون سند من الميثاق والتدخل في شئونه الداخلية والسيطرة على موارده... وقد جاء في ديباجته والتي تتكون من ١٨ فقرة استهلالية و٢٧ فقرة عاملة بعضها يعد واقعاً جديدا وتشريعا لأحكام مستحدثة ستفرض نفسها على العلاقات الدولية، واعتبار الإدارة الأنجلو أمريكية (السلطة العليا)والتي يجب على الدولة الأخرى والمجلس العراقي الحاكم والأمم المتحدة أن ينفذ رغباتها.

(٢) منير زهران، قواعد اللعبة بعد غزو العراق، الهلال، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٥٤ – ٦١.

بين أنصار الرأسمالية وأنصار الماركسية، والاتجاه بسرعة متزايدة إلى تسيد نوع من الفكر الأحادي في ظل شمولية فكرية بالغة الخطورة[1]، وهذا التفكير الأحادي، والمتمركز حول الذات ومصلحتها بغض النظر عن أي شيء آخر، جعل (أيفوه- والدر) في مجلة العلاقات الدولية يقول: تسعى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة إلى زيادة حريتها إلى أقصى حد، وتقليل القيود على تصرفاتها من أجل احتواء التهديدات، ودحرها وحدها عند الضرورة، ... ذلك أن ذوي النزعة الأحادية الجانب يحتلون مناصب مرموقة في الإدارة الأمريكية، فهم يفضلون الاعتماد على الذات، ويفرضون النزعة إلى العمل الجماعي، والمعاهدات الدولية باعتبارها قيوداً غير ملائمة على قدرة أمريكا على تنفيذ إرادتها، فهم يفضلون القوة الصلبة، والجبروت العسكري، والعضلات الاقتصادية، والزعامة الدبلوماسية، على القوة اللينة، والمعاهدات والأعراف الدولية، ومنابر التفاوض، أما المشاورات فهي من أجل التحدث، وليس الاستماع، والمساومة تنطوي على الأخذ لا على العطاء إنما السياسة الخارجية الواقعية العنيدة القائمة على الفكرة القديمة القائلة: أن القوى يفعل ما يشاء، أما الضعيف فيفعل ما هو مضطر إليه[2]، وفي إطار العلاقات الدولية والشرعية وما يسعى (نظرياً) لتنفيذها من خلال الأمم المتحدة، فنجد أن القوة الأوحد في العالم قد اتخذت موقفاً عدائياً للضغط والعمل على إضعاف الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات من خلال:

- الانسحاب من منظمة العمل الدولية ثم من منظمة اليونسكو، وبدأت تضغط مالياً وسياسياً على الأمم المتحدة نفسها وخاصة بعد صدور قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥، والذي يعتبر الصهيونية لوناً من ألوان العنصرية[3].
- الامتناع المتكرر عن دفع حصتها في تمويلها،... مما أضعف من أداء هذه المنظمة في ميادين حفظ السلام العالمي، وما زال الـ الكونجرس الأمريكي يرفض دفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية المتراكم منذ سنوات، بالرغم من الجهود الدائبة للأمين العام للأمم المتحدة[4].

(١) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
(٢) فوزي فهمي، عار العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨١.
(٣) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص ٢٤٣.
(٤) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مرجع سابق، ص٣٢٨.

أما المؤتمرات (الدولية)، فإن الشمال وخاصة القوة الأوحد، تستخدمها كوسيلة للتنفيس عن الدول الفقيرة، بجانب إتاحة الفرصة لهذه الدول للتعبير عن مشكلاتها وأمنياتها... وما نقوله عن مساوئ أشياء أو مميزاتها (كالعولمة، الفقر، الإرهاب، الاستغلال) وكذلك المعارضة لبعض الأشياء.

ولكن، مع الحرية المزعومة في تعبير دول الجنوب عن سخطها والظلم الذي نتعرض له، وهذه الدول يجب أن تضع في اعتبارها تكلفة هذا التعبير عن الرأي والمعارضة، فإن المعارضة للشمال، يجب أن تكون (محسوبة) أيضاً فالمساعدات والمعونات التي يعطيها الشمال للجنوب، مرتبطة بمعرفة الجنوب لحجمه وحدود معارضته... فهناك خطاً لا يجب تجاوزه في هذه المعارضة وبخاصة في المؤتمرات الدولية... وما يؤكد ذلك، أنه دائماً وأبداً مبدأ الصراعات وتشتد خلال هذه المؤتمرات... وقرب نهايتها نجد أن الجميع يتوصل إلى الاتفاق... ولكن ما هو شكل هذا الاتفاق؟ غالباً ما تكون جميع النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها توضع ما بين الأقواس، أو أن تصاغ بكلمات مطاطة مثل الزئبق لا أحد يستطيع أن يضع يده عليها.... والغريب أن مثل هذه التوصيات تصبح غير ملزمة للقوة الوحيدة في العالم ودول الشمال وتصبح ملزمة لدول الجنوب[1] فهي وحدها التي تعيش في هذا العالم، أما الآخرون ففي كوكب آخر!

أما المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، فلا غبار على دورها في أحكام السيطرة لدول الشمال، وإعاقة التنمية لدول الجنوب، ويؤكد عالم الاجتماع بيير بورديو (أن الولايات المتحدة والبنك الدولي يفرضان(المسيرة) على الشعوب تلك المسيرة التي لا تخدم سوى مصالحهما)[2].

وبمساعدة المؤسسات العالمية، التي تلعب دوراً مهماً في عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية... وبعبارة أخرى تبدي (تقسيم ثلاثي جديد للسلطة) يستند إلى التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في (الإشراف) على السياسات الاقتصادية النامية[3].

(١) ماجدة مهنا، قمة الأرض ومزيد من الفقر، جريدة الأهرام، ٨ سبتمبر ٢٠٠٢.
(٢) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص ٤٣.
(٣) ميشيل تشوسود فيسكى عولمة الفقر، ت محمد مستجير مصطفي مرجع سابق، ص ص ٢٨- ٢٩.

ومما يزيد وضوح الأمور، معرفة أن صندوق النقد الدولي في واقع الأمر هو رهن أيدي رأس المال الدولي والتأثير الرسمي في الصندوق يعتمد على مساهمات الدول.. ولهذا أمريكا هي الدولة الوحيدة التي لها حق الفيتو وهذا حسب حجم حصتها الكبرى من المساهمة. بل إن الخبراء الاقتصاديين العالميين يعتبرون صندوق النقد الدولي ما هو إلا جزء من التركيبة المالية (لوول ستريت) فهذا الصندوق إنما (يخدم مصالح أموال العولمة) وفقا لرأى (جوزيف ستيجلتز) ونانسي بيردسول، وحسب تعبير الخبير الدولي ساخس: «هذا الصندوق ما هو إلا واجهة للحكومة الأمريكية»[1]، وبالطبع لا يستفيد من هذا الصندوق إلا من ترضى عنه الحكومة الأمريكية، وهي لا ترضى إلا إذا كانت الدولة تسير على القواعد التي تحقق وتدعم المصالح الأمريكية العليا أي أن تعمل الدولة (الطالبة للمساعدة) ضد نفسها ومصالحها.

ونتساءل، هل الدولة حرة في التعامل مع هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية؟ وأيضا هل الدولة حرة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ أو في أن تبقى خارج النظام التجاري أو القانون الدولي؟

إن عدم احترام هذه الأنظمة الدولية يكلف الدولة العزلة الإجبارية والاستبعاد، والتدخل في شئونها[2]، فدول العالم أجمع واقعة بين خيارين(أحلاهما مر)، إما العزلة والاستبعاد والفقر والاستغلال والمعاناة في الجيل الحالي، أو حدوث هذه الأشياء وأكثر منها أيضا في الأجيال القادمة؛ إنه النظام الدولي والشرعية الدولية!

مصيدة الديون والمساعدات الأجنبية:

اقترح راجنار نوركس Nurkse Ragnar صاحب نظرية (مصيدة الفقر) أن تتم تغطية النقص في رؤوس الأموال من خلال المصادر الخارجية أي (المساعدات الأجنبية)، وبالتالي الخروج من مصيدة الفقر.

---

(١) مها عبد الفتاح، نظرة من قرب إلى العولمة.

(٢) برتران بادي، عالم بلا سيادة (الدول بين المراوغة والمسئولية)، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص ١٥.

ويفسر نوركس الفقر من خلال الحلقات المفرغة the vicious cycle of poverty لفقر البلدان المتخلفة.. ويقول: إلى جانب العرض نجد قدرة ضئيلة على الادخار ناشئة عن مستوى منخفض للدخل الفعلي المنخفض والذي يعكس إنتاجية عمل منخفضة والتي تتحدد بفعل النقص الملحوظ لرأس المال ونقص رأس المال ليس سوى نتيجة للقدرة على الادخار وهكذا فإن الحلقة أقفلت على نفسها أي أنها تدور حول نفسها[1]، وقد وجهت لنظرية نوركس انتقادات منها: أنها تتألف من عاطفة فجة وتبرير مستمر لتوقع استمرار الفشل بذاته[2] مما يعوق قدرات الفرد أو الدولة لتجاوز هذا الفقر وتجاوز الإحساس المستمر بالفشل والإحباط.

ويطرح (أفسينيف) حلقة مفرغة أخرى: (تخلف – نقص رؤوس الأموال – ابتزاز الاحتكارات الأجنبية للقسم الأكبر من الدخل القومي – إسراف في صرف الموارد من العناصر الطفيلية الحاكمة[3]، أما (توماس ستتش) فيرى أن نظرية نوركس تعد تملصاً من ضرورة التحليل التاريخي.

وهو يقول: إن كانت هناك علاقة دائرة سببية مؤثرة – ومثل هذه العلاقة قائمة بالتأكيد – فلا يمكن أن تتحرك إلا بصورة لولبية (حلزونية) صاعدة وهابطة ولذا فإن لها نقطة انطلاقها اللولبي وليس كالحلقة، ونقطة الانطلاق هذه، أي السبب الجوهري للعلاقة الدائرية ! الجذور التاريخية للتخلف، وهو ما ينبغي الكشف عنه[4] حيث إن هذه البلاد الفقيرة أو المتخلفة لم تكن كذلك وإنما هذه الوضعية، تعد وضعية طرأت عليها بفعل الاستغلال والاستعمار.

---

(١) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص ص ١٣٦، ١٣٧. نقلا عن:

-Ragnar Nurkse, Problem of capital Formation in under- developed countries, Oxford, 1966, P.5.

(2) Peter Taylor, social theory and social welfare /, op- cit, p.35

(٣) م.م أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، دار بن رشد، الفارابي، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٠.

(٤) توماس سينتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الفارابي، ط، ١٩٧٨، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

ولا أدل على ذلك من أنه في حالة (مصر)، حينما نجحت محاولة بريطانيا لاحتلالها ١١ يولية ١٨٨٢، حرص الاستعمار الإنجليزي، على تحطيم الهيكل الاقتصادي المصري، فأغلق المصانع الحكومية، وبيعت مغازل القطن ومصانع النسيج، وتعطلت الترسانة التي كانت تمد الجيش المصري بالبنادق والذخيرة، عطل المستعمر الحوض البحري لإصلاح السفن، واضطهد الحرفيين وكثرت الضرائب عليهم حتى توقفت معظم الصناعات الحرفية، كما حطم الإنجليز اقتصاد الإنتاج العائلي ليفسح المجال أمام تركيب محصولي يقوم على إنتاج القطن، وبذلك أكد الاستعمار تبعية مصر، ودعم سيطرة الرأسمالية الدولية – ممثلة في بريطانيا – على المجتمع المصري، وبذلك حرمت مصر من نواة كان يمكن لو وجدت لها فرصة النمو الطبيعي أن تصل بمصر إلى (نظام رأسمالي متطور).

ويعترف (اللورد كرومر) بهذه الحقائق حين ذكر في تقريره ١٨٩٨م (أن من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ ١٥ سنة يرى فرقاً ضخما: فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية.. قد أصبحت مزدحمة (بالمقاهي) والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية (بوتيكات)، أما الصانع المصري فقد تضاءل شأنه وانحطت كفاءته على مر الزمن وفسد لدية الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجزات في الصناعة[1]).

وللخروج من هذه الدوائر نعود إلى(نوركس) والذي يقترح أن عملية النمو المتوازن، تتطلب رؤوس أموال ضخمة غير متوفرة أساساً في البلدان المتخلفة، ومن أجل تغطية هذا النقص يقترح نوركس، تغطية من المصادر الخارجية، أي (المساعدات الأجنبية) – والتي في اعتقاده– تؤدي إلى كسر دائرة الفقر، ومن ثم مساعدة هذه البلاد الفقيرة على النمو والتنمية.

ويبرر البعض اللجوء للمصادر الخارجية في تمويل التنمية، بالرجوع إلى التجارب التاريخية لدول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[2] والتي اعتمدت على مصادر

(١) نبيل رمزي، النظام الاقتصادي من وجهة نظر سوسيو– تاريخية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢٩٣– ٢٩٤.

(٢) لا يمكن بأي حال ، المشابهة في الظروف بين أوروبا في القرن الثامن عشر وظروف العالم الثالث الآن، لتبرير المساعدات والديون ، كأساس للتنمية. انظر :

- William Paul M.C G Reevey, Third. World Poverty: New Strategies For Measuring:- Development, Programs Lexington Books, Toronto , 1980, P. xv

التمويل الخارجي بدرجه كبيرة في إنجاح عمليات النمو، مقاسة بمعدلات التراكم العالية، وللرد على ذلك هناك حقيقتان يجب التأكيد عليهما:

أولا: إن دول غرب أوروبا استندت على الفوائض المتاحة للدول المستعمرة من خلال نهبها، وذلك من خلال آليات التجارة ونمط التخصص الدولي في العمل اللذين كانا موافقين باستمرار لمصلحة الدولة الأم، (استغلال العبيد، نهب الثروات).

ثانيا: أن دول غرب أوروبا لم تقم بذلك من خلال عمليات التجارة والتبادل التجاري فقط، وإنما على أساس فرض الهيمنة العسكرية والسياسية المباشرة على هذه الدول في مراحل النمو الأولى، الأمر الذي وفر لها شروطاً أفضل.

وفي المداخل التالية فإن أدوات الرأسمالية المالية، والشركات متعددة الجنسيات، واحتكار السوق العالمي والهيمنة التكنولوجية، لا زالت تعمل لصالح دول غرب أوروبا وأمريكا واليابان وبخاصة مع تعميق الهوة بين هذه الدول والدول النامية في مستويات النمو. ومن ثم فإن اللجوء للتمويل الخارجي لا تتوفر شروطه التي توفرت في القرن الثامن عشر لدول غرب أوروبا وتهريب الأموال للولايات المتحدة[1] بل على النقيض فإن خدمة الديون والمساعدات تقضي على كل شيء، ومع ذلك، فقد ظلت المساعدات الأجنبية إلى وقت طويل وحتى هذه اللحظة ينظر إليها على أنها قد تكون سبب النمو أو التنمية في دولة من الدول وفي فترة الستينيات – التي سادت فيها مثالية(كينيدي) كرئيس للولايات المتحدة، المعروفة بعقد التنمية الأول أثبتت الدراسات أن ٩٩٪ من كل الدعم الذي قررته المعونة الأمريكية للتنمية في أمريكا الجنوبية قد أنفق حقيقة في الولايات المتحدة على منتجات تم تسعيرها في المتوسط ب٣٥٪ أعلى من سعرها في السوق العالمي.

وحتى اليوم فإن ٧٠٪ من كل دولار من المساعدة الأمريكية للعالم الثالث لم يغادر في الحقيقة الولايات المتحدة أبداً... هذا بالإضافة إلى فرص العمل التي خُلقت في أمريكا، وتتكرر نفس القصة تقريبًا في كل بلد مانح للمعونة، ففي بريطانيا تخصص حوالي ٨٥٠

---

(١) سعد حافظ محمود، دور الاختيارات التنموية في مشكلة المديونية الخارجية، السياسية الدولية ع ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٠٠.

مليون إسترليني لبرنامج المعونة المشترك، ومن هذا المجموع فإن هناك حوالي ٨٠٪ تدفع في مقابل بضائع وخدمات بريطانية - كالخبراء والإحصائيين والموظفين - وقد ترتفع إحصائيا إلى ١٠٠٪[١] وبالتالي فإن المساعدات الأجنبية تحقق من وجهة نظر الدول المانحة عدة أهداف لعل أهمها: تمثل وسيلة لدعم الصادرات إلى الدول النامية، وكذلك تحقيق بعض الأهداف السياسية الخارجية[٢]، وأيضا ينظر إليها على أنها وسيلة لنشر وتدعيم السياسة أو الفلسفة الاقتصادية السائدة في الغرب وهي اقتصاد السوق economy market أو الرأسمالية، كوسيلة من وسائل نشر الثقافة والمبادئ الاقتصادية السائدة في الغرب الرأسمالي، حيث يقولRyrie:

«قد تكون المساعدات ضارة إذا ما ساندت سياسات اقتصادية رديئة في الدول المتلقية Recipient countries المستفيدة منها، مثل السياسات المضادة للسوق التي تتضمن ملكية وهيمنة الدولة.... بل إنه يؤكد على الدور الفعال لمساعدة الحكومات بشرط أن تدعم نمو (اقتصاد السوق)، أي يجب أن تكون انتقائية جدا، وأن تساند الأنشطة التي لا يمكن أن يقوم بها إلا القطاع الخاص، وهو يزيد في تفاؤله وادعائه بأن المساعدات لها دور تنموي، بالقول: بأننا لابد ألا ننظر إلى برنامج المساعدات الذي استمر لمدة ٤٥ عاما، حتى الآن على أنه برنامج لا ينتهي أبدا فإذا اتبعت الحكومات السياسات الصحيحة مع مساندة منظمات المساعدات، قد ترتفع مستويات المعيشة جدا، وينخفض الفقر جدا جدا[٣]».

ولكن هل من المعقول أن كل الدول في العالم والتي تلقت المساعدات، كلها بدون استثناء فشلت في اتباع السياسات الصحيحة، ومع مساندات منظمات المساعدات، وبالتالي فلم تتحقق فيها التنمية وارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض الفقر؟!

(١) محمد يونس، عالم بلا فقر، مرجع سابق، ص ص١٤٤-١٤٥.
أيضًا:
- جرا هام هانكوك سادة الفقر، ترجمة ناصر السيد ومختار السعيد، دار الحداثة للطباعة النشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ١٥٢-١٥٣.

(2) Melvyn B k Rouses, Development Without aid: Growth, poverty and Government new press, new York, 1983 pp-154-156.
- Pierre Jalee, the pillage of the third world, translated by Mary k lopper, modern reader, new York & London, 1968 pp. 57, 63 - 64.

(3) William Ryrie, first world, third world, Macmillan Press, London, 1995, pp 219 -222.

إذن فالواقع يؤكد أن هذه المساعدات وأساليبها وأشكالها هي السبب في استمرار الفقر والتخلف بل وزيادتها بصورة أعمق وأشمل[1]، بل تعد هذه المساعدات وسائل تُبقي بها الأقطار الصناعية الكبرى الأقطار الفقيرة في حالة من التبعية، ومن ثم تعوق التغيرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وأنساقها السياسية، ومن ثم تؤدي إلى إبطاء عملية التنمية. وفي نفس الوقت تضمن الأقطار الصناعية لنفسها الحصول على المادة الخام، والأسواق، وفرص الاستثمار ذات العائد، هذا إلى جانب تعزيز سيطرتها السياسية ومدها على جزء كبير من الكرة الأرضية ويؤكد هدسون أن من أهم النتائج العكسية للمساعدات، أن الظروف السياسية المرتبطة بها تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامي، أو تعبئة المصادر المحلية[2]، بل والمفاجئة أن العالم الفقير هو الذي يساعد العالم الغني المتقدم، فمن خلال مصطلح (طيران رأس المال) يمكننا فهم قواعد اللعبة: المال الذي يجمع في شكل ضرائب من فقراء الدول الغنية يتم نقله في شكل عون أجنبي إلى الأغنياء في الدول الفقيرة؛ ويقوم الأغنياء في الدول الفقيرة بعد ذلك بتسليمه مرة أخرى (للحفظ الآمن) في الدول الغنية، الخدعة الحقيقية خلال هذه الدورة هي دعم (التظاهر) بأن الفقراء في الدول الفقيرة هم الذين تتم مساعدتهم طوال هذه العملية والرابح هو اللاعب الذي يبذل جهدا في الحفاظ على الوجه مستقيما أثناء حساب البليون دولار في البنك.[3]

ويحلل (أ - إيمانويل Arghiri Emanuel) عدداً من هذه الأوضاع المأساوية قائلاً: (إن مستوي الحياة المرتفع في بلداننا الصناعية مدين، في أغلب الحالات، لعرق جبين عمال (ثالثين) ينتجون عدداً من المواد الخام التي نحتاج إليها، ويتقاضون عشرين أو ثلاثين، وأحيانا خمسين مره، أقل مما يتقاضاه العمال عندنا.... بل وقد يصل إلى ثمانين أو مائة مرة القيمة الأساسية) وهو ما أكده (ريمنجار) وزير الشئون الخارجية (الملجاشي) في افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (C.N.U.C.D). بعد أن ندد بالظلم الذي تمارسه البلدان الغنية في المبادلات التجارية والمالية على البلدان الفقيرة، عرض بالأسعار والفوائد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Desmond McCarthy, problems of developing countries in the 1990s, world Bank, Vol 1,1990, PP58-59.

(٢) بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة وتعليق محمد الجوهري، السيد الحسيني، على ليلة، أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٠، ص ص ٦٦-٦٧.

(٣) جر هام ها نكوك، سادة الفقر، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ - ١٧٨.

المرتفعة جدا للديون الداخلية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية قائلا: "إن العالم الثالث يسدد كل دولار يقترضه بأربعة دولارات".

ويتحدث أحد الكتاب على لسان دول العالم الثالث: "إنهم يرسلون لنا... مواد غذائية، وآلات، ورؤوس أموال... إلخ، ولكنهم يغرقوننا أيضا بأسلحة عسكريه وخبراء عسكريين وديون لا ترحم"(١)، فهذه المساعدات مرتبطة ومقيدة بمعنى أنها تنفق في الدول المانحة نفسها Donor Country، ومعظمها ينفق على فائض المواد الغذائية غير الضرورية"، والرغبة التي تحرك هذه المساعدات هي الامتيازات السياسية أو التجارية وليس الإسراع بتنمية الدول التي تتلقى المساعدات، بجانب ذلك فإن حجم المساعدات والقروض قد أدى إلى حمل ثقيل من الديون ، فالدين الخارجي الإجمالي في ٧١ دولة نامية بنهاية ١٩٦٧ وصل إلى ٣٨,٥ مليار دولار وهو أكبر أربع مرات من عام ١٩٥٥، كما أن عبء خدمات الديون السنوية وصل إلى ٤ مليارات دولار.(٢)

ومما لا شك فيه، أن المساعدات ترتبط إلى حد كبير بمصلحة الدول المانحة، وليس بمصلحة الدولة التي تتلقى المساعدة وحاجتها لها، ولا أدل على ذلك من أن معجزات الشرق الأقصى واليابان وكوريا الجنوبية تمتعت بضمانات أمنية صريحة أو غير صريحة من جانب الولايات المتحدة بجانب الحضور العسكري الأجنبي الكبير والمساعدة العسكرية في المراحل الأولى من التنمية. ولم تتمتع الكثير من الدول النامية بمثل تلك الضمانات القوية الصادقة (٣) والسؤال هنا، عن مدى الصدق أو الإخلاص لدول الرفاهية لموضوع المساعدة لدول العالم الثالث؟ وبخاصة في وجود كل أشكال الحمائية – التعريفات، سيطرة وتحكم رأس المال..، ومحاولة نقل تكاليف costs الاضطراب الموجودة في دول الرفاهية إلى الدول الأخرى الفقيرة(٤).

---

(١) محمد عزيز الحبابي، عالم الغد: العالم الثالث يتهم، مرجع سابق.

(2) Dudley Seers & Leonard Joy, Development in divided world, penguin Books, London, 1971, pp 20 -22.

(3) S. Mansoob Murshed & Kunibert Raffer, trade , transfers and development, Cambridge, Univ. - press, 1993, pp 234-235.

(4) Melvyn B. Krauss, Development without aid: growth poverty and government, op-cit, P153.

ويرى المفكر الفرنسي (رينيه باسيه) مؤلف (في مدح مذهب العولمة) أن ديون الجنوب هي في جانب كبير منها مسئولية (دول الشمال)، لأنه بسبب القروض استفحل الأمر وتضخم فزاد الطلب عليها، كما زادت الفوائد، مما أدى إلى حدوث أزمة الديون عام ١٩٨٤م. وقد وصل إجمالي الفوائد عام ١٩٩٩ إلى: ٢٠٦٠ مليار دولار (دول شرق أوروبا خارج هذا التصنيف)، وقد بلغت الفوائد سنويا حوالي ٢٠٠ مليار دولار، والنتيجة المفجعة هي أن دول الجنوب الفقيرة هي التي تساهم عبر تسديدها لفوائد القروض في تنمية الدول (الغنية) على كوكب الأرض[١]، إن أقصى ما تستطيع أن تقدمة المساعدات العالمية هو نمو اقتصادي محدود مع إغفال الجوانب الثقافية والاجتماعية للتنمية ودون النظر إلى الآثار السياسية لمثل هذا النمو غير المتوازن.. ورغم أن الدراسات العلمية الجادة أثبتت (أن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لإثنى عشر قطراً في أمريكا اللاتينية تتناسب عكسيا ومعدل المساعدات الأجنبية) ومع ذلك فإن دولاً متخلفة كثيرة تنساق إلى نفس المصير، ولا أدل على ذلك من تجربة البرازيل وغيرها من الدول[٢]، وإذا كانت المساعدات الأجنبية تسبقها المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة وتنقصها الشفافية والصدق على مستوى الدول والحكومات، فإن محاولة نقل بعض الصناعات والتكنولوجيات – والتي غالبا ما تكون غير ملائمة – تقابله مشاعر قلق واضطراب من جانب العمال في (الشمال) فهم يخشون اندفاعهم إلى القاع نتيجة (المساعدات) ونقل الإنتاج إلى البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة[٣].

---

(١) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق،ص ٢١٥. يقدر البنك الدولي، أن الدول النامية دفعت لخدمة ديونها طويلة الأجل أكثر مما تلقته من قروض جديدة بما يعادل ٢٦,٣ بليون دولار عام ١٩٨٥، انظر: إبراهيم شحاتة، برنامج للغد، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة – بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٢) نبيل رمزي، النظام الاقتصادي من وجهة نظر سوسيو تاريخية، مرجع سابق، ص ص ٢٨١ – ٢٨٢.

أيضا: إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا: حالة كوريا الجنوبية، الندوة الفكرية التي تنظمها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

(٣) شهيرة الرافعي، من يتولى التنمية في العالم؟، الأهرام الاقتصادي، عدد ١٦١٨، ١٠ يناير ٢٠٠٠، ص ص ١٨ – ٢٠.

إذن فالقلق من جانب شعوب الشمال، والاستغلال من جانب حكومات الشمال وقلة الإرادة والتخبط من جانب دول الجنوب، جميعها هي التي تحكم منطق المساعدات الأجنبية للجنوب.

ومع ظهور أزمة الغذاء العالمي في بداية السبعينيات دُعيت الدول الغنية إلى أن تلعب دورا كبيرا في مساعدة البلدان النامية، وخاصة الأكثر حاجة للتنمية الزراعية والأكثر مواجهة لمخاطر المجاعات، والسؤال: هل نجحت القروض والمساعدات في تحقيق الهدف الذي دُعيت لتحقيقه؟ وبمحاولة التعرف على إجابة السؤال من خلال الأعمال التي قَيمت دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والمؤسسات التابعة لهما(1)، وذلك باعتبارهما أكبر مانحي القروض والمساعدات الثنائية (الولايات المتحدة) أو متعددة الأطراف (البنك الدولي)، ومن خلال تتبع القروض والمعونات، أمكن استخلاص الآتي:

- إن قروض ومساعدات التنمية لا تقدم لأكثر الدول فقرا أو أكثرها احتواء للفقر، بقدر ما تقدم لأكثر الدول ارتباطاً بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وذات الأهمية الإستراتيجية لها.

- إن القروض والمعونات الثنائية غالبا ما ترتبط بالمساعدات والمبيعات العسكرية للدول النامية.

- قروض البنك الدولي تكاد تنطبق عليها الملاحظتان السابقتان إذا أن الدول العشر التي تحصل على أعلى قروض من البنك لا تتضمن إلا دولتين فقط من الدول منخفضة الدخل.

- بينما تعلن وكالة التنمية الأمريكية عن أن أكثر من نصف اعتمادات الوكالة يذهب للطعام والتغذية، فإن جزءاً مهماً من هذا التمويل يدخل في عداد مشروعات بعيدة كل البعد عن الأثر المباشر لتنمية الزراعة وخاصة للفقراء من الحائزين مثال ذلك مشروعات الطرق والكهرباء والأقمار الصناعية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: فرنسيس مور لابيه وآخرون، أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبو بكر، مراجعة وتقديم: محمد أبو مندور، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

- أن قروض الولايات المتحدة والبنك الدولي في الزراعة تتجه لتشجيع الزراعة التجارية وإدخال التكنولوجيات الحديثة كثيفة رأس المال بالنسبة للعمل (مع أن هذه الدول تعاني من كثافة الأيدي العاملة)، وهي تسعى لإحلال زراعة محاصيل التصدير على حساب محاصيل الغذاء الوطنية للسكان المحليين.

وينتج عن اتباع كل هذه السياسات السابقة، تضاعف عجز احتياطات الغذاء الأساسي للسكان، وزاد (التحديث) من خلال الثورة الخضراء، من تدهور دخول صغار وفقراء المنتجين، وساهم النظام في نشر أنماط إنتاج واستهلاك من الأغذية الأقل أهمية على حساب محاصيل غذاء الأكثرية من السكان، والبلاد التي طبقت كلياً أو جزئيا هذا النظام أصبحت في وضع أكثر حساسية لحركة السوق والاحتكار الدوليين وبالتالي التبعية، ولم يكن أمام البلدان الأكثر فقرا إلا أن تقترض لتستورد الغذاء، وأخطر ما تمثله هذه القروض أنها تُستهلك بمجرد شراء الغذاء بها ولا يمكن استردادها إلا بمزيد من الإنتاج، وهذا بدوره يتطلب توفير قدر كبير من الاستثمارات، وهي عاجزة عن توفيرها وطنيا...، وتعود مرة أخرى تقترض لتأكل...، وتتراكم الديون ويصبح عجز الغذاء ليس فقط محدداً من محددات التنمية الزراعية، بل ربما أهم محددات التنمية بسبب استهلاكه لمعظم رصيد الدولة من النقد الأجنبي[1]، ومن غير المنطقي، إلقاء جميع المسئولية على دول الشمال وحدها في حدوث الأزمات والديون، ولكن يوجد مستفيدون محليون، يسهلون عمليات الاستغلال للحصول على العمولات والسمسرة، من وراء ذلك، وهو فساد السلطة، فبسبب الفساد corruption، نجد فنزويلا أصبحت أكثر فقرا في الفترة من عام ٧٠-١٩٩٠، على الرغم من مواردها البترولية، وبسبب خطورة هذا الفساد على الاقتصاد، جعل الاقتصاد أقل إنتاجية عما كان عليه قبل ٢٠ عاماً مضت.

وفي زائير، والتي حكمها موبوتو سيسيكو، والذي يعد واحدا من أغنى الأفراد في العالم، فمثل هؤلاء الأفراد يقودون الدول التي يحكمونها إلى فقر مطلق[2] بخروج الموارد

---

(١) محمد أبو مندور، الغذاء والديون في الدول النامية، السياسة الدولية، ع ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ص ١٠٤-١٠٧.

(2) Daniel Cohen, The wealth of the world and the poverty of nation, the mitt press London, 1998, pp.13–14.

البترولية وغيرها من الثروات لحسابهم الخاص في الخارج، والخلاصة: أن (المساعدة الرسمية للتنمية official development assistance (O.D.A قد كانت الأقل لإحداث التنمية... فالعديد من المساعدة لا يرمي إلى تعزيز التنمية.. هذا التحليل مطروح بالدراسة التفصيلية (لتوزيع المساعدات المتعددة، من الدول المانحة، وتوضحه حقيقة أن الـ O D A قد انخفضت بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما انخفضت حاجتنا للدعم السياسي من الدول النامية)، بينما حاجتنا للفقر العالمي، وقابليتنا للمساعدة غير موجودة[1]، ويجب أن نضع في ذهننا حقيقتين مهمتين:

- الأولى: أنه من غير المنطقي أن نطلب من رأس المال الأجنبي... أن يوظف إمكانياته لحل مشكلات مجتمعنا، أو أن يكف عن السعي وراء الربح الاقتصادي، فرأس المال قانون حركته الأساسية هو الربح.

- الثانية: رأس المال الأجنبي ينبع من الخارج سواء مساعدات حكومية أو مال للاستثمار الخاص، ويعمل من خلال شركات دولية تعمل مع آليات النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه، والنظام الرأسمالي الذي ينمو من مرحلة العدوانية المباشرة وصولاً إلى مرحلة الاحتكارية، وفقا لقانون النمو غير المتوازن... ونحن هنا نطالبه بأن يعلق رقبته ليشنق نفسه على سارية مصالحنا الوطنية[2])، وهو لا يعد مقبولا من جهته أو معقولا من جانبنا وهكذا أقفلت الدائرة، فقر- استغلال- ديون- مشكلات اقتصاديه، سياسية اجتماعية-ديون، فقر وهكذا.

---

(1) Thomas V Pogge, World Poverty And Human Rights : Cosmopolitan Responsibilities and Reform, Polity Press Cambridge, 2002, p8.

(٢) نبيل رمزي، النظام الاقتصادي من وجهة نظر سوسيو -تاريخية، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

في خمسينيات القرن العشرين، وبداية التحرر من الاستعمار العسكري، حاولت الدول المستقلة حديثا، أن تجد لها مكانا في النظام العالمي، الذي أقفل الدائرة على الكبار في المركز والصغار في الهوامش.

وجدت الدول حديثة العهد بالاستقلال، المستعمر القديم يمد لها يد العون:

"بتأسيس علم يساعدها على التنمية؛ هو "علم اجتماع التنمية"، وتقديم المعونات والمساعدات والاستدانة، والاستشارات والخبراء".

وكان أمام الدول النامية الاختيار؛ إما الذهاب شرقا، أو الذهاب غربا، وما بين هذا وذاك انقسم التابعون، لعلهم يحققوا التنمية.

انتهى نموذج التنمية الشرقي بانتهاء الاتحاد السوفيتي، ولم يبق أمام الباحثين عن التنمية إلا النموذج الغربي، الذي خطط لهم "طريق التنمية" من خلال:

النصح باتباع سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي، والانضمام لمنظمة التجارة الدولية، والتبشير بالعولمة الاقتصادية، التأكيد على دور الشركات متعددة الجنسية في التنمية، وقدرة المؤسسات والهيئات الدولية على المساعدة، كذلك إمكانية الاستدانة والاعتماد على المساعدات الأجنبية لتحقيق التنمية.

لكن تأكد لدى الدول النامية؛ زيادة الفقر، وارتفاع عجز ميزان المدفوعات، وزيادة المشاكل الاجتماعية، زيادة الفساد واستغلال الحكام للمحكومين، والإغراق في الديون، واستغلال "رجال الأعمال المحليين والدوليين" لثروات الناس واستبعادهم من كل الفرص، والتورط في معاهدات واتفاقيات تعوق التنمية ولا تدعمها، أيضا توزيع العولمة الاقتصادية للمكاسب بانتقائية لحساب الكبار من الدول.

هنا تأكد أن التنمية المائلة شرقا أو غربا، لا تخدم إلا هذا أو ذاك، لأن الناصح ينصح بما يحقق مصالحه فقط ويستديم علاقته بالتابع ليضمن دوام تبعيته له.

ما يؤكد ضرورة "الوقوف مع النفس" للمراجعة وحساب المغانم والمغارم من فترة التنمية السابقة، للتأسيس لتنمية حقيقية توسع من سعادة وخيارات الناس في حياة تضمن توفير حاجات المواطن العربي.

ويمثل هذا الكتاب محاولة "للوقوف مع النفس" لتوصيف وضعية التنمية في بلادنا النامية اللاهثة والباحثة عن التنمية، عساها تتحقق.

المراجع

أولاً: الكتب والمراجع العربية:

- إبراهيم شحاتة، برنامج للغد تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر: وحملة تشويه الإسلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
- أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.
- أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم في مصر، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.
- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، دار المحروسة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٣.
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦.
- أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد: محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.
- أسامة الخولى، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة، العدد ٢٨٥، سبتمبر ٢٠٠٢.

- إحسان محمد حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا: حالة كوريا الجنوبية، الندوة الفكرة التي تنظمها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاسكوا، برنامج الأمم المتحدة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
- إسماعيل قيره، بلقاسم سلاطينة، علي عزبي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- إشراف، سهير لطفي، عثمان محمد عثمان، عبد الباسط عبد المعطي، محمود الكردي، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي (الواقع والتطلعات)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠.
- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩.
- السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥.
- السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٤.
- السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
- السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
- السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢.
- السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٠.
- ألفين وهايدى توفلر، الحرب وضد الحرب: البقاء في القرن الواحد والعشرين، ترجمة وتعليق محمد عبد الحليم أبو غزالة، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦.

- أمارتيا صن، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، ع ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤.
- أمل عبد الفتاح شمس، الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠.
- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، السيد محمد بدوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- أنتوني جيد نز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد، محمد محيي الدين، عدلي السمري محمد الجوهري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- أنطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين (مستقبل السياسات الراديكالية) ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢.
- أندرو وبستر، مدخل إلى: علم اجتماع التنمية، ت/ عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- برتران بادي، عالم بلا سيادة (الدول بين المراوغة والمسئولية)، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
- بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة وتعليق محمد الجوهري، السيد الحسيني، على ليلة، أحمد زايد، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١، ١٩٨٠.
- بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ت/ مصطفي أبو الخير، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- بيتي آل كوك، فهم الفقر، عرض على الدجوى، سلسلة كراسات عروض المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ٢٠٠٠.

- بيير بورديو، بؤس العالم، ترجمة سليمان حرفوش، مراجعة وتقديم فيصل دراج، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ج(١ ٢ ٣)، ٢٠٠١.
- ترجمة أمير سالم، علاء غنام، خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥.
- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٦.
- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي١٩٩٨.
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ شن هجوم على الفقر، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
- تقرير التنمية البشرية في العالم٢٠٠٣: التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣.
- تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- توماس سينتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الفارابي، ط، ١٩٧٨.
- تيمونزر روبيرتس وايمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، ع ٣١٠ ديسمبر، ج٢، ٢٠٠٤.
- جاري بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

- جرا هام ها نكوك، سادة الفقر، ترجمة ناصر السيد ومختار السعيد، دار الحداثة للطباعة النشر، بيروت،ط١، ١٩٩٤.
- جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٠.
- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سبتمبر ٢٠٠٠، الكويت.
- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، ط١، ١٩٨١.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن [دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥]، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥.
- دارام جاى، حالات فوضى، الآثار الاجتماعية للعولمة - ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة هشام عبد الله، المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧.
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ديسمبر، ١٩٨٩.
- رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مكتنة مدبولي، القاهرة، ط١١، ١٩٨٣.
- روبرت هيلبرونر، رأسمالية القرن الـ ٢١، ت كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

- زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوى، القاهرة، ٢٠٠٠.
- سامية خضر صالح، السلطة والفقر: بين المواجهة والاستسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج) مركز دراسات الوحدة العربية، ط١١ بيروت، ١٩٩٥.
- سعيد اللا وندي، بدائل العولمة، وأطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢.
- سمير أمين، حيدر إبراهيم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مد بولي، ١٩٩٩.
- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٩.
- سمية محمود عفيفي، خالد أحمد عبد الحميد، التفاعل الآسيوي مع العولمة الاقتصادية والثقافية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر (من الحرية إلى مسخ الكائنات)، مؤسسة سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
- طارق اللبان، أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١.
- عبد الرازق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ج١، ١٩٩٧.
- عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، كتاب سطور الخامس، القاهرة.

- عبد الله العروى، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٥ ،١٩٩٣.
- علياء شكري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- على ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- على ليلة، أحمد زايد، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩.
- فاروق العدلي، عاطف وصفي، مقدمة في الأنثروبولوجي، غير وارد مكان النشر، ١٩٩٥.
- فرنسيس مور لابيه وآخرون، أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبو بكر، مراجعة وتقديم:محمد أبو مندور، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- فلوران افتاليون، هنرى درفون وآخرون، المثقفون والديمقراطية، تعريب خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
- فوزي فهمي، عار العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ع (٨٤٤)، ط١، ٢٠٠٥.
- كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول [التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل] ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ع ٣٠٧، الكويت، سبتمبر، ٢٠٠٤.
- م.م أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، دار بن رشد، الفارابي، بيروت، ١٩٧٩.
- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

- محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٠.
- محمد عزيز الحبابي، عالم الغد: العالم الثالث يتهم، ترجمة فاطمة الجامعي الحبابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- محمد محروس إسماعيل، المشكلة الاقتصادية المصرية: أبعادها – أسبابها – إمكانيات حدوثها، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨.
- محمود عبد الفضيل وآخرون، إشراف سمير أمين، المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل الرأسمالية الجديدة، (مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث)، مكتبة مد بولي، ١٩٩٦.
- محمود عودة، على ليلة، تاريخ مصر الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
- مريم أحمد مصطفى، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية (دراسة في مدينة الإسكندرية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة:مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، دار الشروق، القاهرة.٢٠٠٠.
- مصطفى سلامة، قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات. الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ميشيل تشوسودو فيسكى، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير، كتاب سطور العاشر، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ط٢، ٢٠٠٠.
- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ت/ عادل مختار الهوارى، سعد عبد العزيز مصلوع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

- نادية منير كيرلس، الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية تحديات العولمة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط٢.
- نبيل رمزي، النظام الاقتصادي من وجهة نظر سوسيوتاريخية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١ .
- نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز - العولمة - ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.
- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة، محمد الجوهري، محمد على محمد، السيد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦).
- هرنا ندو دي سوتو، سر رأس المال: لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- يوسف صايغ، التنمية العصّية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.

- الأبحاث والمقالات:

- إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع ٤٤، ط١، ٢٠٠٠.
- أحمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية في ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولي، في: محمود عبد الفضيل، إشراف سمير أمين، المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (مركز البحوث العربية منتدى العالم الثالث)، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
- أحمد ماهر، البلدان النامية أوفت بتعهداتها، ومع ذلك تزايدت الفجوة بين الشمال والجنوب، ٨ أكتوبر ٢٠٠١.
- أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ع ٢٠، يوليو ٢٠٠٠.
- إسماعيل صبري عبد الله، أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين، عالم الفكر المجلد ٢٦ ع ٣، ٤يناير، يوليو ١٩٩٨.
- الندوة القومية حول برنامج العمل لسياسات إدارة القطاعات الزراعية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، ١٩٩٨.
- برهان غليون، العرب والنظام الدولي، سلسلة جدل، دار كنعان للدراسات والنشر بالتعاون مع مؤسسة عيبال.
- تحرير محمد عاطف كشك، فقر البيئة وبيئة الفقر، وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، المنيا، ٢٠ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- جريدة الأهرام، أنجولا الجائعة تنتج ٨٠٠ ألف برميل بترول يوميا، ٢٣ سبتمبر، ٢٠٠٠.

- جريدة الأهرام، إبراهيم راشد، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٣.
- جريدة الأهرام، الأحد ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦ (ضوء أحمر).
- حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدول والعاملين به، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ع١، يناير ٢٠٠٠.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن [دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥]، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٠٢، أكتوبر، ١٩٩٥.
- حسنين كشك، أساليب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، مؤتمر فقر البيئة وبيئة الفقر، المنيا ٢٠ ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧.
- رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا، السياسة الدولية، ع ١٠٧، يناير١٩٩٢.
- رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة: تجارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع ١٣، خريف ١٩٩٨.
- سلوى صابر، تأثير سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية على عمل المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٥، ع ١، يناير ١٩٩٨.
- سهير أبو العينين، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في حضر مصر: مراجعة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية، ع١، يناير ١٩٩٨.
- سليمان عريبات، الفراغ المؤسسي والدور الحكومي لتحقيق الاستقرار وحماية المنتج والمستهلك:
- شهيرة الرافعي، من يتولى التنمية في العالم، الأهرام الاقتصادي، ع١٦١٨، ١٠ يناير ٢٠٠٠.

- صلاح سالم، عقدة الحضارة وإلهام التاريخ: فكرة (صراع الحضارات) هل تدحض أو تؤيد فكرة التقدم، التي جاءتنا من عصر التنوير ؟ ، مجلة العربي، ع ٥٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤.

- طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد: التحدي والاستجابة، رؤية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ٢٠٠٠.

- عبد الرءوف الضبع، أحوال الفقراء في الريف والحضر، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، في الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، جامعة القاهرة، في الفترة من ٨٧ مايو ٢٠٠٢.

- عدلي أبو طاحون، المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية، دراسة في قرية مصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي الثالث للمرأة من ١٤ – ١٦ مارس ١٩٩٨، المنوفية.

- على الجلبي، التوازن بين الموارد والسكان من خلال التنمية المستدامة، مجلة المدينة العربية، ع٩٩، نوفمبر – ديسمبر ٢٠٠٠.

- غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ع٢٠، يوليو ٢٠٠٠.

- فرنسيس مور لابيه وآخرون، أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبو بكر، مراجعة وتقديم:محمد أبو مندور، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

- كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة، خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، عالم الفكر، مجلد ٢٩، يناير، مارس ٢٠٠١.

- ماجدة مهنا، قمة الأرض ومزيد من الفقر، ٨ سبتمبر ٢٠٠٢

- محمد أبو شادي، مخاطر التجارة الالكترونية، الأهرام الاقتصادي، ع ١٦٦٨، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠.

- محمد عبد الشفيع عيسى، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي - للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع ١٧، خريف ١٩٩٩.
- محمد عبد الله الجريبيع، وسائل الإعلام العربي والعولمة الثقافية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية، ع ١٠٠ يوليه - سبتمبر، ٢٠٠٠.
- محمد ياسر الخواجة، المرأة الريفية ودورها الإنتاجي في الأسرة المعيشية في مصر: دراسة استطلاعية، في الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، جامعة القاهرة، في الفترة من ٧ ٨ مايو ٢٠٠٢.
- محمود بكر، اتفاقية الجات وحماية البيئة، الأهرام الاقتصادي، ع١٦١٨، ١٠ يناير ٢٠٠٠.
- محمود زايد، إنجازات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تنمية الريف المصري، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، ٢٢ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١.
- محيا زيتون، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قضايا أساسية المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣٥، ع١، يناير ١٩٩٨.
- منير زاهرن، قواعد اللعبة بعد غزو العراق، كتاب الهلال، سبتمبر ٢٠٠٣.
- مها عبد الفتاح نظرة من قرب إلى العولمة (٢) الأخبار، ٧ سبتمبر ٢٠٠٢. ٢٥١.
- نادرفرجاني، هويدا عدلي، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصيصية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣٧، ع ١، يناير ٢٠٠٠.
- ياسر صبحي، القطاع الخاص ليس بديلا للحكومات في توفير الخدمات،٢ مارس، ٢٠٠٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

-Adli Bishay, sustainable development and poverty eradication, poverty of, environment, of poverty national symposium, menia, 20 – 22 October, 1997.

-Andre Gender Frank, capitalism and under-development in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil, penguin books, London, 1971.

- Anthony Giddiness, sociology: A brief but Critical Introduction, Macmillan Education. I.T.D, London, 2nd edition, 1986.

- Arghiri Emmanuel, unequal exchange: a study of imperialism of trade, trans. by. Brian Pearce, New York, monthly review press, 1972.

-Cecile Jackson, women and poverty or gender and well. Being? Journal of international affairs, Vol. 52 issue, 1998.

-Daniel Cohen, the wealth of the world and the poverty of nations translated by Jacqueline indented, the MIT press, Cambridge, London, 1998.

-David cotter, poor people in poor places: local opportunity structures and Household poverty, rural sociology, Vol 67, issue; Dec 2002.

- Davids Lands, The wealth and poverty of nations, w. Norton Company. New York & London. 1998.

- Deepa Naroyan and others, voices of the poor, crying out for change, world bank. Washington, 2000.

-Desmond McCarthy, problems of developing countries in the 1990 World Bank, Vol 1, 1990.

-Donald Attwood Thomas and others and power ; and poverty Development and Development projects in the third world west view press , London , 1988.

-Dudley Seers& Leonard Joy, Development in divided world, penguin Books, London, 1971.

-E.C. Cuff and others, perspectives in sociology, George Allen & Unwin, London, Second edition, 1985.

-Emile Durkheim, the division of Labor in society, Trans by G. Simpson, free press, 1966.

- Emile Durkheim -, sociology and philosophy, London, 1965.

-Frank Hearn, reason and freedom in sociological thought, Allen & Unwin, Winchester, U.S.A, 1985.

-G Lewwe, P. , and Vander Gage , J., "Confronting poverty in Developing Countries" the World Bank, definitions information and policies, W.B, Working paper No 48, Washington D.C., 1988.

-Geoffrey Kay, development and under development: a Marxist analysis, The Macmillan press, London, 1975.

-George lee, "Rosa Luxemburg and the impact of imperialism" economic journal (December) 1971.

-George Ritzier, Sociological theory, The Mc grow–Hill, New York, fourthEd, 1996.

-Gerald M. Meier, emerging from poverty: the economics that really matters, New York, 1957.

- Gerald M. Meier & Robert E. Baldwin, Economic Development (theory, history, policy), New York, U.S.A, 1957.

-Harry B Hashora and others, against all odds: Breaking the poverty trap. Social Research center, American univ., Cairo 1989.

-Helping the dirt poor, Economist, 2 October, 2001, Vol 358, issue, 8208.

-Henderson, A. And parsons, free press, 1974.

-Jeffrey D. Sachs, the Geography of Poverty and wealth scientific American, Vol 284, mars2001.

-John Maynard Keynes, the end of laissez-faire; essays in persuasion- National Library, 1963.

-John Vickers & George yarrow, privatization: Am economic analysis, Mitt press, 1998.

-Jon M. Shepard & Harwin L. Voss, Social problems, Macmillan pub, New York & London, 1978.

-Jones, Rachel K; Lou, ye, the culture of poverty and African – American; an empirical assessment, sociological perspective, fallgg, vol. 92 Issue 3, 2001

-Karl Marx, Economic and Philosophic Main scripts of 1844: Moscow: foreign pub- house, 1961.

-Karl Marx & F. Engles, the communist manifesto, pelican book, 1967.

-Lewis Caser, masters of sociological thought: ideas in historical and social context, H.B, J. pub, London & Chicago, 2nd edition

-Magda Abdel Aziz, Development of the Egyptian women after ICPD "Cairo 1994", the 35 the annual conference onl population and development issues, Cairo, 20-22 December 2005.

-Mansoob Murshed & kunibert raffer, trade, transfers and development, Cambridge university, press, 1993.

-Max Weber, the theory of social and economic organization, Trans by, Henderson, A. and parsons, free press, 1974.

-Mayra Buvinic, Margaret a lycette and William Paul MC Greave, women And poverty in the third world, the Johns Hoppuins –press London, 1983.

-Melvyn B k Rouses, Development without aid: Growth, poverty and Government new press , new York , 1983.

-Michael Lipton; who are the poor? What do they do, what should we do?- Center for advanced studies in international development. East Lansing, Michigan state univ-, 1983.

-Michael Mann & others, Macmillan student Encyclopedia of sociology, Mac- Millen press, 1978.

-Michael Novak & others, the denigration of capitalism, American Enterprise institute, Washington, 1997.

-Nadir Fergany, unemployment and poverty in Egypt poverty of Environment & environment of poverty, national symposium, minia, 20-22 October 1997.

- Nick crossly, key concepts in critical social theory, sage publications, London, 200

- Norman long, development sociology, actor perspective, rout ledge, London & New York, 2001.

-Oodit D. F simos U, Poverty and sustainable Development economic Review, 1993.

-Oscar Lewis. Anthropological essays), New York, 1970.

-Osman M. Osman, combating poverty in Egypt: the role of economic Growth and social spending, of poverty national symposium, menia, 20 – 22 October 1997.

-Paul –Marc- Henry, poverty progress and development, kegan Paul International, UNESCO, 1991.

-Peter Taylor – Goopy and Jennifer Dole, Social theory and Social welfare,Edward Arnold pub., London, 1981.

-Pierre Jalee, the pillage of the third world, translated by Mary k lopper, Modern reader, New York& London, 1968.

-Pit rim Sorokain, Contemporary sociological theories, Harper & row, Pub, London, 1956.

- Population and Poverty in the Developing World, the world bank, Washington, U.S.A., 1980.

- Priyatosh Maitra, the globalization of capitalism in third world Countries, London, 1996.

-R.s Walberg, Economic Sociology, past and present current sociology, sage pub, v.35, N.I, spring, 1987.

-Rachel Jones & Geluo, the culture of poverty and African – American Culture an empirical assessment, sociological perspective, fallgg, vol. 92 Issue 3, 2001.

- Ragnar Nurkse, Problem of capital Formation in under- developed Countries, Oxford, 1966.

-Rahman Atiur, Rural Development from Below: Lessons from Grameen Bank Experience in Bangladesh, Journal of Soci-economic, Vol. 25 issue1996.

-Rajni Kotlhari, Poverty (human Consciousness and the Amnesia of Development), Zed Books LTD, London & New Jersey, 1995.

-Ray Bush, an Agricultural Strategy without farmer: Egypt, Countryside in the new millennium, Review of African political economy, Vol. 27 issue 84, June 2000.

- Ray Bush,the poverty of economic reform and the environment in rural Egypt, poverty of environment & environment of poverty, national symposium, minia, 20-22 October,1997.

-Regional Differences in Family Poverty, Family Economics & Nutrition Review, Vol II., 1998.

-Robert Clark, Power and Policy in the third world, New York, U.S.A., 2nd edition,1982. - Robert U, Ayres, Turning point: an end to the growth paradigm, martin's press, New York, 1998.

-Rosa Luxemburg, the Accumulation of capital, 1913.

-Samir Amen, unequal development, New York, monthly review press,1976.

-Samir Rod wan, agrarian reform and rural poverty, Egypt, 1952-1975, International Labor office, Geneva, 1977.

-Talcott parsons and others (ads), theories of society, New York, 1964., the social system, free press, New York, 1951.

- Talcott parsons, and development:

-Thomas V. Pogge, world poverty and human rights cosmopolitan Responsibilities and reform, polity pres, Cambridge, 2002.

-Trade and development, U.N.C.T.A.D, Report, New York and Geneva, August 1997.

-United Nation: "Human Development Report1997", UNDP, New York; Oxford University press, 1997.

-Valentine Moghadam, Modernizing women (Gender and Social change in the Middle East) London F.U.S.A, 1993.

-Vic George, wealth, poverty and starvation, a world perspective, martin's Press, New York, 1988.

-Victor George and Paul wilding, ideology and social welfare, Rutledge & Kegan pub, London, 1985.

- William loehrs & john P. Powel son, economic Development, Poverty and income Distribution, west view press, Boulder, Colorado, 1977.

-William Paul MC Greevey, third poverty: new strategies for measuring development, progress, Lexington books, Toronto, 1980.

-William Ryrie, first world, third world, Macmillan Press, London, 1995.

-World Resources: a report by the international institute for environment and Development, Basic New York, 1987 and world Bank, World Development. Report 1986.:

- Washington D.C Books. 1986

٢٠١٣/٢١٥٩٥	رقم الإيداع
978-977-10-2837-6	الترقيم الدولي I.S.B.N



المؤلفة

- من مواليد محافظة المنوفية شهر فبراير.
- حاصلة على دكتوراه الفلسفة تخصص علم اجتماع التنمية عام ٢٠٠٨م.
- فائزة بالمركز الأول (جائزة مركز المرأة والطفل بمملكة البحرين لعام ٢٠٠٩م.

ببحث بعنوان: " الأزمة المالية العالمية وأثرها على معدلات عمالة المرأة العربية: دراسة ميدانية على عينة من النساء في مصر).

- لها بحث أشادت به لجنة جائزة دبي الثقافية ٢٠١١ بعنوان :

(خطاب التنمية الحائر من الاستشراق و الاستغراب إلى التحاور و التشارك).

- لها عدد من الأبحاث المنشورة محليا وإقليميا ودوليا.

هذا الكتاب

رحلة لتحليل أسباب الفقر من وجهات نظر متعددة، في محاولة للإجابة على تساؤل رئيس: هل ما يعاني منه العالم (فقر أم إفقار لبعض الإمم؟!) ، لمصلحة (إثراء وتقدم أمم أخرى).

يحاول الكتاب كشف مختلف التفسيرات عن الفقر والتنمية مع الاستشهاد بالأحداث التاريخية، والمعاصرة التي تدعم وجهة نظر الكاتبة من تعرض الدول المتخلفة لثلاث موجات من الاستعمار:

- الاستعمار الأول (الاستعمار العسكري)؛ في شكله القديم- الحديث.
- الاستعمار الثاني (الفساد والإفساد)؛ للصفوة داخل هذه الدول والتواطؤ مع قوى أخرى خارجية لنهب ثروات الشعوب.
- الاستعمار الثالث (استعمار العقول)؛ في صورة صنع وصياغة الإعلام العالمي

ولازالت الشعوب تعاني من هذه الاستعمارات و(الفقر وسوء الأوضاع)، عساها أر



I.S.B.N. 978-977-10-2837-6

9771081679

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث